



المجتهد يرسم باحدا مورا الاول ان يسمع منه شفاهة الثاني
اخيار عدل واحد بل يكفي اخيار شخص موثق بوجوب قوله
ولا الرابع الوجدان في رسالته ولا بد ان تكون مأثورة من
ليس له اعلية الفتوى ثم التفت وجب عليه المدول وحال
لجاهل الغير المقلد كذا اذ قلتمير الاعلم وجب على الاحوط
الاعلم ثم صار بعد ذلك غيره اعلم وجب المدول الى الثاني
ان كان الاعلم منحصر في شخصين (٤) ولم يمكن التمييز فان
فهو الاحوط والا كان مختيراً بينهما (مسئلة ٣٩) اذا شك في
به او عروض ما يوجب عدم جواز تقليده بجوز له التقليد الى

في التقليد

-٥-

في التقليد

المسئلة بل يوجب الرجوع الى الحي الاعلم في جواز البقاء وعدمه (مسئلة ١٦) عمل الجاهل
المقصر المثلث (٢٠١) باطل وان كان مطابقا لما لو اقيم واما الجاهل القاصر او المقصر الذي كان
غافلا حين العمل وحصل منه قسمة القير به فان كان مطابقا لفتوى المجتهد الذي قلده بعد (٣)
ذلك كان صحيحاً (٤) والاحوط مع ذلك التمسك بفتوى المجتهد الذي كان يجب عليه تاليه
حين العمل (مسئلة ١٧٧) المراد من الاعلم من يكون اعرف بالتقارير والمدار للمسئلة
واكثر اطلاعا لتطبيقاتها والاخبار واخود فهم الاخبار والحاصل ان يكون اجود استنباطا
والمرجع في تعيينه اهل الخبرة والاستنباط (مسئلة ١٨) الاحوط عدمه عقيد المقبول
حتى في المسئلة (٧٠١) التي توافق فتوى الاقل (مسئلة ١٩) لا يجوز تقليد غير المجتهد
وان كان من اهل العلم كما انه يجب على غير المجتهد التقليد وان كان من اهل العلم
(مسئلة ٢٠) يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني كما اذا كان المقلد من اهل الخبرة
وعلم باجتهاد شخص وكذا يعرف بشهادة عدلين من اهل الخبرة اذا لم تكن معروفة
بشهادة آخرين من اهل الخبرة بشيئين عنه الاجتهاد وكذا يعرف بالتشايخ المقيدين بالعلم وكذا
الاعلمية تعرف بالعلم او بالشيء الغير المعارضة او التشايخ المقيدين بالعلم (مسئلة ٢١) اذا كان
مجتهد ان لا يمكن تحصيل العلم بالعلمية احدهما ولا اليقينة فان حصل الشك بالعلمية
احدهما تعين تقليده بل لو كان في احدهما احتمال الاعلمية يقدم كما اذا علم انه ما لا
مستدرك بين اوهذا المعين اعلم ولا يحتمل اعلمية الاخر فلا حوط تقديم من يحتمل اعلمية



- كان او مقصرا عساة كون السؤال
غير ماهر ونوبه مقامها للوالد
او الفتوى من كان يجب عليه علمه
حين العمل يمكن في امره او الامر
تسوى من يجب عليه تعليمه
ملا - ط
(٥) بل الاثوى الجواز - س
٢ - الاثوى الجواز في سورة
المواقفة - ك
(٧) وافي كانه الاثوى

معدوم وجوب تقليد الاعلم بل لو اثنى الاعلم بعدم وجوب تقليد الاعلم بشكل
الاعلم في مسئلة وجوب تقليد الاعلم او عدم وجوبه ولا يجوز (٩) ان يفتى
السابقة وفي اللاحقة يجب عليه التصحيح فملا (مسئلة ٤٦) يجب على
ذلك في ان اماله كانت عن تقليد صحيح ام لا يجوز له البناء على
الاطمينان بها وبالشايخ المقيدين بالعلم (مسئلة ٤٧) اذا مضت مدة من
والقاضي العدالة تثبت العدالة بشهادة عدلين وبالمعاشرة المفيدة للعلم
كان الاخذ محققا (٤٨) اذا انحصر استنفاد حقه بالنظر في المسئلة
بنافذ ولا يجوز الترافع اليه ولا الشهادة عندهم العمال الذي يؤخذ
بحرم عليه الافناء وكذا من ليس اهلا للقضاء يحرم عليه القضاء بين ال
شك في انه جامع للشرائط لا وجب عليه الفحص (٢٠١) (مسئلة ٤٣) لم

في التقليد

-١٠-

في التقليد

مقلدا لمن يقول بالاطلاق لا يصح السج بالنسبة الى المايح (٢٠١) ايضا لانه مقتوم بطرفين
فاللزام ان يكون صحيحاً من الطرفين (٤) وكذا في كل عقد كان منه سبب احدا لطرفين بطلانه
ومنعيب الاخر سببته (مسئلة ٥٦) في المرافعات اجبا ر تعيين الحاكم يحد المدعي الا
اذا كان مختار المدعي عليه اعلم بل مع وجود العلم وامتنان الترافع اليه الاحوط
الرجوع اليه مطلقا (٥٦) (مسئلة ٥٧) حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز تقصيره ولو لم يجتهد
آخر الا اذا تبين خطاؤه (مسئلة ٥٨) اذا قل بقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبطل رأى
المجتهد في تلك المسئلة لا يجب على الناقل اعلام من سمع منه الفتوى الاولى وان كان
احوط بخلاف ما اذا تبين له خطأ وفي النقل فانه يجب عليه الاعلام (مسئلة ٥٩)
اذا تناقض الناقلان في نقل الفتوى فقلوا وكذا البتتان واذا تناقض النقل مع
السماع عن المجتهد متفقا قدم السماع وكذا اذا تناقض مطلق الرسالة مع السماع
وفي تناقض النقل مع مطلق الرسالة قدم مطلق الرسالة مع الامن من الخطأ (مسئلة ٦٠)
اذا عرفت مسئلة لا يعلم حكمها ولم يكن الاعلم حاضر فليكن امكن تأخير الواقعة الى
السؤال بغيره كذا ١٠٩ و الا فان امكن الاجتهاد تبين ١٢ وان لم يمكن يجوز الرجوع الى

- ملا دليل على وجوب الرجوع الى
الاعلم في القضاء - س
(٦) لوجه الاستنباط في غير ما كان
مثلا للاختلاف الشبهة الحكمية و
كانا مستقيمين او كانا متعاضدين
قد حكم كل من الحاكمين بخلاف
الاخر ولو في الشبهة الموضوعية - ق
(٧) حكم التمايز ليس على نسق
واحد بل يختلف بحسب المماثلات
(٨) اطلاق معن اشكال - ط
(٩) او العمل بالاستنباط - ك
(١٠) على الاحوط - ق
(١١) الاثوى هنا جواز الرجوع الى
غير العلم - ط

- (١) بل صح بالنسبة اليه - ق
(٢) لا يبعد جواز ترتيب آداب
الصحة بالنسبة الى القاضي بجهة
المد - ك
(٣) الاثوى للصحة بالنسبة الى المايح
واللزام في الحكم الظاهري لا يبعد
الاجاز ترتيب آداب الصحة للمايح ط
(٤) اذا كان مثالا لرافع الاختلاف
في الحكم الشرعي و اختلاف
الاصل في غير الاعمال الشرعية والا

کتابخانه
اصولیان
مؤرخان

[illegible]

في التقليد

-11-

في التقليد

—

بالبطان يجوز له اليس (١) على الصحة في ماسيا. في يجب عليه العمل بمقتضى فتوى
المجاهدين الثاني وأما إذا قلدهم يقول بطهارة شيء كالفسالة ثم مات و قلدهم يقول بجاسته
فالمسلوات والأعمال السابقة محكمة بالصحة وإن كانت مع استعمال ذلك الشيء وأما غس
ذلك الشيء إذا كان باقية ولا يحكم بمعد ذلك بطهارة كذا في الحلية والحرمة فإذا اتى
المجاهد الأول بجواز الذبيح يغير الحد يد مثلا فذبيح حيوان أكف فمات المجاهدو قلدهم
من يقول بهرمته فإن يساعه أو اكده حكمه صحة البيع (٢) وأباحة الاكل أو اما إذا كان
الحيوان المذكور موجوداً فلا يجوز بيعه ولا اكده وهكذا (مسئلة ٥٤) الوكيل
في عمل عن الغير كاجراء عقد أو إقاع أو إعطاء خمس أو زكوة أو كذا أو نحرودك يجب
أن يعمل بمقتضى (٤٣) تقليد الموكل لا تقليد نفسه (٥) إذا كانا مختلفين وكذلك الوصي في
مثل ما لو كان وصياً (٧) في استيجار السلوة عنه يجب أن يكون على وفق فتوى مجتهد الميث
(مسئلة ٥٥) إذا كان البايع مقلداً لمن يقول بصحة المامات مثلاً والمقلد الفارسى والمشتري

١ - فيه نظر بل الاحوط ان لم يكن
المولى تجديد المدة - ك
٢ - الاولى تبيح الجنب الثاني
ثم جميع الفروع المذكورة الا في
الطهارة والجماعة - ق
٣ - ان كان وكيل المولى المصحح
عنه المولى كما هو المنصرف اليه
من اطلاق الوكالة و منه الاخير
بل الوصي وان كان وكيله في المصل
المصحح عنده اولى الواقع وجعله
مراعاة تقليد عنه وكذا الاخير
الوصي والاحوط فيها مراعاة
التقليد و اما في الاولى و نحوه
فجب عليه مراعاة تقليد غيره الاحوط
اولى - ك

٤ - الاولى فيها الوكيل مراعاة
التقليد - ط

٥ - ليس للوصي هنا عدل سوى
الاستيعار واما الصلوة التي يفتي
بها عن الميت فهو بل الاخير
الواجب عليه فيها هو رعاية تقليد
عنه لا البت على الاولى كما يبر
الندوب عنه نعم الاحوط رعاية
التقليد - ط

٦ - الاظهر انه يجب عليه ان يصل
مواظفا لتكليفه وولى الميت المولى
يذلك من الوصي - س

٧ - حيث - س

٨ - بل كان من اياه فسادا و قد
على رأى موكله و لكن ذلك من
غير العادات لعدم تنكحه من قصد الترية

٩ - في
الوصيتين وفي الوصي مراعاة وظيفة
نفسه - ق

(مسألة ٢٢) يشترط في المجتهد أمور البلوغ والعقل والإيمان والعدالة والرجولية و
والحرية على قول (١) أو كونه مجتهدا مطلقا فلا يجوز تقليد المتعجز (٢) والحيوة فلا يجوز
تقليد الميت ابتداء نعم يجوز البقاء كما مر (٣) وإن يكون عالما فلا يجوز على الأحوط تقليد
المفتول (٤) مع التمكن من الأفضل إن لا يكون متولدا من الزنا وإن لا يكون مقبلا على
الدين (٥) وطالب بالمعكبا عليها مجتهدا في تحصيلها في الخبر من كان من الفقهاء صائنا لنفسه
حفاظا لدينه مخالفا لهواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام أن يقلوه (مسألة ٢٣) العدالة عبارة
عن ملكة اتیان الواجبات وترك المحرمات وتعرف بحسن الظاهر الكاشف (٨، ٧) عنها كما
أولنا وتثبت بشهادة المدلين وبالشيع المفيد للعلم (مسألة ٢٤) إذا عرض للمجتهد
يوجب قفده للشرائط يجب على المعتدل المدول إلى غيره (مسألة ٢٥) إذا قلد من لم يكن
جامعا ومضى عليه برهة من الزمان كان كمن لم يقلد أصلا فإزاء حال الجاهل القاصر
أو العاقل (مسألة ٢٦) إذا قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فمات وقلد من يجوز
البقاء له أن يبقى على تقليد الأول في جميع المسائل الأمثلة حرية البقاء (مسألة ٢٧)
يجب على المكاتب العلم بأجزاء العبادات وشرائطها ومواهبها ومقدماتها ولولم يعلمها
لكن علم أحوالها أن عمله واجد لجميع الأجزاء والشرائط وفائد للموانع صح وإن
لم يعلمها فمقبلا (مسألة ٢٨) يجب تعلم مسائل الشك والسهولة بالمقدار الذي هو محل
الإتيان غالباً لو علمت من نفسه أنه لا يبطل بالشك والسهولة وعلمه وإن لم يحصل

١ - ضيف - ط
٢ - الأولى الجواز فيما اذا
عرف مقدار متنا من الاحكام
ولم يجوز مخالفتها لقوى العلم
اولم يكن غيره اعلم منه في ذلك
المصدر - ق
٣ - وقد مرنا عدم الجواز في
٤ - قد عرفت انه قوى لك
العلم - ق
٥ - لا يتصل ط
٦ - الظاهر ان الرواية المذكورة
لا يستغنى عنها اكثر من المدالين
٧ - الأولى ان حسن الظاهر طريق
شرعا الى وجود الملكة وان لم يند
الظن - ق
٨ - (٧) الظاهر ان حسن الظاهر طريق
تقدير المرتبة الملكة - ص

محمد بن مذهب الامامية في راس المائة الرابعة وبالعوا في طرانه والثناء فمعه وذكر مناقبه وعلومه المنقذ
فيها على غيره ووقعت له مناظره عريضة ومكالمات عجيبة مع ابي العلاء المعري الذي مر به وحكي بعضهم عن السيد
فخار بن معدان المفضل في المنام ليلة ان فاطمة الزهراء صلات الله عليها دخلت عليه وهو مسجود في
ومعها الحسنان ثم قسما اليه وقالت علمها الفقه فانتبه متعجبا من ذلك فلما تعالي بها ذلك الليل دخلت
اليه في المسجد فاطمة بنت الناصر مع جوارها ولديها المرتضى والرضي صغيرين فقام اليها وسلم عليها فقالت
ايها الشيخ هذان ولداي قد احضرتكما اليك لنعلمكما الفقه فكني وفرض عليهما ما روي في تعليمهما الى ان بلغا من
العلم ما بلغا من العلوم والفضائل الباقية الى الغد لله في القصة معروفة ويقرب منها ما روي في مناظرته
عامة ومعتق بنية وبن المرتضى ان جده عليه السلام قال يا شيخ ومعتق الحق مع ولدي وديما نقل هذا
سبطي للكلمة والمكاتب السرية في البيضة والله العالم ولا يصح المقام ذكر امثال ذلك في شان العلماء وهي
كثيرة جدا وقد كان مولده في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ووفاته في الخامس والثلث والعشرين اوجع
او غيرهما من ربيع الاول سنة ست وثلاثين واربعائة وسنة يومئذ على ما قاله الشيخ وغيره ثمانون سنة وثمانية
شهر واثم وقيل ان وفاته في الثالث والثلثين وان سنة ثمانون وهو وهم وتولى غسله جماعة من العلماء كالشيخ
والديني والشرعي ابي جعفر الذي روى عنه من تلامذته وصلى عليه في دار ابنه ودفن فيها ثم نقل الى
المشهد الكاظمي في مزاره المعروف وقيل الى مشهد الحسين في مزاره فيه ورثا اشتبه باخيه الرضا
وهو ابيه مختلف فيه وقيل ان ابا احمد الحسين سيد الفقهاء الطالبيين وامير الحاج والسفيرين الحلفاء
العباسية والملوك البويهية وسائر الامراء دفن في اولادهم دار بغداد ثم نقل الى مشهد الحسين في وقيل
ان دفن في مقابر مشهورة في مشهد باب النين وحكي ان المرتضى خلف من الكتب ثمانين الفان مصنفاته ومحققاته
ومقوقاته واهدي منها الى الوزراء والوزراء وشيوخهم وقومها في ثلثين الف دينار وكان سلطان
عصره القادر بالله والطابع لله العباسيان ومنها الكيفية ثقة الاسلام وقدره الامام وعلم الاعلام
المقدم المعظم عند الخلق العام الشيخ ابي جعفر محمد بن يعقوب الكلييني الرازي البغدادي قدس الله سره و
رفع في الملاء الاغلة ذكره وقد شاع فضله وجلالته لدى اهل الف والمخالف حتى ذكر في الاثر وغيره من اعظم
الامة انه محمد مذهب الامامية على راس المائة الثالثة بعد ما ذكر وان ابا الحسن الرضا كان حجة
على راس المائة الثانية وقد روي عن كثير من الثقات الاجلاء وغيرهم من صدر باستانهم اسانيد كتاب
اخبار الكافي الذي صنفه في عشرين وثلاثمائة وخمسة وعشرين سنة من مشايخه الشيخ الثقة الجليل المحدث المفسر
ابو الحسن علي بن ابيهم بن هاشم الفقيه صاحب تفسير المعرف ومختصر وغيرهما ويعبر عنه هنا في نقل الاخبار
والفتاوى بالقرى وقد روي عنه كثير من الشيوخ كابن قولويه الذي مر عن الشيخ ابي عمر والكثير وغيره ايضا و
كذا الناعك بن وغيرهما وروي عنه المفيد والصدوق واسطوخودوس وكذا المرتضى في بعض طرقه ونوفى
بجدا في شعبان سنة ثمان في اليوم وهي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وقيل في سنة ثمان واربعمائة في سنة ودفن
في بغداد باب الكوفة في مقبرتها ومزاره معروف الان في بيما من الجسر ومنها الصدوق وبنس الحديث و
معهم معالي الدين الحارثي والجامع الفخائل والمكارم المولود كاخيه بل عام الامام العسكري اودعاه القاهر
بعد سوال والده بالمكتبة او غيرها او بعد انما صلاوات الله عليها الشيخ المحظوظ ووجه الطائفة المستحفظ
عالم الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الحارثي الراساني الرازي طبيا له فراه ورفع في
الجنان مثواه وقد روي عن والده وعن شيخه وبنه في الفقه وغيره فمعه وجوههم ومنقدهم في زمانه الشيخ

في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة

في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة

الثقة الجليل ابي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد عن غيرهما من الشيوخ الذين يصيد روايات كتبه باسمهم
وروي عنه المفيد بالمشاهدة وتبعه من مشايخه وكذا الناعك بن ووالد النعاشي المعروف وابن الفضال
الاف وغيرهم وقد روي بعد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وسبع مئة شيوخ الطائفة واجاز بعضهم وهو حديث السن و
كان في زمان الامير ركن الدولة وجرت له مناظرات عنده في حسن جالس واكثر اشراف اليها في الرجال في بغداد
اسامى كتبه وكان وجهها جليلا عنده ومات بالري سنة احدى وثلاثين ويعبر عنه كثيرا في الكتب بابن بابويه و
منها الفقيه لوالده الوجيه النبية العظيم الشأن الساطع البرهان المتقن من العلوم ما هو اقوم واحسن الشيخ الاجل
الاكمل الاوثق الافضل ابي الحسن بن علي بن ابيهم بن هاشم والشيخ ابي جعفر محمد بن يحيى العطار والشيخ ابي علي احمد
ابن ادريس الاشعري والشيخ ابي عبد الله الحسين بن محمد بن علي الاشعري ومن غير القتيبي كالشيخ ابي الحسن علي
بن سليمان الزراري الكوفي وعن غير هؤلاء من الشيوخ والرواة من مشايخ الكلييني وغيرهم ولما قدم العراق ليعتق
مع الشيخ الاعظم الاوثق ابي القاسم الحسين بن روح ثالث السفراء والوفاء الاربعة المعروفين قدس الله ارواحهم
وسأله مسائل ثم كتبه بعد ذلك لسؤال الولد وذكر انه قد بعد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وهي السنة تناثر فيها
التجوى على ما قيل واجاز بعض الاصحاب كالتلعكبر وغيره في تلك السنة وروي عنه ابنه والتلعكبر الذي روي عن
بعض مشايخه وعن ابنه ايضا وغيرها وتوفي في اخر الخبيثة الصغيرة في سفارة اخر السفراء الشيخ المعظم ابي الحسن علي
بن محمد السمر في طاب ثراه وكان ينقل احواله واخبر عوف في يومه قبل وروى عنه وروى عليه وكان ذلك سنة تناثر فيها
وهي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة على ما هو المعروف على عدد حروف برجه الله وقيل سنة ثمان وعشرين ثم توفى السمر
فيها ايضا ووقعت الغيبة الكبرى وقد وجد في التوقيع المروي في الكتب عن ابي محمد العسكري ع خطابه له يشفي و
معتق به وفي بعضها زيادة وفيه نقل توقيع من القائم له ايضا وكذا لابنه وقد شمل الاول على الدعاء بما لفظه
وفقد الله لمصناته وجعل من صلبك ولا ذاك الحسين برحمة وورد الثاني بعد ايضا لرفضته من القائم له يستل
فيها الولد وفيه دعونا الله سبحانه ذلك واستر في ولدين ذكرين خيرين وفي بعض النسخ ولدين فقيهين فولد له
الصدوق واخوه الحسين وفي كمال الدين للصدوق ان الحسين بن روح في سفارته سئل القائم ع بالباسات
يدعوا الله ان يروى ولدان ذكران اخر بعد ثلثة ايام انه قد دعاه لانه سيولد له ولد مبارك ينفع الله به ويعبد
اولاد فولد له تلك السنة ابنه محمد ويكاد ولد وحكي بن الفضال عن الصدوق انه كان يقول ناولدت
بدعوة صاحب الامر ويقترب ذلك وذكر في الكتب ان اول سفارة الحسين سنة اربع او خمس وثلاثمائة ووفاته سنة
سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقد كان وفاة العسكري في مائتين وستين وبشكل الجمع بين هذه الحكايات والتواريخ
مع اكار الصدوق عن الرواية عن ابيه وكاتبه ابيه وماله المعروفة اليه ورواية اخيه الحسين عن ابيه ايضا وورد الصدوق
بغداد وهو حديث السن كما سبق من خمسة وخمسين وثلاثمائة مضافا الى لزوم تاخر اسفاجا بدعاء العسكري عليه السلام
سنتين كثيرة ولا سيما على بعض الوجوه والله يعلم حقايق الامور وخلفائه صلووات الله عليهم وكان له كتب
كثيرة منها الشرايع المعبر عنها ظاهرها بالرسالة وهي رسالة الى ابنه والمعجود عندي قطعة من اقلها ويظهر من الشيخ
والسري انها غير الشرايع ومنها العاني للفاضل الكامل العالم العالم المعظم الفقيه المتكلم المتبحر المقدم الشيخ
النبيل الجليل ابي محمد ابي علي بن الحسن بن ابي عقيل جعل الله له الجنة خير مستقر واحسن مقيل وكان معاصرا للكلية
واجاز كتبه بالمكاتب لان مولويه وكان المفيد كثير الثناء عليه وله كتب في الفقه وغيره منها كتاب المنقذ الجليل

في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة

في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة

كتاب الطهارة

وكيفية وأقوالهم كشأن كثير من المذكورين فيما لم يخلص من مصنفاتهم وأراهم ولقد كان قتلهم في أئمة الأئمة صلوات
 الله عليهم مختلفا كثيرا من أرباب الرواية الفتوى لم يختر على ما ذهبهم إلا أن يدور حولهم مثل زارة وعبد بن مسلم
 وحيد بن عمار وابن أبي عمير ويونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان وأشباههم ونظرهم في فضلهم وعلمهم منهم
 طيسر وعلمهم لغيرهم لعدم الاعتناء بهم وعدم الاعتداد بأقوالهم وإراهم أو عدم كونهم ذوي إراء ومذاهب في اجتراحون
 الدين على علمهم ومحبهم لهم العمل به والعمل بحسب كثيرين وإراهم ولعلهم بالعلم والوقوف عليها والأخذ بها العبرة بوقوع
 الغش على العلم وسواهم من جهة من تقدم أو متأخر من العجب من الاعتداد بأقوال المناوئين ومتأخريهم ولا سيما إذا كانوا من المطهرين
 مع إراهم بآراء كثيرة في أقوال كثير من السابقين يظهر من ذلك أن العمل بآراء كثيرين في حقاياتهم ومقتضياتهم وتدينهم بها
 فإن كان لأئمة فضيلة وتربا لهم في السبق بالناسين والندبين فلا ولا في فضيلة الثبات مع جملتهم ومنه التكامل
 والتمسك في التبيين فقد اجتمعت عندهم غالب نتائج الفضيلين وهو الملتصقان ومنه تركان كثير من كانوا في أو آخر الأئمة
 بالنسبة إلى كثير من كانوا من قبلها كما قال سبحانه وما ننسخ من آية أو ننسها ما تأتي بآية أو نحلها على أن لها طائفة أخرى من الأئمة
 والناظرين الوعد وعرايت الأعداء وترقى بناخيرهم في ما تزداد والطائفة الله سمى تكتفى بالآتي الأئمة يوم المعاد وقلة نيا
 هذا وما قبله من فضيلة تكفى الشاع طير جمع اليه من حاول مزيد التحقيق وفور الأطلاع والله المستعان في البدن والجنات
 الأئمة وصحبت هذا الكتاب بمقتضى الأقوال ونفاش الأسرار في أحكام النبي المختار وعزته الأطهار صلوات الله
 عليه عليهم ما فوالا لأعضائهم والأدوار والارسل من الله سبحانه أن يجعل من المقربين من أنوارهم للمقربين لأنوارهم
 والمقربين لأنوارهم المقربين من أنوارهم واجباتهم في هذا في مصال التوكيد ومضاف لأقدام ما هو الأوفق بالمطلب
 والأوفق في الأعضاء ويؤقتين لثبات ما أولته بآياتهم وأحسن تقويمها وفق النظام وينفع نعمة العناية
 بافتتاحه بعبادة الرغاية في الاختتام ويجعل مثابة ببيتها الفضل الكرام لاستنباط دقائق الدلائل وحقايق الأحكام
 والعقائد العظام لا لفظا عن الزمر بل موضوعا على ظهر العسر وطرف النعام ويعد مفاتيح تحقيق من أخطار الآثام والهلوك
 يوم القيام وتبلغ في منازل دار السلام إلى أشرف محله على مقامه ولا يواحد في ما جئت أو لفظا في النقص والأروام
 والدية لهم وفيه بين الأحكام فقولهم وقوله اعصم ويعونه وعناية افتح واختم وآية ادعوا واسئل لكل منية وأمل واليه
 ابتهدل وابتنل من أوزار القول العلي وهو حجة ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير وهو على كل شيء قدير وبالاجابة
 جدير وقد أتته على أربعة مصابيح سنينة عليها مسمى الشريعة النبوية في كتابها كتب بيته على فضول أبواب علمه
 ومناهل روية المصباح الأول في العبادات وفيه كتب كتاب الطهارة والنظر في نوعها ومقدماتها
 ولواعظها وفيه مقاصد الأول في المياه والتطهير في أقسامها المتداولة في عرف الفقهاء وأحكامها مقدمة
 المياه في الأصل على ضربين مطلق ومضاف فالطلق هو الذي وضع لفظ الماء وسمى به لغة وعرفا وهو العنصر الثقيل
 المائع الخالص وفيه حكمه وضابطه أن يشق الخلق اسم الماء عليه عرفا من غير قيد ولا يفتح سلب عنه ويضاد ذلك بما يحكم به
 أهل الشأن في كل عصر وأوان سواء استدلوا بما عليه وهو من الوضع أم الجوارح في إراهم من آثارهم ولا فرق
 في ذلك بين لفظ الماء أو ما يورده من سائر اللغات والوجه في اعتبار هذه الضابط بعد إجماع الأئمة أن الماء فلما يعنى
 على جميع أصنافه الأصلية فضلا عن ماهيته البسيطة فلا يضايق بها الأحكام الشرعية ولا ضابطه في الشرع يرجع إليها
 في ذلك ولا في اللغة فتعين تحكيم العرف فيه كما في نظائره مع أنه الكاشف عن اللغة حيث لا يفرق بين الماء والشراب والبرق
 في مثل أن من فيه حيث ظهرت كالحق في حله هذا إذا كان حكمه على وجه التحقيق وإنما إذا كان بطريق الشاع كما هو الحق في
 سوا من أراج الماء بغيره من العلويات فهو وإن لم يستد به غالبا أحكام الشريعة ولا في معرفة الحقيقة فقد اعتبر هنا
 النذر من هذا الأمر أراج مع أنه جازم به البلوى ويشهد له الاحتياج وما يستفاد من الروايات لا يثبت في أمته أراج

كتاب الطهارة في بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بها

في المياه

بالجناسات حيث أطلق عليه اسم الماء مطلقا وحكم بطهونه وجواز استعماله جميعا إذا كان كثيرا أو قويا مع عدم التقدير والكثرة
 بنسخ ما يؤيد في البرق وأما منع شرع استعمال المتغير بالجناسات لم يحصل المتغير بها إلا في الأصل لا في الاسم مع الأمر أراج أو مطلقا كما
 يأتي بآثار في حكم المتغير بالطاهر الجارح والمجاور فثابت المتغير بالجناسات في منع استعمال الكثير منه ليس إلا كثيرا من ملاقاها
 بدون التقدير غيره ولأن الظن وقوع الشاع والتوسع في أصل الوضع الفتوى والعرف كما تشهد به الضابطات في
 الحقيقة لا في الاستعمال فثابت هذا الشاع مع غيره قطم ولا في إراهم فيه لأن منشأه ليس مجرد كثر إراهم الماء و
 ظهورها كما في القرابة بغيرها بل في الذين قل غلبها والذهب لكثرة وشدة الخطر التي قل نزاهتها ونحوها بل كونه مع ذلك
 شديدا في النفور والناظر في الخطيئة الغير السالبة لاسمها لا يثبت مع قلته بالنسبة إليه وإستدراكه فان طبع كل مائع كالماء أن
 يقلب في نفسه كل ما وقع فيه وكان مغلويا من جهة كما هو مشاهد معلوم ولذلك لم يشترط في بقاء الطهارة الذكر الغالب
 على الجناسات الممزوجة بطهونه بقاء كونه ولو كانت عينه موجودة وإن لم تكن متميزة لا شرط ذلك قطم أو في الأول
 بل اعتبر تحقق الكثرة بدونها لا ينفصل عنها ولا من سائر ما يطرده كما هو شرط ويستفاد من بعض الوجوه المذكورة حكم
 المتبرج مع المستعمل الغير الطاهر أو المحترمة الطاهرة كبحر فضلات الإنسان وغيره فإرادته لغير الجناسات وعلى الجواز
 اغتسال الجناسات الماء المتبرج بما يقاطر من غائلته ويصير على حيلة الطهارة والشراب المبين بالذوق كاستعمال من جعل
 الشحاذة وبعضها على حيلة الكمال الإنسان لفته خرجت من غير إراهم إلا أنه ورد في خارج من في النبي وبعضها على جوارح ضعيف
 والجبر للصحة وإن الزهراء كانت تضع ذلك للعسكين من وهي تباينهم بالذكر ولكن في بعضها نظرد وليس هذا موضع
 تحقيق ذلك وإجماع في الضابط بين خاصية الحقيقة التي أحدها بثبوت قول النادر والأخرى سلبية مع كفاية لحددها
 مباينة في كشف المسمى وتميز أفرادها لا لأغنية الأول منها كما توهم وأخذ بهذا الاستحقاق ليعلم أنه لا يفتح في الأخلاق
 وقوع التثنية لاجبا بما يستغنى عنه عرفا فإداه نفس المصنف والتسمية باسم غيره الماء أيقن كما يقال ما بالبر والماء المطلق وما
 التلج والسدر والملمح ونظائرها والندى والرشح وعرق الحمام والقدر وأشباهها مع وجود وضعها للأطلاق في الجمع
 وذلك بقاء الاستحقاق وح عدم منافاة لجواز التقييد ونحوه فالعبرة بعدم لزوم ذلك لا لزوم عدمه ولا يفتح أيضا
 تقييده في بعض أفرادها بالولاية لأنصت الأطلاق إلى غيره باعتبار كثرته أو شيوع إراهم أو كونه على حكمه في أصل الخلقة وأفضاء
 المقام والحال له كما في الحيوة والماء البسيط وما زخره والماء النجس ونحوها وقد بينت ذلك على شدة اختصاص المطلق بما فيه الماء
 البسيطة المتميزة عن سائر العناصر المتعاقب وإن امتزجت هذه المياه المتداولة بغيرها كما في غير هذا وكذا بالحكمة المقررة في
 ثبوت الأفضاء وجوبها للأشياء التي تشبهها في النوعية أو في القصدية أو في المطلق لبقاء حقيقة الماء فيه
 بل تأكد هابوة البرودة التي هي من معلومات طبيعته حتى أدت إلى وجوده فيتناول إطلاق الماء في الأدلة لظهورها من
 اعتبار الميعان في صدق اسمه ولا في ترتيب حكمه فالجاءد والمائع مشتركان في الاستحقاق المذكور وإن اختلف الأطلاق
 الشاع بالمائع لوفور وغلبة الانشاع به ولا يوجب ذلك انحصار الحقيقة فيه فإن أفراد المائع مختلفة بانضمامها في ذلك أيضا
 مع أنه لا يوجب اندراجها في المطلق فالعبرة بالاستحقاق للتحقق في الجاءد وعلى هذا لا يمنع إراهم سلب الماء عنه بالنظر إلى حقيقة
 وإن غلب استعمال لفظه في خصوصه وفي هذا نظر يأتي بآثار في موضعها واضعت منه أن يقصد بذلك إدخال ماء الورود
 في المطلق مطلقا أو بعدد أو باليسبها وجه ضعف ظاهره سيكتن مفصلا وقدر من المطلق ما لا يطلق عليه اسم الماء
 أو يطلق عليه عادة مع إضافة أو صفيا وعمدا وقدرته على الإبداء ونحوها وليعلم أنه لا يلزم في هذا إطلاق بقا حكم المطلق وهو
 الطهورة وإن كانت من صفاته الذاتية الثابتة له في أصل الخلقة فإن ثبوتها للذات بحكم الشارع وجعله فكيك إن ترفع عنها
 لعارض يحكم أيضا كما ارتفعت عن الصفات الذاتية الشرعية في التراب والنبات وغيرهما مع بقاء روائها وحقايقها
 ولا يثبت ذلك قاعدة العدالة في حسن القبح لا يمكن استناد جميع الحكم العقل اعتبارا وهو كاهو وانما لما فيه المحسوسة

في دفع كون الخصال في المياه
 في دفع كون الخصال في المياه
 في دفع كون الخصال في المياه

كتاب الطهارة

تفسير المصنف

تفسير المصنف

الموجودة في بدنه خلقت وظهوره كما هو الغالب مع بقاء اسمه ولا اختلاطه مع ذلك بغيره وان كان محتملا فيكون الماء
 كونه كثيرا او حكا كادلت عليه وعلى ما سبق الاخبار وغيره فلا يشترط في استعمال بقائه كثيرا معه او بدونه مع استعماله
 وقهره ولا يجب الاقتصار فيه على ما زاد على قدره مع انه لا يجدي شيئا من ان كان محتملا استعماله وصوره ولا يقدح
 ايضا وقوع التقييد احيانا بما يستغنى عنه عرفا في افادة نفس المعنى او التسمية بغير الماء اية اذ العبرة بعد ذلك
 لا لزوم عدمه وذلك كما في البحر والماء المطلق وماء الثلج والسكر والمخيط ونظائرهما والندى والرشح وعرق الخزام
 القدر واشباهها مع وجوده وصفا لطلا ولا التقييد في بعض افراده بالولاية لانصرف الاطلاق الى غيره لكثرة او
 شيوخ ارادته او اقتضاه المقام او الحال لقصد كمال الحيوة والماء البسيط وماء زهره والماء المالح والخبث وهو الماء الذي
 لم يقدر عرفا عن فنده والمطلق المعروف بلام الحقيقة والاستخفاف عن فنده كما هو مقتضى ولا زال الحكم الماء الثابت في أصل
 خلقة كالماء في غيره مما خلقه الله في الأصل على حكمه فزال عنه بغيره ايضا مع بقاء اسمه وبقية كالتبرك النسيان
 النسيان والمعضوبين ونحوهما ولا ينافي ذلك بقاؤه الحسن والنجس المقترة عند العدلية ولا ينافيها ما هو من الأمور
 المحسنة الصورية والشرعية القطعية كما سبق لبعض الأئمة لا يخرج من المطلق ما لا يطلق عليه اسم الماء او يطلق عليه
 عادة مع اضافته او تركه عطف او وصف او غير ذلك من وجوهها لا بد منها والمضاف ما يتحقق اطلاق اسم الماء عليه
 باضافة لفظية الى ما فيه جزئ او وصفه ويقتضيه بلبه عند بدنها سواء اقتضت الاضافة كون الة طلاق معها على وجه
 الحقيقة لا بل كان بطريق الجوار لاحدى العلامات وذلك كالمعتبر المتخرج من اجزاء الثمار والاشجار والنباتات
 ونحوها لاسم الثلج والثلج الثابت وبشرتها وكما يصعد والمترشح بالعلبان من الماء مع سائر الاشياء والمترشح
 بها او احد القسمين من خارج جبه من الاطلاق ويوجب حصة الاضافة التي يكتفي فيها اذ لا بد من ملازمة وجهه المتغير بالملك
 بحيث يزول الاسم كما مضى عليه الفاضلان وغيرهما ان وجد ذلك ونحوها يظهر من سائر الروايات ولا عبرة به وكذا المتغير
 بكثرة الاستعمال والامتناع مع الاجزاء الصغيرة كما غسل فيه ونحوه الى ان تزول التسمية وكل ما يقع له غير العادة
 باطلاق الماء عليه مضافا الى ما ذكرنا من البصاق وان قيل ما دام الغم ايقه وبما خالفه مضاف في حكمه على قول من جاز الظاهر
 به ولما كان هذا البحث عن المياه باعتبار حكم الطهارة والنظير وكان منها ما هو ظاهر طهره فاذا قلنا لها والمطهرية بخاصة
 وبما مع لها مع وصفها كذا في بعض الصور ومنه تدبرين جميعها او بعضها حكما او موضوعا او كان البصق يقع اية باعتبار
 ما يعود به الحكم المذكور بعد ذلك والدين احدا الاقسام وما يتعلق بها من الاعكام الاخر التي ينبغي بيانها بهذا المقام فذلك
 انظم مباحث هذا المقصد في خمسة فصول الاول في الظاهر المطهر وهو المطلق والنظر فيه من حيث انه مطلق غير ملحوظ
 فيه الاستعمال والصوره ويبحث فيه عن حكمه المزبور ونحوه في وجوبه والظهورية عنه بالاسم المقضية لوال مطهرية او
 بالالطهارة وما لا يوجب ذلك والثانية فافاد احد الاخرين او حكمها واسا او على وجه الكمال وهو المضاف وبعض اقسام الاستا
 ويبحث فيه عن حكمها المذكور ونحوه فيل يوجب حصة الاستعمال الخاصة بغير ما ذكره المطلق والثالث في المزة حكما او موضوعا
 بين ما ذكره غير ما ذكره المار جيع اليه وهو المستعمل والمنشبه والاربع في نظير النجس منها ونحوه والخامس في الاعكام الاول
 في المطلق مقبلس الماء المطلق في الفصل وما في حكمه ما دام على خلافه اذا اوصفتها طهره من الحد والنجس وعلمنا
 قها والمساكين بل هو في الجملة كونه في الطهارة المتحققين به قطعاً من ضرورات الدين وثابت في سائر المصنفين ومضى عن سعيد
 بن المسيب الذي هو من الطاعة او بعدد منهم من جهة الظاهر والقطعة عنه انه لا يجوز الوضوء بماء البحر مع وجود غيره وعن
 عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن عمر بن العاص انهما قالا لليم لعلنا نأخذ من ماء نقي النار ونحلقها مع كونه شاذاً منقضا غير
 معتبره وخالف للخصم المزبور من طريق الفريقين ليس في أصل طهره ولا ينافي ما ذكرنا وان قلنا بكونه على أصل خلقة وقد
 ثبت الحكم ايقه بالكتاب السنة المتواترة اما الكتاب فممن قوله سبحانه ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اي المتطهرين بالماء كما

في الماء المطلق

الفرق بين لا يمكن انكارها وسلبها عن الماء النجس بحكم الشارع بغيره مع عدم تجدد وضع لفي ذلك كما لا يمكن انكار عرق
 النجاسة له جديته بالادلة التي يجرى حكمه بكون الماء خلقا وجعل طهورا وهذا مع نهاية ظهوره في بعض المتأخرين فانكر
 كون الماء النجس ماء شرعا ونحوها يظهر من بعضهم ان النجاسة لا تفرق من الماء من حيث هو وانما يجب تجنب بعض المياه وهو النجس
 بالنجاسات لتوقفت الاجتناب عنها على الاجتناب عن النجس ليس لانها تظهر اثره في الماء وهو ايضا ظاهر الفساد من وجوه شتى
 يات بها منها مضافا الى ان النجاسة لا يفسد المطلق اسم الماء عليه باضافة لفظية الى ما فيه جزئ او وصفه من غير
 بدونها كالماء المستعمل المستخرج من اجزاء الثمار ونحوها من الاجسام لان مثل الثلج والحجاب الثياب وكما لمصنفين
 الاشياء من الماء والمترشح بها او احد القسمين من خارج جبه من الاطلاق ويوجب حصة الاضافة التي يكتفي فيها اذ لا بد من ملازمة وجهه المتغير بالملك
 ان اشترط في ذلك مع ان الاتفاق على ان العبرة باطلاق الاسم وعدمه كما سبق ويلحق به ايضا كل ما يقع له غير العادة باطلاق
 الماء عليه مضافا الى ما ذكرنا من البصاق وان قيل ما دام الغم ايقه وبما خالفه مضاف في حكمه على قول من جاز الظاهر
 القسم له مع بعض الاعكام كما ياتي وليعلم ان منشاء الاستحقاق المذكور اما الامتناع في الواقع والاستعمال في الشايح
 او الوضع المخصص بصورة الاضافة المزبورة كاختصاص الوضع للطين بعد ذلك وقد قال في تفسيره جماعة في لفظ الايمان مع
 ذكره متعلقه واحتجوا بالنقض في لفظ الوضوء اذ اقيد بالطعام ونحوه ولا يجد عوى الوضع الخوي في العرف في
 مثل ما هو المورد وان امكن فهم المراد منه من خصوصية العهد للمحوظ في الاضافة الى المعرفة لا يجري في الا
 الاضافة الى النكوة كما ورد في تبارك المعروف منه مطلقا ودعوى كون الاضافة الى ورد في رتبة العرف
 على ذلك من دون وضع لا يخرج من حكم **هذا** اية الماء في الاضافة الى ان مطلق ومضاف فالماطوق وبقايع
 عنه اوعى بعض اقدامه بالقرآن والصحاح والمخص والمخصص ايضا ما وضع لفظ الماء ونسبى به لغيره وعرفا وهو
 العنصر الثقيل المانع لما اس ايقه حكمه وضابطه ان يستحق اطلاقا عليه عرفا من غير قيد لا يقع سلبه عنه ويناط ذلك بما
 يمكن به اهل اللسان في كل عصر او ان لما عليه وسيمحوه من الوضع وما رشح في ادائها من انارة ولا فرق بين
 لفظ الماء وسائر افراده من سائر اللغات ولا بين كون الحكم المذكور على وجه التحقيق والمساغة والتوسعة الواقعة في اصل
 الوضع اية وعرفا كما هو الظاهر في امتناع اسم الماء بغيره بما غلب عليه وقلبه الى نفسه مع بقاء وصفه او بدونه كما هو
 شأن كل ما يقع فيه مضافا الى الاطلاق وتسميته بالمطلق لا خلافا لما يدل عليه ونحوه المضاف بخلاف سائر الاقسام والافاضة
 فلا يقدح عدم بقائه على ما هيته المائية البسيطة الاصلية المتغيرة عن سائر الخاص والحقائق وان كان منشاء الاستحقاق
 شاذة الاختصاص بها من بين سائر اللغات لم يكن من شأنها ومن غير ما لو لم الوضع لما تشدد الحاجة الى التعبير عنه فان ذلك
 غير مناف لما ذكره ونحوه عا حاشد بل لو كانت حقيقة الماء بجموده المستند الى قوة البرودة التي هي من معلومات طبيعية ولا
 عرفت الميعان لمن تعاكس الاشياء فيل لم يجز حكمه عليه ولم يحقق استحقاق اطلاق حقيقة في شئ من اللغات بالنسبة اليه
 مع زوال اسمه المنوط بها هو الغالب المعناد في اصل خلقة المعصود بطوبى الحالة لكثير من الاشياء الجامعة الغالبة على
 البرودة الذاتية الطبيعية ولم يتغير برودة شديدة مكتسبة خاصة خاوية تحتها سائر اللغات الحارة بالطبع والباردة
 والاعتدلة وغيرها ايقه مع ان سبيل الماء في الاصل هو عتق كونه بطوره اية اصل خلقة واصلا لخلق سائر الاشياء التي
 اسند ميعانه اليه لو كان الميعان موجودا في عين الحيوة التي في الخلقات ومياه الانسان وما عليه العرش وما في نفس فيه جبرئيل
 كل غداة ثم يخرج منه فيفيض خلق الله من كل قطرة تفر من ملكا وما توشاه في عرشه عند العرش ليلة المعراج وما ينع من بين
 امانيه الشرقية وما في بين السماء لاير المؤمنون في الطهارة وغير ذلك وما ذكرنا في من الذنوب والتهب واشياءها و
 لا يرد المتخصص بعرض الميعان في جملة منها بعد الجود مع بقاء الاسم فذلك عكس لا يقدح اية زوال احد اوصافه والاول

الفصل الاول في الماء المطلق

كتاب الظهور

اشتهر في اللغة ان الظهور هو ما لا يكتفي سائر الصفات والصفات على الواجب تكون كالجوهر الذي يكون ان
 تقع تحتها على ما قبل كما صمد في مقام جديد وقاع عرج ونحوها وانما جاز في هذا الاسم المشقة بطريقين فاما ما
 يكون باعتبار الاسم لا يشترط ان يكون له ذلك كما يكون باعتبار المسمى وجبه التأويل منها جعله بمعنى المظهر كالضوء والظلمة
 فغير الظهور في قوله لا يكتفي بالظاهر والظاهر هو الذي لا يكتفي به في قوله ما هو الا للظهور فلهذا بيان لما حصل المعنى وليس مبيهاً على غير
 المعنى من الذات المهمة للماخوذة فيه كونهما كونه في معنى ذلك لان الوجود في واقع المعنى لا في نفسه واصله الذي
 يكون في معنى لا يكتفي بالظاهر والمفرد بالجملة لوضوح فساد ذلك وبما يكون غرضه المحاق بالحق للموطنة لفظاً كما في بشر
 سوا من انما يكتفي بالظاهر على ان لا يكتفي به في نفسه ويريد ان لا يكتفي به في اللغة فساداً عما يلحق به وانما يكتفي به في مؤثر
 خاصة كجاء صدق ونحوه وبعض الموصولات التي تقع تحت المعرفة لعدم صلاحية صحتها لذلك ولو صحح الاحاق المذكور
 لصرح الوصف في الالة ونحوها مطلقاً وبما الموصوف مع انه غير معروف ويمكن ان يقع في توجيه الحديث والآية ونظائرها
 على هذا المعنى ان الظهور وان كان في الاصل اسم الما يظهر به واستعمل فيه ايضاً فقد شاع اطلاقه بهذا المعنى على ما كان
 مظهر او ظاهر مظهره فخصه بالذات على ذلك وسمات الصفات هي الموطنة منه فخرج مخرج الصفات واستعمل استعمال
 مع مرادها على الاصل ايضاً وتكون الموصوف به المستعملة في الظهور لذلك لا يطبق على التمس ونحوها من المظهرات
 المعروفة ويطلق على التورية وان كانت بجهة فائدة وكذا التورية لكونها مستعملة بمعنى في الظهور المعنوي وهذا وجه جيد
 يحصل به الجمع بين الوضع الثابت والاستعمال الشائع المستعمل بناءً على انما على التورية وكذا بين كلمات الالة للغة والتفسير
 الفقهاء وقد اشار اليه السيوري ايضاً كما سبق وكيف كان تكون الالة على المعنى المزبور بالذات على المطلوب ما على التوجيه لاخير
 والظاهر ان المظهر في قوله لا يكتفي بالظاهر الماء مظهر لانما يحصل به الظهور في الجملة سواء كان مجرداً
 وايضاً الى الحال مع امر او امر اخر معتبر في تأثير ذلك ولما تفصيل ذلك وكون مجرد الوصول موجباً للظهور في بعض
 المواضع فخرج من الالة لخاصة وليس الاطلاق ما هو في المعنى الوضع بحيث يحكم بشموله لخاصة الصورة حتى يكون غرضها
 عن المعنى الاسمي مع شوبتها بالذات لوجوب كونها اخص من المسمى كما لا يخفى وما ذكر في مظهره وجه التأويل بالمظهر مع ان
 الظهور الماخوذة منه ذلك محقق باستعمال المظهر في الابدان فصد ذلك والآية على المقصودنا على المصدرية واما على
 الثالث وهو ان يكون صفة فلا يخرج بمعنى المظهر او الظاهر المظهر لما يكون المعنى الوصف ما هو من المعنى المصنوع والاسمي
 كما سبق والاستعمال الجرد في اداة معنوية المريد وصحة ذلك في اللغة اكثر من ان يحصى كانت عكسها ايضاً ومن ذلك
 كثير من اسماء المصادر والالاء كالمظهر في مقامات المظهر والمظهر والمظهر والمظهر والمظهر والمظهر والمظهر والمظهر
 هو اخص منه كقول في التعجب ما اخصر وكثير من الصفات الموضوعات او غيرها كالسجل والذات والمهوان والاليم
 والوجع والجف في التذير والوصى والحكيم والنبية والكريم والتميم والبدع والرفوف والشبه والكليل على جنس الوجوه
 في جملة منها ونحوها غيرهما استعمال في معنوا الفعل المتعدي من الافعال كالجلوس والكلم والحسب والنجى والحليف
 والوزير والاكيل والكريم ونحوها استعمال في معنوا المفاعلة كالبشر والوكيل ونحوها استعمال في معنوا المفعول او
 المفعول به كالكريم بمعنى المكرم وغير ذلك مما يعرف بالتبع والصفحة فانه قد لفظا وان كان فعلها لا اذما
 كما في شبهة هذا لا وكليل وهذا الواو من في الشعر على وجه صحيح في الثاني ونقل اختياره عن سيبويه واما الاول فوجهه في
 في ذكره وهو كثير في اسماء المبالغة على ما نرى عليه الشيخ في التهذيب وفي مقول منها كما في المسالك الجوابية ولا يخفى بالافتقار
 فيه للمبالغة لا بالتعدي بل قد ثبت في غيره كما في الشبه والكليل لما ثبت استعمال الجرد لافادة معنوية المريد في ذكره في ارفع من
 استعمال الفعل في المظهر او الظاهر المظهر مع استعمال الجملة من امثلة اشتقاقه في معنى المريد وشهادة تتبع الاستعمال والخلل
 عليه اما استعمال في غير هو المظهر وما ذكره سبق وقد ذكره في الخاصة والعامة وفسر من الاثر وغيره بالمظهر ويشهد به الخبر

في الماء المطلق

الاخر من لفظه ماء البحر فلا يكتفي به في حكمه البحر وقد روي في جملة من الاخبار في تفسير قوله تعالى
 شربا مظهر او ما يدل على كونه بمعنى المظهر كما نقل عن جماعة من المفسرين وفي الحديث القدسي لا يكتفي عن ارشاد الذي قد
 جعلت الماء مظهر او لا يكتفي من جميع الاخبار فغدى فيه الظهور بقضية المظهر وهو يكتفي به في معناه وقد منع المحقق في
 المعتبر في السيوري في اكثر من ان يكتفي به في الحديث كما يكتفي به في الحديث وان كان في معناه والحديث يشهد ظاهره
 بخلافه وقد ذكرنا اخباراً كثيرة على ان وصف الماء او غيره بكونه مظهر او لا فانه كونه مظهر مع نوع اشارة في بعضها انما
 المراد من الالة ولا يجد ان يكون هي الاصل في اشتقاق هذا اللفظ كما يظهر من تتبع سائر الالفاظ المذكورة ولا في القرآن
 ولما كان على الظهور في الآية على المعنيين الاولين المعينين بالمظهر ايضاً باطلاً او محالاً لفظاً كما سبق فلا يكتفي به على
 المعنى الاخر فيكون صفة بمعنى المظهر او الظاهر المظهر لفظاً فالحكم في المعنى عن التورية انما قال في قوله بالظهور في الغنى من الالاء
 للتعدي وهو المظهر غيره وحكي هذا ايضاً في كثر العرفان وغيره عن الزيد وهو من كبار اهل اللغة واثبتهم كما نقل ولا يكتفي
 كون الكلام لواحد واختلفت العبادات في تعيينه والموجود في نسخ عدة من كل من المعنى والكثر هو ما نقلناه عنه الا
 ان عبارات اكثر من هذا المقام تشعر بكون ما اخذ من المعنى وحكي جماعة عن نقله ان الظهور هو الظاهر في نفسه المظهر لغيره
 وعن الزيد في نفي الالة هو الظاهر المظهر وقال بن نضوان في ضياء العلوم مختصر شمس العلوم لوالده الظهور الماء الخاص
 الظاهر في نفسه المظهر لغيره ثم ذكر الآية وقال الفيرزد آبادي الظهور المصدر واسم ما يظهر به او الظاهر المظهر لعل
 غرضه جواز الالة لكل من المعنيين في كثير من الموارد والتعريض بالجوهر حيث اخصر على الاول منها وما وجد في الآية عليه وقوله
 تحت العطف على اولى الاسم والثاني هو مقتضى اعرابه بالظهور كما في بعض النسخ قد تكرر في كتاب الاقضية
 الموضوع لجمع مذهب فقهاء العامة وربما ينقل عنه بن زهره في الغنية قال اهل اللغة الظهور هو الظاهر لظهوره
 في غيره ثم نقل قول تقي الدين قال ولهذا لا يخالف فيه البعض اعطاه في حقيقته فقالوا الظهور هو الظاهر على سبيل الالة
 انتهى وحكي بعض اصحابنا عن الشافعية انهم نقلوا كونه بمعنى المظهر عن اهل اللغة ايضاً وفي التهذيب وفيه القرآن والمسالك
 الجوابية الظهور هو المظهر لغة العرب في ما ايقن انهم لا يفتون بان قول الفاعل هذا ما يظهر وهذا ما يظهر وفي
 الخلاف عندنا ان الظهور هو الظاهر المظهر المزيل للحديث والنبات وبه قال الشافعي وفيه ايضاً وجدنا العرب يقولون ما
 ظهور هو المظهر على ما قلنا وفيه ايضاً في منكم المستعمل الظهور هو المظهر وعليه اجماع الفرق وفي الغنية بعد ذلك لا يكتفي
 فيقول سبحانه ان الماء المطلق مظهر وفي التفسير معنى ظهوره مع طهارته بزيل الاحداث وبوقع حكمه بغير خلاف وفي
 الشقيع الظهور هو المظهر لغيره كونه من الالاء المتعدي وفيه كثر العرفان قال الشافعية واعطاه انما بمعنى المظهر وفي
 المعتبر الظهور هو المظهر لغيره قال الشيخ في الخلاف وعلم الحديث في المصباح ومن جملة ما ذكره في اكثر وفيه القرآن
 والمسالك الجوابية وغيرهما في الاستدلال على ذلك ان العرب يقولون ما يظهر ولا يقولون ثوب يظهر وليس ذلك الا
 كون الماء مظهر ومن الثوب يظهر من المعنى الكوكبي في شرح الالفة ان الظهور هو المظهر عند المحققين وفي المصباح
 المنير وجمع البحرين عن اكثر من ليس بالمعنى الظاهر بل لوصف زائد وفيه ايضاً ولو كان ظهور بمعنى ظاهر مطلقاً لقل
 ثوب يظهر وخشب يظهر ونحو ذلك وهو ممنوع ويقال هذا صاحب الجمع عن بعض العلماء ايضاً مستحالة ولما ذكرناه
 ونقل عنه ايضاً ان تارة في حقيقته استعمال الظهور بمعنى الظاهر المظهر غيره وادعائه انما بمعنى الظاهر فقط لا يكتفي فيه
 بعد معنى النص من اكثر اهل اللغة وعنده ايضاً ان كل ظهور وظاهر لا يكتفي به في قوله في هذا الاخير في الغنيين ونحوه لظهور
 ذكر في العالم والذخيرة ان اكثر من العلماء فسره بالظاهر في نفسه المظهر لغيره وفي الذخيرة وذكره اهل اللغة في العارضة
 فمن كلامه ما ذكره في المصباح في نسبة ذلك الى كثير من اهل اللغة وفي مشرق الشمس وانكر اوجيعة استعماله بمعنى الظاهر
 المظهر لغيره وزعم انه بمعنى الظاهر فقط وبه ذهب بعض المحققين من اللغويين على خلافه وفي الجبل المشين محمود ذلك وقد ذكر

في صدق المبدأ وثبوتها ولا يمكن محركة كالدخول في سواها كان فعلها متعللاً بغيرها ولا زماً لقولك ولو اتفق استعمالها في
 الثاني ففعل وجه الفعل والشدة والراوي على أنه لا خلاف بين أهل التوجه أن اسم فعل موضوع للبيان
 وتكرار الصفة وأنه لا يطلق خبراً على من تكرر عنه الضرب وكثيراً وتكراراً للبيان في المسألة الجارية وحكي أيضاً من كتبها
 كينابيع الأسفار وغيره وربما كان هذا هو السبب في كثرة استعمال صيغة المبالغة في الحرف عوضاً عن الحاق ياء النسبة
 كذا أن يكون قياساً وذن فعال منها كخيار وثمار وغيرهما وذلك لافادتها للدوام والمزاولة فتقوم مقام ياء
 النسبة كما أن اليا قد تقوم مقام صيغة المبالغة في مثل أخرى ودلوى ودواوي على ما صرح به في الأئمة وعلى هذا
 لا يوجب غريب وظلوم لمن صدر منه ضرب أو ظلم شديد يوجب واحدة وقد يعتبر مع الكثرة المدامته أيضاً فلا يبق أكل
 لمن أكل كثيراً واحدة ولعل هذا باعتبار نفس الصيغة المستعملة في الدوام والثبوت لكاتب لا باعتبار المبالغة
 والظن أنه الغالب في صيغة المبالغة أيضاً ولذلك قامت مقام ياء النسبة وغلب فيها اللزوم حتى أن الكوفيين منعوا من
 استعمالها مطلقاً فإذا كان الظهور للمبالغة فادكرة المبالغة وهي لا يقبل الزيادة بعينها اللغوي ولو فرض تحققها فيه
 فلا يوجب استعمالها بالنسبة إلى معناها الشرعي الأصل الموجود في الماء والغراب ويؤيدها مع أن هذا هو محل الخلاف
 المعروف وأما قبل ذلك إذا أريد بها الطهارة الثلاث والثلث أو الزيادة بعينها المكونة بتكرارها أو الحلو من الحيز
 والنقاس فإذا أريد بها الظهور للمبالغة في شيء من ذلك فخرج من حيز اللزوم إلى التعبد في المعنوي في بعضها بل يور
 أن لا يوصف به الماء بل لاكتان وساء طهر مكرر ولم يجمع ذلك أصلاً ولا نقله أحد منهم وهو من أقوى الشواهد
 على عدم استعمال المبالغة ولا يوجب في صحيح وصف الماء بأن يفسر بتكرار الطهارة أو صفة الطهر كما حكى
 عن مالك لا اختياراً وجوازاً للطهر المستعمل وذلك لأن مقتضى الصيغة تكرار ثبوت الطهارة فيه أو صدورها
 منه ولا يتحقق في شيء منها ما ذكره إلا أن يحمل الظهور على الطهر مع قصد المبالغة كما في حصوله ويكتفي بالغايبية للتكرار
 وإن لم يحصل الفعل وهو خلاف مقتضى وضع الصيغة في ذلك لا يثبت شد ود هذا القول وضعفه وشهد به
 النقل والاستعمال بخلافه وربما يظهر من التمسيد في الأكرى في حكم المستعمل الميل إليه وهو غريب من مثله ولعل
 الداعي إلى ذلك في ذلك قصد تطبيق المعنى على من هب كما أن في مقتضى المعنى ومن تبعه بالنسبة إلى من هب فان
 ذهب إلى أن كلمة طهور فارادان لا يكون الظهور فيها خاصاً من الماء الطاهر كما هو من هب لثافي ويلوح من
 الآية إذا كان الظهور فيها معنى الطهر فذلك على ما يكثر به وأما المعنى في هب إلى جواز
 الطهر بكل ما شاع طاهر فقصده على الظهور على الظاهران يعني وجود طهر خصوصاً في ثبوت أن المعنى في الظهور إنما
 هو طهارة الطهر والآن لا يثبت في الطاهر قد صرح في التمسيد في الكشف بأنه لا يورول عن الماء اسم الظهور
 عندنا في حقيقة الالتماس في الاستعمال وعند مالك بالأول خاصة مع التمسيد المعروف عندنا في حقيقة أن الالتماس
 الاستعمال موجب لتمام الماء فإذا لا يخرج عن طهر من الطهارة والآن لا يورول عن الماء اسم الظهور
 شرعاً بالظهور كما هو المستفاد من الأخبار وإنما الكلام في أن المعنى المأخوذ في الظهور هو الطهارة التي هي
 دالة على الطهارة ونفس الطهارة وعلى هذا لا يصح على رأي الحنفية قصد المبالغة المقدمة عن التمسيد في الآية
 ولا يثبت أيضاً قد يورول من أنه يمكن تحقق المبالغة في الزيادة في الطهارة باعتبار عدم زوالها في بعض المياه يورول
 سبب كما التمسيد أو بالإضافة لا تحقق الطهارة ببعضها كما الشمس والأخر وجه فساد الجميع ظاهر مما بين ويورول على قول
 التمسيد من أن الالتماس لا يورول في الماء التمسيد بعد الانقطاع الذي هو الغالبية في الزيادة الانتفاع وفيه يظهر فائدة
 الوصف المذكورة مقام الاستئذان وعلى أنهما أن الطهارة الحاصلة بالماء الشمس وهو كلمة وان كونه نفس استعماله
 مع أن نصه لا يقتضي نفس طهره لا طهارة كما هو المذكور في الآية ان لو فرض من وضع الظهور للمبالغة فهو

مفرد في الاستعمال فيكون أن يجعل هو المنشأ في الأصل لوضعه للظاهر الطاهر والمظهر كما هو المتعارف في رد
 للمعاني الغالبة في الصيغة ويورول غلبة استعمال في الطاهر المظهر في صفة جماعة منهم كما سبق فإن افادة الأمرين
 معاً إنما يوجب على لنا ويجعل هو المنشأ في استعماله شرعاً أو عرفاً في ذلك وإن صار حقيقة في بحث لا يوجب منهم من غير
 وعلى هذا يكون مقصود الشيخ والراوي وعينهما من نسبة المبالغة إلى لغة العرب من لغة المشرقة منهم بعد أن أخذوا
 معنى المبدأ من الشرع فلا لالة الحقيقة بحسب عرفهم وإنما أخذوا الأمرين معاً لكون حكم الطهارة والظهور مستند
 إليه واستعمال الظهور للمعنى المزبور شائفاً فيه وعلى هذا من الوجهين يستقيم استناد الراوي إلى قول العرب
 طهور وتراب طهور ومن خل طهور وإذا نسب للمبالغة في موضع أهل اللغة فهو باعتبار أن التظيف بالماء شائع بين
 جميع الناس واختلاف المياه طاهر بين فكانوا يستعملون الظهور في الماء المنظف والظن في الماء المنظف والماء المنظف
 إلى معناه الشرعي الذي يتحقق بكل من الماء والغراب صار معنى الظهور هو الطاهر المظهر منها شرعاً أو الظاهر لأن
 تغيير وضع المبدأ لا يستلزم تغيير وضع الحقيقة بل يقع ابتداء وضعها على ما كان عليه في اللغة كما في سائر الألفاظ
 الشرعية والوجه في أخذ المعنى المذكور في اللغة أو غيرهما من معنى المبالغة هو أن الظاهر لما كان أمراً إذاً على فتر
 الطهارة وكان مرجعه في الحقيقة إلى كمال المتبقي وما في حكمه طهارة أخرى فبسبب طهارة الطهر
 فكان في الماء الظهور كثيراً وغيره طهارة بين وربما زادنا في حيث كان صالحاً لذلك أو اعتبر أكثر أجزاها ما يطهر به
 لعدم اختصاصه بكل جزء من أجزاء الماء في الجزء الواحد فذلك تحصل الكثرة والمبالغة نظر إلى التزايد الحاصل وتكثر
 الآخر وإن كان الوصف هنا باعتبار الغالبية لا الفعلية وهذا المعنى لا يعتبر إلا بارة في المبالغة لا تسمى إذا زاد
 المبالغة في مدح أحد الشجاعة والحسن والصدق يقولون رأيت منه أسداً أو فراً أو صدقاً في جميع فترعون من
 موصوف بصفة ما ياله فيها للمبالغة في كمالها في المنتزع منه ويهيئ ذلك في علم البلديج بالتعبد بوله إتمام على
 فيكون ما نض فيه أيضاً في الأصل من هذا الباب وقد تقدم عن النهاية توجيه ذلك بأن المبالغة تقتضي أن الماء قد
 ناهى في الطهارة حتى يبلغ أن يطهر غيره وهو وجه قريب وأما غرض وام الطهارة باعتبار عدم زوالها يورول سبب
 فمع اختصاصه ببعض المياه لا يصلح أن يكون وجهاً للمبالغة كما لا يخفى إذ عرفت هذا فاعلم أن الظهور المذكور في الآية
 يقتضي جميع الوجوه المزبورة كون الماء طاهراً أو مطهراً لا أن وجه الدلالة عليه ما يختلف باختلاف ذلك الوجوه فقد
 تكون دلالة عليه ما بالاصالة وقد يكون دلالة على أحدها بالاصالة وعلى الآخر بالتبعية ووجه تبعية المظهرية بغيرها
 صلب لئلا لا يورول في موضع قد علم سابق وأما وجه عكس ذلك فهو ما علم من سائر الأدلة مع أنه لا يصلح أن يستعمل
 في الظهور شرعاً إلا ما كان طاهر فكل ما ثبت كونه مطهراً فلا بد أن يكون طاهراً فإذا ثبت لا يورول الماء مطهراً
 ذلك بالانضمام على طهارة أيضاً ولو فرضنا كونه مشتركاً بين المبالغة وغيرها بحسب الوضع والاستعمال معاً أو
 بحسب الاستعمال خاصة لزوم جملة في الآية أنهم على ما قلنا أو كان الأول في ذلك لأن الطهارة المأخوذة في معناه
 هي الطهارة الشرعية الجامعة للآية والأخبار والمروية في طهارة التراب وغيرها وثبوت الحقيقة الشرعية
 فيها كما حقق في الأصول ولأن ما عدا المعنى الشرعي ليس قائماً به الشارع حتى يبين به وقد جعل الأذهاب
 في الآية الآية على ما هو المعنى شرعاً فافهم في أوله بأن يحمل على ذلك على أنه المراد من خصوصه لا ينبغي قصد
 مجزئة المبالغة لأن الطهارة الشرعية لا تظلم الزيادة والشدة ولا يثبتها منظر الشارع الذي كلامنا في كل ما ينبغي
 أن يكون المقصود ما ذكرناه من وجه الحقيقة أم على وجه المجاز وقد عرفت الزمخشري والمطري في أنه إذا
 فتر في الآية بذلك على أن يجعل شرعاً بلاغة الماء في الطهارة كان سديلاً فينبغي أن أخذ ذلك في المبالغة بحيث
 يكون مدلولاً لا غرضاً منه لما ذكرناه ولا أن بلاغتها الله لا تبلغ حداً مطهرياً فوجد في غير الماء والغراب ولا

الآن في اللغة

يطلق على اسم الطهور وهو موصوف بالصفة التي هي من صفات القرآن وموضع
جمع اليقين في تفسيره لبعض ذلك وغيره ايم كما سبق عن الكشاف وغيره ويوهبه عبارة المحيط وقد يتوهم من بعض الجمل
نسبة ايم الى سبويه فالظن ايضا ما ذكرنا من المختص لا يسمي والوضوح الى التور وقصد من الطهر في الموضع
الذكر من الجمع لا يثبت هذا المعنى انما يقتضي الجمع في ذلك مع قوله في رتبة السوا من السورة والاولى من السورة
الطهور من ثبات بعض الطهور واحداً وحده في كلام بعض المخالفين فانهم يوجبون على طهارة غفلة عن فساد وقد
وافق الاصل في تفسيره الطهور كما مر الا انه في جامع الجوامع تبع صاحب الكشاف هنا ايضا وهو عريب من مفهومات
قد اخطت خبرها بالاولى فاعلم انه في كل طريق يصح حمل الطهور في الآية على ان الله من الطهر فهو المتعين والظن ليدل على
طهارة الماء وجواز شربه وعدم وجوب التيمم عنه وتساوي طهارة ما نزل منه من السماء ويكون الحاجة الى طهارة من مقتضا
الضرورة كما في شرب الهواء خضوضا اذا قلنا بانحصار الماء فيما نزل من السماء وحسنه من طهارة شوائب الشبه في
اسل الخلق ومعاملته في ذلك في ذلك لغير ما خلق الله من المنفعة وتكون ذلك مستبدا على وجه العموم من سائر الايات
المقتضية ايم طهارة غيره وعلى وجه مخصوص فان مقتضى حمل من قولنا ان الله من الطهر بدون طهارة غيره فكذلك من وصفه بما يكون
مباركا ومن ان به حيوة كل من منحه اصل خلق ولا يخلق ما عدا الله من الاطوار الا ان من خلق من الاجسام وان سائر النعم
بدون من الملائكة والالام والكون الطاهر من اجل فوائده واعمالها والذكر والامانة به ولا يمتنع مع شوائب هذه الامة
في جميع الاوقات والاحداث بخلاف سائر الالام او بعضها كما ياتي في الاشارة اليه في الاكوان الطاهرة من صفات كل ما يولد
منه الطهور ايم ان غايته في طهارة مع امكان ذلك كما قلنا ولا يقتضي اطلاق الطهور عليه او عاينه وعلى الترتيب
لوجوده في موصوفته في الخلق عليه لا توجد في سائر الاشياء وليست الا كما ذكرنا ولا بد من الطهور في الآية الاية بقوله
ليعلم كرمه خصوصا في قوله ان الله طاهر لا ينجس ولا يذوق في اختلاف موارده فينبغي ان يكون
هو المراد من هذه الايات يكشف بعضها عن بعض والمتشابه منها على الحكم منها او من الاخبار وقدر في شرب الطهور في ذلك
ايم كما مضى في ذلك فكيف يتصور ان الحكم يقتضي ان يتعامل في تلك الاية من كتابه الذي فيه بيان لكل شئ لا فائدة من
طهارة الماء ويقتضي فيها على بيانها والامانة به من ذلك لفائدة العظمة والمنفعة الجسمية فهذا لا يكون ابدا وان حسن التدبير
باسرها في الكلام في امور تهمها المرام احدها انه ورد في النبوة المشهور خلق الله الماء طهورا واجبة شربها الا ما عدا لونه او
طعمه او ريحه وفي الدعاء العلوي الحمد لله عند الشرب في الاستغفار والوضوء الحمد لله الذي جعل الماء طهورا ولم يجعل نجسا فريحا
يتوهم من مقتضى الوصف بالطهور يعني التماسه ان المراد منه الطاهر والبالغ في الطهارة ومن نسبة الى الله سبحانه ان ذلك
هو المراد ايم في الآية يمكن الاخبار الاخر التي فيها ان الله جعل القرب طهورا كما جعل الماء طهورا فكيف عن كون المراد
منه الطهر كما ذكرنا ولا ينافي مقتضى ذلك بل الحكم في النبوة بعدم نجس الملقا الغير المغير لم يطل ان مقتضى بوضو
الذات عند الطهارة في توبعها طهارة سواء بنا على ان مقتضى الطهور بحسب الموضع هو الطاهر الطاهر او ان الطهر خاصة وان ذلك
على الطهارة على سبيل التيقن وعلى هذا فمقتضى النبوة خلق الله الماء طهورا لم يجعل نجسا فريحا
غير مقتضى الدعاء الحمد لله الذي جعل الماء طهورا لم يجعل نجسا فريحا والاشياء غير نجس بغيره وهذا اول من ان يرد بالطهور
فيما الطاهر وقدر في التيقن في خلافه ان الطهور في النبوة معنى ما مضى من حكم اجماع الفرق على ان الطهور هو الطهر وهو عاينه
ما ذكرنا في هذا فقد تقدم عن الخلاف والبيان وقد قرأنا في مجمع البيان والتهذيب الاثر في تفسير الطهور بالطهر من
الحدث والنجس وعن التواتر وغيره تفسيره بالطهر من الحدث وكان هذا من باب التنبه بالافق على الاصحف والمقتضى
الطهر من الماء وهو اصطلاح من المفسرين في الماء الطهور حيث يطلق وصفه بغير الاقلام بعضها عن بعض وكما تهم
اخذ من وصف الماء بالطهور في الآية وغيره حال انفسا بالوصفين معا ولا بأس به في ذلك وليس من ذلك معتبر في معناه

في الأصل ومن ثم أطلق في الاخبار على مطلق الطهر كما هو مقتضى وصفه فقد ورد ان الله جعل القرب طهورا كما جعل الماء
طهورا وان الله طاهر من النور طهور وان النور طهور وللذهب وغير ذلك والمعروف ان الطهارة موصوفة
او اصطلاحا لظاهرة من المحدثات فينبغي ان يفسر الطهور بما في القرآن لم يقتض الموضع المذكور لفظ الطهارة
المعروف في اطلاق الطهارة والاشياء هو ايضا ذلك وتطهير البدن مطلقا فهو الاكبر ايم بالمقتضى المستند وان مقتضى
وكذا الوصف بالمأخوذ منها والمذكور في المحيط ان الطهور اسم الماء وهو في شمس العلوم ومقتضى الطهارة والتهذيب والمجمل
وقد استعمل في خاصة في الاخبار ايم الطهر من النجس مطلقا من نجاسة وهو الاكبر ايم بالمقتضى المستند وان مقتضى
فينبغي ان يفسر الطهور بالطهر من النجس ايم الطهر من النجس ايم الطهر من النجس ايم الطهر من النجس ايم الطهر من النجس ايم
مجرد اصطلاح من المفسرين واما في الشرح فتم كذا القديم وقد استعملت في القرآن في كل من الماء وما وصفه في الآية بالظهور
وكانت الحاجة الى معرفة ما ينافي علمها وكان ما ذكرنا من معاني القرآن وكانت الآية وردت في مقام الامانة وكان
المباينة في طهارة الماء من الامانة على ما سبقت ان يعم لها كما هو المعروف عند المفسرين في الآية وهذا هو مقتضى الحكم وقا
وبعضه الجواز الا انه عن ارشاد الذي هو من الاخبار المقتضية ان الله طاهر من النور طهور وصفه بالماء الطهور
واخر بان الله من السماء ولم يجعله في الارض الوصف له فافان يكون المراد من طهارة الماء من النجس ايم الطهر من النجس ايم
والتهذيب في فقر القرآن وغيره ايم حيث دلت سائر الايات المقتضية في الاخبار على ذلك في الآية المذكورة عليه ايم
فيلزم من ثبوت الحكم لافراد المباشرة مطلقا ويصدق ذلك ان الله طاهر من النور طهور والامانة بذلك على جميع الامانة والنجاسة
تفيد العموم في مثل هذه المقام كما لا يخفى من الغرض بالامانة والظن ايضا كون صفة الطهور كسائر الصفات المقتضية على انزال
الماء كما ذكرت في غير الآية المذكورة وسائر الايات وهو غير مقتضى غالبها بعض هذه المقامات مع انه قد يكون في بعض تلك
الاي لفظ الماء والظن ايضا كون الغرض ان يتفهم كذا ينفع بغيره وام التكليف بالطهارة مع انقطاع نزولها لامانة
اما سائر المنافع المنفعة مع طهارة غيره وانها لا ينفذ بغيره ايم ليس للحدث فيه صنع وعلى وجوده كذا عند شدة الحاجة وانقطاع
الامان فيلزم مقتضى ما ذكرنا ثبوت الحكم لكن ما نزل قبل نزول الآية او بعده وليس بالامانة المطلقة ويمكن اثبات العموم في الاخير
بوجودها وهو ان المعامير ثبوت الحكم في ماء السماء بعد انقطاع المطر والافل النفع وتدر الذي يظهر من كثير من الايات
والروايات ونص عليه الصدوق في الفقيه وغيره ان اصل الماء كمن السماء حتى انزل في سبيل التسمية بالسماء كونه اسم
الماء ايم عند نزولها ما ابرقت قط الا ان طهر ما في عليه ما يوم الا وتطهر فيلزم عموم الحكم لكل ماء وبيان ايم وجه اخر
لقتضيه لامانة السماء بما هو شائع وهو ان الايات والروايات المشار اليها لا تقتضي ظاهرا ان يكون سائر المياه
النابعة المصادرة في الامانة من السماء ويكون هذا في كذا امة من الامانة بما هو على هذا لا يقتضي ماء البحر فلا يلزم
ذكر ثبوت الحكم له وربما يظهر من بعض الاخبار ان الامطار الغليظة النفع من تحت العرش وهذا يقتضي عدم كونه من السماء بل
عدم كون بعض الامطار منها ايم الا ان الله علم ثبوت الحكم لكل ماء نزل من طرف السماء وان لم يكن من تحت العرش في ذلك الفرق
بين قليل النفع منه وكثيره ولا ينافي ما اخذ الخطاب من البحر وما جف فيه وان تفاوتا غالبا في بعض الصفات لزم من ذلك
عموم الحكم ايضا لجمع المياه مع انه قد قيل ان الامانة من انزال ماء البحر ايم من عند العرش الى الارض فيكون الاثر في الآية
اعلم من الامطار وغيره والوصف بالطهور مشا الى ما بعد زمان نزوله واما ما ذكره الطيحيون من ان مواد المياه هي الاثر
المحبس في ان حصل لها الغزارة والفرارة بكثرة مياه الامطار والمراوح وقلتها وان اصل جميع مياه السماء هي الاثر في الوضوء
المستأدة من اعاق الارض فالحال هو المضاعد بسبب سبيل سبيل له حرارة عليه فلا عبرة به ان لم يتوهم عليه دليل على ان
يوجب تأويل الآية التسمية كما مضى به جماعة من العلماء الاجابة بل قد قيل لا يحال للقول بان الصاعدين من الفاضل
جزء من الماء فيلزم كون الصاعدين عندهم معدلا لا نقلا بل الهواء فيكون مد وثر معظم في السماء ثم لو اتفقوا

كتاب الطهارة

لا يكون مانع من اجراء الحكم عليه الا انعدام ما يوجب اطلاق
اسم الماء للذات المذكورة وصحة ما يوجب اطلاقه وان لم ينفق
اليه فان الماء الصالح قد ينقلب في زمان قليل جبراً من غير ان ينفق
قطراً ان الجوارق في قلب ماء وهو جارح قبله فالعبرة اذا بالاضابة وهي بقية ما قلنا ومنها ما يعرف حكم ما ينقل
الى الماء من سائر الاجسام كالبشر الطيبين واستلوا به على انقلب لخاصة بعضها الى بعض وعرضهم الاخلال الى
الماء في الجملة ولذا اوجب التوجه الى الضابة واما الماء المحقق في الخالص فهو ماء لغز وعرفه كونه حاصل ولا يحصل منه ما هو
من الطهارة اما ما اذا كان من الثلج او اللب أو البرد او الصقيع او الجاف فهو طاهر لاجتماعه بل ضرورة واما الجاهل منها ما كان
في الاصل ماء وغيره فالظاهر من الحديث ان ينجس بغيره كذا ما دام كذلك لوقوعه في الغسل الموقوف على الجريان في
على الميعان فلا يحصل مع الجود ووقفت بعض اقسامه على المسح الذي لا يحصل فيه الا بالاندي الموصوف على معنى ذلك وما
فلا بد منه في ذلك ما كان في اجزاء اعضاء الغسل التي يؤخذ منها الذي لم ينفصل عنها حيث جازت يد المسح او
اجتمع اليه ليسير واما ان يفسد على المحل فلا عبرة به قطعاً وان قيل كونه ماء حياً فمجرد في يومه بعض عبادات المخلت في
في حيث التيمم كون ذلك من الاجزاء المعتبرة ليس بغيره فان جرى منه حالاً اراد على المحل ما يحصل به معنى الغسل جري في
الطهارة من الحدث مطلقاً وان امكن ان يثبته او لا او وجدته في كونه طهارة فليست طهارة من الحدث المخلت في
غيرها عارم خلاف فيه وينبغي ان يكون كل من جهة نفس الطهارة ولكن الاولى ترك من جهة كيفية الطهارة وان كان هو
اول من امر التوب للبلل وعصره وهو على العضو الى ان يتحقق الغسل وقد روي في التيمم في التيمم على ما في المختلف والتميز
وغيره من حيثين مسلم قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يجتنب السفر لا يجد الا النخل قال يغتسل بالنخل او ماء النهر و
المرء بالاعتقال باحد ما يجتنب يحصل معنى الغسل واخلاقه من الماء كونه في الاول بل هو العلم من اللفظ ويؤيده
التفسير بالمسح بالنخل والذلك في الخبر اخر وان فرض فيها في السؤال عدم الماء كما فرض ايضاً في هذا الخبر وفي التفسير
فيه بيان الامر من هذا الخبر اشارة الى انها في الاجزاء من غير سواء وقد ذكر في توجيهه وجوه اخرى مستبعدة بامرها
بالاجزاء بعضها اذا لم يحصل الجريان بالامر لم يجز عند الاختيار واما اعتدال اضطرار في اعتبار الدفن به او المسح
مطلقاً او التيمم او غيرهما معناه او غيرا او جبراً او حوالاً تذكر في بحث التيمم ان شاء الله تعالى وحكي الشيخ في الخلاف في ذلك
على جواز الوضوء به مع التيمم والذين وان لم يتحقق معنى الغسل لم يخصصه بحال الضرورة ويظهر منه في ذلك اختيار
والثاني في موقوفه على الثاني في الصور الاولى واما التيمم من حيث لا يحصل بغير الدفن به او المسح مطلقاً فان اذنب
ما يتحقق به الغسل المعبر عن الوصول الى محل التيمم فلا يثبت لانه لا يجرى في المايح سواء حصل الدفن وان في بقية المحال
في اليد التي هي في الغسل ام في غيرها او سواء جرى على المحل اتصالاً لم تدرك بالجرى في نفوذ ذلك في المطر ايضاً والحاصل
ان حكمه حكم المايح في الاصل ويظهر به كل ما يظهر بالفيلسوف مطلق ولا فان كان بحيث لو ذاب بتمامه انقل
من النجاسة لم يجز الطهارة به مطلقاً وان ذلك به المحل الى ان جرى كانه ينفذ في المطر ان يكون طاهر قبل التطهير
واستعماله وقد نفى عن اطلاقه في المحل قبل جريته الذي هو اول وان يظهر ولا يظهر الجريان فلا يظهر المحل به
انما اغتفر نجاسة المطر حال تطهيره فضاء للضرورة ولا يجمع في الضرورة فيبقى ما عداها على حكم الاصل والعاقد
ولذلك لو وضع يديه على الماء على النفس فمصر الى ان جرى عليه لم يظهر به وان لم يلاق نفس الماء قبل عصره فلا
يغنى عنه اوله بذلك واذا وضع يديه على النفس وادب الا على الغير المادى له الى ان جرى على الجميع طهر المكان قلنا بل
الجاهل بالليل وكان المحل ما يظهر ايضاً به وان كان بحيث لو ذاب لم ينجس النجاسة لبلوغه متصلاً لا قدر الكرا والاضا
بالكرا او يبالغ معه ذلك لكونه جازياً مع عدم تغير الملاحة من نجاسة المحل في حصول الطهارة به بعد الجريان وحيث ان

في الماء الجاهل بالليل
والليل

في المطلق

مبنيان على ما بناه في المانع في باقي الاحكام الالهية ويلحق بالجمادات قطع المذهب الثاني وهو اختياره في نهاية الاحكام
والانصاح والندوس والبيان والذكر والنفق وجاع صحت والمخال والذلال والذخيرة والمشارف وغيره ما ذهب
العلامة في المنتهى الى الاول في عدم افعال الكثير منه ببلات النجاسة اصل مع عدم التغير الى الثاني في اختصاص
النجاسة في القليل منها الجوز الملاحة وتورد في حكم المانع القليل المتصل بالكثير من افعال النجاسة وبلوغ من الذخيرة
نوع تورد في هذا الاية من وجوبه في استشكل الجميع في التغير واعتبر في القواعد عند افعال الكثير من الماديات
يكون مانعاً وتبعه بقوله على اشكال وحكي في هذه انه اسقط الاشكال وعمل بالحكم والظن منه ومن غيره عدم الفرق في ذلك
بين ما كان جوده اصلية او عرضية وانما الذي ذكر في المانع وكذا التغير والمنه في المفروض في بعض العبادات كالذكر
هو الثاني والامنع هو القول الثاني مطلقاً لتعلق الاحكام المذكورة في النفس والفنوي باسم الماء فقد ورد في سائر
الاحكام والاشياء والاربع لا يصدق على الجاهل حقيقة لا لغز ولا عرفاً ولا عرفاً وكذلك ما يروى في سائر اللغات وقد
اكثر ورواه في مسائل الطهارة وغيره ولا يقيم في معظم الموارد تعميم الجاهل ومع ذلك لرفعت على ما ذكره عليه
في النصوص الفقهية الا ان ادركه كلام السائل مع قلة الجاهل ووجد في بعض الادعية للروية وسقطت به الارض على
وجه من الجاهل في رتبة الجاهل في سائر الروايات ايضاً ولا حروف فيها وفي عبادات الغسل المطلق النخل عليه وضوء
واحد يكون غير جازم للماء وانما الحق بالماء في جملة من الاحكام كوجوب طهارة تعصيلة والطهارة به بعد اذابة او بغيره
الانقاص التيمم بوجده مع التيمم من استعماله لادلة اخرى من العقول الغسل غير ما ورد من الروايات في الماء وبغيره
على قول من لم يوجب مقدرات وجوده ايضاً ولو سلمنا اول اطلاق الماء الوارد في تلك الاحكام للمعاملة بثبوت اشراكها
نقض واجماع لم يرد مثله في اورد من الاخبار في الكرا والحار في المطر مع فقد دليل الاشراك على ان ما ذكره فيها من فرض
غلبة الماء ومغلوبته في صفاته الثلث والحكم بظهور بعض الجاهل لبعض وقطع المطر بالاصابة وغير ذلك مما يخفى على البصير
الا قد منع من تعميم الماد في الجاهل مادل في الوضع والاستعمال وفرض ان المقام متوافقة الدلالة على وجه من اطلاق ما ورد في
الاحكام التي هي موضع الكلام وهو مقتضى الاعتبار ايضاً فان اختصاص الكثير وما جرحه من الماء بعدم الانفعال من النجاسة
دون غيره من الماد الذي ليس كذلك وما ليس به من مانع وبما ليس بتعباً محضاً بل اشتبا من شدة تقوى اجزاء الماء
بعض بعض في منع كونه وضوءاً من النجاسة الظليلة الماء ان جرد له الماسة وتبينه بالطلب من وج منها الاصفه وظهور
ناؤه اذا انفق للطاقت مع ان ذلك هو ايضاً مقتضى الحكمة في منع التطهير به وكذلك اختصاص الماء القليل في سائر الماديات
بغيره النجاسة فيها من الجوز الملاحة في الماديات من شأنه شيوع النجاسة في الاجزاء في بعضها من بعض لشد اشغالها وسرعة
اعتزاجها ولذا لم يدر النجاسة فيها من الاصل الا في حيث انقضى فيه ذلك وليس شيء مما ذكره موجود في الجاهل فلا علم
يثبت له شيء من احكام الماء ولا المانع لزمان يثبت له حكم سائر الجمادات كثيرة من الاجزاء والامداد التي اصلها من
الماد لا نفقاء قسم اجزاء وهو الظن من استقراء الاخبار ايضاً حتى العلامة في المنتهى مع ما سبق في تعريف المطلق و
محصلة مع نوع تكميل ان الماء بجوده لم يخرج عن حقيقة بل لا بد من مقتضاها فان الآثار الصادقة عن الحقيقة كلها
قويت كانت كونه ثبوتها والبرودة من معلومات طبيعة الماء وهي مقتضى وجوده واذ لم يخرج به عن حقيقة مثله اطلاق
ما ورد في احكامه الاما شئت خروجه منه كالجاهل القليل الملاحة للنجاسة للعلم بعدم شيوعها في اجزائه فلا ينجس غير
الملاحة كالمائع المستعمل وكذلك ما شك في دخوله لأمراً خارج كالمائع القليل المتصل بالجاهل كالكثير لاختلاف اصفته و
نوعه فيمكن ان يندرج كانه في الاطلاق منفرداً عن الآخر لكونه اقله على وجه النجاسة فصلاً ان لا يتقوى به كما
لا يتقوى الا على الاصل على ما يأتي وقد يتقوى على الدليل بانقضاء الماء المائع والجاهل واطلاقه على ما هو كذا
في مثل الماد من غيره فيكون عام من الماد جارية عليه كما في نظائره وبان ثبوت الاحكام قبل الجود وسعد الاثبات

من غسل الوضوء
كلها

الفرغ والفرار قد ذكر في لفظ الفرج في غسل الميت ليقع واعتبار فيه منق عليه رواية وفوقه فيلزم ان يعتبر فيه
غيره ايضاً ان هو كحل الجنابة ويقوم مقامه مقام غسل الجناس وطهارة كغيره من سائر الطهارة وان اعتبر فيه
عسلان لكونه غير الفرج وقد ذكر في كيفية غسل الايدي والايدي بالفرج ايضاً والفرج هو الموضع الذي لا يشوبه
كأنه عليه جماعة من أهل اللغة وهو المسند اليه من ابدال الهمزة بغيره باعتبار ما بالبحث والمحض في معنى يصح اعتباره
الماء من غير مطلقاً للتعذر او يتعذر وما روي في الكثرة وغيره واجماع الأئمة على عدم اعتباره لزم ان يعتبر بغيره ما يوجب
تغيره وانما اطلق اللفظ لأن غير الماء كالمعدوم في ان الاثر له ولا غير جماعة من أهل الفقه بدل المطلق بالفرج وبالاصافي وبما
بالفحص كما عبر جماعة منهم بالمطلق مع اعتبارهم جميعاً خلقه من التغيير خاصة ويمكن ان يكون هذا هو مراد المعنى في المقتضى
حيث قال ولا يجوز الطهارة بالمياه المضافه كما في الباطل وما في التوضيحات وما في الورد وما في الآخر وما في الاشارة واشباه ذلك
فقد يكون الماء خالصاً ما يغلب عليه وان كان طاهر في نفسه وغير مفسد وقد قال في كتابه في الجواهر انه لا يفسد بشئ
من الخساسة الا ان يغلب عليه فيغير لونه او طعمه او رائحته واستعمال الغلبة في مطلق التغيير نافع في الاخبار والفتاوى
بعضه انه اقتصر على الجنب من الماء كما ياتي في بعض من التعليل انه قال ما سقط في الماء ليس يفسد ولا يحترق فيغير لونه او طعمه او
رائحته حتى يضيع مثله من الورد وما في التوضيحات وما في الورد وما في الآخر وما في الاشارة واشباه ذلك
وجاز في الضرورة عند عدم غيره وهذا يوجب ان التغيير بالتغيير الموجب لصدق الاضافة وان سجد الاطلاق بمسألة المشبهة
كأنه في جماعة من السلف والمالك في حكاية الفقيه في الجواهر عن بعض اصحابنا انه جوز الطهارة بماء الورد بعد ذلك
رائحة لغيره بعد ذلك عن كونه مضافاً وهذا يقتضي ان العبارة بالتغيير كما في الفتاوى ولما حكم بان يفسد من الماء الطهارة كما
قاله جماعة من الفقهاء في المتغير بالقياسه ويمكن عن بعض من ائمة الامامية ان يمنع من تحصيل الميت في الثالثة بالماء
المشوب وغيره كما في السيل وهو كانه اذا لم يتغير بغيره لغيره فيصفية الماء عن كونه عذراً وما كان ماد كونه هو الوهم
في آخره الذي ذكر في فقه الوضوء وغيره من الاخبار والفتاوى المشار اليها ان يوان الماء يخرج عن المطهر
اذ انتمت بغيره على غير ما يخرج عن الطهارة اذ التغيير بالليس بظاهر يستلزم من ذلك هذا التعليل او يتعذر الفرق منه
غالباً كما كان يسيراً وكان مما ائتمن ان الماء عند دفن الشقة وعلا السيرة المستمرة واما تفصيل الميت بماء السدر
والكا في وجد تسليم كونه عسلاً حقيقة فدر شرع الظاهر كما شرط بكيفية غيره مقصود على علمه ولو سوغ بعضهم صيرورته
مضافاً بما استظهر من اكثر الاخبار والفتاوى فلا ينافي ما ذكره في الشيخ باسناده عن الجعفي عن الصادق
انه سأل عن الماء النقي في الدواب فقال ان تغير الماء فلا يفسد منه وان لم يتغير احواله فموضعه وكذلك
الدم اذا سأل عن الماء واشباهه ومقتضاه المنع من التطهير بالميت بغيره في الدواب مع انه ظاهر في الحكم بين
تليل الماء وكثيره ويوجب جعل الدم على الظاهر وان بعدد نفسه او غيره من الحكم بغيره في الدواب كما ذكره مضافاً
الى الاصل الاحتياط وقد احتاطوا في المشارقة في التطهير بالميت بغيره في الدواب مع انه ظاهر في الحكم بين
عن الذكري نوع ترددين ايضاً فلا ينبغي ان يقع فيه ذلك ان تقول ان هذه الوضوء لم يثبت انتسابه اليه ولم يعرف
مؤلفه فلا يجوز على ما في سواها من طريق الحكم او الرواية وما يسمي مؤلفاً اذا لم ينفك في قوى الاستدلال وهو مخالف
لما اصابنا على ما ذكره في معنى طهارة الماء الفرج قد ستر في التسمية الاكثرية بالهمزة في الموضع الذي لا يشوبه كالصل والتمر
والزبيب وما ظهر من ذلك من غير ما ايقن فلا بد ان يراعى ما يثبت من سائر الاثر في المعرفة ونحوها
كما يطلق عليه اسم الماء لذلك اطلق الماء في سائر الاخبار وفي بعض اخبار غسل الميت ويؤكد انهم ما في الوضوء
من الاشارة الى الفرج في الاصل والمخالص الا انه يختلف في رتبته باختلاف موارد الفرج من اللبن وما لا
يشوبه ما اصله وان كان بحيث لا يخرج به عن اسم اللبن ومن الارض ما خلا من النيات والتجريد من البناء ومن السج

انما هو الموضع الذي لا يشوبه
كلها

وان كان اسم الارض صادرة معها على ما من الماء في غسل الميت ما كان مع اطلاقه غير مشوب باحد الخاطئين مطلقاً
او على وجه يصح اضافته اليها عرفاً وان كانت صانعة غير سائلة للاسم وفي هذا المقام ما لم يمار فيه ما ليس ماء بالفعل
بعد المزج فيصدق على كل ما يثبت في العرف ماء لان كل ما فيه ماء عرفاً سواء كان ماء في الاصل ام لا ولا دليل على
اعتبار المطلق المخلوع مطلق المانح وقصاره جماعة من الفقهاء ان ذلك لا يكون حجة على غيره فلا دلالة في الرضوي
على ما ذكره ولا في اخبار غسل الميت لان الفرج فيها بمعنى المانح من الخاطئين على ما بينا بقرينة المطابقة فيكون من
خواتم هذا الفصل مع ان احداً من الأئمة لم يعتبر عدم الاثر في المتغير بغيره مطلقاً فكيف يحمل الرضوي في غير ذلك ولا يلزم
تشاؤ في غير المطهر في طلب الماء المصنفه بغيره فقد بطلان القياس ولا فرقاً ما باقاً للجميع والاكثر من وجوده
اخره بغيره في عدم تشاؤ في ما ذكرنا في حكاية الفقيه في الجواهر عن بعض اصحابنا انه لا يفسد من الماء المتغير بغيره
مطلقاً وما ذكره من الامثلة والتغيير في الاضافة وقد فهم من الشيخ ذلك في التعليل وهو ان يعرف بمزاده ولعله مراد العلماء
ايضاً وان احتل العلامة الوجهين والقول المنقول في الجواهر من غير انما حكم الاضافة وحقيقة ما بالانوار الموجودة حكم
التغيير عند بعضهم لا على اناطه الاضافة بالتغيير وان نشأت منه على انه لا عبرة بوجود المضاف بعد قيام الادلة على ما
قلنا وذهب الى معظم الامة واستمر السيرة عليه وغيره في بصيرة مع تصور منتهى غلبته في نيات احوال الدواب في الثلث
المعروفة او اذادة النفس من غير هذا ولا يفرق بينه وبين الدم مع ظهوره في النفس وكذا الشبهة اذا عطف عليه كما هو
التم فيلزم حمل على الكثرة وطرحه في الفقه لسائر الاخبار ويمكن حمل التعليل على ما بينا في الكراهية بناء على كراهية احوال الدواب
الثلث وكيفية المراتب في التوال ومنه جرحه في احواله مطلق المتغير والمتغير بفضلات ما يكون مؤثراً في اوله منه
في الحكم وان كثر في الاصل ما مضى اجابته بغيره في الاضافة لا اعتدله بغيره في الاضافة لا يوجب ما يطلبه في التعليل
المعروفة فيمكن القول بكراهية والتفريق في الاضافة لا كراهية باعتبار نفس التغيير الا من جهة ما دل على كراهية الاخر
على ما ياتي في بيان معناه ولا يبعد في عدم لوضوح حكم المتغير بما بينا في مساق في من يوجب في غسل الميت انشاء الله
تعالى **هذه** ايتها اذا عرض للماء ما خرج به عن خلقه فان استحال حقيقة الطبيعة او الوضعية الحق بما استحال اليه
في الحكم سواء صار مضافاً او غيره كما خرج بغيره وغيره فان صار مضافاً او في حكمه فان كان ذلك مظهر انا وصفه فظاهر
ذاتاً وصفه فظاهر اجاباً بل ضرورة وهو احد انواع المضاف المحكوم بطهارة باجماع المسلمين وان كان بملاقاة نفس عينا
مجنس مطلقاً وان كان كثيراً ولم يقع فيه عينه ولم يتغير حتماً اذا توافقا في الصفات او تقاربا فان الاضافة اوله بالاثبات من
التغيير المتعلق بالوصف بلا تكييف ولا يثبت اذا امتزجا فيها لا فيهما وانما لم تذكر في الاخبار والمناظر ما لا ينافي مع التفسير
لان فخر الماء وغلبة كثره على النجاسة كما اعتبر في جملة من الاخبار مشفق مع زوال اطلاقه بها فكيف يظهر على لا يفسد بها
لان المضاف بغيره ملاقاة مستعصم النجاسة والمغتصبة معلومها وان النجاسة المشبهة للماء هنا ليست اذن من المضاف
المتجسس السالب لاطلاقه للوجوب لتسمية باسم نفسه او غيره الباقي على وصفه اذ قد يلزم الحكم بالتبصر فيها معاً ولا بد
يعمل في التبرع ما مظهر مضاف الى النجاسة ولا يتبع الحكم في المنة مع اصابة الملا في الكل وفقاً للميزان والمظهر ان
علم العام به ومع تنافي احكامه وانما يظهر القياسه في ما نحن فيه ونظائره بالاستحالة الى الماء للمفقودة هنا فتجوز الطهارة
مع ان لا يحجب عن وجوب اجتناب الجميع من باب المقتضى فان الحرام يغلب على الحلال المجتمع معه واذا وقعت نجاسة في اجزاء
منها ولا يطرأ عليها فلا يحكم بكون نجاسة مباح عارضة مكتسبة منه بعد تنجيسها بل ان اتيه باقية على حكمها السابق كما هو ظاهر
فكذلك في غير ذلك وقد فهم من زعم طهارة مع عدم تغير الماء حساناً ولا بد من زوال خلافة الا حداسه لانه نظر من المتعارفين
الاستصحاب من الجاهلين ومقتضى الاصل في طهارة فانه ظاهر العارضة ان الاصل مستند في عدم الادلة الغير المشاكلة
لما علم كونه بمنزلة العين او متنجساً بل لا يثبت قد قطع جماعة ما ذكرنا لو خبرنا بعدم الخلاف فيه وعبر بعضهم بالاستحالة

لو عرض للماء ما خرج به عن خلقه
عن خلفه الاصلية

كتاب الطهارة

ما ورد في جملة من صور تغيره ولو لم يوجب الماء كرمع عدم الدليل على منعه وان البس امر الماء في بعض احواله
 وصوره واختلف حكم العرف باختلاف معيّنات تغيره كالتراب وغيره والمغير لا يصلح كونه البحر وغيره والعارض على ما يشهد
 به الوجدان ولا يغيره بين دعوى والاطلاق بطلان التغير وببعض اقسامه مع قضاء العرف بخلافه وعدم تعقل
 عامة الناس ما ذكره من التفصيل فضلاً عن تبادل من اسم الماء واخلاقه ولا يمتنع جعل غير المطهر كالتفح في قلب الماء لا
 صفته بتغيره وصفه مع كونه قياساً مع الفارق ولا يمتنع استلزامه من الصور وان نقاش في التغير وتكرره فضلاً
 للصحة وانما مع اندفاعه بالحق والاشك في ذلك لاسم جاز استلزامه عدم الامتزاج مطلقاً وكذا معه اذا كان
 المنشأ الشك في قدره لخلط او صفته لا في الماء واذا كان المنشأ غير ذلك فيا حكمته المضاف وليعلم ان الحكم في المغير
 بنفسه لظاهره كما ذكره سوا كان من ماء البحر على قول وغيره يجمع عليه عندنا على ما نقل عليه جماعة متاكا السديد والعرف
 في جملة من كتبه وغيره وقد اقتضاه جميع المحققين في بعض اقسامه وبعضهم في جميعها حتى ان منهم من جوز الوضوء
 بالبيد الطويخ وبالمسكونه وعكس في المنتهى المذكورة وغيره في الجماع العلماء الا ابن سيرين على ما مر في الاجماع
 للتغير بنفسه ويدل عليه الصحيح المروي في الاجماع كما ياتي وغيره وربما يوجد في المقتعة والفقيه والمتنك ما يخالف
 المنع من التطهير بالمغير بالماء في غيره ايق مطلقاً او مع وجود غيره وان الاضافة المانعة من ذلك تحقق بالتغير
 وان في الاطلاق بمعنى المشهور والاختار جماعة في ماء التدر والكا فور وان لم يحلوا هذه الاضافة مانعة من
 التطهير وعكس في الجملة من بعض اصحابنا انه جوز الطهارة بما ورد بعد ذلك والوجه في ذلك عن كونه مضافاً
 فالتغير عنده بالتغير عنه كما قاله جماعة من الفرقين وجميعهم في المنع بالتغير مطلقاً او مع ورود المطهر ويؤيد
 المنع المذكور في الفقه المنسوب الى الرضا من ابدال وصف المطلق بالفراغ مكرراً وعصر جواز التطهير به كما
 هو موجود ايضاً في بعض كتب العامة وربما عبر بعضهم بالصافي وبالحاصل كما عبر جميعهم بالطلق ايضاً وكذا ما
 في اخبار غسل الميت من اعتبار الفراغ كثيراً والنجس والمحقق في رافقه كغسل المجابة ويقوم مقامه مقام غسل الحيض
 والنقاس وطهارة من الحدث والنجس او كليهما كما ان الطهارة وان اعتبر فيه غسلان اخوان بغير الفراغ وقد قيد
 الماء بالفراغ في بعض الاخبار لغسل الاول في الايدي في غيره ومعناه الخالص الذي لا يشوبه شيء كما نص عليه جماعة
 من اهل اللغة في رد المحتار في نحو ذلك ولا يستبرئ من الماء من غيره مطلقاً لعدده وانعصره واجماع الامة على عدم
 اعتباره لزم ان يعتبر غلوه بما يوجب تغيره وانما اطلاق اللفظ لان غيره كالحذر في ان لا اثر له الا لخطيئته في غسل الميت
 على قول لفرقة خاصة فلا يكون ثلوه من المانح الذي لا يمتنع ما بالفعل وما يليه عن الاسم خاصة ولذلك اعتبر في المنع
 في عدم تحقق الاضافة كونه خالصاً في غيره عليه وفي المتنك عدم تغيره واصافة الثلاثة باسقاط فيه حتى يضاف اليه
 فانما عمل الغلبة في مطلق التغير في موضع اخر من المقتعة وكثير من كتب الفتاوى والاختار في رد بها الغلبة في
 الصفة والاسم لا الثاني خاصة كما يظهر من بيان مائة المقتعة وعكس في بعض المتأخرين ان منع من تفصيل الميت
 في الثاني لثبوت الماء المشهور وغيره كما في السيل ونحوه ويحل على التغير بغير تعدد الصفة عن كل اعدا بحيث يحصل العلم
 به ويؤيد اصل الحكم ما في خبره بصريح القم من اطلاق المنع من الوضوء بالمغير ببول الدواب بناء على طهارته
 كما هو المعروف بين الاصحاب لا يخفى ان لا يصلح شيء ما ذكره محبة يقول عليه السلام في المقام ويمكن توجيهها بوجه قريب
 بحيث لا يتأخر ما اقتضته سائر الفتاوى والادلة المشاهدة منها في ضمن الاقسام مع انه قد جوز في الفقيه المغير
 بما ورد من ذلك ضرورة وكذا في رواية التبيين الذي يتوضأ به واحداً من غير هو الذي يندب بالعداة ويشرب
 بالعداة ويندب بالعداة ويشرب بالعداة وذكر في الحديث ان الامن لا بأس ان يتوضأ منه ويغسل الا ان يؤخذ غيره
 فيتميز عنه وهو الموضع للصغير المعول به فلا وجه لما في المشارق من الاستشكال الاحتياط في التطهير بالمغير

في الماء المتغير بالتغير

مطلقاً ولا يمتنع الحفظ عن الاستناد في ذلك الى ما ذكرنا ولا لما في موضع من الذي ذكر في بناء على الاسماء و
 التصديق المشار اليه باسم نسبة التغير الى المشهور وعدم اقامه به صريحاً وانما في التبع استلزام ذلك
 او ما هو اعظم وكان حصاده اظهر من ذلك فقد حكم باقائه في موضع اخر وفي الكلام في القراح الجمع على
 اعتباره في نفس غسل الميت رواية وقوى في جملة ائمة التبع كصاحب السبب ان اصاب الماء ولو بعد نجاسة تغير
 بها عن صفات ذاتية اللون والطعم والريح تغيراً في ذاته الواقع ولو يغير بالمغير بغير مطلقاً من دون فرق بين
 اقسام المياه والنجاسات ولا صور التغير في الملافة ويلحق بذلك امران احدهما اصابه نجاسة باقية على صفاتها
 كان هو مشتملاً على ما يمنع من اذنيه في ظاهره ولو انما في بعد وقوعه واما متراجعه في ظاهره في اثاره فانه يفسد مطلقاً
 وجود الماء في ذاته فالتضابط مع كون الماء والنجاسة بعد كمال علمه ما بحث في التغير به ولو بعد فرض تقاوما
 عند صفاته الاصلية واثار صفات النجاسة واثارها ما تغير بالمغير المذكور او بالمغير به وهكذا وبسائر المياه
 المتغيرة على نحو ما ذكرنا في نفس ايقه فالتضابط من هذه الجهة حصول الملافة للقبض ووقع التغير به في الغرض
 ما ذكر واستناد ذلك الى النجاسة ولو بالواسطة والحكم في اصل المسئلة جمع عليه في الجملة بين اهل العلم في ذلك وقد
 حكى اجماعهم واجماع العلماء منهم على ذلك كثير من اصحابنا من الاول ما حكى في المعتبر في الماء مطلقاً وفي
 النجاسة وفي المنتهى فيهما وفي البر والبحار وفي التذكرة في الثلاثة الاول مع اطلاق الاجماع فيهما وفي نحو ذلك
 من المنتهى بحيث يظهر منه اجماع الفرقين وهو ظاهر الخلاف والغلبة ايضاً في الكثير وغيره وفي المدارك في البر
 وصريح فيه وفيما سبق باعتبار عدم الاوصاف الثلاثة وقد ذكرنا في المبحث في الماء مطلقاً عن جماعة
 من الاصحاب ومن الثاني ما حكى في التامرات في الكثير المتغير احد صفاته الثلاث وفي شرح جمل العلم والعمل في
 في كل تغير احد صفاته ولم ينص فيه على الثلاث كتمام بل كرها في المتن واشتباهاً في كنه الحق وكثر العرفان
 وغيرهما في الكثير المتغير في الشرائع والمختلف والقواعد وبما في الاحكام وكثر الفتاوى والمهملة بالماء وكشف
 الانكسار في التحغير وشريحها والوضوح والمعاملة والذخيرة وكشف في ماء البر المتغير وفي خلافه في رد المحتار
 وسلك الاجماع ايضاً في الغلبة المتغيرة في الحج والتمزية وكشف الانكسار والمعاملة والذخيرة وفي ظاهر التبع
 تعليقات لتأضع وغيره في كتابه في وضعية المتغير مع التغير فيها وفي بعض ما سبق بعدم خلاف في نجاسة المتغير
 مطلقاً وبما في الصفات الثلاث في ذلك وقد اطلق التغير في جملة من الاجماع المذكرة والمزادة بغير احد
 الثلاث كما في طلبة المطلقون وغيرهم في موضع بيان في الكتب المزبورة وغيرها وانما نقل بعضهم الاجماع في بعض
 المياه لغرض قضاء المقام والغرض ثبوت في المتغير مطلقاً وقد نص على الحكم من غير نقل اجماع ابن بابويه وابن القضاة
 والبصرة وصاحب الاصباع وهو المعتبر في الكيد في ابن جهم كما يلاحظ عنهم في البر وكذا الخاف كما ياتي عنه
 فيها وفي غيرهما المتغير والذليل والليسان والطوسي والوافدي وغير الاسلام وسائر المتأخرين مع تصريحهم
 جميعاً بالثالث لاناد راضهم كما ياتي وكذا الصدوق في المنع مصرحاً بتغيره في موضع منه واللون في
 وفي الفقيه ما في الاصل في اربعة مواضع وعلى الثاني في اخره في موضعين احدهما بطريق الرواية
 كوضعين كما نص فيه على الاول وعلى مله الكاين على اطلاقه في المجالس والمذاهب ان التغير شئ من دون
 تعرض للتغير اصلاً وحكي الشيء في المذكور عنه وعن والده وكعقبتهم لم يصير جواباً للثالث بل اعتبر في الغلبة في
 للمقال وهو موافق في الغلبة وهو جدي بناء على ما حكى عنهم وقد علمت ان الصدوق صرح بالموافقة الا في الطعم
 ويمكن ادخاله في مطلق التغير وفيه لا راساً محصوره للتغير بل نجاسة في اعداده كما يظهر من كلامه وان كان الاول
 او في الاما في المتن قوله واما والده فانما تنص في رسالة اليد في التغير في البر وقال قبل ذلك في الكرا لا بأس ان

كتاب الطهارة

يتوضأ منه ويشرب منه شيء أو لم يقع فيه ماء لم يتغير ريح الماء فان تغير ريح الماء فان تغير فلا يشرب ولا يتوضأ منه انتهى ظاهر اعتبار التغير في ريح خاصة وعدم اعتبار مطلق الأغشية ولعله ذكر ذلك في غير الرسالة والله يعلم وقيل جماعة من العامة الجامع لهم يقيم على ما ذكره من صحة الاستحباب وحكاية بعضهم في خصوص الغسل هذه ما يتعلق بها ويهم في المسئلة وأما الأخبار ففيها من التغير في ريح خاصة مستغنية جدا عن كون متواترة للمعنى وهو ما يرد في مطلق الماء الجاري في البحر والبر والحدود وغيرها وبما لا يجمع في مطلق إطلاق بدل على طهارة الماء وطهارة وكذا ما دل على طهارة الماء في منه للنفاس وعلى أنه لا ينجس شيء كإرواء في مطلق الماء وفي الجارية والكنز وما الحام والمطر وما دل على طهارة الغسل من ميزات البول والماء وما المطر وما دل على طهارة الماء إذا كان أكثر من النجاسة كما يستفاد من بعض أخباره والاستنباط والمطر وما دل على طهارة الأرض بناء على تفسيره بطلاق التغير في ريح على التغير في ريح النفاس خاصة في الشئ وكذا ما ورد في حكم ماء الاستنجاء فانه ينجس ما ذكره بما إذا لم يتغير ريح الماء مع العلم المتأخرين وغيرهم في التنجيس وغيره إلى الفقهاء وقيل صاحب كفاية الثام كانه لا خلاف فيه واستظهر صاحب مشارق كونه إجماعا وقال في التوضيغ وغيره إلى الفقهاء وقال صاحب مجمع البرهان أيضا وهو مع فقد الإجماع في حمله ولا سيما على القول بالعفو عنه مع نجاسة خلاف ظاهره واستدلوا بصلابة جمع البرهان أيضا وهو مع فقد الإجماع في حمله ولا سيما على القول بالعفو عنه مع نجاسة الإطلاق لحداده للمعصية لأصل غير مصلحتها من المأخوذ بناء على العفو والتعليل في بعض ما يجرى أكثر من الماء من العذر ولا كفاية في الاستنباط بالمثل المثلين والمثاق ويأتي تمام تحقيق ذلك في حمله وأما اعتبار الماء وصفا للثبوت فلا يخبر كثير ونورد هنا من قلته الحاجة إليها توطئة للمطالب لانه في هذا ما ورد في التوضيغ كإرواء الشئ في الموقوع عن سائمة عن أبي عبد الله قال سألت عن الرجل يترى الماء وفيه دابة ميتة فدايقت قال ان كان الشئ الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب المراد به الجارية وغيره فالأبيض بالماء فاة لا ينجس بماء من ذلك الذي لم يذكر ليس إلا النجاسة ورواه في الكلب والشئ في الضيق عن زرارة قال إذا كان الماء أكثر من روية لم ينجس شيء فتنسج فيه أو لا يتنجس فيه إلا أن يجرى له ريح الماء واستدل الشيخ كما في بعض نسخ الاستبصار إلى أبي جعفر ورواه أيضا في كتابه في الضيق عن زرارة في الخبرين ورواه عنه وهو يدل على نجاسة الماء مع مغلوبيه وجملة التقدير بالرواية أو بما زاد عليها لعله النوع من النجاسة ومخصوص بلوغ الكربة على الوجهين يمكن الاستدلال بأجزء وقد ذكر في أول الضعيف وهو متروك أيضا ويحتمل استقلال ما قلناه من كونه هو في التنجيس ورواه أبو جعفر في كتابه في الكافي والتهذيب بما يرجع إلى الأول وما رواه الكلب في التوضيغ عن زرارة قال سئل رجل بأبي عبد الله ما إذا جالس في غير أهله وفيه جيفة فقال إذا كان الماء قاهرا لها لا ينجس فيه ريح فتوضأ ونحوه من سئل عنه ذلك مرسله القيس سئل عنه عن غدير في جيفة فقال ان كان الماء قاهرا لها لا ينجس ويعد ريح منه فوضأ وغسل وكثير ما يرسل فيه ما استدعيه الكلب حتى قيل ان الذي ظهر بالتبعية كون أكثر مرسلاته منه فقوله لغير غير معلوم إلا ان يظهر من اختلافها ليس في لفظه وهو يدل بمفهومه على المنع من الوضوء بالماء مع وجود ريح فيه من عدم قهره للنجاسة مطلقا وما ذلك إلا لنجاسة والخبرين المذكورين وهو المراد في الخبرين المذكورين الشئ في الضيق عن زرارة عن عمار عنه قال سمعت يقول لا يغسل الثوب الا بعد الاضوء ما وقع في البر إلا ان يتفرق فان انزل غسل الثوب اغلا الاضوء وتوضأ لبر الماء ثمان ماء البئر وما وقع فيه نجس يودي إلى ثمانية ولا يستدل به ونظاؤه من غير على رأى أكثر المتأخرين في البر وأما على رأى أكثر القدماء فلا يخفى من اشكال وفيه الموقوع عن سائمة عنه في حديثه وان انزل حتى يوجب ريح الشئ في الماء توجب البر حتى يذهب لثمن من الماء وبأسارة من منها لعمري في حديثه قال ليعرف كما سواه الأبيفة فلا ينجس فان كان جيفة قد جفت فاستق منها ماء دلو فان غلب عليها ريح بعد ما دلوها فزحها كما وفي الاستدلال بنظر من وجوه وعن زرارة عنه قال الدم والخمر والميتة ولم ينجس ريح ذلك كله ولعل ينجس منها

في الماء المتغير بالنجاسة

عشرون ولو كان غلبت ريح نوحته حتى تطيبه بأسناده القيس عن أبي جعفر عنه قال سئل عن الغارية تقع في البر قال لا طهارة ولا يشرب ولا يمسح به ولو كان إذا انتفتت ونقلت ريح الماء في الضيق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في البر تقع فيه الميتة قال إذا كان لها ريح نوحته من عشرة دلوها وروى الصدوق بأسناده عن أبي جعفر عنه وفيه ان كان فيها ريح والاستدلال بهذه الأخبار منطوق وفيه أيضا وفيها ما ورد في ريح النجس والطهر كما في الضيق كما في خبر كثير منهم عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله في الماء يترى الرجل هو يقع فيه الميتة وفيه فقال ان كان الماء قد تغير ريح أو طعمه فلا تشرب ولا توضأ منه وإن لم يتغير ريح وطعمه فاشرب وتوضأ والمراد بالكل أو المتابع كما يأتي في حكم التلخيص وقد جعلنا في بعض نسخ التهذيب بين وفصلت أيضا بينه وبين الكتب المعتمدة وسكنها المشاور ان الشئ المتغير المعتد من باب لفظه نواو كما في الخبر فيكون يخطأ أو فوجه بما يأتي عن زرارة في الضيق عن عمار عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في ريح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب فان تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ ولا تشرب ورواه الكلب بأسناده القيس عن عمار عن زرارة عن أبي جعفر عنه فيمكن رواية يجرى له على الوجهين أو كون الاستدلال بها ولعله أنه ما دعوى كون الأرسال وهما على الحد الوحد لعدم صحة طريقه كما في المنسوق فاقم أنها ورواه في فاذ تغير الماء ينبغي ان يفيد حكم تغير ريح وحده ولا سيما على نسخة فاذا بالقاء ليوافق مفهوم مناقبه وسائر الأخبار ويحتمل ثبوت التغير للكون وحده أيضا أو الطعم كك كما هو مقتضى الإطلاق فذكره صاحب الكفاية لا ان كان قصدا للواء معناه لم يفيد المطلوب ولا سيما في هذا الحد الرجح وكان مخالفا للإجماع وسائر الأخبار أو معقولا فلا بد من إخراج الطعم من الإطلاق فتخصيصه بالريح أظهر ولو خص بالكون على ان يكون الفرض بيان الحكم فيما إذا كان الماء غلب على ريح النجس لتخصيص العموم السابق وبيان ان الجيفة تغير ريحها ولا فان لم يتغير جازا الاستعمال وان تغيرت وادى إلى تغير أحد الوصفين الآخرين أو كلاهما لم يجرى الاستعمال مع بقاء الأول والثاني والثالث بالإجماع والأخبار تكلف ظاهر ونحوه فتخصيصه بالطعم يجعل ما بعده بيان أنه قد نقل عن الاستنباط فاذ تغير لون الماء فان صح ذلك وعمل بما يخص الاستنباط تعيين المعنى وفي بعض نسخ كتيبه يثبت والفقه كالتهديب والمعتبر بدل الوأوب وقال في وضع ورواه الشيخ والكلية في الضيق عن زرارة سائمة عنه في الفارة والستور والدجاجرة والظيرة والكلب قال ما لم يتنجس أو يتغير طعم الماء فيمكنك من ذلك فان تغير الماء فخذ منه حتى يذهب ريح ومورد ذلك الجيفة أيضا وذكر التغير في مطلقا ومفيدا بالطعم مرق وبالريح أخرى لعل الوجه فيه وفيما سبق هو انه لما كان الغالب تلامز الوصفين في الجيفة فلذا اعتبر فيها ما ترى في الخبر ان المعبر في التمهارة انما هما معا وهو المطلوب وما رواه الشيخ في الضيق عن محمد بن مسلم عن زرارة عن أبي جعفر قال ما البئر والسبع لا يفسد شيء إلا ان يتغير ريح أو طعمه فيتخرج منه حتى يذهب ريح أو يطيب طعمه لأن ثمراته وفي الضيق أيضا في وجه مع احتمال ضعفه بالأرسال لا القطع عن ابن بزيع قال كتبت إلى رجل سئل ان يمشي إلى الحسن الرضا ع فقال أخبره بأسقاط ويطلب طعمه وروى هو الكلب في الضيق عنه عن الرضا ع قال أخبرني عن أبي جعفر قال انما جفت في الثانية فنجس في الثانية ودلالة ظاهرة والاستدلال به على أي أكثر القدماء في علي نوع ما يدل على حمله ومنها ما ورد في ريح واللون كما رواه الصفار في الخبرين الثاني من البصائر وفي الضيق على ما شرح عليه جماعة عن شهاب بن عبد ربه قال أئمت أبي عبد الله ع أسأله فابتدأ فقال ان شئت فقل يشاهد ان شئت أخبرتك بما جئت لعلك أخبرني فقلت ذلك وما قال المسائل ان قال جئت لعلك عن القدر يكون في جانبه الجيفة اتوضأ منه أو لا قال نعم فتوضأ من لجانبه الآخر إلا ان يغلب على الماء ريح فينجس وجبت تسلي عن الماء الرائد من البئر قال فما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبة قلت في التغير قال الصفرة فتوضأ منه وكلما غلب عليه كثرة الماء فهو ظاهر ولعل ذكر الصفرة من باب المثال لو وقع الكلام أو لا في الجيفة واللون حاصل منها هو الصفرة وفي الخبر نوع إشارة إلى

كتاب الطهارة

الذي ظهر فيه التغير في اللون ولما خفي ذلك على الناس لم يتقدم الا تغير اللون الذي جعله قبالا له بادراكه الى ان
 الاستسقاء قبل ان ياكل الكلام ويمكن حمل الخلية المذكورة فيه اخيرا على ما يقتضيه الطعم ايم قد دل بمفهومه على حكم الجميع ونقل
 عن بعض النسخ ان ليل البئر الكرفيا في جميع المذهب المعروفة ان اخضر بغير البئر الاول والى التقدم الغد يركب
 الكرك والتمويل عليه فلا حاجة الى اعادة مع تغير لونه وبقائه في اللون خاصة كادوا في الشيخ في الغضب على المشهورين
 العلان فضيل قال سألنا عبد الله عن رجل يخالط بياض في لابس اذا غلب لون الماء لون البول والعرض السؤال عن استعماله
 فيفيد المنع منه مع بقاء لون البول ونما ما يدل على الجميع كاطلاق التغير في جميعه من بزرع على احد وجوهه المسقولة ان بني
 على هذه الخبر وكذا في غير محيز والاشياء على الوجه الذي سبق واطلاق الغلبة في غير شهايك القهر في جميعه من سنان على
 وجهه فيها رواه الكلي في سائر عن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله في حديث قال ما الفارة واشباهها فيخرج
 منها سبع كذا ان التغير الماء فيخرج حتى يطيب في ياب عن مسكان عنه قال ما الفارة واشباهها فيخرج منها
 حتى يطيب في ياب من جعل الغاية الطيب راحة تغير اللون او الطعم خاصة وما رواه الشيخ باسناد عن ابي بصير عن ابي
 سنان عن الماء النقيع بول فيه الدواب فقال ان تغير الماء فلا يتوضأ منه وان لم يتغير ابوالها فتوضأ منه وكذلك الدم
 ذال الماء او شابهه والمغير يتناول تغير اللون ولا يتأخر الدم وغيره من لون مغير الا ان في اثبات النجاسة بالهوى
 الماء كوراشكا لا يورده في بول الدواب ونسبته غيره وما روى في المختار في اركلة العما على علمه في الغليل
 مرسل عن ابي عبد الله عن الماء النقيع والغدير واشباهها فيه العفنة والعذرة وولوج الكاوي في شرب منه الدواب
 وبول فيه يتوضأ منه فقال لا بأس ان كان ما فيه من النجاسة غالبة لما على النجاسة فتوضأ منه واغسل ولعله
 اخذ هذه من سائر الاخبار ونقلها صلا فلا يكون رواية اخرى وما روى في مرسل عن الباقر انه سئل عن القرية و
 البحر من الماء يسقط فيها فارة او جرد او غيره فيموتون فقال لا بأس ان كان على وجه الماء او لونه فارق وان لم يزل
 عليه فارتب من وضوءه واطرح الميتة اذا خرجها من بئر وروى في قوله فيضائه المنتهى والمعتبر ايم وكذا في التغير
 والروى في بقاءه وكذا في مصرات المحقق الا ان فيها ان غلبت على الماء فارة وقد ذكر في الخبر في اركلة العما
 ونقل في الذكر في الشيخ في رواية بالكثير باذنه حبس القرية والبركة والطن في المنتهى منه وفي غير الخور كونه بان الواو
 على بن حديد وهو ضعيف مع انه مرسل ولعل منشاء ذلك ما في المعبر حيث روي في الخبر الاخر ما ذكره وذكره في
 خبر القرية كذلك وهو غير صحيح في الطعن فيه بالامرين معا وقد ذكر في خبر ذلك في المصريات وفيها بعد ذلك فان في
 من حديد وفيها ايضا مع انه يفتن اذا خضع فلا يشرب من ما بها وهو خلاف ما يابا وله الحكم انتهى من مقتضى هذه الجواهر
 ان الخبر هو المسند الضعيف بآب من حديد خاصة وقد استرنا اليه سابقا وهو مشتق على القرية والبركة واشباهها والواقع في
 ذكر حكم النقيع فيها واما غلبة ربح النجاسة في اكثر من الرواية كما مر وهذا المعبر هو الذي وله الشيخ ما ذكره فان كان النجاسة
 للشا واليه هم الذين احتجوا بالعلماء في خبر كما يفعلون مثله لك كثيرا فاستدلوا لواقع من نقل الخبر بالمعنى فتأمنهم وان
 كان العلم هو الذي احتج به كما احتج بالنسبة الى المذكور معه وغيره وهذا هو الذي يلوخ من بعض الكتب المذكورة
 ولا سيما المصريات فيمنع من ذلك ويجعل اطلاع على خبر كذا كونه كسبيد وعلى هذا اجتمع الاستصحاب به هنا على ما
 في القليل كذلك على خبره بعد ما روي في الاصل على الرواية او لاهوان النجاسة المذكورة لا حصة لها فيغير الماء
 غير هذا وهو الوجه في تغير لونه ولونه وانما لم يذكر تغير لونه لانه لا رائحة له في اصل خلقه وقد استغنى عن ذكر الرواية في
 فيه بالنجاسة يذكر في البركة ما غالبنا والله يعلم وما يدل على الجميع ايم ما رواه الشيخ والكلي باسناد هاهنا عن محمد بن الحسن
 عن ابي اسحق في الخبر يكون بينهما وبين الكيف خمسة اذرع او اقل واكثر يتوضأ منها قال ليس بكم من قرب ولا من بعد يتوضأ
 منها ويتوضأ ما لم يتغير الماء وروى الصدوق في نسخة عن الرضا قال ليس بكم من قرب ولا من بعد المتبر ما في نقاوت

في
 فلا يغتسل وان كان
 المارة

في الماء المتغير بالنجاسة

فزار لفظ البشر لاسقاطه السؤال وقايم من وهم الناس واعلم فيهم والمراد بالكرامة الحرة لاستقبالها
 باهو المقدور وروى في التمر عن استعمال الماء بغيره فيكون مكرها مع عدم تغيره فالعرض في الخبر ح فيلج حمنة استعمال
 المتغير منه مطلقا وليس ذلك الا في النجاسة وما رواه صاحب الدخان مرسل عن امير المؤمنين ع انه قال في الماء المتغير
 بالحيض العذرة والتموت من ماء في شرب ليس بنفسه في شرب المتغير واصاف طعمه ولونه وريحه والماء بقاء واصافه
 الثلثة وعن القم قال اذا خرب من الماء فيه العفنة او الميتة فان كان قد تغير لونه او طعمه او ريحه او لونه فلا يشرب منه
 لا يتوضأ ولا يغتسل منه وما روى في نسخة الرضا قال كل من شرب من الماء اكثر من كراهية ما يقع فيه من النجاسات الا
 ان يكون فيه لحيض فقير لونه وطعمه ورائحته فلا يغتسل منه ولا يشرب منه ولا يتوضأ منه ولا يغتسل منه ولا يشرب منه
 التغير به بجاز شرب في وقت الضرورة وقد ذكر فيه التغير في الصفات الثلاث في موضع اخر ايم وعلم الحكم في بعضها
 لكل نجاسة وهذه الاخبار بعضها متصل بغيره لاسا الا ان ذلك المعنى وقد يستدل بالحكم في الجميع ايم ما روى عن النبي
 انه قال خلق الله الماء طهورا لا نجاسة في الاثام غير هذا واصاف لونه وطعمه ورائحته وقد روى خبران عن النبي ع في كتاب
 عديدة بنقاة ما في العبارة فان ذكر الاول صاحب السرائر مدعي انه متفق على رواية ظاهرة اي بين الفريقين كما هو الظاهر
 وهو مشهور في كتبهم في الفقه والاصول وذكره صاحب الشهاب من الاف حديث النبوة التي اعتقد صحة ما ولا يبعد كونه
 من اصحابنا وقد سئل العلامة في المسائل المدنية عن حال الرواية هل هي صحيحة التمسك وثقة الرجال ام لا فاجاب بانها
 صحيحة ولكن العام فائض المطلق قد يقيد عند وجود دلالة تدل عليه وقد وجدت لنا دلالة تدل على ذلك ونقل العلامة
 مدعيها في التعليل كما حكى عن في الملح وغيره وقد نقل عنه انه من لقوات بين الخاصة والعامه وادعى صاحب الرواية
 وجه المجتة استقاضة الاول وفي المفايع انه مشهور وروى من الظرفين بعد طرق وادعى صاحب النجاسة على الامة
 بمذلوله وقولهم له واستدل الشيخ في موضع من الخلاف بان روى عن النبي ع الماء كذا هو لا ينجس شي الا اذا خرب لونه
 او طعمه او رائحته وفي اخره قال خلق الله الماء طهورا ولكنه لم يذكر فيه نجاسة فيكون كونه المعبر والمنتهى وكوي
 الروض وغيرهما احتج بالعلماء في الثاني الاول ولم يرد في الطعن في سنده كما في سائر ادلة بل يار كونه نجاسة
 وقد ينجس به في بعض هذه الكتب على بعض المسائل الاخرى كما اجمع بكثير منهم فيمنع فيه وهذه كلها ادلة لا تخفى على غير
 والظن من كلامهم انه خبر احاديث يروى بها ذلك مختلف لفظا وهذا كما يوجب من يدا لاعتقاد عليه والحق انه انما
 يصلح للتأيد الصحيح القاض بجماعة من المتأخرين بانهم روى عن طريق العامة وروى في الحق في المعبر لا يبدل ذلك وغيره
 حيث اجمع به للعلماء فقال الجواب منع الرواية فانها من طريق الجمهور وكذا هم طعن في سندها وهو ادعى في
 فوارها عن الائمة ع ونحو ما رأينا الحاسن في كتب الامهات ما اذا كيف تواتر الذي رويها عنهم الماء كذا
 حتى تعلم انه قد روي استدل بحديث الرواية اجتناء باننا قد علمنا قد اذنه بما لولوا من الروايات ثم رويها بكتاب نجاسة على
 فرض صحة وقد طعن فيه كثير من المتأخرين بانه ما مرسل في الخ نوع اشارة اليه ايم ومع ذلك فقد نقل في موضع من
 المعبر عن النبي ع الماء طهور لا ينجس شي من غير زيادة وكذا في الاضاح مع التبرع فيه بانه من احاديث رواه ابو سعيد
 الخدرى وقال بعض الحفاظ في شرح من هاجم النوري ع ابي ابن ماجه واللفظ بها الماء طهور لا ينجس شي صحيح
 وهو من تمام حديث بشرضا عن ولما عاين من استأطعمه او ريحه فضيف واضعف منه ورواية ذكر اللون انتهى في
 مشكوة الصالحين من كتب اخبارهم عن ابي سعيد الخدرى قال قيل يا رسول الله ان توضأ من بشرضا وهو يمشي في الماء فيجوز
 لحوح الكلاب النتن فقال رسول الله صلى الله عليه واله ان الماء طهور ولا ينجس شي رواه احمد والترمذي وابوداود و
 النسائي انتهى في روى في غير هذا الحديث لك واستدل في الكوي على نجاسة المتغير بحدوث خلق الله من دون ذكر اللون
 ثم قال في بعضها لونه ثم قال في غير العلم وقد رواه في موضع من روضه وكان ما فيها كثيرا وهذا أقوى شاهد على انه

فيكون اوطع اوله
 عن التمر عن ابي
 ان الماء طهور لا ينجس
 من العامة في

في الثاني

فقد ثبت اعتبار البين بها وتجرى الملافة بدونها غاية الحال الطرف في الجملة بحسب ما اقتضته المصلحة العقلية والجاهلية فيكون
من ذلك كالمشقة في السفر المقر بالمقدور وبشيء مما لا يجبر طرادها وانكاسها وهذا أحد وجوه الجمع بين جملة من الاختيار
المختلف في حكم الماء القليل كما لا يخفى وإذا اردت ظهور المتغير بالمطر لم يعتد بما ذكره في عودها من تركها لم يعتد به في روافها
وان اختلف حكم الأصل فيها ولا اعتبر بقاءه لم يعتد به مع فقد الساق ونحوه وان وجد سببه لان تاخره علمه دليل
تامة علمه انما يقتضيه شرط او وجود مانع وكلها كما في انقاء الحكم ولان الحكم في اعتبار المتغير والغير قد علق
على وجوده فلا يخفى مع عدمه وانما يحكم بقاء التماس بعد زواله بلا مطهر سواء كان بالماء او غيره لاستصحاب اثره كما
في غير سبب الملافة وما يحصل للمطر من عرض الا حداث لا لبقاء سببه لدا يجرى بما يظهر به غير المتغير ويجري ايضاً ما ذكره
فيما لم يلبس عنه اسم الماء بعد وان وجد سببه فالمتغير يتحقق غيره وما في حكمه او سلب الاسم بالفصل فلا يثبت حكمه قبله وان وجد
الاستعداد له والفاصلة كما تقدم نحو في انقلاص الملافة لا في السبب المذكور بين المانح وغيره اذا كان المستعمل
هو الماء الباقي على حاله وهل المتغير بلافاة التماس هو المؤثر في النفس او هو علاءة المؤثر وهو موقوف للماء وروايات
قوة المؤثر في التطهير وجهان اظهرهما الأول حيث اعتبر هو بنفسه ما في حكمه واختار العلامة في هي الثاني ولا يخلف الحكم
عليه في غير ذلك ولا يغيره واذا تحقق التغير في الماء واقفاً ولو بشا هذا الصل او منع من ادراك غيره بالحسن فعلا خارج من
لونه انما هو غيره او يزيد بعدا وشدة برودة او حرارة او غيرهما فهو نفس قلة وان توقف الحكم على حصول العلم كما في نظائره
وفي اصل الملافة التي هو مناط التأثير فيه وفي غيره واذا وقع في الماء بعد تغير ما يستمر ولا يرفعه حكم بقاءه بنفسه كما هو
ظاهر مقبلس قد اشترى الماء باعتبار المتغير الذي يحبس به الماء وهي امور **الأول** ان يكون بينا بحيث يعد
في العرف والعادة تغير هو ما يدرى معتدلاً لقوى ولو كان يسيراً فلا يعتد اصلاً بالابدركه الا من كانت قوامه
في غاية القوة والحكمة لعدم ظهور اندراج ذلك في النص القوي فيحكم بحج الظاهرة كما هو قضية الأصل في العوامة
ولان من شأن الاكساب الشرعية ان تكون ظاهرة مضبوطة معبودة ولا سيما في الاحكام التي يعم بها البلوى فيكون
فما نحن فيه كذلك وتبين ان الحكم في اعتبار الكربة وما يقوم مقامها هو ان لا يعتد بامثال ذلك من موارد الاشتبا
وهو وجهه ووجهه فيكون ذلك هو مناط العمل بغير التغير المعتاد واذا لم يعتبر التغير المذكور فلا فرق بين مذكره وغيره
ولا بين حدوده وزواله كما لا يعتد بحدوثه بقاء الظاهرة لم يعتد به والى عودها وان اختلف حكم الأصل فيها
في تطهير المتغير والغير المتعارف بالمطر وهو ظاهر الثاني ان يكون قد وجد بالفعل فلا يعتد به بما سيجد وان
وجد سببه فلو ان التماس التغير بتمامها في الماء واستعمل الماء عند الاقاء ثم ظهر التغير بسببه حكمه بالتماس من
حين ظهوره لا عند الاقاء والاستعمال لان التمر دليل على عدم تمامية علمه اما انقضاء شرط او وجود مانع وكل منهما
كافي في انقضاء الحكم ولان الحكم معلى على وجوده فلا يوجد مع عدمه اما اذا وجد زال بلا مطهر سواء كان بالماء او
غيره فانما يحكم بحج التماس لاستصحاب اثره وبقائه كما في غيره فاجب في الملافة لا لوجود سببه لدا يظهر بحج ما يظهر به
غير المتغير ويجري كذا ايضاً فيما اذا انقضى الظاهر السالب للاسم ولما يلبس استعمال ثم زال عنه الاسم ولا فرق في
الموضعين بين المانح وغيره اذا كان المستعمل هو الماء كما هو الفرض وهل التغير بلافاة التماس هو المؤثر في التطهير ام
هو علاءة المؤثر وهو موقوف للماء وروايات قوية في الظاهر وجهان اختار فيهما العلامة في هي وفي غير ذلك حكم
زوال التغير من مثل نفس لا بد من تحقيق ذلك بعد ما بينا كما لا يخفى واما ادعاء ناطة الحكم بالمعهورية وان لم
يتحقق التغير فانظروا خلفه كما في **الثالث** ان يكون باحد الصفات الثلاثة فلا يعتد به باعداها من الاوصاف كالحرارة
والسعة وخفة الوزن وغيره وهو موضع وفوق كما يظهر من مقدمه على انجماع عليه صريحاً في ذلك لا في شرح المفاتيح
وظاهراً في المناهي والفتية والتبيين والذخيرة وغيرهما وانظروا اتفاق الفقهاء في بقاءه على ذلك لا يستفاد من الثلاثة التغير

في كتاب الطهارة
في بيان ما لا يعتد به

المؤثر

وغيرها ايضاً وما يوجد في بعض كتب الاصول من التعبير باستبدال التماس على احوالها في النافع والضرر
او اقليةها على الماء كما تقدم عن بعض في غير او الاختصار على لفظ التغير كما في المتن فالمراد بما قلنا كما فسر المصنف كلامه
بذلك في المتغير انك لم يبد كلام بعض في غير ما مر والشبهة الثانية كلام في الوضوء ويدل عليه مع ذلك الاصل
والعموم ما تقدم من ان لو ايان بعد الجمع بينهما كما سبق ويؤيد الاعتبار ايضاً فان الماء قد انا في اصل خلقه من سائر
الاجسام بما له ولها من هذا الاوصاف الثلاثة فيكون هي المناطق في بقاء حكمه الاصل وزواله بعد ملافة التماس و
اعتبار التماس والفتية وليعلم ان جماعة من الاصحاب ذهبوا الى اشتراط عدم زيادة الوزن في طهارة ما استعمله ولو مطلقاً
وهو على فرض صحة هذا ان يلزم من بقاء التماس في الماء عارضة التماس مطلقاً وهو باطل ضرورة **الربيع** ان يكون باعتبار الصفة
الذاتية للماء فان حدث فيه بسبب التماس صفة منافية لصفاته جري على حكم التغير والاقلاويان ذلك ان الماء باعتبار
حالة البسطة الذاتية خالي من الطعم والرائحة كالبر العنصر البسيط على ما قرر في محله وكذا من اللون على ما هو المشهور
وانتبت بعضهم له لو اقلية لا يكون حراً ومما زاد في النظر عن غير مع عدم اضافته وان كان نفسه شفافاً غير مانع من
نفوذ الشعاع فيه كما لا يخفى ولذلك يتلون بلوناً نائماً وغيره فيا يخل على لونه واحداً في هذا الخلاف على الاختلاف في
سبب اللون وهو المنشأ ايضاً لما في كتب جماعة من الاصحاب من اثبات الطعم له اما الواحده فله شبهة بالاحداً لامن هيب
المراد من خلقه الا جسام الاوصاف الثلاثة كالاشعري ويجهل وانما علمه على ما عرّفه اليهم وهو ضرورة ان لفظ فتسمية
حالاته الذاتية المتمايزة لا من ثبات الوجود بهذه الاسامي الوجودية لضرر من المبالغة والمساكنة مع حالاته الظاهرة و
اذا قلنا بوجود بعضها فالحل المندرج منها فيس على الوجود وتلك من زائدة في التسمية وعلى اني حال فقله جل فيه كقياسات
استعدادية متمايزة بها يقبل حدوث هذه الصفات من بسبب اطوارى كقبول الهواء للرائحة وغيره لغريها وهو قد يكون
بطريق التكيف والاكتساب من الجاودة او غيرهما كالتغير بالحيطة او بطول المكث ونحوها وقد يكون باعتبار الاختلاف
والامتزاج التام مع المتصف بها وشموع اجزائه في بحيث متى امتازت عنه وانفصلت زالت الصفة عنه كالتغير بالزهر
ونحوه اما مجرد تفرق اجزائه في مع تميزها في الحسن وبقاء صفات الماء في نفسه فليس اخلاقى شيء من القسمة وكل منهما
قد يكون عارضياً محضاً وقد يكون خلقياً اي ثابتاً في بدو ظهوره عند نزول من السماء او غيره من جنسها او غيرهما كما
البرية وجهه على ما سبق في حكمه والمذاق في صفات الماء حيث اعتبر على صفاته الذاتية المتمايزة المتساوية بالنسبة الى افراد
وتماثل كقوة الماء ولعمركم ببقائها وبعودها بعد زوالها وتغيرها من الما وحده صفات فعلية مخالفة لها وهذه
تختلف باختلاف العوارض جزئاً وليست مناطاً لا حكمه اصلاً وان كانت قد تجتمع معها كما سبق في سائر احكام التغير فاذا
زال شيء منها وبقي لما اخلاصه لم يعد ذلك تغير بل زوالاً له وان امكن اطلاق التغير على سائر كل حالة متعارفة لما فيها
واذ تبيان ذلك فاعلم ان الشارع جعل صفة الظهورية ثابتة للماء مطلقاً سواء وجدت صفاته الذاتية ام لم توجد من ذلك
صور انهما ما هو المبحوث عنه هنا وان يحدث بسبب التماس ما يمنع بنفسه من ظهور احد تلك الصفات سواء كان هو المراد
لها ابتداءً كما اذا وقعت التماس فيه وهو على صفاته غير ثابتة حينئذ ما او لم يكن كذلك كما اذا وقع فيه المتغير المذكور بعينه بعد
زوال احد صفاته بغيره من كان بحيث لو لا اثر فيه التأثير المذكور واذا اصبحت ظاهراً كالحار الذي عرض قبله فانه
يحكم بغيره مطلقاً سواء حدث بالتماس حالة اخرى ام لا اما مع حدوثها فظاهر لصدق المتغير عرفاً وعدم مشروطة
بغير التماس بوقوعها عند وجود الصفات الاصلية ضرورة واما ما يرد منها فاجوبه احداهما ان التأثير المقدّر المذكور لا
يكون اذ مع وجود اثر التماس صالح لتغير الماء باحد صورتيه الساتيتين وهذا الامر لا بد من زواله في التطهير حيث
يخلص الماء بالملافة او بغيره غير ما ذكرنا يشهد بذلك التماس اخبار البر فيكون موجباً للتفسير ايضاً فيكون ذلك من التماس
المتغير في النص القوي ولعلنا في الثاني ان من المعلوم ان سبق زوال الصفة لا يوجب بقاءه قوة للماء في الظهورية و

الظلمة

جميع

کتاب الطهارة

مثله واقامته فثمان الاول دون الثاني ان لا يتخلفا في الحكم مع ما وبهما او اولوية الثاني فيها هو الاصل في
 التفسير ان الاصل في النجاسة مطلقا فنجس الملاق لها وبقاء نجاستها وقد يخرج من ذلك ما لم يعتبر الماء مع مخالفة
 صفته اعمق ثانيا وقد ذكرنا فيبقى الباقي على حكم الاصل المحض بالاحتياط غالبا واما الزوايا الدالة على طهارة
 غير المتغيرة المتضمنة لبيان ما هو الغالب من صورة المخالفة فلا يثبت بها طهارة في صورة المخالفة وهذا اقص ما
 يمكن ان يوتيه الدليل المذكور والحكم فنظروا فيه فان المفروض في موضع النزاع عدم غلبة ذات النجاسة على الماء
 حيث وجب زوال سمه فثابت لها الوجوب لتنجيسه انما يكون بغير ذلك ولا يتصور استناده الى المخالفة خاصة ولا مع
 الاخراج كذلك ولا مع اعتبار مقدار معين منهما والا اعتبر ذلك مع تغير الماء لم لا يعقل جهلنا بالثبوت في غير ذلك فثبت
 مع زوال صفته للماء في احدث صفته بما مانعة من ظهور صفته ان لا يعقل جهلنا بالثبوت في غير ذلك فثبت حصول الاثر المترتب على
 والملاق والملاق غير ذلك فدعوى طهارة الماء بدونه غير محقولة اصلا وكذلك دعوى حصول الاثر المترتب على
 شيوع صفته النجاسة في الماء من شيء نقتطع اجزائها فيه فان ذلك محجة اجتهاد عادم من الدليل قياس غير واضح
 لتبديل قياسه عن العلامة وغيره من المخالفين في المسئلة انه اذا زال تغير الماء بتصفيق الرياح ونحوه جرى عليه
 حكم النجس الغير المتغير كما يدعي جود تأثير الخمر غير المتغير ابقاء حكم النجاسة في صفته باثباته لا يوقف على
 ادعاء ذلك ولو كان مورد الاختبار ماله التغير لقياس ما عداه عليه لم يفرق فيما بين الحقيقة التي بقيت في الماء
 الى ان ثبوتها فيه وبين غيرها ولو لم يكن للصفات مدخلية في التأثير لم تختلف النجاسات في ذلك فلهذا وكثرة باختلاف
 اوصافها شدة وضعفها ولا يلزم في التاثير بها باختلافها صفاء وغدوبة ودفقة ولزم ان لا يخص بعض النجاسات
 بالاثار في بعض الصفات دون اخرى وان لا يفرق بين وقوعها متفرقة او مجتمعة وان يكون دخول كثير من اجزاء الماء
 واخرهم اوله بالنجس من وقوعه فارة واحدة منتنة والوازم باسرها ظاهرة الفساد فلم وجود مدخلية للصفات
 في التاثير فانما في صورته المماثلة وغيره وان لم تكن مستقلة في ذلك ولا مطردة للتاثير في سائر المواضع فاذا لم يتغير
 الماء بها ولم يوجد فيه اثارها حكم بطاير اثاره كما هو مقتضى النصوص التي فيها اول جملة البصائر واما قوله في ثبوتها
 كلما غلبت عليه كثر الماء الخ فمحمل نصب كل فيكون الغرض بيان حكم الماء باعتبار ما يقع فيه من النجاسة وهو الظن
 ولو قد كمل يوجب من قوله عليه فيكون الغرض بيان حكم النجاسة المماثلة له وعلى الوجهين فالغرض بيان حكم الماء فلهذا
 وكثرة مدخلية في ثبوتها منه وعده ولا يوجب مدخلية الكثرة في ذلك مع المنهج لمنعها من الاستهلاك وسلب
 الاطلاق وبشيء بها جعل النجاسة ماء عرفا وليس المراد على الوجه الاول اشتراط كون غلبة الماء باعتبار كثرته مع
 حكمه بل من نجاسة بوقوع الكثرة ونحوهم فيه كما ليس غلبة الماء عليه الالعدم صلاحية للتغير اصلا واما اعتبار
 قاهرية الماء في صحيح بن سنان فقد عرفت فيه وغيره جعله حجة في صفته النجاسة فيه ونحن نقول بذلك المراد
 بغير الحلا اشتراط رفع الماء اللون البولي عن نفسه اذ كان له لون كما هو الغالب بالالون المقدار المحدود وعلى ما يقول المخالف
 ودعوى وجود لون المسلوب حقيقة في الماء بعد فرض صيرورة ذاته ماء غير محقولة لا لا يتحقق وجود لونه في اجزائه المتناثرة
 الشائعة في الماء بعد تسليمه ليس مناط الاعتبار كما سبق بيانه واما دعوى دلالة النصوص على وجود مرتبة للتاثير النجاسة
 دون الباونج الى حلا الاستهلاك وسلب الاطلاق فمسلّم في الجملة لا كلية وبسبب الاختلاف والنفاذ على كل ما هو الغالب من
 مخالفة صفات النجاسة لصفات الماء فاذا اختلفت في ذلك نادى من على اعتبار احد الجانبين ولا ضرورة لدعوى التقيد
 بوجود المعدوم الذي انما يثبت باعتبار وجوده واما اعتبر مرتبة كثرته لبراهن التي لا مقدرة لها للعلم باشتغال مرتبة
 الخارج بغيره لا يتعين الا بذلك وبين هذا ما نحن فيه واما الاستناد الى الاعتناء فمقط الاعتناء بعد مخالفة
 لمقتضى الاختيار وقد بينا ذلك انما على حكم ما ليس له صلاحية التغير لغيره فلا وجه لتخصيصها بماله صلاحية ذلك فلو

في الماء المتغير

منه لا لعلها على طهارة النجاسة المماثلة الغير الملوثة صفتها مطلقا على ان قد ضرسير وطمها، وقد دلت القصود على طهارة كل ماء لم يعلم نجاسته فيكون لهذا الماء ملك وأما الاحتياط فمع عدم احتياطه لا يفتنه حكم النجاسة ولا وجوب الاحتياط لكن لا بأس بمرأته عند الامكان من وجوه من شدة اختلاف ثابته بما ذكره صاحب الايضاح وهو وجوده في مائه اى صيرورة الماء سفورا الالهة كذا يصير مقهورا لم يتغير بها على تقدير المخالفة وينعكس بعكس النقيض الى انه كلما تغير على تقدير المخالفة كان مقهورا ولا يلزم من عدم امارته الشيء عدمه وتوضيحه يعرف من سابق كجوابه فان المقهورية المعتبرة تتبع الاوصاف الملوثة وتفقد بسببها فكيف تحصل مع عدمها فالمقدّمات المذكورة بين مجموعة وغير شرة قالها ما ذكره صاحب كثر القول وهو وجود انفصال الماء عن النجاسة المذكورة في نفس الامر غاية عدم الادراك له بالحس وهو لا يزال حكم النجاسة مع وجود الانفصال والفضل ان النجاسة غالبية بحيث لو كان لها تأثيرها عن صفات الماء لظهرت وقد استد صاحب كثر القول لهذا القول بان التخصيص للانفصال فهو النجاسة له وقد حصل بان لا يضر به واستدل صاحب القول بان التغير حقيقة فيمكن واقعا وان لم يكن محسوسا وهو حاصل هنا وايدى بان الظاهر كون النجس حقيقة في الكثرة هو ذات النجاسة باعتبار غلبتها وزيادتها كما انها هي المفسدة القليل باعتبار ملاقاتها وانما انط الحكم بالتغير لكونه لظاهر الغلبة غالبيا فاذا علمت بدو من حكم النجاسة ايقن ثم وجب بالادراك ما سبق عن العلامة وولده وهو عجيب لانهم لا يدعي حصول التغير واقعا بل صراجه كما هو مقتضى التابيد المذكور وهو الصواب ان الماء باق على حاله السابق في الواقع وفيه نقل عنه اصلا فكيف يكون متغيرا وقد غلبت اجراء على اجزاء النجاسة وصيرتها ما لا يفسد ما وليس لها صفة الماء فهي ذات مغلوطة ذاتا وصفة واقعا وحسنا وكذا انه لو كان لها صفة مخالفة لظهرت على الحس فكذا الماء بل هو له بذلك لغلبة ذاته واكثرية والاكتفاء من ظهور صفة ويمتد بها باذني صفة مخالفة بخلاف النجاسة فانها قد لا تظهر صفتها الا اذا فرضت امثلا الاوصاف الممكنة او اوسطها فان المخالف يعتبر احدها كما يات وعلى هذا يلزم ان يعتبر كل منهما على ما هو عليه واقعا بالفعل ولا يقدر في شئ منهما ما ليس بموجود فغلبة احدهما على الاخر محضه في الغلبة الذاتية قال في اعتبارها ما ذكره المحقق الكركي وهو ان عدم التقدير بفضله الى جواز الاستعمال وان زادت النجاسة على الماء اضافة وهو كالعلم البط فوجب تقدير الاوصاف لانها مناط التبعيض وعدمه وجوابه فانه يحتمل عادة بقاء الماء على الاطلاق فيجرب عليه احكام الماء فخرج عن موضع التراجع فان التراجع نزاعا كما سبق من جهة التغير وعدمه ولو فرض بقاء الاطلاق حكم بالطهارة وانما منع ذلك لا يتنازع على فرضه فيجوز وهو المورث لمرتبة فضيلته عليه وليس هذا الا كما هو ان اعتبار التغير يرضى الى جواز استعمال الماء ولو وقعت فيه صناعا من النجاسة المخالفة له في الحقيقة ولم يتغير وهو معلوم البط فتنشيع صاحب الحدائق باستلزام عدم التقدير عدم القول بنجاسة الماء مع استعماله في النجاسة وان كان للزمام بنفسه ودعوى الابعاد عليه من باب دفع الشناعة مفرغ عن جادة الصواب خامسها ما ذكره المحقق الكركي ايقن وجعله صاحب الحدائق مؤثرا وهو انه اذا وقع المضاف المسلوب لاوصاف في الماء وجب اعتباره واما بقلة الاجزاء وكثرتها او بقدر مخالفتها لاوصاف على اختلاف القولين واذا وجب الاعتبار في الجملة لا يضاف النجاسة الى فيه او لا ان التعقيب في المضاف كما بان اعتبار اطلاق الاسم في الاوصاف لموجوده خاصة فلا يعض القياس عليه وثانيا ان التغير المعتبر في النجاسة يتبع الاوصاف الثالثة ولا يتحقق معناه بدو منها بخلاف الاضافة فقد حصل بمسبب الكثرة باعتبارها فيها لا يفتنه اعتبارها هنا وثالثا قالوا قلنا باعتبار احد الامر في المضاف فانما هو لتفصيل اليقين برؤاى اضافة حتى يصح استعماله فيما يستعمل فيه المطلق فان الاستصحاب متعارض من الجاهلين ولا اصل يرجع اليه في تعقيب حكم احدهما بعد المخرج فلا يجعل كون المخرج منها صالحا للتطبيق اذا علم اطلاقه على ملاحظة الكلية او قدر اوصاف المضاف المخالفة فان علم بملء العادة رؤاى اضافة فخرج والها مع عدمها او لا والامتنع من الظهور بالمخرج وان لم يحكم باضافة ولا يلزم اجراء مثله ذلك

فما نحن فيه لأن الأصل عدم النجاسة لا مع التغير فلا يمكن الحكم بها إلا مع العلم به وهو ما معلوم لعدم الاستفاء بسببه
فكيف يمكن جبر التغير بمسوله ونجاست الماء به سادسها ما ذكره صاحب الحدائق وتقدم الإشارة إليه سابقا وهو
أنه لا يقدر بقاء الماء على صفاته الأصلية حيث وافق النجاسة باعتبار صفاته العارضية كما سبق فيلزم أن يقدر النجاسة
على صفاتها الأصلية حيث افترقا الماء عارض كما افترقا فيه وكذا أن التغير حيث يحكم به على التغير الأول وافترقا كذلك
على التغير الثاني وفيه أن التغير في الأول وإن كان معتبرا فليس بافتقار مطلقا كما سبق وإنما اعتبر مطلقا لأن
النجاسة قد شملت على كل ما افترقا من نواتها وصفاتها وقد وجدت في الماء آثارها ولم يعل عليها الصفات
المستندة للماء بخلافها فافترقا فيه وأما دعوى أن النجاسة المازية حيث غيرت الماء مشافصا فافترقا فافترقا بها
الشابطة للماء ولذلك ظهر من صفاتها أجزاء الماء صفات النجاسة الغير المخالفة كذلك لا يضر فيلزم تغير الماء عن صفاته
الموجبات للنجاسة كما يكفى عنه تقديرها مخالفة فيها وإن كانت أخص ما يقتضيه توجيه قول المخالف بعد صرحه بخلافه
في النجاسة المازية خاصة لكنه مدفوعة بأن دعوى كون التغير مع المازية بطريق شيوع الأجزاء دائما مع الكيفية
أوبد ونهى الحكم كما في النجاسة المازية التي تغيرت تقديرها ظاهر المنع ولو أريد إثبات الحكم جبريا فيكون كذلك فبعد
فرض وقوعه مع بقاء الطلاق الماء وعدم كون هذا التفصيل خرقا للأجاء المركب لا يخرج من وجه لكنه مدفوع بآيات
الاستفاد من الأخبار واختصار السبب بحد واحد وضاف النجاسة في الماء والظن من الأوصاف فثبت أن النجاسة
هي وصفها الوجودية الموجودة في غالب أفرادها بخلاف ما إذا نسبت إلى الماء والمفروض فيما نحن فيه أنه لم يحدث
شي من الأوصاف في الماء وإنما يصح دعوى ذلك في الصورة الأخرى من الموافقة فلزم الفرق بين الصورتين كما
هو المختار في القول بالتقدير لاختلاف بين الأوصاف الثابتة في ذلك فافترقا كان مسلوفا في النجاسة في الماء والغالب
في نجاستها الأصلية قد تغيرت وجوده ولو حظ حال الماء معه سواء حدث فيها صفته أخرى مخالفة أم لا ولا يعتبر
الموافقة في جميع الصفات كما يوجب بعض عباده أنهم لم يوافقوا فيهم بل من فاتهم لا يراهم في صوراتهم وهل يقدر فيها
الوصف لا يشك كساد الجرح وحده فخل في ذلك المسك غلبا بالاحتياط وتعليل الأمر بالنجاسة ولو كان من صفته التغير على
إمكان التغير الحاصل بذلك وتوقف الظهور على انتفاء مطلقا والأصل كون النجاسة لا يخلو بناء سائر المقار والمخالف
عليه ولا ضعفه بالأصل وتعليلها بالنجاسة كبريت عليه طريقة الشريعة ولما لا يلزم القاطعة بالصفة على بعض
أفراد جنسها المشتمل على الوصف لا ضعفه وما كانت عليه أولا فقلع على التلبس كان لها حال سابق معلوم ولا
فاحد الوجوه الأخرى وأما الوصف ولو عارض لكونه موطو فمختلف الحكم باختلاف أوجه أحوالها هو الأصل في ضعفها
اختاره صاحب الحدائق المضاف أخذه في صاحب المذرك ومال إليه صاحب ذخيرة في الموضوعين ومذهبنا لمعنا
بلا خلاف فيلزم أنهم هو اعتبار الاشتداد اعتبارهم الأوسط في التغير تقديره بالطاهر وهو ظاهر التمهيد في الذكرى
حيث قال هنا وجب بغير فرض مخالفا شاذا خذ بالاحتياط وقال في المزوج بالمضاف فيعتبر الوصف في مخالفة وكذا
العلامتين في حيث قال ويعتبر ما هو المحوط وقال لا يعتبر هنا أكثر الأجزاء بخلاف المضاف الظاهر لومنا وجه
لحفظ أمر النجاسة وقد عكس عنه في المضاف اعتبار الأوسط واستظهر المحقق الكركي هنا اعتبار الأوسط كما حكى عنه
في المضاف وفيه وهو اختيار الموزع وشربه والمحال والدلائل والحدائق وتردد بينهما صاحب المروض وكشف
وتدقيق عبارته التي في المضاف إلى اعتبار الحال لا يبق وهل لا شدية وفيها باعتبار جنس الصفات الثالث
أوباعتبار ما يقتضيه من ذلك النجاسة وإنه من جنس النجاسة الواقعة فالذي يوجب من بعض عباراتهم هو الأول وهو
عجيب وأعلم أن المحقق الكركي قال في بناء مع صدق بعد كونه التغير في النجاسة وهل يعتبر وصف الماء
وسطا نظر إلى شدة اختلافها كالعذوبة والملوحة والرقوة والغلظة والصفاء والكثرة فيه احتمال ولا بعد

اعتبارها

اعتبارها لأن لها أثرا ينافي بقول التغير عنه وقد احتل ذلك ما يصف صاحب لزوم في الخار واعتبارها هو الموجود
المحقق من التغير عنه مطلقا واحتله يصف صاحب لها حيث لا يكون لأعلى الوصف القوي إلا في بعض لتقليد
ح بما هو دونه واستشكله صاحب ذخيرة في الماء خارجا عن أوصافه الأصلية أو كان على الوصف القوي و
حكم صاحب كشف باعتبار ما في طبيعة الماء من الطعم والخلو واللون والريح ولم يحتل غير تردد في تذيير وصفه
النجاسة في صاحب الحدائق وكلام المحقق الكركي ورد به منع اعتبار التغير التغيري وقال من الجائز اختلاف المياه
في الأفعال للنجاسة الواحدة باختلاف صفاتها حيث إن بعضها يقبل الانفعال والآخر لا يقبله والتحقق أنه إذا تغير الماء
حسا بالنجاسة كان نجسا مطلقا ولو كان بسبب مضافه بالصفة الضعيفة كما أنه ينجس لو تغير بسبب مضاف النجاسة بال
القوة وليس شيء منها محل ارتباك خلافه وإن لم يتغير حيث اختلف الحكم باختلاف أوصاف الماء كما سبق في المدخل في
حفظ الماء عن التناثر من النجاسة وحدوث صفاتها فإنه لم يعتبر عنه عند وقوعها وكذلك ما لا يدخل في صفته إلا أن لا
يختلف الحكم هنا مع كون النجاسة باقية على صفاتها المخالفة لأن تأثيرها مع وجود الوصف الأوسط والأعلى في نفسه
تأثيرها مع الأصغرها كما هو ظاهر إما لو كان النجاسة مسلوطة الصفات قلنا باعتبار التقدير فيما نحن فيه اعتبار
الصفات الموجودة في الماء مطلقا أشكال وهذا الأشكال تقريرا على القول بالتقدير فيما نحن فيه مطلقا وإن كان الوجه
في الماء منها القوي والضعيف باقية على صفته لأن اختلاف المياه في الانفعال بالنجاسة الواحدة كاختلاف النجاسات
في الفعل بالنسبة إلى الماء واحد فالقوة للتغير الفصل يقتضيه تقدير الانفعال يصف مع أنه لا يتحقق أن تلك أحد ما نحن
الآخر في التقدير لهما لأن في الصورتين ويمكن أن يبق أن تقدير وجود سبب الفعل إنما هو عند بلوغ النجاسة إلى حد
عدم التغير أصلا بالنسبة لجميع الصفات وبعضها والماء لا يبلغ في عدم الانفعال والتغير إلى حد ذلك فلزم
اعتبار حاله الموجود وإن كان المناط تغير صفته الذاتية والأصلية كما سبق على أن اختلاف مياه الأبار وغيرهما
في الصفات التي ذكرها المحقق الكركي أمرين شائع وكذا اختلافها بسبب ما في بقول التغير كما اعترف به وليس لمزج
من الأوصاف المتوسطة نادر ولا الأوصاف فيهما يقتضيه الطبيعة فلا وجه لاعتبارها في الفارقة بين التغير وعنه
على ما إذا اختلف الماء بها ولو قلنا في تعيين اعتبار صفاته الموجودة والظن أن هذا هو المراد التمهيد في الذكرى
حيث قال بعد كونه مسئلة التقدير في المضاف وينبغي اعتبار صفات الماء في العذوبة والرقوة والصفاء والغلظة
وكان الغلبة في شأن منه حيث لم يصحح بأن الاعتبار يقتضي التقدير في قوام صفته الثاني مع أن الظن هو الأول
وليعلم أن المعروف في النجاسة مسلوطة الصفات القولان السابقان واحتمل لهما في مرافعات أكثر من كونهما واحد القول
في المضاف ويمكن أن يمتك له بعض الأخبار الواردة في المطر وماء الآس فضاء كما أشركنا سابقا ويدفعه
ضعف الدلائل والمخالفة لآثار الأدلة والورد في النجاسة للمخالفة ظاهر لا يراجع فيها الأكثرية الجماعا وقضاء
العامة بزوال طلاق الماء مع أكثرية النجاسة المازية بل مع شأونها وقلة زيادته الماء أيضا عن موضع النزاع
نعم **الأحرار السبع** أن يكون بسبب ملاقاته النجاسة والمتنفس المؤثر بصفته فان لا يستغنى وتغيره فإن
كان المتنفس قد علم به قبل تغيره فلا كلام في طهارته لحصول التعرّج بأوصاف الظاهر ولا فرق في ذلك بين أوصاف
النفس نفسه وبين أوصاف المكتسبة من النجاسة ومن هنا قال جماعة من الأصحاب وجود الرأفة في الماء الباقي في
بدل المتنجس والمخرج لا يوجب الحكم بنجاسته لاحتمال حصولها من مجاورة البدار والمخرج المشروب بالنجاسة لا من نفس
النجاسة وإن كان المتنفس باقيا على نجاسته أفعاله للتطهير ولعل استحكال شرطه تغيره فاما أن يكون
تغيره بأوصاف نفسه وأوصاف النجاسة المنفصلة له أما الأول فاقبح منه بقاءه على الظاهر سواء ما زينه أم لا
وهو المشهور بين الأصحاب وقطع به المتأخرون فينا وقضاء عليك ويدل عليه إطلاق ما دل على أن الجارية والكفر

لا ينجسها

في نجسها

لا يثبت بها شيء يخرج عن ذلك التغير بالنجاسة وبقي الباقي متغيراً بها فحتمه ومنه المتغير المتغير وكذلك إطلاق
 الزوايا الحاصلة للتغير بما كان بالجملة ونحوها فيلحق بها غيره من النجاسات ويبقى المتغير متغيراً بمقتضى نص
 فالأصل هو الطهارة ويقصر عن موضع البقاء والظن من الروايات بعد ما كان النظر فيها وضم بعضها
 لبعض هو أن التغير يقع للطهارة إذا كان بالنجاسة فبقي الباقي بمقتضى الأصل بما ذكرنا من اختصاص الأختار المطلقة
 الموهبة بخلاف ما قلنا كالنوى المشهور ونحوه ويحال عليه أيضاً كلمات كثيرة من الأصحاب حيث ذكروا التغير في
 مقامين حكوا في أحدهما بعدم التأثير طلقاً قليلاً وكثيراً وهو إذا كان بنفسه وبالأجسام الظاهرة وفي الآخر
 بالنجاسة ولا يندرج التغير بالمتغير في الأول فيندرج في الثاني كما يؤيد فيهم بين الظاهر والكثير فيجاء الأول
 بالملافة والثاني بالتغير والأول مع النجاسة فكذلك الثاني وإنما حملنا كلامهم على ما وافق ما قلنا لما صدر من معظمهم
 من التمسك على اشتراط التغير بنفس النجاسة هنا وفي أحكام المضاف فضلاً لأنه المستند لم يترك والوجه
 في تعيين الأجسام بالطهارة المقام الأول فهمهم للماء الظاهر في الكثير فيقتضي كون التغير بالأجسام النجاسة
 بالأصالة لا غير مؤثر وإنما انصوا على الاشتراط المذكور على أن تأثير النجاسة في الطهارة هو في الظاهر لا في الملافة
 المتغير في النجاسة الظاهر فان حكمه يثبت به ذلك يقتضي كونه كسائر الأجسام الرطبة وقد اطلقوا التغير فيها
 كالنجس فلم يترك كون الماء كذلك وهو ظاهر في ذلك الخلاف في المسئلة عن الشيخ في ذلك وعن السيد في الجملة حيث لم يخط
 التغير بالمتغير بالنجاسة ولا ذلك في كلام السيد لأن إطلاق قاصراً للملافة وأما الشيخ فلهذا كثر ذلك
 الآية المضاف للنجس المانح للكثير إذا غير أحد أوصافه فحكم في الجملة بالنجاسة كان الوجه فيه عند العلم باستحالة
 المضاف التي هي شرط الطهارة من وجوب اجتناب من باب المقدمة فيجوز عليه حكم النجاسة وعلى هذا لا يكون صحيحاً
 في المخالفة مطلقاً بل لا في الجملة كذلك مع احتمال أن يريد بأوصاف المضاف ما كتب بها من النجاسة وما في تمام الكلام
 في ذلك في محله وأما الثاني وهو ما إذا غير المتغير بأوصاف النجاسة النجاسة له فان كان مع بقاء عين النجاسة
 فلا ريب في النجاسة إذا لم يتغير في غير ملافة فبما كان من أجزاء الماء ومن ثمره وقع حقيقة في ظرف العذر الكبير
 الساكن أو أسفل الجاري وغيره فان التغير بغيره كان له في النجاسة جميعاً ولا يتغير في ذلك الماء بالثبوت المقتضى
 ثم وصل بالبداهة بوجوب مسطرة الماء على ذلك مما هو ظاهر في الكراهة وبارت حل على النجاسة فالكل نجس إذا عارضه فتوى
 مع أن المعتزلة الكاثرية في كل شيء فعلم أن العبرة بالملافة والتغير طلقاً فإذا اتصل بهذا الماء ماء آخر غير غيره كان
 حكمه كذلك أيضاً بلا شبهة والتغير حقيقة بالنجاسة وأما إذا توسع عين النجاسة فالحكم كذلك أيضاً ان تحقق المارحة
 لا تستلزم التغير في النجاسة ولو بالواسطة فيقتلها العيون ما كان ذلك دليل على التخصيص لأن الماء الواحد في السطح
 الواحد لا يختلف أجزاءه في حكمه فلا فصل في تميزه فإذا امتزج المتغير بغيره فغيره قائماً في حكمه بطهارة في جميع ويلزم
 طهارة المتغير بغيره في ذلك التغير وهو باطل بالإجماع والنصوص الحاتمة والواردية في خصوص ماء البئر ونجاسته لجميع
 وهو المطلوب من شرط طهارة التغير بغيره في ذلك التغير بغيره على حاله وأوجبوا تكرير الماء الكر إلى أن يزول
 التغير عن الجميع ولم يفصلوا بين بقاء النجاسة وعدمه ولا بين المتغير والنجاسة والمغيرة ثانياً بواسطة هذا
 اعتبرنا في التغير أن يكون في حكمه الصفات الثلاث وهي التي استأذ الماء في أصل خلقه من سائر الأجسام بماله و
 لماله من وجوده أو عدمه فلا عبرة بما عدلها كالبرودة والحراة والرقية وخفة الوزن وغيرها ولا زيادة الوزن إذا
 حدثت بالنجاسة وإن اشتراط عدمها بما عدهم في طهارة ماء الاستحباب أو مطلق الصلابة إذا ولو اعتبر هنا التخصيص
 للماء بما زعمه النجاسة مطلقاً وهو باطل من رده وذكر جماعة أن الثالث هو مدار الطهارة وزوالها وقد وصفوها
 بذلك على أن تكون صفة كاشفة تحليلية كما هو الظاهر منها فيمنع الحكم المذكور وهذا فكأن عند مدادها مطلقاً

والماء الذي في البئر والنجاسة فيه

وهو لا

وهو لا يستقيم على مذهبه ولا على ما ذهب إليه غيره من النجاسة الذاتية وما يتغيرها والخاصية لا على من بين الماء وسيل
 وهو واسع السبيل اعتباراً أن يكون باعتبار الصفات الذاتية للماء لأنه ان حدثت بالنجاسة صفة منافية لصفاته ذاتية
 جرى عليه حكم التغير فلا خلاف لما كان هذا غير سبب في فصله كنبه الأخطار وقع في كثير من الأختلاف والأخطار
 في هذا الباب فلا بأس بالخروج في بيانها عن وضع الكتاب فاعلم أن الماء باعتبار حاله الذاتية المستندة إلى صورته
 النوعية البسيطة العنصرية خال من الطعم والرائحة وكذلك اللون على ما هو المشهور وربما ثبت له لون قليل يرى
 بنفسه ربما وعن غير مع عدم أصابته وإن كان شفافاً غير مانع من نفوذ الشعاع فيه كالزجاج وكذلك يمتلئ بلوناً ثانياً
 وغيرهما يصيب على لونه وربما ثبت له طعم أيضاً ولعل الخلاف فيهما مبني على اختلاف في معناه وأثبت جمهور الأشاعرة
 الأوصاف الثلاثة لجميع الأجسام وأدعوا لزومها على الدوام وكانكار بعض الأوائل للألوان مطلقاً من
 أغرب الأوهام ويمكن تهيم أحوال الذاتية المتغيرة باعتبار هذه الأساليب الوجودية لضرب من المشاكلة والمخالفة
 المقابلة مع حالاته الظاهرة وتزويل أحد من منزلة الموجود منها بالذات على قول بعضهم في التسمية وبلونه البناء
 على ذلك ويشبهه في تصحيح الاستغناء عن جميع الوجود مع بقاء تلك الأحوال وبعضها كالهوطة وعلى
 أي حال فلا كفيئات استدلالية متباعدة يقبلها حدوث هذه الصفات في سبب الطهارة كقول الحواشي والروايات
 وهو إما بطريق التكيف والأكتساب من المجاورة أو غيرهما بحيث يصير عرضاً لازماً في المتغير بالجملة وطول
 الملك ونحوهما أو باعتبار الأمتزاج التام مع ذي الصفات وشيوع أجزاءه في ذلك الكتاب طاهر بما بحيث متى امتزجت
 عنه وانفصلت زالت عنه الصفة كالتغير بالتراب فهو وقد يكون بالتكيف والأمتزاج معاً ولا يلزم اعتبار
 بشرطهما في الماء ونحوه وإن لم يعتبر الأول وبعض قسامه في غيره مع لزومه إذا لم يلزم من الأمرين كما لا
 يخفى وكل منهما إما عارض أو أصلي ثابت في أصل خلقه وبدون طهارة عند نزول من السماء وأخروجه من منبعه
 أو غيرهما كما وجد في ماء البحر على وجه قد سبق أما صفة تفرق أجزاء الطهارة في مع تميزها في الحس وبقاء صفات الماء
 في نفسه كما في اختلاف في الشعرات الصغار ونحوها فليس تغيراً أصلاً وكذا امتزاج المانع بما يمانع في الصفات
 الأصلية أو العارضة أو المختلف فيها مع بقاءها على حالها لا يوجب حكم ولا يوجب دعوى أنها كالتغير المتلاقيين
 فيكون كل منهما فاعلم أن صفته من الآخر مع ظهور المانع وصفة سلباً لتغير عنها معاً إذا طهرت شيئاً في أحدهما أو
 ضعف فيستظهر من ذلك تغير الوصف وان استند أحد يدج في الجملة لا إلى أحد فقط وإنما اختلف الحال
 بما ذكرين ما إذا اختلف طريق التغير السابق والملاحق واختلف كما لا يخفى على من مع النظر في صور المسئلة ووقف
 للدار في صفات الماء حيث عتبت على صفاته الذاتية المتغيرة المتساوية بالنسبة إلى جميع أفرادها وبذلك قوة الماء ولعمرك
 ببقائها وبعدها وبعدها لها بها ويتحقق تغيره بزلها واحد ووث صفات فعلية وجودية مخالفة لها وهي تختلف
 باختلاف العواضير جداً وليست مناهل الأحكام الثابتة له في الأصل أصلاً وإن كانت قد تجمع معها كما سبق في سائر أحكام
 التغير فإذا زال شيء منها وبطل المأمنه وعاد إلى حاله في الأصل لم يعد ذلك تغيراً بل زوالاً وهذا ما وإن وقع إطلاق
 التغير على حدوث حالة مغايرة لما قبله مطلقاً والحاصل من جميع الأحوال الظاهرة والمخالفة للصفات الذاتية بحد من
 أقسام التغير المبحوث عنه في كلامهم ولها أحكام مختلفة مجزئة لا يعتبر التغير الموجب للتغير بالنسبة إليها كالو
 كان الماء مخلوقاً عليها فالعبرة بالصفات الذاتية التي هي مورد الطهارة بأسرها كما هو الشأن في غيره الماء أيضاً
 فإذا كانت النجاسة على ما هي بالفعل بحيث تمنع بنفسها ولو على فرض أن أفرادها من ظهور واحد تلك الصفات و
 لو بعد من وجودها في الماء قبل الملافة لم يكن مطلقاً سواء عد ذلك تغيراً أم لا حسباً بالفعل أم لا فلا فرق
 في ذلك بين ما إذا كان تأثير النجاسة في بدو ظهور الماء كما إذا تبع متبقاً بصفة النجاسة التي في منبعه أو بعد ما

هو الغالب

لا يشترط
وجود ما
يوجب
النجاسة
على ما ذكره
وهو
صحة

هو الغالب لا يبين ما اذا كانت هي المصلحة لا صفة او لطافة وصفاته فغيرت احدها باحد الوجهين المتقدمين
او كليهما او لم يكن كذلك اذا وقعت فيه بعد زوال احد صفاتها كانت تزول بها ايضاً بطول الملك او بالجاورة لاحد الطوار
المواضعة والمخالفة للنجاسة الواقعة في الصفة او بالملافة للظاهرة منها او بالنسبة نظر الجواز في الحلال الشرعية
واجتماعها وتدنائها وانما الحكم بما اذا وقعت فيه مع ما ذكر بحيث غيراه معاد فقرة واحدة وكانت هي صفة بعضها
للتأثير في سببها وكذا اذا اتفق سائر صور الاختلاط والامتزاج وكانت هي على ما ذكر مع مراعاة كيفية وقوعها وملافاً لها
من الاجزاء والاختلاف ولا فرق بين ما اذا اختلفت مع بعضها في التأثير او اتفقت ولا بين ما احدثت في
الماء صفة اخرى كطعمه ثلثا او رابعة ثلثه ولو في محل واحد لجواز اجتماع الروائح والطعم المختلفة في شيء واحد وكلون
ثالث باعتبار اجزائه المتعددة او جزء واحد مع ازالة لونه السابق واختلاف جهة التأثير واحداً في شدة في الثانية او
صنعاً بحيث يمتنع الحدوث باسم الخواص لا وبين ما اذا لم يكن كذلك ولا بين ما اذا كان غيرهما من الطوار في الاصلية كما
في المياه الراجبة والكبريتية ونحوها او بالخالصة كما في الطيب المسك والجبر بالمعروف بها فانها في حكم نجاسة الماء في
جميع هذه الصور مع تحقق ما مر اما مع عدم حدوث الظاهرة بالنجاسة فكيفاً او امتزاجاً حيث يمكن ذلك ولو لم يلزم اجتماع
المثلين والاضداد ولا استناد المعلوم الى المعلومين مستغلين فاصبحت نجاسة بعضها عن غيرها وان تغيرت نجاسة
قبلها او مع بلل احد الوجهين في بعض الصور ولتوقف بقاء طهارته وعودها بعد زوال النجاسة على غلبة طهارتها وعودها
لصفاتها بحيث لا يوجد في شيء منها على وجه يصلح لتغيير اصلها ولا يحدوث ولا يبقى لغيرها ما يمنع من ظهور صفة امة
سماها كانت على حلة من الاخبار المعتبرة المعلوم بها وهذا كله من غير ما ذكر في الطهارة ولا من المعلوم
انه لا يشترط من المعلوم انه لا يشترط في تأثير النجاسة في الماء بالتغيير وجود صفة الذاتية او الخلقة قبل ملافاً لها
حقيقة في وقتها قبلها مطلقاً او ببعض الحكم بغيره ما وجوداً وعدماً ولا تعتبر صفة العائنة ولو لم يكن حكمها العرفي
وعلم اعتبارها واجتماعها كثيراً مع صفة النجاسة وعدم تغيرها بها وقوى الماء من جهة حكمه في الاصل في الطهارة
وعدم بناؤها جميعاً من الاختيار ولا يتبين اذا كانت خالصة بجاورة النجاسة او حال نجاسة الماء بملافاً لها في بدو
ظهوره وخلقه او بعد بناء على ما مضى او لم يكن مضادة للصفة الخالصة المشار اليها او كان زوالها بعود الصفات
الذاتية بحيث لو كانت حادثة بالنجاسة لم يمتنع في الظاهر ازالة التغيير بغير ذلك ان اتفق نادراً فحين ان تكون
النجاسة في التأثير والتغيير بما ذكرنا او اتم مع حدوث الصفة المذكورة فخر بان الوجه الاول فيه وان كان منظوماً فيه
فخر بان ما عداه لا يشترط تميزه وتزويده وتجاوذه احد صفات النجاسة مع احد صفاتها تلك الصفة الجامعة التي تمتد
فيها او الموجبة لزيادتها ونقصها او زوالها وتغيرها بالانضمام اليها من الصفات الذاتية حيث لم تكن في بدو ظهورها
او زالت بغيرها فكيفاً او امتزاجاً كما يشاهد من تلك الصور ولو توجب في التغيير ما مع عدم عودها وان زالت و
تغيرت بها السادس كما في بعضها ولو شغل في الحالة الخالصة بها حيث كانت هي التي قبلها مع عرض شدة فيها او ضعف
ولا يميز في حصول تغييرها بسببها ولو في صفة غير ما هو معلوم فتبين ما بالرجح لصلاتها بالتغيير والتأثير مع
فرض انفرادها وجود صفات ماء قبلها وهي مشتركة بين الصورين فاما وان كان الحكم فانها ان تجرد سبق زوال
الصفة باسم الطوار الى السالف وحدثت اخرى ليس كالكرية ونحوها كما في بدو قوة الماء شرعاً بل برباطها معها ولا كالملافة
وشبهها كما قد يقع من عترة ثور او كدور عابرة اذ عرفت ان الماء لا يقدر على الملافة كما لا يقدر على جلاء
يوجب سرعة ترويه وجوده كالحل والحر ونحوها على ما يأتى والنجاسة جلاء لشرائط التأثير وشروطها لا يزل
تخلط في ظهريه سواء كان ماصلاً بعروق الاسترجاع الكاشف عن وجود الاجزاء واقفاً وان سميت ماء عرفاً او غير
ومن لم يوافق في ذلك فانه لا يوجب احد الطوار في الغير الواقعة واقفاً للتغيير في طهارة النجاسة ولم يطرأ الا

بما يطرأ

بما يطرأ به المتغير فكل ما لم يطرأ به المتغير في المحسوس بالفعل او بالقوة بعد زوال المحسوس السائر موجوداً في ذلك
ولما منع من مقتضى فيحقق اثره مطلقاً في الشئ انما انما في النجاسة مع احد الطوار في الملافة او في الملوحة او في
مستندة اليها معاً وكانت النجاسة صفة من صفاتها المتغيرة بتلك الصفة او باصنافها وقوى منها او غيرهما فلا يحد كبحر بطنها
كما اذا لم تكن النجاسة صفة لما ذكر ولا ينجاسة من جهة وجود تأثيرها في النجاسة ونسبة اليها عن غير جهة الملافة لا يستلزم
الحكم بها في اذ لم تكن صفة لذلك مستقلة ولا من جهة دعوى قد تدعى في نظر العقل اعتباراً بعد التحليل للتأثير
الظهور في اذ عرف حصوله في صفة واحدة وان فرض كون النجاسة مركبة والمزج دعوى تخلطه ايضاً اذ حصلت تلك الصفة
من شئ واحد في زمان واحد لعدم الفرق بين اتحاد النفس وتخلطه كما سبق فاعلم ان السبب في نجاسة الاصلية للمؤثر
في النفس منه والغيرها اذ انما في نجاسة في وقت في نفس واحدة وعلافاً لها وهي صفة لتغييرها في الصفة الاولى والغير
كان نجاسة في الماء انما في نجاسة من معان في الظاهر ولا تزلهم احد في الآخر دفعا او رضاء في تغييرها لا كغيرها
عود الصفة الخالصة الا في وجهها الواضح ذلك فيكون تواردها كقوارير الناقصين والمعتبين في الحكم والمعتدين
ونحوها من المعرفة الشرعية كان اجتماعها في صفة كاجتماعها وان حصل الاختلاف بينهما باعتبار الاخر من وجه اخر كما لا
يخص على من تدبر فاعلم ان السبب في الصفة الخالصة في الماء انما اذا امكن تميز الظاهر الطاري للماء او لا فامتنان
منه وبقيت صفة النجاسة فهو نجس فقه ويجب في ذلك انما في الصفة عنه في ظهريه مع عدم عرفه من سبب جديد وعدم بناء
عين النجاسة وتحقق كالتأثيرها وعلافاً للملك حصوله عادة وشرعاً في اول وقوعها لا بعد صيرورتها ماء عرفاً وطهارتها
بذلك ان كان الماء طاهراً وعين نجس بها او يكون الصفة غير مؤثرة بنفسها والذاتية تواردها حصلت بجاورة الماء للنجاسة
بلا ملافة فلزم الحكم بغيره او لا وان لم يتبين اثر النجاسة فيه حاشاً ولم يصدق اسم التغيير لها عرفاً الا في هذا
يلزم الحكم بغيره استناداً الى مطلقاً كما قلنا ولا يمتنع في ذلك انما في النجاسة في وقت تدبرها ونحوها في التغيير اخيراً حيث لا يمكن تميزه
الا بعد تغييرها كما اشير اليه سابقاً وذلك لانه لا يمتنع اجزاء النجاسة الخيرة منها ولم يمتنع تميزها الا اخيراً وان كان ذلك
يحلل صانعها بما في الماء وبعضها انما هو او واقفاً ايضاً فالنفس في الوقوع اقصى التدبر في التأثير الى ان وصل الى
حد التغيير لاعتدال عرفاً وشرعاً في نجس الماء بغيره لكونه سبباً في نجاسة فلو كان بالظاهر وبمجموع النفس والظاهر لم يوجب
تغييره كالمواضع فيكون الفرق بين هذه المسائل كلها انما في تميزه في وقت ما ذكرناه في السابق من المنظر في حال التدبر
حما يمتنع القليح وهو من التغيير بطول البقاء ولا يمتنع الا في وقت ما ذكرناه في السابق من المنظر في حال التدبر
التغيير عادة مع عدم المانع انكشفت حقيقة الحال وارتفعت حجة الاشكال سادساً انما اذا في طهارة طاهر امر مثلاً دفعة
او تدبرها والوقوع قليل اخيراً فكان هو الجبر الاخير من العلة للتغيير لولا استعداد الماء له بما في فيه او لا لتغييرها
لحق تغيرها في طهره فقط لعدم صلاحية النجاسة الضليلة لتغييره عن حالته الاصلية مع انه قد تغير بها عن حالته
قبل وقوعها وان لم تكن الصفة الاخرى صفة النجاسة خاصة فان العبرة بكون التغيير بسببها وان كان التغيير صفة
وذلك لتدبرها في النجاسة في ذلك حال وقوعه وسبباً في الحقيقة في وقت ما ذكرناه في السابق من المنظر في حال التدبر
هو الشأن في نظائره من الاجزاء الاخيرة للعلة السامة كما لا يخفى على من تأمل في ذلك انما في طهر الماء او لا بالظاهر
ثم تشدد حرمة بالذات الغير الصالح لتغييره من غير اذ في طهارة طاهر ايضاً لما ذكرنا اتفق وقوع مثله فاعلم ان المناظر هو العقل
المزبودة وعدم الملافة على الصفات الاصلية لا غير هذا وهذا الدليل لا يخفى من نظريته في ساجها ان الاعتبار
في صفات النجاسة للمؤثر في صفاتها المستندة اليها او في نجاسة اخرى مؤثرة فيها الا في بعض الماه من غير ما في الاعتبار
الماء صفة الذات ايضاً فان الاضافة تقتضي اعتبار النجاسة الخاصة فيها معاً كما في نظائرها والمعتبر في التميز
والخلطه ما كان بسببها ولا غير بما خرج عنها اجماعاً على ما معاً ولما كانت صفات الماء غير باقية دائماً قبل ملافة

النجاسة

الا لتباعد

النجاسة وكانت النجاسة قد جمعت مع غيرهما عند ملافة الماء لزم ان تعتبر الصلابة التي ذكرنا فيكون المدار
في الحكم على ما قلناه سواء عدلنا بغيره محققا ام مقترا او مختلفا باختلاف صورة المشار اليها كما لا يخفى فها يصح
خلاف ذلك من الاجتنان على ما هو الغالب من تلازم الذاتية والعارضية في التغيير وعدم ظهور صفات النجاسة
الصلابة للتغيير بحيث يوجب تغييرها معا فلا ينافي ما ذكرناه في بعض الفروض النادرة بعد ثبوتها بالادلة الظاهرة
البارزة ويجوز على ذلك ايضا كل من كان من الاصحاب كاشفا بغيرها في صفات الماء واما في التغيير غير هذا كما
اشترطه الا فلا يختلف كلمات المتأخرين واضطربت عباراتهم في المراد من الاوصاف ومعنى تغييرها وفي بعض
التغيير المتغير المحس او الحقيقي واعتبار التقدير ايضا مع موافقة النجاسة الماء في صفاته عندنا وفيه بيان حكمه
مع موافقه له في صفاته اي غير الذاتية وجودا وان اختلفا في جهة التقدير وتباين اطلاق الموافقة في الصفات
في كلام العلامة في القواعد ليس كان من وجوه شتى ومن ثم جعل بعضهم الثاني من قسم المخالفات باعتبار
ملاحظة صفات الذاتية والمخالفات كما هو التحقيق ولا ينافي ذلك في اطلاق التقدير في كلام غيره باعتبار ان
الاستعداد والمعرفة والحكم والتسمية وقطع جماعة عنهم بكون التغيير الثاني تحقيقا ووجودا او افتراضا وان كان
مستورا حتى لا يمتثلوا بالمواظفة في الصفات العارضية للماء وقال بعضهم بكون التقدير اذا كان مشتملا على صفة
تتبع من ظهور التغيير وهو يتناول الصفات الموافقة والمختلفة المانعة من ظهور صفة النجاسة والصفة العارضية
والطائفة وفي بعضهم تغيب الماء بغير الحس عظم لكونه مستورا وعدم تغييره بحسب صفات الماء والنجاسة في جميع
وجوه البروزية بحسب زعمهم فحكموا في ما توقعه من بعض الروايات والاعتبارات الذميمة لا بد في ذكرها
بعد ما ذكرنا من ان التغيير لا يقتضي اعتبار الصفات الاصلية الوجودية والعدمية وهو مناف لما
ذكرناه ونفا ما هو ايقن مطلقا لكون التغيير المتبادر من الاطلاق غير متحقق واقعا في الجميع وقال ان قول بعضهم بالفرق
لا وجه له وفي غير الروايات المتأخرين انهم قطعوا بالنجاسة مع الموافقة في العارضية ولم يفرق بين مخالفة الواقع
والغالبية وقال بعضهم في الفرق بينهما وادعى تحقق التغيير واقعا في الاول لا في الاخرى ولم يفرق في الاخرى بين ما اذا
كانت مخالفة الاول الا انها عارضية او غيرهما ومنهم من استشكل الحكم فيها معا وفي الفرق بين صور الموافقة الجوهرية
والعدمية مع اعتبارها والتغيير الواقعي والتغيير للحس بما من شأنه ذلك نظر منه الى بقاء الماء على مخالفة الموجود قبل
ملافة النجاسة في الجميع وثنا وفي الملوحة والحمة العارضية في منع ظهور التغيير ومنهم من استظهر ان التغيير الذي هو
حتى تقديرا حاصل واقعا وفي نفس الامر كالمعاوية التي هي المناط حقيقة في الكل وعبر بعضهم في التغيير بالظاهر
والغيب بالاجتماع من الشافعي في المراد من الاوصاف التي هي المناط صنادير كروا ايضا شيئا اخر لا بد في ذكرها و
اجام ما في الجميع ما بيننا مقبلا ان اصحاب الماء وبعضه نجس لم يكن كوا اصحابه مع الماء
النفس الذي صاب ولا يباع من مادة ولا من الامن السمتا ولا من قبلها ولا من تعليلها على المداق منه للتجسس ولا
في حكمه ما ذكرناه ان كان مادته اعلی او مطلقا عند بعضهم ولم يكن الاصابة للاستعمال في ازالة النجاسة عند
الاستقباه او غير نجس في الاصابة وان لم يتغير مطلقا على الامتناع الا شربا او اصابة نجس او تغيبا وارادوا متواليا
معها ومو في غير كثر او قليل من ديم او غير كان الماء واقعا او سائلا للتغيير او انحصر الموجود في ما فيها
بما ذكرناه في الجملة فذهب معظم الاصحاب من وجوبه ونقلوا في الباب كاصدوقين في الرسالة واما في الاموال
المشايخ الثلاثة والعاثين الثلاثة والحاكيتين السبعة والشاميتين السبعة والذليين الراوندی والطوسي والآل
والقنبري وكذا الاسكافي وصاحب الاسباع على ما يظهر مما نقلناه في مواضع والبصري في نقله عنه في
البر والبحري وصاحب البشير في ما يظهر مما نقلناه في صدره والكر وغيره واليه ايضا ذهب كثير من متأخري

في كتاب الطهارة
بملافة النجاسة

المتأخرين ويظهر من كلام المذكورين في كتبهم موافقة غيرهم ايتم من يعتد بقوله ولم يثبت فتواه بخلافه فقد نقل
في الناصريات انه مذهب الشيعة الامامية وجميع الفقهاء على ما لا وادعى وعلى الظاهر واجبه عليه بالجماع الشيعة
الامامية ونقل فيها ايضا اجاعهم على تحديد الكثرة الذي لا يفيض بالملافة بالكر على نجاسة سور الكافر وعدم جواز
الوضوء به وعلى نجاسته الا انه الذي وقع فيه الكلب وجوب غسله وفي الاصل اجاعهم على تحديد الكثرة بالكر وطعن العلامة
عليهم في ذلك وادعاهم بقرينة من اجاعهم ايتم وتفردهم على نجاسته سور الكافر وعلى وجوب غسله انما هو لو لوغ ثلثا وفي
الاصل اجاعهم على اشتراط الكثرة في عدم النجاسة وعدم الخلاف بينهما ونسبة تحديد الكثرة بالاشارة الى جميع التغيير
واصحاب الحديث والجماعهم ايتم على نجاسته سور الكلب على وجوب غسله انما هو لو لوغ ثلثا والرافع عايناه وعلى عدم جواز
استعمال مائه وفيه ايتم وجوب غسله ما اصابه ذلك الماء بالانفاق لنجاسته الماء وفيه ايتم اثبات نجاسته بعض اصحاب
الغسل بالجماعهم على نجاسته ما دون الكثرة بمصالح من النجاسات وفيه الاستصحاب استدلالا على الاكراه بالاطال
العراقية بان لا خلاف بين اصحابنا في ان الماء اذا نقص عن المقدار الذي يمسح به فانه نجس بما يقع فيه ولا دليل على
النجاسة فيما زاد على ذلك وفيه جواز النجاسة مكررا لعدم الخلاف بينهما في نجاسته ما دون الكثرة بالملافة وفي شرحه
على الجمل انه مذهب اصحابنا وعليه اجاعهم وفيه ايتم اجاعهم على نجاسته سور الكلب التحريم وعدم جواز استعماله
على وجوب غسله انما هو لو لوغ وفيه فقران اجاعهم على نجاسته سور الكافر وفيه الغيبة اجاعهم على نجاسته ما دون
الكر بالملافة وعلى وجوب غسله انما هو لو لوغ ثلثا وفيه الترتيب اجاعهم على وجوب غسله انما هو لو لوغ وعلى عدم جواز استعماله
غسله لتمام وعدم الخلاف بينهما في عدم جواز استعماله الا انما ينافي ان وقع في احدهما نجاسة ولم يعلم بغيره في عدم
طهارة الماء النجس بما يباع به الكثرة وفيه نظرية نقل الاتفاق مكررا على نجاسته القليل بالملافة وفيه التحريم والمنتهى
اجاعهم على نجاسته المستحاضة في رفع احد الاكراهات كان على البدن نجاسة عينية في هي اجاعهم على عدم جواز رفع احد
المستحاضة في رفع النجاسة والاتفاق العلماء انهما لا يوجبون نجاسته سور الكلب التحريم والجماعهم على نجاسته سور
التحريم وعدم الاعتناء بصلاحه في ذلك وفيه اتفاق اكثر اهل العلم الا ان شذ على نجاسته ماء الا انه بالو لوغ واتفاق
علمائنا على اعتبار العدد في نظيره الا انه وفيه الذكرى الاجماع على وجوب غسله انما هو لو لوغ ثلثا وفيه المعاملة عند الخلاف
من ذلك وفيه المهدى بالبايع الاجماع على مراعاة العدد فيه وفيه التذكرة عزي الى علمائنا ان هذا الكثرة المانعة من
قبول النجاسة الكثرة وفيه كشفهم الاجماع على نجاسته سور الحيوان النجس وبما يظهر منه دعوى الاجماع على اصل الحكم ايتم
وعلم الاعتماد بخلافه في كثير العرفان نسبة ذلك الى اصحابنا من دون تعرض لخلافه وفيه الخ وجامع صدق
والمداق والذلة في اتفاق علمائنا الا العاقل على ذلك وفي موضع اخر من المدارك نقلنا ان بلا استثناء وفيه المقصود
اجماع من علماء على ذلك وان قوله معروف وفيه المهدى في الاجماع الاصابة على ذلك وفيه قول العاقل بالتدور وفي
التفصيل انه مذهب كافة العلماء الا العاقل متاوطا الكامن بالجمهور والاجماع على العمل بمقتضى التبرير المشترط فيه الكثرة كما في
وفي الدروس نسبة قول العاقل الى الشذوذ وفيه المدنيات ما عرفت لاحد من اصحابنا على ما لا يوافق بعدد وفيه تطبيق
الشارع ان القول بالنجاسة هو المعروف في المذهب وضعف قول العاقل وفيه تطبيق التنازع وفيه الروضة انه كاد
يكون اجماعا وفيه الاثني عشرية اليمانية المعروفة وشذوذ قول العاقل وفيه الاعتبار مذهب النجاسة واتباعهم
ومن النجاسة الصدوقان على ما صرح به في بيان اصطلاحاته واحده يندرج في الانواع اتباعا من الغيبين وغيرهم كما
هو الظاهر ايتم ما تقدم سابقا من خلافه وما هو المعروف عنهم في تحديد الكثرة بالاشارة وفيه اما الى الصدوق في
جملة ما ذكره وصفه لذين الامامية لما اجتمع عند اهل علمه في المشايخ وسئلوا ان يعلمهم ذلك والماء كذا
حق يعلم انه قدر ولا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائكة والماء اذا كان قد كثر لم ينجس شيئا وماء البئر طهور ما لم

كتاب الطهارة

يقع فيه شيء يستحق في نفسه ما يقرب مما يقرب من العبادات ولا ينافيها نسبة بعضها لمقتول
بالنجاسة لا لا كذا في التذكرة وهي أو لا تنهك كذا في التذكرة والوضوء مع ما علم من سائر آياتهم ومن أقصاهم على
فعل الخلاف عن النجاسة من نسبة ما عدا التذكرة نجاسة البشر بالملاقاة إلى المشهور وفي الروض ان كان يكون الجماع
والضيق ان وان وقع التسامع في جملة من العبادات بل كثر منها وكما وقع في نظائرها الا ان النظر في مجموعها
مع تعاضدها والخلاف اعراضا بها وامضاءهم وقاين ما ذكرتم في الجماع وتفاوت مراتبهم في القسط والتبع و
الانقاد وما دلفه طريقة على الشيعة في الاعتناء بالامضاء واشتراك الكثرة بينهم حتى عرفوا به عند مخالفيهم كما عرفوا
بما تروى من مذهبهم والمثل في السابق من الأقوال وما يظهر من انهم من التشديد في امر الماء حتى ذهب كثير منهم إلى
نجاسة البشر بالملاقاة وجماعة منهم التي في بعضها وتخص عجزها ببعض الاشياء الدالة على كفاية في البذر والاسرار ما يورث
القطع في مثل هذه المسئلة التي عنت بها البلوى وكثرت فيها الاختلاف عن الله الحكيم باصابتهم للصلوات وجوب
طرح ما خالفهم من شدة هذا الخلاف والاختلاف المروية في الباب وتاويل ما يقبل من هذا الذي كان انشاء الله تعالى
وليعلم ان المعروف في مذهبهم سابق فقل الخلاف في ذلك عن العيان وانما حكمه بالتبويب بين الغليل والكثير في عدم
الانفعال مطلقا بالانقياد في حصر الصلوات وغيره وحكي غير التمهيد في غاية المراد انه قال بذلك في بعض البشائر
على مذهبهم الغليل في المسئلة من الادلة المنقولة عنه في الاعتبار والمصريات والمجتهدين ما ذكره في هذا الحكم
بنجاسة الغليل الا مع العلم بغيره كما هو الشأن في الكثير من مسائله لطف الله به وانه فان امتنع بنجاسة كذا هو الشأن
في الكثير ونقل عن بعض متأخري المأخرين انه ان الغليل الغير المعلوم التغير قد يعلم عدم تغيره وقد يشبهه والعلم
انما حكمه بالظهور في الاول خاصة ولم يقل ما خالفه في ذلك وكانه يجرى دعوى وشك ما قيل في توجيه كلام العيان من انه
مراد عدم تجنس الغليل مطلقا لا بوجوب الاستحالة له في كل واحد من الامتناع ووجوب العقل في كل واحد من غير خالفه ارادة المنع من
الاستحالة لا النجاسة وقت الجمع ظاهر وقد تبع العيان فيما قلنا عنه جماعة من متأخري المأخرين كالحمد القاساني و
غيره وذهب الميمني القاري صاحب كتاب السلام كما يظهر من كلامه في هذا الكتاب فانه اورد اولا خبر ابي علي عليه السلام
بنجاسة الجوارح مطلقا لا مع التغير وورد في حديثه ليس نجس الماء شيء وقال يعني ما دام حكمه الماء واوردها خيرا
تختص عدم نجاسة الغدير بالكرامة عدم التغير كذا في بعض ما اورد مطلقا كذا في اخره قال يعنون صلوات الله عليهم بهذا كله
وقد كثر ما كان الماء غالبا قاهرا لا يتغير فيه شيء من تلك النجاسة فاذا كان كذلك حكمه حكم الماء الذي اباح الله و
رسوله الطهارة فاذا غلب على الماء شيء من ذلك ظهر فيه تغير لونه او ريحه او طعمه ففقد نجاسته حكم ما غلب عليه وظهر
فيه تغير من تلك النجاسات ثم اورد الخبر يدل على نجاسة الماء مع التغير وقال هذا اذا كان غير الماء من قبل النجاسة
فاما ان تغيره بغير نجاسة لصدوره او لبنات نجاسة او غير ذلك ليس بنجاسة وكان ذلك لنا جستا فهو على ظاهره وانما يتغير
النجاسة على هذا حكم البشائر في الميمنيون فيقولون فان غير شيئا من لون او طعم او ريح او رية او رية حتى يزيل التغير
ويصير الماء ويغلب لا يتغير فيه شيء من تلك النجاسة فيطهر كذا في رويانا عن جعفر بن محمد صلوات الله عليهم واكد ذلك
الماء ترويه السباع واليهائم والكلاب ثم اورد في ذلك قوله عليه السلام ما اخذت من اهلها ولكم ما يوق قال فهذا
اذا كان الماء قاهرا فاما ان غلب عليه اهلها وبين فيه فلا يغير فيه وبغيره حكمه ما غلب كذا في رويانا عنهم في ذلك
وهو سور الحرة والغارة وسور اليهود والنصارى والجوس ثم قال والحكم في ذلك كله حكم واحد وعلى اصل واحد
الماء ماهر كما قال في غير ما قبل فان ظهرت فيه نجاسة كان حكمه حكم مظهر فيه وظل عليه فان زال ذلك عنه طار الى طهارة
ثم قال وفي هذا اعتناج بطول ذكره من اختصارا وقال في موضع اخر وخصوا صلوات الله عليهم في طين المطر
لونه ليل النجاسة وتغيره كذا في كتابنا فان اصابه ذلك من الماء لم يكن النجاسة انتهى وهذا الرسل كما يلوح من

من في كتاب
الغليل في
النجاسة
الاشياء
النجاسة

في نجاسة الماء القليل

كتاب من فاضل الشيعة بل الامامية وان لم يرد في كتابه الا عن القم ومن جعل من الامامية وقد ظهر للعلماء المحققين ان
اسمه ابو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور فاضل مصر في ايام الدولة الخليفة ولذا لم يرد عن بعد القم من الامامية
وقد كان من عاكيا ثم ما انما نقل عن ابن خلكان وغيره انهم ذكر ان ذلك في شأن النعمان المروزي وامر وليه صديقه
والشاء عليه بالعناية وذكر فضله وعلمه بالاعزاد عليه وقالوا ان الفقه لاهل البيت من الكتب الاثنا عشر اوراق الحسن
فاليق وذكر في الكتاب المناقب والمثالب والرد على المخالفين والفتا لاهل البيت صلوات الله عليهم فانه في معالم
الشري من نفق كونه اماميا منظور فيه وقد ذكر الشري ان له كتابا حسنا في الامامة وفضائل الامامة وغيرها و
عندنا كتابا في المناقب والقم ولعل وجه الاختصار عليه ما سبق مع احتمال كون مراد من نسبة من العامة إلى
الامامية ان من الشيعة كثر خلافه ولقد يعلم واكثر الاختلاف التي وردت في كتابه كذا في كتابه في النجاسة لما كتبت
اصحابنا المشهورة وقال في اوله انه اقصى خبره على الثابت الصحيح فاجاب عن الامامية من اهل بيت الرسول من جملة
ما اختلفت فيه الروايات عنهم وانه انما اسقط الاستدلال للاختصار الا انه مع ذلك خالف فيه الاخطاء في جملة
من الاحكام المعلومة عندهم بل بعض من روايات من ذهبهم كحلية المتعة وتبطلان مخالفتهم هنا وبقائه على مذهب
مالك من هذا الباب ولعله لبعض ما ذكره لعدم اشتباهه بين الاخطاء عدم توثيقهم له وعدم تصحيحهم له بشي
او كتابه لم يورد صاحبنا لوسائل شيوخه في اخباره ولم يورد له من الكتب التي يعتمد عليها وقال صاحب الجارات
اخباره في تلخيص الشاييد والمناكير مع ان اخبار كثير من الأصول والمصنفات يعتمد عليها وان كان مولفوها فاسد المذهب
كالبعض وفضل وغيرهم فليعرف ذلك وربما يظهر من الكثرة موافقة العيان في ما قلنا بالامامية الذي لا يخفى
شيء وورد فيه اخبارنا تدل على التمسك بالكرامة ونحوه ثم عقد بابا في اهل الماء الذي فيه فقه والماء الذي فيه حقيقة والرجل
يا في الماء ويده فذرة واورده في اخبارنا اختلفت يدل بعضها على عدم نجاسة الغليل بالملاقاة ثم اورد في سائر الجواب
اخبارا اختلفت يدل بعضها على ما ذكره كقولنا بعد كون فواء على ذلك ولا سيما على طريقة من البناء في الباب في الاختلاف
المختلفة على الحكم بالتوسعة والتغير فيمكن ان يكون بناء على التفصيل في الغليل بين الصور والاحوال بسبب ما
روى في الاختلاف كما اتفق نظيره في ماء البشر اية فكلما لا يخرج من اضطراب ونحوه كلام الصدوق في جملة من
كتبه في الحديث قال الماء كله طاهر حتى يعلم انه قد نزل ولا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سالمة ثم قال والماء الاجن
والقد بلغ فيه الكتاب والسور فانه لا بأس بان يتوضأ منه ويغتسل لا ان يوجده غيره ويتبرأ عنه ثم قال وكلما يوك
لم يفلأ بأس بالوضوء ما شرب منه وقال قال رسول الله كل شيء طهر حتى ينجس فنجس حلال ولعل لاهل البادية سئلوا
رسول الله فقالوا يا رسول الله ان حياضنا هذه تروها السباع واليهائم والكلاب فقال لهم لها ما اخذت من
افواهها ولكم سائر ذلك وقال اية ولا يجوز الوضوء بسور اليهود والنصارى ولما تروا والمشرية وكل من غلب
الاسلام وقال اية واذ كان الماء كذا في الحديث وذكر هذا الكرم قال وماء البئر واسع لا يفسد شيء وماء الحمام سبيل
سبيل الماء الجان في اذا كانت له مادة ثم اورد جملة من مقتدرات النجس وقال في المقتنع وان اصابك بفتح من ملئت
فيه وضوء فاعسل ما اصابك منه اذا كان الوضوء من بولي وقدره وان كان وضوءك للصلوة فلا يضرك ولا بأس
ان يتوضأ في الماء اذا كان في ريق من جلد ميتة ولا بأس بان تشربه ثم قال وان وجدت ماء فليغتسل به في الدوا
فوضأ منه وكذلك الدم السائل في الماء واشباهه وقال اية وان كان معك اناء من وقع في اهلها ما اجنس
الماء ولم تعلم في انما وقع فاهر فاهر جيبا وريتم وقال اية الماء كله طاهر الا ما علمت انه قد نزل وكبر ما يقع في البئر
الانسان ثم ذكر جملة من مقتدرات النجس ثم ذكر في ضمنها احكاما كذا في صواحدا مقتدرات وقال سئل ابو عبد
الله عن الماء الذي لا يغيب شيء قال في انما يغيب شيء قال لا بأس ان يتوضأ من حياض يبال فيها اذا كان

في كتاب
الغليل في
النجاسة
الاشياء
النجاسة

بعد صبره لو فرض ان نجاسته لم يشره الكلب بغيره او لعابه فكل ذلك من احوال شوائبه على ذلك نجاسته الماء
باعتبار وقتها ولذلك لا يبرئ منه الكثير وهو قد اشترى بغيره الى ما قلنا بقوله وجب مسح قوله وانما لم يبرئ منه كونه
بالنفس واداه التاكيد ويجوز استعمال بعض الناس للمكره منه فيكون المنع في الكلب على سبيل الحرمة وان احتل بغيره شدة
الكره ولما احتل المتعدى المنع من بعض الناس ولا يكره نجاسته فساد ظاهره كما ذكرنا في بيان مفصله مع
اخر خلاف مقتضى قول المخالف وادلت كما قلنا وما رواه الشيخ باسناد عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله قال اذا وقع
الكلب في الماء فغسله وهو شامل لما اذا كان في الماء ما مضى من يده سابق وبأية نظارة وفي الصحيح عن حماد بن مسلم
عن ابي عبد الله قال سألت عن الكلب يشرب من الماء قال غسل الماء وعن السمرقاني لا بأس ان يتوضأ من فضله
انما هو من السباع وما رواه هو الكلب في الصحيح عن علي بن جعفر عن موسى بن جعفر في حديث قال وسألت عن خنزير يشرب
من ماء كيف يصنع به قال يغسل سبع مرات ورواه علي بن جعفر في كتابه وما رواه في نسخة في نسخة قال وفيه كذب في الماء وشرب
منه اهرق الماء وغسل الماء ثلاث مرات مرة بالزباد ومرة بالمرارة ثم يمسح بماء الشرب في الموضع الذي شرب منه عن ابي بصير عن
ابو عبد الله قال ليس بفضل السور واسان يتوضأ منه ويشرب ولا يشرب من سور الكلب الا ان يكون حوضا كبيرا
يستقي منه والمراد به الكرمل الذي لا يجمع على عدم استعماله وما رواه في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن
جعفر قال سألت عن الذبابة ولحمها واشباهها من قطع العذرة فقلت في الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا الا ان يكون الماء
كثيرا فله كبر من ماء وروى عن ابن جعفر في كتابه وهو في القوي عن مثله والمراد عدم جواز الوضوء فيه اذ ان الكبر كما هو
مقتضى السؤال ويجوز مع ما رواه الشيخ والكلبي في الموقوع عن حماد بن موسى عن ابي عبد الله في حديث قال وسألت عن
ماء يشرب منه بازا وسقرا وغلب فقال كل شيء من الطير يتوضأ منه الا ان ترى في منقاره ومخارجه ما رأت في منقاره
وما خلا يتوضأ منه ولا يشرب ورواه الشيخ بطريقين له متصل احدهما بالكلبي قال وسألت عن ماء شرب منه الذبابة قال ان
كان في منقارها قدر يتوضأ منه ولا يشرب وان لم يعلم ان في منقارها قدر يتوضأ منه ولا يشرب روى الصدوق هذه الرواية
مرسله عنه وما رواه الكلبي والشيخ في الصحيح عن سعيد الاعرج قال سألت ابا عبد الله عن سور اليهود والنصارى
قال لا والله ان المراد بالسؤال عن استعماله فيدلك الجواب على المنع عنه والاستدلال به مبني على نجاسته اهل الكتاب كما هو المعروف
خلاف للعلامة وغيره وعلى ارادة الماء من السور والاكاذيب دلالة على وجه الحق وقد روى الصدوق في الموقوع ظاهره ان سئل
سعيد الاعرج القم عن سور اليهود والنصارى ابوكا ويثرب قال لا ولعل هذه الزيادة سقطت عما سبق وقوله او يشرب
وان تناول كشره بها ان اخبر اقرانه الماء كما لا يخفى وما رواه الشيخ والكلبي في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن
جعفر قال سألت عن رجل عرفه فانه قطع فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغيراً فاصاب ناله هل يصلح له الوضوء منه فقال
ان لم يكن شيا بيبس في الماء فلا بأس ان كان شيا بيبس فلا يتوضأ منه قال وسألت عن رجل عرفه وهو يتوضأ فقططر
قطرة في الماء هل يصلح الوضوء منه قال لا ورواه علي بن جعفر في كتابه اية ومن المعلوم ان القطرة الواحدة لا تغتفر غالباً
جميع ماء الا اذا الذي هو مقدار الوضوء واكثر او اقل قليلاً نظر الموقوف الزمان بعد الشروع في الوضوء وتغير بعض
لا يوجب عند المخالف المنع من استعماله الا اذا كان بعد استلامه في غيره ورواه الشيخ والكلبي جتنا للعليل
الممازج للنجاسة غالباً اذ قلنا يغلب في اول الملاقاة من تغيرها ووجوبها في عظم طهارة المتغيرين في الكبريات
الماء عظم حكمه كحكم الماء عند المخالف وبأية من يدين ان ذلك فالحكم بعدم صلاحية الماء المزبور للوضوء ليس الا لنجاسته
وكذا النهي عن الوضوء به القطع الصغار اذا علم وقوع شيء منها في الماء واستبان ذلك كما هو مقتضى اول خبر وما رواه
علي بن جعفر في كتابه عن ابيه قال سألت عن حب ما بينه الف رجل وقع فيه وفيه دم هل يصلح شربه والوضوء منه قال لا
يصلح فان اطاره فبينا اول ما اذا تغير الماء بالدم وبقا كان هو الغالب فان الاوقية على ما في كتب اللغة اربعون رطلاً

وهو

في نجاسة الماء القليل

وهو يقرب من ثلث الرطل وما رواه الشيخ والكلبي في الموقوع عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عن رجل عذاه ان فيها
ماء وقع في احد فافترس لا يدركها ما هو وليس يقدر على ما غيره قال يجره بها جميعاً ويبيته وما رواه الشيخ في الموقوع عن حماد بن مسلم
عن ابي عبد الله في حديث قال سألت عن رجل عذاه ان فيها ماء وقع في احد فافترس لا يدركها ما هو وحضر الصلوة
ليس يقدر على ما غيره قال يجره بها جميعاً ويبيته ولا بأس ان يحكم بالاصح والنجاسة احد الا ان يبين وحيث علم
ذلك على نفس وقوع العقد فيه لا على نجاسته وكان الاشتباه بعيدا لوقوع مع تغيره فكان في ترك الاستئصال والتغير
لما يظهر من السؤال لا لا واخصه على كون الموجب للنجاسة نفس الملاقاة وان الموجب للسؤال عن صورة الاشتباه و
ما رواه في الموقوع عن العيص بن القاسم قال سألت عن رجل اصابه قطرة من طشت فيه وضوء فقال ان كان الوضوء من
بول او قدر فليغسل ما اصابه وان كان وضوءه للصلاة فلا يضرك ورواه الفاضلان في المعتمد وهو الشهيدي في كبرى
عن العيص اية مضمرة الى قوله فيغسل ما اصابه وطريق الشيخ في الفهرست الى العيص جميع فان كان كحل من كحل
فاحديث جميع فانما المعتبر من ان فيه ضعة امينة على عدم ظهور ذلك او وقوفه على التسند وعله فيغسله او على احتراز
فقد علم في الذكرى عليه بانه مقطوع والظاهر ان اصابه مثل العيص غير قادر ولا يستامع ذكر الشيخ للمعتمد في مقام الاحتياط
ووجد دلالة واضحة لا يمكن حمله على التغير وان كان خلاف ذلك كما رواه الشيخ باسناد عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يتوضأ بالماء المستعمل وقال الماء الذي يغسل به الثوب او يغسل به الرجل من نجاسته
لا يجوز ان يتوضأ منه واشباهه واما الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه ويديه في شيء نظيف فلا بأس ان ياحذ عنه
ويتوضأ به فالحكم بعد جواز الوضوء من المستعمل في غسل الثوب في غسله من النجاسة واعتبار طهارة محل الماء الوضوء في جواز
استعماله لان على ان ذلك لنجاسته القليل بالملاقاة ولا يبعد كون المنع من استعمال المستعمل في رفع نجاسته لان ذلك اية
وان يكون واشباهه معطوفاً على ان يتوضأ منه فيقال سائر الاستعمال فيمقتضى دلالة على المطلوب ويقرب من الاحتياط
المزبورة دلالة وقايد ما رواه الشيخ في الصحيح والكلبي في القوي عن صفوان اجمال قال سألت ابا عبد الله عن
اصحاب القري ما بين مكة والمدنية ترد بها السباع وتلق فيها الكلاب يشرب منه ويغسل فيها الجنب يتوضأ منه
فقال وكما قلنا قلت لعضد الساقف والى الركبة قال يتوضأ منه فالسؤال عن قدر الماء يدرك على ان له تعللاً بجواز الوضوء
وانما اختلف الراوي على بيان الحق كون تلك اصحاب معلومة الطول والعرض سواء كانت متساوية في ذلك ومختلفة في
الوضوء بعد المبالغة الى الحد المزبور يدرك على ان كلامه لا يصلح بدلالة القدر المعتمد في عدم الافعال وقدر يدرك الكفاية
بعد اتمه من جواز الوضوء الى الركبة او اقل ولعل المراد من الركبة لا من نصف الساق فيكون بين الحدين مبلغ الى القدر المعتمد
اية لينة السؤال عن القدر ويجعل ان يزداد او اقلها بشي قليل فيكون كل من الحدين زائداً عن الحد المعتمد بحيث لا يفيض
عنه بغير قليل ولعل المراد بقول الراوي يتوضأ منه هو غسل المني والاستبراء ونحوه مع احتمال زيادة الواو فيكون
السؤال عن الوضوء من الماء المزبور وقدره في الكفاية بلفظ يتوضأ منه وهو مقتضى ما ذكرنا وليس فيه ويشرب منها
لغيره وما رواه الشيخ باسناد عن جعفر بن غياث عن جعفر بن محمد قال لا يفسد الماء الا اذا كانت له نفس بالملء و
روى هو والكلبي في الموقوع عنه نحوه والمراد بالافساد النجاسة لا من الخارج لدخول النجاسة في الماء وقد استعمل في هذا
المعنى في اخبار البرقة فالمقصود ان لا يفسد من الحيوات الامنية في النفس او من كاهن الوضوء والمهوى من اخبار اخر
فيكون ميتة في النفس وجبة لنجاسة الماء وان لم يتغير به فيغسل اطلاق الماء بما عدا المستثنيات ولك ان تقتصر
اطلاق النجاسة بصورة التغير في احتراز ذلك لئلا يستدل بالانسياح مع كون الخبر موقفاً لفرض آخر وقد يصلح مؤيداً
نظراً الى غلبة النجاسة الاولى لغلبة قلة الماء وعدم توجه وقلة التغير في النفس وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي
بن جعفر عن اخيه موسى قال سألت عن الرجل يصب الماء في ساقية او يستقي فيغسل منه ليلته او يتوضأ منه

للصلوة

كتاب الطهارة

ويستدل فيه بحديث فقال لا بأس أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير ذلك وكانوا يقولون فيه وثلاث
 فيغتسلون فيه ويوضؤون ويشربون وهذه الأخبار مشتركة في كون مورد هذا الغدير والشاي عرقا استعمله على
 ما كان مائه كثير بحيث يبلغ حد الكثرة أو أكثر لم يثبت وضعه في اللغة أو زمان صدوره الأخبار لما يقتضيه العقل
 فلا يتم الاستدلال بالاطلاق على أن من المستبعد المسقبل عادة فله الغدير الذي لا يتغير بالحقيقة وغيره مما ذكر
 في هذه الأخبار فيذهب عن أن يحمل على ما هو الظاهر الشاي كما هو في اللغة من معانها بعض ما ضعفت لتسند وبعضها غير
 ذلك على ملازمة الماء للنجاسة وبعضها يستلزم أن يكون قضية في واقعة وبين مضامنة مانعة في الجملة ولو سلمت
 من جميع ذلك فلا يلزم من باب الاختلاف موجب تقيد طائفة من الأدلة **مقبول** الكثرة غير شاي عدم
 الأفعال يعرف بطريقين الوزن والمساخنة وكل منهما مستعمل بالاعتبار لا يتوقف على الآخر وجودا ولا عددا بل يعتبر
 علام النقصان عن المقدرة بأقل من أفرادها المتعارفين ولو بسبب أنها مركبة من مضبوط على التحقيق وإن عرفت الاختلاف
 الموارد في الأخبار كما في سائر التعديلات ولا أعرف في ذلك خلافا الآمن ظاهر المختصر حيث أكتفى بالتقريب المسامحة على
 ما قيل وهو نادى ومن ظاهر محال الصدوق والمنفعة والجمال والانتصار والتأثيرات والنافع والمعيير وكشف الحق
 والله حيث أقصر فيما على التعديل بالآل ولا علة لظاهر المختصر عنى عكس الاختلاف في المناهض على العبد والمرفوع
 هو في المنع والهداية ويظهر من الاستنباط والتمهيد للاعتبار الثاني والركن الأول وجعل طريقا اليد ولعل المستند
 للأول كونه اختلافا لا اختلافا في الدلالة على الثاني وكون المساخنة أول على الكثرة من الوزن لا اختلافا في الثقل والخفة والثانية
 كثرتها وقاها في الأول والثالث لجمع بينهما وأقرب طريقة ما ذكرنا على أن يفسر الخبرين وتوكل الظاهر بها المعارضة القوي وهو
 اختيار المعظم عليه السلام في التغييرين الطريقين اما واقعي اوله كما أفرد لكل منهما مع اختلافها عادة واقا نوي ظاهر
 في توجيه ما ذكرنا كما هو مقتضى الفتاوى واليونان البين بينهما وعدم الإشارة إلى التغيير في شيء من الأخبار والاختلاف
 في ما ثبت ذلك كما عرفت فاما استدل الأول في الوزن فهو كما في المرسل كالصحيح الف وما ناطل بالاختلاف واختلاف
 تعيين الرجل قصد دوقان والمرضى على أنه بالمدن الذي قد رخصته وشعور دهمنا تسكا بالأصل والاحتياط والاع
 الأبحاث كما يظهر من الأخبار في الانتصار والتأثيرات واعتبار البلد الأمام كالتسوال نظر وكلام كل في مصطلح ولا يمتنع
 إذا كان واحدا معتقدا والسماعون والمنفعة من كلامه كثيرين متفرقين واصطلاحاتهم مختلفة ولا يمتنع أن يكون مراد
 اصطلاح الروي مع عدم بيان ذلك له ومع البيان فيمكن بيان كل من الأمرين ولا دليل على تعيين أحدهما واعتبار بل
 السؤال شائع كثير في المكابيل والأوزان التي منها على ما هو المتعارف في الأسوان المتداول في المعينة وقال في
 الغنية أنه عوط واستدل في الاستنباط لا غير المعتبر من الاحتياط والمشهور بينهم أنه بالعراق وهو ثلث المدن وعليه
 الشيطان والفاصول الطوسي والراوندي والخط وعامة من تفرع عنه وفيه فساد من كشف الحق وكثر العرفان ودعوى الإجماع
 عليه وهو الأصح لذلك وجه ما بين المرسل وبين الآخر المرفوع والصحيح المقدّمين له ثمانية رطل وثلثه على الحد المذكورين ترك
 ومخالفة الإجماع كما نص عليه الشيخ وكذا للصحيحين المتقدمين من كتاب علي بن جعفر: أحدهما قال سالت عن جرم ماء فيه الف
 رطل وضع فيه أوقية بول هل يصلح شربا أو الوضوء منه قال لا يصلح فإدراك المكن الذي هو موضع العراق ويشهد له المرسل
 حيث طلق المرسل مع روايته المرفوع بناء على ما ثبت من اتحاد الثانيين بل المجموع يكون المرسل مقولا بالمعنى على ما هو عادة
 بلد المرسل والصحيح فيكون الراوي الثاني من أصل الطائفة وهو قريب من قرينة المرسل من أصل العراق وفقد بعض أصحابنا
 والمعتزلة لا يجمعون على قبول ما ساءوا الظن منه بل من الصحيح أنه عراقي على ما هو الغالب كما قيل في مشايخ المرسل وهو من العجم
 واصطحاب المرفوع عنه والقسم ولعله كما لا يخفى من مرادات هذا السامع خصوصا المرسل لشيوع رطل العراق في زمان
 كتابه فإذن من كثرة الحديث به وخصوص بعض الأخبار ولأن الكثر من مكابيلهم فلا يمتنع بعد تقديره بالأرطال المشطاف وقد

في تحديد الكثرة
مرفوع

وما ناطل

الاصطلاح

في تحديد الكثرة
مرفوع

في تحديد الكثرة

عندهم فالخروج بين ما يبيع الكثرة من مكابيل الطعام في العراق ذوا صرح فيه الماء أو بيان قلة الطعام بالما
 وجعل له طريقان الوزن والمساخنة وحصل بينهما الاختلاف باختلاف الأوزان والأشبار والمباد وفقد الزيادة وهو أن
 يزداد ذلك للتحقيق والتوسعة وصحوبة التعديل المضبوط في مثله هذا مع ما في الحمل عليه من الجمع الذي عليه المدار ومناسبة الآ
 وطرح الصحيح بل الضميمة بالمرسل الغير الواضح الدلالة بين الضاد فاعلم أن العلامة قلة الرجل العراقي في ركوة الأحوال
 من هي والخبر بما ينقص عما قد فاء به من وثائق أسباع وهو قول شاذ لبعض العامة رجح عنه في كتابه وسائر كتبه حتى
 نقل الأبحاث على خلافه والمواد بالدرهم الذي هو الشريعة التي كل عشرة منها سبعة من الدراهم السائرة في بلاد الإسلام
 التي كل منها مثقال شرقي وهو ثلثه ارباع المثقال الصغير فالعراق أحد وسعون دينار هجائية وسعون مثقالا وربع على الم
 وباسقاط الواحد من الأول وثلاثة ارباع عن الثاني على غيره والمدن مائة وست وثلاثون دينارا ونصف من ثمان ومائة مثقال
 وثلاثة اثمان فالعراق على المشهور تسعة آلاف ومائة وخمسون الف درهم هي تسعة مائة الف ومائة دينار واحد ومائة الف
 وتسعة مائة مثقال يبلغ عند الاعتبار بالامان التبريزية المعروفة مائة وستة وثلاثين مثقالا وكل من سقاه مثقالا شرب
 نصف الشاهي الجدي وهو الموافق لما حكى عن العيار والوافي وغيرهما وعن بعض أسقاط النيف في الخبر زيادة اثني
 عشر مائة اثنين وأربعين مثقالا وستة أسباع مثقالا ويحيط على قول العلامة من ونصف من المشهور وما على غيره
 فالكرمان مائة وثلاثون الف وخمسة درهم هي مائة وثلاثة وسعون الف وثمانمائة دينار هي أحد وعشرون ومائة
 الف ثلثمائة وخمسون مثقالا ونصف هي مائتان وخمسة اثمان الأرباع هذا ان لم يخالف المدعي على إحدى العلامة ولا
 فإمان ومائة ونصف كما لا يخفى فاما حدة الثاني وهو المساخنة فاختلصوا فيه فذهب الصدوق في أكثر كتبه وسائر
 التعيين فيما حكى عنهم والعلامة في المنع والكثرة في تعليلاته عليه على ما نقل إلى أنه مكرسة سبعة وعشرون شبرا لمرسلته
 الأما إلى خط ما في الصحيح على الصحيح قلت وما الكثرة ثلثه اشبار في ثلثة اشبار فان المفهوم عرفان مثلي فقد ذكرنا
 مساوات كل من الأبحاث مع أن السكون عن الثالث يخرج الكلام عن الأفاضة والمذكور لا يكون قرينة على ما مثله وفي
 الكثرة قلت لأبي عبد الله الماء الذي لا يفيض شيء قال ذراعا من عمقه ذراعا وشبر سبعة وأربعين المصحف في المعبر
 صاحب المذرك وبعض من تفرع عنه إلى العلوية بأربعة القولين من السعة وله نحو العهد من الأصحية والأوقية بالاعتبار
 بالوزن كما نص عليه المدققون المستنون لهذا الشأن وبسائر الأخبار الأئمة إذا حملت على الاستدانة لكنه لا يقلد بها
 من الاحتياط الراوي والمروءة عنه فيه وفيما قبله واحد واليها من المدونة فيما بين محمد بن شافع فانه فصل عليها كما
 يعبر عنه التعيين بالسعة فيتعلم مع الأول في المعنى أن فرض المحيط ثلثه أمثال القطر ويقاربان أن زيد السبع لأن
 أحاصل بعد التنكير ثمانية وعشرون شبرا وسبعا شبرا ويسقط السبع أو ما يقرب منه أن لا يبلغ الزيادة السبع
 كما حكى عن بعض الرؤساء أو زاد الخبر من الذراع والجمع بينهما يقتضي زيادة القريب لزيادة اليسير مبينة على المسخ
 واتساع الدائرة في الجملة ويؤيد أنه أوفق بالتقدير بالوزن على الأشهر وأقرب إلى التعديلات الأخوكا لفلان والحب و
 أكثر من راويه ونحوها فيكون أوله والى هذا القول ميل للبشرى والأما إلى نهاية الأحكام والروضتين وجمع
 من المتأخرين وذهبوا بخرون إلى أنه ثلثة واربعون الأثمان بزيادة لاضافة ثلثة وعزاء في الخلاف في التعيين و
 اصطحاب الحديث وسائر الأصحاب عند المنفرد والمرضى وكلامهم في اعتبار المساحة ولا كلام فيه ونحوه والمرضى
 المشهور على ما في المختصر طريق المنفرد ونقل العلامة في كونه الاتفاق عليه الأمن الصدوق وأبو المكارم في الغنية
 وهو الوجه مصفا للأصل والاحتياط والموفق إذا كان الماء ثلثة اشبار ونصف مثله ثلثة اشبار ونصف
 عقدة من الأرطال ثلثة كثر من الماء وخبر إذا كان الماء في الوكي كروية ينجس شيء قلت وذكر الكثرة ثلثة اشبار ونصف
 في سبعة ثلثة اشبار ونصف في ثمانية أرطال في كل جرم من ثمانية ثلثة اشبار ونصف مثلهما فليسيل الماء

الثنائية في تحديد الكثرة
مرفوع

الثنائية في تحديد الكثرة
مرفوع

كتاب الطهارة

الحجارة والاولى من رتبة الحجارة والبقع مع النقص على مقدار جميع الابعاد وكذا الثاني في الاستبصار وربما يتكلف
 في الاول على مقلداه بالحمل على جميع المقادير وفي الثاني بتعظيم العرض للطول والوسبة في التكون عنه
 الظهور فانه لا ينقص عن العرض فالسؤال والجواب عن مطلق الكثرة كما يتقوله الثالث وهو السبب في الاول عن ثالث
 الابعاد او مقداره وهو امد الطولين والعق وبصرح الشهيد في الروض في مرسله المقتنع ان الكثرة انما
 وشبهه في اثنين وشبهه على عظم الذراع وهو يزيد عن الشبر يسيرا فيقرب من هذا القول وقد تضمنت جميع الاجماع
 الاصالحا المكان النزاع والنقص وانكاس الاحتياط من وجه وقصور الاختيار سندوا وضعف البعض وامكان جعلها
 عند الاخير لظهور المسند كما هو في الثانيين ومقتضى ترك احد الطولين في جميع وبناء المعبر وغيره على النقل بالعمى
 الاول في بيان ما ذكرنا من وجوه فالحاصل ان زيد السبع اربعة وثلاثون اثنا ومضغا تقريبا وهو قريب ويزداد الفرق
 باسقاط السبع او ما يقرب منه على نحو ما ذكر ولا يخفى بعد ذلك في الموقوف بل جميع بعد تحاشي الفهم المعظم واستغناء
 اناطة من هذا الامر العام البلوى على معرفة ضرب المسند بالثبوت لا يفيق الا لاول تحليل بعد تكلف كثير حتى نقل عن
 الحكماء شيئا من لا يعرف نسبة النقل وهو القم ايضا محتمل كقولنا لو اتفق الحاجة بعد معرفة المقدار وقصور
 الاختيار بحيرة المشهور بل الاجماع وهو محتمل مع ندرة الخلاف وهذا قولان اقران اعترف لما خرون بعدم
 الوقوف لها على دليل اعمد ما حكى عن الاسكافي من ان الكثرة اثنان وسبع وثمانون وما نازل في كسبه بالذراع
 فهو ما شبر والتحديد بالثلاثين مذهب جماعة من العامة وعليه من طريق رواية معتبرة بحمد الله على ما بلغ الكثرة في
 ان الطلقة في الحديث من قلال مجردة وهي عظيمة روعا من الواحدة خمس فربما جعله اعتمادا على هذه الرواية وحمل الرطل في
 المرسل على المكى وذلك اخبار المساحة لا خلافا في ما بين يديها على التقريب وعلى المرسل في المنتعك المذكور وفيه نزاعان وشبه
 في ذراعين وشبر واحد للذراع على ذراع اليد وحيث لم يبين في هذا الموضع المسند بل المربع اخذ بالوسط في الجملة وقدر
 بالمائة تقريبا وفقد جميع عناصره لا انه يصل لتوجيه كلامه الثاني ما قاله الرازي في محل المعقود بعد موافقة
 المشهور ان لا يبرهن على سبيل القصر بل انما المعتبر في مقدار موضع ذلك الماء عشرة اشبار ونصف شبر طولا وعرضا وعمقا
 قال فان نقص من احد هذه اقليل وزاد في الاخر فلا بأس وهو يعطى عدم جواز النقص الكثير والبداهة تباها فيعمل على ما
 اذا اعتبر الوضع دون الماء والواجب المساواة مع الكثرة المتساوية الابعاد وتختلفها قليلا على احوال والاكثر فهو
 منه ان المعتبر عند اثنان الابعاد بعد الجمع على عشرة اشبار ونصف كل منها مكعب فيبعد عن قول الاسكافي في غاية
 البعد ويقرب من المشهور تارة ويبعد اخرى واجد لفروض في كل الروض ما كان كل من عرضه وعظمه شبرا وطول عشر
 ونصف شبرا وهذا يوجب شدة الاختلاف بين المساحة والوزن وهو موافق للمشهور في تمامه ويقتضيه انصاف
 الاقل بالكره على الاولون الاكثر فادعى بعضهم ان ابعدها ما كان عمقه مثلا تسعة اشبار وطوله شبرا وعرضه
 نصف الزيادة ما في الروض والتحقيق ان صاحب الروض اعتبر الشبر المكعب في الامكن في نصف شبران يوصل الى ان يبلغ
 ابعاده عشرة ونصف فاحسب في الشبر حلقا كلامه على ما ذكر وهو ليساوي المشهور غالبا ونظرا
 في اقل النقص احدا لاجاد وزاد المجموع عن المقدار وسأواه وبلغ المشهور مكررا ونقص عنه وكيف كان
 فتقوله في غاية السقوط والامر على الثاني اسهل وربما اقول بان الكثرة ما لو تساوت ابعاده باع هذا الحد والصواب
 ما قلنا
 وعما في المنقولة تدل على انه في الروض على التحقيق كانه غير متباين غير من الاحتياط الذي لم يصير جوابا بان المعتبر
 هو التحقيق ولما في المساحة فاعلمه ليعتد على اخبارنا المعروفة عندنا في كثرها ليكون دليلا على معرفة الوزن
 في الجملة على وجه التقريب يمكن الاستناد بمرسله المقتنع المذكور في هذا النزاع وشبهه في ذراعين وشبران الذراع

وعلى

فان قيل
 في قوله
 في قوله
 في قوله

ينقص

في تحديد الكثرة

ينقص يسيرا عن شبرين فيعبر بالمجموع بالكسرة الى امة شبر المعروفة ايضا عن الرازي في الجمع لا الضرب منشأ
 العبارة المنقولة عنه في المنع ورايت في نسخة الاصل قيمة اسقطها العلامة وعقضاها انه لم يكن باعبار بحجزة الكثرة
 بل اعتبر بها الكيفية الاجتماعية ايضا ولم يتصور نقص شيء من الابعاد الثلاثة لقلة وجدانها امانة فاعتبر باليسر لذلك
 وربما يحكى عن المحدث الاستناد الى اختيار ذلك واعلم المنشأ العمل بظواهر جملة من الاخبار المولدة بالاعتبار فان
 الماء المجمع بل في الغالب عن نفسه بما لا يحصل من المتصل الغير المجمع كما يشهد من التغير والغرض من الكثرة والكثرة
 وضع التغير المحتمل ونحوه ويزد ابعاد الوزن واختاروا اتمام الدية في احياء الصغار واخبار الغدير وخبر
 الفقه في نصف الساق والى الكثرة والاختيار المظلمة المحمولة على الكثرة واخبار الرواية والحج وغيرهما فليتأمل جميع ذلك
مقبول ان كان الماء جاريا في بعض الملافة ومنه ياتر السائل على الارض النجس من فمها من المادة ويظهر من
 الحق والشهد والى العباس والسيور انه السائل مظ وهو معناه الغوى وليس له الحكم بالا اتفاق وصاحب التمسك عن
 المسالك واكثر من تأخره على انه الناجع غير البتة تقريبا او حقيقة غرضية وهو الظاهر في كلامهم فتميزت بالبرهان والبرهان
 لا يفتل الناجع ويصدق على غيره وان كان ما نزل على فمها من كثر ففرضه كذلك والثاني له معنى معروف الحاق غيره به خال
 عن الدليل والوجود فتم اخرا يد مضط النقص والغنى فحين ما ذكر ونظير الثمرة في الحيوان الواقعة على قول الأكثر
 وغيرهم من فرق بين الجارى والبرق الحكم اما الخرج فيهما فلا يربط فسادا وللشخصين فيهما في المنفعة وظرب قول
 غريب وهو انما لا يترك في عدم الافعال وكما ينبغي في التظهير وغري لهما الثاني مطلقا وهو اعزب وينبغي القطع بانها من
 بالخرج لانه كالسائلان طريقا للنجس وفيه وجوب المقدار اشكال وفيه من المسألة عديدة والاصل والاحتياط يقتضيان ذلك
 نعم لا يعتمد هنا الدليل في احتمال ان يوق بان التفادير بقدره فلا تغاضي والمدار على النجس والتكافؤ وكيف كان فالحكم
 في الجارية مقطوع به عند المعظم عليك الاجماع في الغنية وظاهر الخلاف في المعبر وفيه وجاع صدق وفيه المذكور له الحق فيه
 على خلاف من سئل عن من سبق العلامة فانه ذهب في اكثر كتبه ووافقا لفظ الجاهل الى اعتبار الكثرة لعموم ادلتها وبتمتع
 جماعة منهم الشهيد الثاني الا انه يرجع عنه في بعض مسائله الى الاول وهو الاصح لما ذكره في النجس فان غسل في ماء جار فمرة
 واحدة وهو شبر العلية ولذا اعتد على ان الكثرة وقوة الرازي في فوائده الماء الجارى لا يفسد شيء وفيه معناه انما
 في المرسل في الدعاء والروضى لخاص على التعميم والحلة المنصوصة في ظاهرها وورد في هذا الحكم والغيت وصريح الصبيح
 في البر وقضية الاولوية في الجملة والتشبيح ببعضها في الجارية وجباة مناط الحكم وهو امانة واخصه على زيادة قوة الماء
 فيه وضوح حكمه واشتماله كما هو عند الاحتياط كلك ولا تتركه لاختلاف في ان تظهر شيئا من الماء من المادة والناجع مجتمعا
 لا يباع مقدارا كثر غالبا وشط الصبر الى ان يبلغ ذلك خاليا كما قيل لا يبيد وفي الموقوف عن الماء الجارى يقال فيه قال
 لا بأس به وقد استند الى نحوه جماعة والسؤال في ان كان الماء فالذلة ظاهرة به يجمع بينه وبين الناجي عن البول مظ
 ويجعل في الروض طارضا والتأيد به اوله لا يخلو لا يمكن حله على ذلك كاصح وغيره فلهذا ضرورة وجه ولا يخالف به الحكم
 للعمل على اختلاف لتبقيان الكراهة اما من جهة نفس الماء لان له اهلا كما في الخبر واجاب لبول فيه القصر اما بعض من نفس
 ونظر الطبع ولما كان في الكثرة من اكثرها وان كثر اطلق فيه التمسك بخلاف الجارية فيمنع عنه وجه وفيه من جهة النجاسة
 وقد اقلح مما ذكره من الاختلاف في شدة الكراهة والضعف والاستدلال بالاخبار على الكراهة والظهور في قول طلق
 واعلم انه لا فرق على القولين بين ذرة النجس صيفا وشتاء والمنقطع احيانا لعموم الدليل وضاهة وقوى نعم وانقطع النجس
 انقطع حكمه الجارى عنه وان جرح عن النجس وكذا لو علم فوائده الاخرى ولم يعلل حال الملافة للاصل والشك في الشرط
 وهذا هو المعنى بما في الدرر والموجز والمحرر من اشتراط دوام النجس لا المدة الاولى وهو في الحقيقة مستغنى عنه و
 لم يصحح الاكثر به ولا الشهيد في مسائله مع ونحوه واحتمل المشرك للسائل مستندا الى كلامهم ان يكون هو المرامنة

وفيه

الابير

في قوله
 في قوله
 في قوله

في احكام المياه

وبين مع ما فيه من دفع مقبلا من اختلاف الاخبار في حكم البصر في اعتبار الكربة في عدمه... وفي الغيب... ولا لالة في الاولين مع وجود العارضة... وفي الغيب... ولا لالة في الاولين مع وجود العارضة...

غيره ومعرفة البحث عن هذه الامكان ما قطع عندنا... وفي الغيب... ولا لالة في الاولين مع وجود العارضة... وفي الغيب... ولا لالة في الاولين مع وجود العارضة...

في احكام المياه

وأخبارها والدالة على صحة مثل ما ذكرنا من قول الله تعالى هذا خلاصته ما استدلو به على ما ذهبوا إليه ويتوجه على الجميع ان الله
علم الغيوب والنفوس والحوادث فليس غير مرة ان المتبادر فيه الفرد الخالد لا شك ان الفرد الغالب ما خرج من الذكر والذكر
كما وقع في الصحيحين وفي الآثار لا غير فانه لا شك ان البول والغائط ليسا ناقضين بنفسهما بل بالخرج والمبادر منه ما ذكرنا و
اذكركم مع اصنافه فيما قد خرجت محرز الغالب فلا يصح الاستدلال بها وكذا قوله ما يخرج من طرفيك فاق المراد ما في شانه
ان يخرج وقوله نعم اذا قمتم الآية منع ما عرفت من الإجماع على ارادة القيام من النوم وبغوت غير من الإجماع وعدمه فالحق فيه
مع انشاء العزم فيه لمان يحمل على الفرد المتبادر والمتيق وهو ما قلنا او لا يصح عن أبيه فيخرج عن الجملتين عليه ما يرد من الإجماع
ويمكن ان يستدل على النقض في الاتفاق لغيره والاعتبار مطلقا استدلالا بحدوث المخرج كاهو اى الشهوة وما رواه في الصلاة
التيون باستدراكه عن الغضابين ما اذا ان عن الوضوء قال انما وجب الوضوء بما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم دون سائر الأجزاء
لان الطرفين هما طريق النجاسة وليس للانسان طريق تصيبه النجاسة من غيرهما منه وانما الوضوء ببل النجاسة على التقصير
مطلقا لعدم تميزها الطريق قبل الاعتناء وهذا الحديث فيه دلالة على ان الوقوع في أكثر الأجزاء من الصحيح بل ذكره
الذي فعله سبيل الغلبة وحجته مع اعتبارها بالثبوت العظيمة ظاهرة عطفه في موضعها اللهم الا ان يبق بعدم كون الخارج تاما فوق
البدن مع عدم الاستدراك بالغائط والبول وفيه تاقل ظاهره من جميع ما ذكرنا فيخرج الغائط مع عدم الفضل ثم عوده وكذا في
الاعتناء فان الحقيقة الشرعية لا اعتدلت او بتوجيه صيرته العرفية على اصولية شاملة وكذا حكمه في ما ناقضه باعتبار جرمه من الموضع
المستأد ولغيره من البول والغائط وما في غيره فلا فصل وهو ظاهر كلام أكثر الفقهاء وصريح التزويده والبيان ودون الجناح و
ست في الأول والحكمي عن المذهب والاستدلال على النقض مع كافي التذكرة ومع الاعتناء كما في الذكرى بموجم النص يخرج المخرج والمخالفة
في الاعتناء بما خرج من الطرفين الاستسقاء مدعوع بما عرفت فتدبر صقلا من لا ينقض الوضوء الذي بعد الاستسقاء وهو
ما يخرج بعد البول على ما في الرواية وكتبنا للغة وكذا الذي وهو على ما هو المشهور ما يخرج بعد المني ولم يثبت من الأخبار ولا كذا
الاعتناء لكن لا يبرهن كما هو ظاهر الإجماع والنصوص المستقلة والروايات المتفرقة اتفاقا كما في مضاف الاستسقاء واصل الخبر
على النجاسة لكونه مذهب كبر العامة والاستسقاء والسنن وعلمه ذلك الاستسقاء بحد ذاته عليه روايات عديدة وكذا الذي هو ما يخرج بعد
الشهوة فانه ليس بناقض على ما في الشرايع والنهاية للعلامة رحمه الله وحده وشهد للمحقق الثالث والبيان والذوق والفرق وقد ورد
الخبر بل في التذكرة والمخالف والناصرة والاستسقاء انما اجمع عليه لفظة الحق وفي الاما الى يظهره في دين الامامية اخص
حيث قال من دين الامامية ان لا ينقض الوضوء الا ما خرج من الطرفين البول والغائط والريح والنوح ومنزلة العقل والجملة
فلم يعرف فيه مخالفا مما حكى عن ابن الجبلة حيث قال بناقضه بعد الشهوة والمعتد الأول لناقصا فالأصل في الإجماع
بعدم نظائر النقض بالنقض مع عموم البلوى في احاديث مصرنا نقض الأخبار المعبرة منها بصيغة زائدة ومحمد بن مسلم عن
ابن عبد الله قال ان سأل من ذكر لي شيء من مذى وودى وانت في الصلوة فلا تغسل ولا تقطع له الصلوة ولا ينقض الوضوء
وان بلغ عقبيه الحديث وصحيفة يدين معوية قال سالت ابا عبد الله عن المذي الذي فقال لا ينقض الخ وصحيفة زيد الشحام قال قلت
لابن عبد الله المذي ينقض الوضوء قال لا ولا يغسل منه الثوب لا الجسد انما هو بمنزلة البراق والمخاط ومقبولة عن ابن جهم
قال سالت ابا عبد الله عن المذي فقال هو عندى لا كالتامة وصحيفة بن ابي عمير عن ابن جهم عن ابي عبد الله
عن سالت قال ليس في المذي الشهوة ولا من الاغتاض ومن القبلة ولا من الفرج ولا من المضاجعة وضوئها بين الجنبين ما
رواه ابو بصير قال قلت لابن عبد الله المذي يخرج من الرجل قال حدثك فيه حديثا قال قلت نعم جعلت فداك قال فقال ان
خرج منك على شهوة فوضأ وان خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء وصحيفة علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن
عن المذي ينقض الوضوء فقال ان كان من شهوة فنقض الوضوء وحسنه الكاظم قال سالت ابا الحسن عن المذي فقال
ما كان منه شهوة فوضأ منه وصحيفة بن زييد قال سالت الرضا عن المذي فامرته بالوضوء منه ثم اعادت عليه في سنة

الرجل يخرج من
العضو في
الوضوء

فيوضأ

اخرى

اخرى فامرته بالوضوء منه وقال ان عليا امر المقداد بن الاسود ان يستل النجاسة واستوفى بسئل فقال فيه الوضوء وهذا الاختيار مع
عالمها العمل الصالح الاختيار وسئل في هذا وما وقعها المذهب في قوم فجب ذكرها على ما ورد عن الامامة الاطهار في محمولة
على الاستسقاء والنجاسة او يحمل على المني في بعضها مضافا الى ضعف استدلاله ومعارضته الأخيرة بما رواه اسحق بن عمار عن ابي
عبد الله حيث قال قال له الشيخ ليس بشي وان كان ترك الوضوء في بعض الأجزاء لم يفسد على الاستسقاء ونسخ امر المقداد
كما يظهر عنه ونسخ عليه ما رواه عن ابي الحسن من انه قال قلت وان لم توفض قال لا بأس في القول بوجوب تقيد المطلق بالمقيد
مع عدم جزمه في صحفة بن ابي عمير فيكون بعد المكاشفة مدعوع بما يدل عليه الرواية واللفظ من تخصيص المذي بما يخرج عقب الشهوة
مضافا الى ان حمل هذه الأخبار والكثير المطلق على فرد نادى بعد جدا والتقسيم فان دل على ظهوره في التقيد لكن يكون له في العزم
من قصد الرواية لقربها او ايصاح الاستسقاء وتفصيل الحكم وهو ان يقال في الأول بزيادة بالمقسم مطلقا لما خرج ما عدل
البول والمني مما يحصل فيه الاشتباه غالبا من المذي والودى والوردي كما هو ظاهر بعض الأخبار حيث ورد الذي يخرج
ففرق بين المذي في شهوة والتهمة وعدمها وبالحمل فاما ان يرجع والتزج مع مضافا الى الناقض فيرجع الى الأصل فالمسئلة
ليست بحمل اشكال ولا احتياط والبناء على الاستسقاء لا يوجب هذا الجزمي ورواية يعقوب بن يقطين قال سالت ابا الحسن عن
الرجل يخرج من صوته الصلوة من شهوة او غير شهوة قال المذي منه الوضوء ما ورد في صحفة زائدة ومحمد بن مسلم عن النبي
عن قطع الصلوة بسببه لا تقول هذا الحديث مع وجوب حمله على الاستسقاء لما فاته مذهب علم اجمع وان كان كونه للأكثر
والنجس فلا ضرر منه لان النبي في مقام توقيف الوجوب لا يفيد ان يكون جواز تركه مع ان اطلاق الاستسقاء يمكن ان يقيد
بل اطلاق الصلوة بالأنوار المسبقة كما رويها بعد مقبلا من لا ينقض الوضوء القبلة والمباشرة والمضاجعة ومصل الفرج
مطلوب ونحو ذلك مما دون الجماع واليه ذهب أكثر الأصحاب خلافا لابن الجبلة والصدوقين حيث ذهبوا الى ان النقض
بالقبيل من شهوة ومصل الفرج والإختار ان النقض من باطن الذكر والخليل او فقه الأول هو الأقوى لنا بعد الأصل
والإجماع على ما في التذكرة ما رواه الكشي عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله في المرأة تكون في الصلوة ففطن انها
قد ماضت قال نذخلها فافس الموضع فان رأت شيئا اضربت وان لم تر شيئا اتمت صلواتها ما رواه الشيخ و
الكشي في الصحيحين عن ابي جعفر قال ليس في القبلة ولا المباشرة ولا من الفرج وضوء في آخر ذلك الملامسة وصحيفة
ابن جهم قال سالت ابا عبد الله عن القبلة تنقض الوضوء قال لا بأس في الصغير عن رجل من فرج امرأة فليس عليه شيء وان
شاء غسل يده والقبلة لا يتوضأ منه وعن الرجل يصب بذكره في الصلوة المكتوبة قال لا بأس وعن الرجل يمس ذكره او فرجه
او اسفل من ذلك وهو قائم يصلي بعد وضوءه فقال لا بأس بذلك انما هو من جسده لا من الأعضاء المضافه اليه
مضافا الى احاديث حصر النواقض احتج ابن الجبلة بوثقة بن جبير عن ابي عبد الله قال اذا قبل الرجل المرأة من شهوة او
من فرجها اغاد الوضوء والصدوقان يوثقه عمار الساباطي عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن
دبره قال ينقض وضوءه وان من باطن حليله فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة قطع الصلوة ويتوضأ ويعيد
وان فتح حليله اغاد الوضوء واغاد الصلوة ويجوز ان يمسها على النجاسة ونقل العلامة في التذكرة وغيرهما مضمون
الحديثين عن جماعة كثيرة من العلامة بل عن أكثرهم فيصعب عا ذكرنا والقول بوجوب حمل المطلق على المقيد قد عرفت ما
فيه وجهها بعض الأصحاب على الاستسقاء استنادا الى ان اجمع اوله من الطرح وهو حمل لعدم كون هذا اجمع
من الوجوه المنصوصة بها عند المعارض حتى يعكس عليه لاجل ذلك بل الوارد خلافه من انه يقتضيه تخصيص الاحاديث
للمتظاهرة على عدم النقض مطلقا وعدم الوضوء بالوجوب بلا دليل وهو مع مطلقا من يقتضيه شد وهذا الخبر ارجح لا
يجوز العمل بها ويمكن ان يقال ان كان مقتضى الأدلة الفرد كتر طرح هذين الحديثين متعينين والقول بعدم
وجوب الوضوء او استسقاء ثابتا مستقيما لكن لما اشتهر بين علماء الخائف والسلف الساهل في البحث عن أدلة

الاستسقاء

الرجل يخرج من
العضو في
الوضوء

وعاد إلى عشرة أيام فهو حيض فترى قال من رأت الدم أكثر من عشرة أيام فقله بعد عن الصلاة عشرة أيام وتغسل يوم واحد بشرق
رؤسها إلى المستحاضة وقال فقله لك إلى أيام حيضها فإذا دخلت في أيام حيضها تركت الصلاة أي مع رؤية الدم كما هو
مروي قال وإن رأت الصفرة في أيام الحيض فهو حيض وإن رأت في أيام الطهر فهو طهر وإن رأت الحامض الغسل فحيض فقله
أن تستمره فإن خرج على الغضة دم لم تغسل وإن لم يخرج أعانت وإذا رأت الصفرة والشئ فقله ما إن تلحق بطنها بالخامض
إلى أن قال فإن خرج دم فخر حاض فإن لم يخرج فليست بحاض فقله وإذا رأت الصفرة والشئ لا تغسل فقله من أين عمل كل
حال لا تأمر به إلا من حضر ما قبل غسل الفرج وهو منقول عن المفيد والمرقسي في بعض المواضع وقال أيضا يجب على المرأة
إذا دللته أن تغسل عن الصلاة عشرة أيام إلا أن ترى الطهر وتبلغ لك وقال المرقسي في الاستحاضة في سكر حواء وحمل الطهر
بعد انقطاع الدم قبل الغسل في الأحياء وقوله بخلافه ولا تغسل يومين حتى يطهرن ولا يشبهه في أن المراد بذلك
الانقطاع دون الاغتسال وجعل الله بعد انقطاع الدم غايته يقضي أن ما وجد بخلافه وقال في الموصليات لثلاثة أن الحيض
عليه أكثر من ثمانية عشر يوما أو أقله انقطاع الدم وليس لك حد مقدّر بل لا اعتبار به بانقطاع الدم سواء
كان من كان غطاه سرجه أو بطينا وعبأت الأخبار المظاهرة عن الصادق أن ما كان أصحبه أكثر من ثمانية عشر يوما أو أكثر من ثمانية عشر يوما
حيضها ونسب طهره في ذلك يوم أو اثنين وأكثر مما بعد الثمانين يوما أو قال لا يلبس المرأة من الحيض إذا
أيام أقل من ثمانية عشر يوما فقله في وسط الأيام فإذا خرجت غير نية في بعد حاض فإن الكثرة والصفرة في
أيام الحيض حيض وإن خرجت نية بدأت بالاستبراء وغسل الفرج فوضو الصلاة وتغسل وجهاها إذا أراد
ثم قال إن سكره أنفاس حكمه الحيض لكن أكثر من ثمانية عشر يوما أو أقله انقطاع الدم وقال الجليلي في الكافي بعد ذكر أحكام الحيض
وإحكامه علامة طهرها أن تحمل قطنة وتصب عليها ماء وتخرج نية وتغسل ولويذكر كماله في ما يتعلق بغير ذلك
وقال ابن حزم في الوسيلة إذا رأت المرأة الدم ثلثة أيام متواليات ثم انقطع إلى العشرة علمت على الحيض في الأيام التي رأت
فيها الدم ثم اغتسلت فإن عاد قبل العشرة كان لها من ماء الطهر المتعلق بغيرها حيضا وإذا رأت الدم في شهرين متواليين
على حد واحد جعل ذلك عادة ترجع إليها وتغسل عليها أي في الدم مع الزوجة لأمع الفاء سواء كان أولا أو وسطا أو
اخيرا كما هو مروي قال فإذا طهرت وكانت عادتها أقل من عشرة أيام استبرأت بقطنة فإن خرجت نية في طهرها وإن خرجت
ملوثة صبرت إلى الفاء وإن اشتبه عليها استظهرت يوم أو يومين ثم اغتسلت وإن كانت عادتها عشرة أيام لم يكن عليها
استبراء ولا استظهار بل اغتسلت وقال ابن زهره في الغنية إن انقطع الدم جاز لو وجعها وطهرها إذا غسلت فزجها سواء
كان ذلك في أيام الحيض أو أكثره وإن لم تغسل بل ليل الأحياء وقوله ولا تغسل يومين حتى يطهرن فجعل انقطاع الدم غايته
لزمان خطر الوحي فيجب حوازه بعد ما علم كماله لا الغرض الدليل من خطر ذلك قبل غسل الفرج ولم يذكر شيئا مما يتعلق
بما نحن فيه من جعل سائر الأحكام منوطا برؤية الدم وعدمه وقال الشيخ في النهاية فإذا انقطع الدم عن المرأة ولم تعلم هي
بما نحن فيه بعد أيام لا تغسل قطنة فإن خرجت عليها شئ من الدم فربما ينكحها حاض وإن خرجت نية فليست بحاض فقله
هذا إذا كان انقطاع الدم في أيام العشرة أيام أما إذا دخلت في ذلك فقله في حيضها على كل حال ثم ذكر أحكاما عديدة
في الصلاة والصوم والحج مع عدم طهرها من غير تفصيل وقال في النساء إذا انقطع الدم عنها وجب عليها الاستبراء
بالقطنة كما يجب على من استمر بها الدم فقلت ما فعلت الحاض عشرة أيام وقال قبل ذلك الصفر في أيام الحيض حيض وجب أيام
الطهر طهره فإن اشتبه على المرأة دم الحيض بدم الاستحاضة فلتعتبر بالصفرات التي ذكرناها فإن اشتبه عليها ذلك وكانت ممن
لها عادة بالحيض فلتعلم أيام حيضها على ما عرفت من عادتها ونسب طهرها يوم أو يومين إذا كانت عادتها في الحيض أقل من عشرة
أيام فإن كانت عادتها عشرة أيام فليست عليها استظهار بل يغسل برؤسها وتغسل عن الصلاة عشرة أيام متواليات
ترى في كل ما عد من أيامها سواء ألبسها أم لا ولا تغسل إن لم تكن لها عادة بذلك ولا تغسل إن لم تكن لها عادة بذلك ولا تغسل إن لم تكن لها عادة بذلك

مستعمل في طهرها

عليها

عليها عليه من غير ما ذكره في سائر النساء معصلا وقال لا يغسل إلا إذا رأت الدم في الأيام التي كانت تغسل فيها بعض فقله
ما فعله الحاض ثم قال فإن انقطع عن الحيض في الأولين وجب لها أن لا تغسل حتى تغسل في غلبه الشهر أو ما يغسل في غيرها
ثم بطاها أن شاء ثم قال والمستحاضة لا يجب عليها شئ على الحيض إلى أن قال ولا يجوز لها ترك الصلاة ولا الصوم إلا في
الأيام التي كانت تغسل فيها الحيض فإنه يجب عليها في هذه الأيام ترك الصلاة والمداومة للزواج في ذلك على الحيض
وهي ذات الدم الكثير أعين من الحيض والاستحاضة لا تغسل في ذلك على ذات العادة في أيام عادتها مطلقا ولو مع الفاء أو لا
ولم يروى في الاستحاضة أن تغسل في ذلك على ذات العادة في أيام عادتها مطلقا ولو مع الفاء أو لا
الفاء أو لا وإذا كانا انقطع عنها ورأت نفا سميها وجب عليها أقل الغسل ينبغي أن تستبرأ في نفسها قبل الغسل فإن رأت
دمًا يسيرًا فليست بمطهر هذا إذا كان انقطاع الدم دون العشرة فإن استوفت العشرة فما زاد يكون دم استحاضة على كل
حال وقال أيضا إن المستحاضة إن كانت لها عادة فلترجع إلى عادتها وتغسل عليه فإن تغيرت عادتها وانقطعت من بعد الصلاة
إن أمكن وقال في النساء الحاض في جميع الأحكام إلا أنه ليس في النفاس حد ويجوز أن يكون ساعة واحدة أو قال في جهل العقول
ويجب على الحاض الغسل عند الانقطاع وقال أيضًا قليل الحيض ثلثة أيام متواليات والكثير عشرة وما بينهما يجب الحفاة وقال
أيضًا فإن كان انقطاع دمها في أكثر من ثمانية عشر يوما أو أقله انقطاع الدم في أكثر من ثمانية عشر يوما أو أقله انقطاع الدم في أكثر من ثمانية عشر يوما
بعد انقطاع صبر حتى ينقضي وقال أيضًا وأما المستحاضة فهي التي ترى الدم بعد العشرة الأيام من الحيض أو بعد أكثر أيام النفاس
وهي على ضربين مبتدئة وغير مبتدئة إلى أن قال وإن لم تكن مبتدئة وكانت ذات عادة بل لا يغير فلتعلم عليها أو عادة غير فلتعلم
على العادة وقال أيضًا النفس الحاض في جميع الأحكام إلا أنه ليس في النفاس حد وقال في جهل العقول
الغسل عند الانقطاع وقال أيضًا عليه غسل ثلثة أيام وكثيره عشرة أيام وما بينهما يجب الحفاة عادة النساء وذكر
الاختلاف في شرائط التوالى في الثلثة وقال في ثلثة أيام تركت الصوم والصلاة فإن رأت بعد ذلك دمًا جعلت
يستوفي عشرة أيام على صفة كان الدم وعلى كل حال كان ذلك كله حيضا ولم يكن عليها فإما أصلت وصامت شئ غير أنها تقضي
الصوم ثم ذكر أحكام الروية بعد العشرة وقال هذا إذا رأت الطهر في أيام النفاس فاما إذا انقطع عنها الدم فمرد سكره
ثم ذكر أحكاما أخرى كرها في ذات العادة وقال وتغسل عادة المرأة بان يرها شهرين أو ثلثة أشهر ترى فيها الدم أي ما معلومة
فيصير عادتها على طهر وتجمع المبدأ استحاضت والمراد بذلك أن كثر حيضها ونجاها والعشرة فترجع إلى عادتها الدم لا عادة الفاء
كما هو مروي ثم ذكر أحكاما من جهة الحيض والمهر بعد فاهم أو ما شاء ثم قال وإذا انقطع الدم عنها في أيام العشرة ولم تغسل هي حاض
بعد ما لا دخلت قطنة فإن خرجت وعليها دم وإن كان قليلا بقي بعد حاض وإن كانت نية فقله طهرت وتغسل ويجوز للزوج
وطهرها قبل الغسل إذا نكحت الطهر سواء كان الطهر في أكثر من ثمانية عشر يوما أو في أيام النفاس ثم ذكر أحكاما أخرى في الصوم
والصوم منقطع بغير الطهر في قال به ويجوز للزوج وطهرها في الأيام التي ترى فيها الطهر وإن يجوز أن ترى في تمام العشرة أيام
حيضا فإذا تبين بعد ذلك أن ذلك كان حيضا لم يكن عليها شئ وقال في الخلاف إذا انقطع دم الحيض جاز لو وجعها وطهرها إذا
غسلت فزجها سواء كان ذلك في أيام الحيض أو في أكثره وإن لم تغسل ثم استدل عليه بالآية والأحياء والأخبار ولم يغسل
سلافا عن المخالفين إلا في إيجاب غسل طهرا إذا كان انقطاع الدم في أيام العشرة وقال في الخلاف في فقه القرآن يجوز
على المرأة إذا انقطع دمها وطهرت وإن لم تغسل ثم استدل بالآية وقال إن جعل الله انقطاع الدم عليه بقطنة ما بعد بجلافة
وقال صاحب مناهج القرآن في قوله نعم حتى يطهرن دلالة على أن انقطاع دمها يحرم حوازه بعد ما علم
كل حال لا تأمر به إلا من حضر ما قبل غسل الفرج وهو منقول عن المفيد والمرقسي في بعض المواضع وقال أيضا في المذهب
وتغسل عادة المرأة بان يرها شهرين متواليين في وقت متفق فتعلم عادتها في ذلك على فقله في الدم على نحو ما بين في
سائر النساء معصلا ثم قال وإذا انقطع الدم عن المرأة وإذا رأت أن فعله صلح بعد حاض أو قد طهرت فلتغسل قطنة فإن خرجت

تأملوا صلاتها وصلى ما كان

عليها

وعليها دم حتى يمتلئ من طهر وان لم يخرج عليها شيء فقد طهرت وقال واذا رأت الطهر وجب عليها الغسل ثم ذكر الحكم كما انزل الله
بحر في طهرها بل يغسل ليدرك شياها متعلقا بها حتى ينزول ذلك وقال ابن ادریس في السراة ويجوز على الخاضع الاغتسال
عند انقضاء يومه من طهرها او يغسل بالفضل لا يغسل بالعادة كما هو ظاهر وقال بيته فلما نزلت في طهرها وهو الذي يكون لها عادة
فلما رأت عادتها او طهرها او طهرها العشرة فان لم يأتها بعد عادتها وقبل عتمة العشرة فهو دم جيب ثم حمل ما ورد من الاخبار
على انها ترجع الى العادة وما في معنى هذه العبارة على ما اذا نجا وزال الدم العادة والعشرة ايها التي هي اكثر ايام الحيض معاشم
خطا ما يوجد بعض الكتب من ان اذا انقطع الدم عنها بعد تمام عادتها وقبل عتمة العشرة فظهر يوم او يومين في ترك
العبادة وقال ان الاستظهار او انما هو مع روية الصفة او الكثرة بعد العادة وقبل العشرة لا مع النقاء فان وقد حقق ذلك
بشخصه الاستظهار او ان اذا انقطع الدم عن المرأة فالاولى ان لا يجزئها ما لا يغسل وتقتل وليس ذلك عند اصحابنا
ثم قال لو انقطع اكثر الحيض ولا فائدة لان الله تعالى ولا فقر بعض حتى يظهر من حيضها ولا ينبغي ان
الفرق بين الاكل والاكل ما كان الغرض من الوضوء على المصلي ان لا يمتلئ من طهرها او انما هو احتمال معارضة الدم ومصاد
الجماع للحيض واقدا وقد كرهوه وغيره من ذلك وقال ابن مسعود في الجماع اذا انقطع الدم اغتسل ثم قال وان لم يمتلئ
ثلاثة ايام او زاد عليها الى العشرة فكل حيض فان تجاوزها وجبت اليها الطهارة الى ان قال وان كانت ذات عادة ذاكرة او ان
وعليه العمل على العادة تميز او لم يميز ثم قال واذا انقطع عنها الدم لدون العشرة استبرأت بقطعة فان خرجت متواترة
فخرجت كالماء وان خرجت بيضا اغتسلت وبان وطهرها وان كان لا قبل الحيض ثم قال وتشرع عادة المرأة بتوالي حيضتين او
ثلث لوقتها وعدد سواء فزير المختلف منهنها وقال الحنفية في الشرايع بعد ذكر حكم ذات العادة وعينها اذا انقطع لدون
العشرة عليها الاستبراء بالقطعة فان خرجت نقيها اغتسلت ولو كانت ماطة صبرت المستبراء حتى تنقي او تبيض عشرة وذات
العادة تغسل بعد يوم او يومين من عادتها فان استمر الى العشرة وانقطع فضت ما فعلته من صوم ثم قال اذا طهرت جاز
لزوجها وطهرها قبل الغسل وذكر الحكم كما انزل الله تعالى في طهرها وقال في طهرها وجب عليها الغسل ثم قال واذا نجا وزال الدم
عشرة ايام فقد تبرج حيضها بظهرها ثم ذكر حكم المستبراء وعينها وقال في طهرها وجب عليها الغسل ثم قال واذا نجا وزال الدم
وقال في النافع ومع نجا من العشرة ترجع ذات العادة اليها وعينها الى التمييز وقال وثبت العادة باستواء شهرين في
ايام روية الدم وقال ذات العادة مع الدم تسقط بعد عادتها يوم او يومين ثم تحمل ما فعلته المسحاة وقال ويجوز على
المطهر من النقاء وقال في النفا او تعتبر حالها عند انقطاع قبل العشرة فان خرجت القطعة نقيها اغتسلت ولا
توضعت للنقاء او انقضت العشرة وذكر انها كالحائض في الاحكام الا انه لا حمل لافل النفاس وذكر في المعبر حجة من فقد
الاخبار وقال اذا رأت الدم في عادتها ففي طهرها الاستظهار بترك الجماع مع حق الدم قولان وحكي عن الشيخ في النهاية و
عن ابن بابويه والمفيد ان طهرها يوم او يومين وعن المرتضى في المصباح انما يتطهر عند استمرار الدم الى عشرة ايام وعنه
في الجملة ان خرجت ماثرة بالدم حتى بعد حائض فصحى تنقي وقال الحارثية في الذكر كره في طهرها ما اجمع الى ان العادة انما
ثبتت بالمرة في اولها في الدم سوادا او خفارا في الثالثة اليها ثم قال فان اتفق الوقت مع العادة استمر العادة
قال ولا يكون المرة الواحدة لانها مأخوذة من العرف ولا يتحقق المرة وللعنف وقال في المصباح كراهة الوضوء قبل ان يقطع
الدم قبل الغسل ربه قال ابو حنيفة ان انقطع اكثر الحيض وان انقطع قبله قال لا يغسل حتى تغسل ويغسل ويغسل عليها وقت
سلوة كامل ثم استدل على الاول باية حتى يظهر من واية الا على انهم لان مقتضاها ابقاء الاستبراء مطلقا ولو
الجماع زمان الحيض بوجود المانع فيمنع ما عداه على الجواز والمغرب في طهرها الغسل عند الانقطاع للمادة البتة
للمشرط بالظهور باجماع علماء الامم فان قال في طهرها ما اجمع الى انها تسقط بعد عادتها ثم قال الاستظهار انما يكون
مع وجود الدم فاذا انقطع ادخلت المرأة طهرها فان خرجت ماثرة بالدم حتى بعد حائض وان خرجت نقيها فقد طهرت فغسلت

عنه الدم منها بالنسبة

وتصل

فصل من غير استظهار ثم قال انما يكون الاستظهار لو قلنا العادة عن العشرة ولا يرد الاستظهار عن اكثر الحيض فلو كانت عادتها
سبعة استظهرت يوم واحد قال اذا انقطع الدم لدون عشرة فطهرها الاستبراء بالقطعة فان خرجت نقيها اغتسلت وان ساطع فان
كانت ماثرة صبرت حتى تنقي او تبيض عشرة ايام وذات العادة تغسل بعد يوم او يومين فان استمر الى العشرة وانقطع فضت ما
فعلته من صوم ثم قال اذا نجا وزال الدم العادة والعشرة ايها التي هي اكثر ايام الحيض معاشم خطا ما يوجد بعض الكتب من ان اذا انقطع الدم عنها بعد تمام عادتها وقبل عتمة العشرة فظهر يوم او يومين في ترك
العبادة وقال ان الاستظهار او انما هو مع روية الصفة او الكثرة بعد العادة وقبل العشرة لا مع النقاء فان وقد حقق ذلك
بشخصه الاستظهار او ان اذا انقطع الدم عن المرأة فالاولى ان لا يجزئها ما لا يغسل وتقتل وليس ذلك عند اصحابنا
ثم قال لو انقطع اكثر الحيض ولا فائدة لان الله تعالى ولا فقر بعض حتى يظهر من حيضها ولا ينبغي ان
الفرق بين الاكل والاكل ما كان الغرض من الوضوء على المصلي ان لا يمتلئ من طهرها او انما هو احتمال معارضة الدم ومصاد
الجماع للحيض واقدا وقد كرهوه وغيره من ذلك وقال ابن مسعود في الجماع اذا انقطع الدم اغتسل ثم قال وان لم يمتلئ
ثلاثة ايام او زاد عليها الى العشرة فكل حيض فان تجاوزها وجبت اليها الطهارة الى ان قال وان كانت ذات عادة ذاكرة او ان
وعليه العمل على العادة تميز او لم يميز ثم قال واذا انقطع عنها الدم لدون العشرة استبرأت بقطعة فان خرجت متواترة
فخرجت كالماء وان خرجت بيضا اغتسلت وبان وطهرها وان كان لا قبل الحيض ثم قال وتشرع عادة المرأة بتوالي حيضتين او
ثلث لوقتها وعدد سواء فزير المختلف منهنها وقال الحنفية في الشرايع بعد ذكر حكم ذات العادة وعينها اذا انقطع لدون
العشرة عليها الاستبراء بالقطعة فان خرجت نقيها اغتسلت ولو كانت ماطة صبرت المستبراء حتى تنقي او تبيض عشرة وذات
العادة تغسل بعد يوم او يومين من عادتها فان استمر الى العشرة وانقطع فضت ما فعلته من صوم ثم قال اذا طهرت جاز
لزوجها وطهرها قبل الغسل وذكر الحكم كما انزل الله تعالى في طهرها وقال في طهرها وجب عليها الغسل ثم قال واذا نجا وزال الدم
عشرة ايام فقد تبرج حيضها بظهرها ثم ذكر حكم المستبراء وعينها وقال في طهرها وجب عليها الغسل ثم قال واذا نجا وزال الدم
وقال في النافع ومع نجا من العشرة ترجع ذات العادة اليها وعينها الى التمييز وقال وثبت العادة باستواء شهرين في
ايام روية الدم وقال ذات العادة مع الدم تسقط بعد عادتها يوم او يومين ثم تحمل ما فعلته المسحاة وقال ويجوز على
المطهر من النقاء وقال في النفا او تعتبر حالها عند انقطاع قبل العشرة فان خرجت القطعة نقيها اغتسلت ولا
توضعت للنقاء او انقضت العشرة وذكر انها كالحائض في الاحكام الا انه لا حمل لافل النفاس وذكر في المعبر حجة من فقد
الاخبار وقال اذا رأت الدم في عادتها ففي طهرها الاستظهار بترك الجماع مع حق الدم قولان وحكي عن الشيخ في النهاية و
عن ابن بابويه والمفيد ان طهرها يوم او يومين وعن المرتضى في المصباح انما يتطهر عند استمرار الدم الى عشرة ايام وعنه
في الجملة ان خرجت ماثرة بالدم حتى بعد حائض فصحى تنقي وقال الحارثية في الذكر كره في طهرها ما اجمع الى ان العادة انما
ثبتت بالمرة في اولها في الدم سوادا او خفارا في الثالثة اليها ثم قال فان اتفق الوقت مع العادة استمر العادة
قال ولا يكون المرة الواحدة لانها مأخوذة من العرف ولا يتحقق المرة وللعنف وقال في المصباح كراهة الوضوء قبل ان يقطع
الدم قبل الغسل ربه قال ابو حنيفة ان انقطع اكثر الحيض وان انقطع قبله قال لا يغسل حتى تغسل ويغسل ويغسل عليها وقت
سلوة كامل ثم استدل على الاول باية حتى يظهر من واية الا على انهم لان مقتضاها ابقاء الاستبراء مطلقا ولو
الجماع زمان الحيض بوجود المانع فيمنع ما عداه على الجواز والمغرب في طهرها الغسل عند الانقطاع للمادة البتة
للمشرط بالظهور باجماع علماء الامم فان قال في طهرها ما اجمع الى انها تسقط بعد عادتها ثم قال الاستظهار انما يكون
مع وجود الدم فاذا انقطع ادخلت المرأة طهرها فان خرجت ماثرة بالدم حتى بعد حائض وان خرجت نقيها فقد طهرت فغسلت

تنبه

واما

كتاب الطهارة

براهمه اوله ولعل الغالب في النساء عدم استمرار الدم في جميع اوقات حيضها فيشبه عليها حال كثيرا فاستبرأ بالقضه عند
توقع النقاء ولا يخفى ان الضرر بالغسل لا يقتضي الا تركه والابدال بالتمسك لانه واجب مع طهر الضرر لذلك والغيره ولا
يلزم من ذلك سقوط العادة الواجبه بخبر الاحتال والظن لعموم السبب لكاشف بعد ذلك بل لا دليل على
جواز الاحتال على ذلك بل لا لالة الادلة والنسابة على خلافه كما هو ظاهر وقال السيد المرجوم وكل من رجوع الظاهر كما هو
فانها تستبرأ فان رأت ترصدت منتظرة الى الغاء او من العشرة والاظهر استظهارها بها يوما او يومين والمأمنه
اسد والعموم فيجمع اطلاق الاستظهار واطلاق الغاء دليل المواقفة للحضاء ثم ذكر في وطى الحائض بعد الغاء فابدل
على مدق قوله الاظهر انما يستقيم في ذات العادة وذكر الشيخ المرجوم في الرسالة الحيضية بجملة ما ذكره الاضطراب
يدل على ما قلنا الا انه قال في موضع منها ولو اعتادت بياضا في اشياء العادة بعد خفي المثلثة حسبت من الحيض واجرت
حكمه عليه من غير استبراء على الاقوى ومقتضا لرؤم ذلك ومقتضى كلام غيره من استدلال العصر الحجج عدم لزوم
ذلك والتحقق ما قلنا من عدم جواز ذلك وقال الطبرسي في الجوامع فاستبرأوا النساء فاجتنبوا جماعه النساء في وقت
الحيض ولا يفرق بين الجماع حتى يظهر من قطع الدم عنهن وقهر حتى يظهر من التخييف اي حتى يقطع الدم عنهن وبالقضاء
حتى ينقسل ويتوضأ عن بخاها وطاوس وهو من جنسها فاذا ظهر من اي غسلس وقيل توضأ وقيل غسلس الفرج
ثم قال اختلف في غاية تحريم الوطى فمنهم من جعل البشارة بالدم منهم من قال اذا قوضت او غسلت فزجها حل
ولم يمانع عن عطا وطاوس وهو من جنسها وان كان المستبرأ لا يفرقها الا بعد الغسل ومنهم من قال اذا انقطع دمها و
غسلس حل وطهها عن الشايع ومنهم من قال اذا كان حيضها عشر افرغ فغسل الدم بجلالها للزوج وان كان في
عشره فلا يخل وطهها الا بعد الغسل او التيمم او من وقت صلوة عليها عن ابن ابي حنيفة الثالث فابدل على المطلوب
بعد الايات في العادة الوطى وغيره والحاشية في الوطى جميعه الحسن بن نعيم النخعي عن ابي عبد الله في الحيض
التي ترى الدم وفيها فانه من الحيض فلتستبرأ عن الصلوة عده اياما التي كانت تقعد في ايام حيضها فان انقطع الدم منها
قبل ذلك فغسل ونكح والمراد هل نقض ايامها فالغسل للمحصر ولذا لا يكره ان يركبها لمكان المستطاعة ويخص ما اذا كان
صدا قام النكاح المتوالي بنا على اشتراط التواقي فيهما كما هو المشهور قال فان لم يقطع الدم عنها الا بعد ما تحضه الايام التي
كانت ترى الدم فيها يوم او يومين فلتغسل ثم تحضه وتندف وتغسل الظاهر والعصر الحبر والمراد الغسل في اول اليوم والوقت
وهو لمعنى ويكفي برص غسل الاستطاعة ان كان دمها ما يوجب الغسل الا فليحضر خاصة وخبره يدل على ان ما زاد على العادة
استحاضة وان انقطع في العشرة ولم يكن التواقي من امره خاصة فيكون على الايام ان يكون ايامها عشر فيكون انما يوجبها
فقطا ويمكن العمل على جوازها على المستطاعة بلا استظهار وان حكم بعد ذلك بعد انقطاع في العشرة كون الدم حيضا و
محمية بحاشية عن ابي جعفر قال اذا ارادت الحائض ان تغسل فلتستبرأ فانه يخرج شئ من الدم فلا تغسل وان
لم تر شيئا فلتغسل وان رأت بعد ذلك صفره فلتستبرأ وتغسل فادرتها الغسل فاما يكون بعد انقطاع الدم طاهرا او
بعد نقضه ايام الحيض المدة ان كانت معتادة والتمسك من الغسل طلقا بخبر الرقية في المستند وجوب مطلقا واما
في ذات العادة فيستقيم بنا على وجوب الاستظهار بعد العادة واما بناء على غيره فينبغي ان يعمل على الانقطاع في اشياء
العادة والاضطراب قد كثر ابو جوب الاستبراء عده اذا كان لدم العشرة وقوله وان رأت بعد ذلك بويك كون الحيض
في ذات العادة فيكون الرقية بعد ايامها فالحبر لا يجمع من اشكال وصحيته ايم عن احمد بن محمد قال سالت عن الحيض ترى
الدم كما كانت ترى ايام حيضها مستقيما في كل شهر قال تسلك من الصلوة كما كانت تقنع في بعضها فاذا ظهرت صلت
وهذا يعم طهرها قبل انقضاء ايام العادة وحسنه على من يعقلان عن ابي الحسن قال سالت عن الحائض ترى الظاهر فرجع
عليها وجوبا قبل ان تغسل قال لا بأس وبعد الغسل العتلى ونحوها اخبار اخر وموقف ساعة المصحة فاذا اتفق

وغيره من سائر الكتب
التي فيها ما يستدل به
على ذلك من طرق
وقد عدها في كتابها

في الحيض

شهرين عده ايام سواء صلت ايامها فانه يدل على ان العادة باعتبار الرقية المستقلة لا المنفصلة وخبره او دونهما المعن
الحيض عن خبره عن ابي عبد الله في حديث قال قلت له فالمرء يكون حيضها سبعة ايام او ثمانية ايام حيضها ذات مستقيم
ثم تحيض ثلاث ايام ويتقطع عنها الدم فترى البياض لا صفره ولا دم قال تغسل وتضم وتضم ثم يعود الدم قال اذا
رأت الدم امسكت عن الصلوة والصناعات فانها ترى الدم يوما ونحوه يوما قال فاذا رأت الدم امسكت واذا رأت
صلى فاذا مضت ايام حيضها واستمر بها الظاهر صلت واذا رأت الدم فمضى حضا منته قد انتفعت للامر بها كذا في الخبر
يدل على تعيين قاعدة كلية يفهم منه صور كثيرة فقول سبعة ايام او ثمانية ان حمل على ما يعم العادة المستقلة والمنفصلة
فهي في اول المطلوب الا من المظنون العوا اذا رأت الدم ثلاثه ثم انقطع فان الظاهر من العادة في الرابع لا يفيض تحتها
بالعادة فيما عدا ذلك لا يجد ان يكون غير السائل من جهة اطلاق السؤال والتجربة بالمضارع تكرار الانقطاع في
منها بعد الاستظهار ولا فصيحة عدا اخرى ناسخة للاول وقوله فاذا مضت ايام حيضها يدل على ان الحكم الساتر لها هو
ايام العادة السابقة او ايام العشرة ولذا قال واذا رأت الدم فمضى حضا منته وعنه اي حال فخرج في الامام بيان حكم
ثابت لمثل المرأة المزبورة وانما لا باعتبار المرة الاولى خاصة فهو اوضح دليل على المطلوب وصحفا السيد جبريل في الاكابر
والضاروي وذكر الشيخ في باب كلام المفيدة الاستبراء واخبار الاستبراء واخرها موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له المرأة ترى الظاهر ترى الصفره او الشئ فلا تدري طهرت ام لا قال فاذا كان كذلك فلتغسل فلتغسل بطنها الى ما
وترفع رجلها على حائط كرايت الكا صبيح اذا اراد ان يبول ثم تدمر من الكرف فاذا كان غمر من الدم مثل راس الذبا
خرج فان خرج دم فلم يخرج وان لم يخرج فقد طهرت ثم قال الشيخ هذا اذا كان ما بين الايام العشرة من ايام الحيض الى الايام
الكثيرة منه فاما اذا اراد على عشره وخرج الدم فقد نقض ايام حيضها مسبا ذكرنا انتهى ومقتضاه انه اذا خرج مجتمعا
وامسك طهرها مطلقا واما اذا خرج فيلحق التفصيل المذكور واوله الصور بما ذكره فاذا كان في ايام العادة للمعتادة
او غير ما قبل العشرة لغيرها واما اذا كان بعد ايام العادة فصل اشكال ولا سيما على مذهب رقية الصفره ونحوها
خبر يوجب الطول المختبر وفيه ولو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم لان السبعة في الحيض ان تكون الصفره
ونحوها الكثرة فافهم في ايام الحيض فاعرف حضا كل ان كان الدم اسودا وعزبه لك فهذا بين لكان قليل الدم
وكثيره ايام الحيض في كل ايام معلومة الحبر وهذا يدل على ان العادة انما في حكم الحيضية الاولى في وقت
لامع الغاء وفي اخره في المستند فان انقطع الدم لوقت من الشهر الاول سوا حقه قوله عليه السلام في الحيض ان اوتك فقد علم
الان ان ذلك قد صار طاهرا وقطاعا معروفا فاعمل عليه وتدع ما سواه ويكون ان استحاضت فقد صارت ان تحل في طهرها
فانما جعل الوقت ان قوله عليها الحيضتان وثلاث الى ان قال ولكن بين الايام وادناه بين حيضتان فصا عدا وفيه
ان العادة تعقوب باعتبار الرقية الى الغاء وان الرجوع اليها مع الاستحاضة اي سيلان الدم ونحوه ايام العادة
كما هو المذكور في كتبنا للغة ومستفاد من الاخبار وصحيته الحاشية عن ابي الحسن في الحيض ترى الدم وهو حامل كما كانت ترى
قبل ذلك في كل شهر هل تترك الصلوة قال تترك اذا دام وخبر يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله قال تجلس لنفسك ايام
حيضها التي كانت تحيض ثم تطهر وتغسل ونكح وتغسل من الاخبار وصحيته عبيد بن رزاة عن ابي عبد الله قال انما
امرأة رأت الظاهر وهي قد رأت ان تغسل وقت صلوة ففرطت فيها الحبر ونحوها اخبار كثيرة واخبار الاستبراء كثيرة
يستدل بها وقد مر الكلام في بعضها واخبار الصلوة ايم تدل على المطلوب منها قول الله ان طهرت ببليل من حيضها
ثم طهرت في ان تغسل في وقتها حتى أصبحت عليها فصا ذلك اليوم وقوله امرأة رأت الظاهر اول النهار قال تغسل وتم
صومها ونقص خبر الثامن وروى عن اهل البيت ع ان المرأة اذا استحاضت او نقيت حرم عليها ان تصلي تطهر من الدم وتغسل
بالماء ويمنه اذا لم يجد الماء الى ان قال فاذا مضى دم الحيض صنعت ما صنعت الحائض واذا ذهب تطهرت وعن الله قال

قلت تغسل وتضم
وقال

في كل شهر

وصوم يومين على وجهها
عليها حتى

كتاب الطهارة

فمنهم الصدوق فقال في المنع وان رأت الدم اكثر من عشرة ايام فلتعقد عن الصلوة عشر ايام وتغتسل في اليوم
 الحادي عشر ثم ذكر احكام المستحاضة وقال فتصل الى ايام يحضها فاذا دخلت في ايام حيضها تركت الصلوة اى مع وفية
 الدم لا يجزى الذبول في ايام الحيض كما هو ظاهره قال وان رأت الصفرة
 والشي فلا تدعى حائضا ولا تعلق بطنها في الطهارة وتدخل الكرسف فان خرج دم لم يظهر وان لم يخرج فقد ظهرت وهما
 انما يستقيم بالنسبة الى المعتادة في الاستبراء ايام الحيض لا بعد ذلك لا يغنى وقال في المجامع ايام الحيض ثلثة واكثر ايام
 النساء التي تقع فيها عن الصلوة ثمانية عشر يوما وتظهر يوما او يومين الا ان تظهر قبل ذلك وقال في الهداية واذا
 ارادت الحائض الغسل من الحيض فليعلم بان شئها بقطنة فان خرج دم لم تغسل وان لم يخرج اغسلت وقال في النفاس فاما
 امرأة ظهرت قبل ثمانية عشر فلتغسل وتصل وقال الشيخ في المبسوط في الذكر العدد النسبية للوقت ان كل زمان من الغسل
 فيه انقطاع دم حيضها وجب عليها الغسل منه لا صلوة وقال في بعض ما كان في الاثر لثلاثة ايام الى ان قال فان
 كانت لها عادة فاتها جعل ايام عادتها كلها حائضا سواء رأت فيها دم او سوادا او فقا وما بعد ذلك يكون مظهر فان
 اذ بدلتها الصفرة ونحوها فلا اشكال ويؤيد اطلاقه عليها في الخلاف والاولى جعل ثمانية ايام المعتادة المستطرفة في اليوم
 المعتبرين حائضا بعد ذلك لا عند حقيقة لان المسئلة مفرقة فمن جازى من عشرة ايام ولا يعلم ذلك الا بعد العشرة و
 لو ان ذلك لم يكن كون النقاء المتأخر الذي لم يقصده الى عشرة ايام اذا كان في ايام العادة حائضا وهو من رأت في رضان الحيض حكم
 ناسية العادة وقال في المجمل في الكافي فاما اذا كانت العادة المستقرة في الحيض والظهور فكل دم تراه في رضان الحيض محض
 وان كان دقيقا وكل دم تراه في ايام طهرها فهو استحاضة وان كان غليظا حارا ثم ذكر حكم المستقرة العادة في
 الحيض لا الظاهر لا الحيض وحكمه في العادة فيهما ايضا وكل ذلك في الدم لا النقاء وقال في المبسوط ان كل دم تراه
 بعد ثلثة الى العشرة فهو حيض وما بعده استحاضة وقال في النفاس فاذا انقطع عنها في اليوم الثاني والثالث اغسلت
 وصامت وصلى وان استمر حائضا صبرت عشر ايام رأت بعد العشرة يوما فصلت فعل المستحاضة ولم يفرق في ذلك
 بين اقسام المعتادة في الحيض والنفاس والابن عزيها وقال بن حزم في الوسيلة ايضا ان المرأة التي لها عادة بلا غيظ
 اذا كانت عادتها خمسة ايام مثلا من كل شهر ثم رأت في شهر خمسة ايام واما وثلاثة ايام دما وعشرة طهر ثم خمسة دما و
 انقضت الدم فصلت في الدم الثاني ما فعله المستحاضة ومن كان لها عادة وتبين اذا كانت عادتها سبعة ايام من كل شهر
 مثلا ثم رأت الدم عشرة ايام بصفر دم الحيض في شهر ثم اتصل الدم اودت ثلثة ايام بصفر دم الحيض في شهر ثم اتصل
 الدم اودت ثلثة ايام بصفر دم الحيض في شهر ثم اتصل الدم اودت ثلثة ايام بصفر دم الحيض في شهر ثم اتصل الدم او
 رأت ثلثة ايام بصفر دم الحيض والباقي دما حرا او قلا فصل الدم فان شئت عملت على العادة وان شئت عملت على
 التمييز وامثال ذلك كذلك وقال فاذا رأت ثلثة ايام متواليه فهو حيض قطعها فاذا انقطع وعاد قبل العاشر و
 انقطع فالدوران وما بينهما ما حيض فليعلم انما قال فان جازى لك عشرة ايام فان كانت ذات عادة ردت اليها
 سواء رأت فيها دما او سوادا او فقا او لا شيع والوجه اتفاق النقاء با بعد ثم ذكر جملة من ذرع اشراط النوى
 وعاد يبرين الامامية والعامية وحكم التلويق من الايام والساعات وقال في لوموات دما ثلثة ايام ثم انقطع
 ثم عاد وهاهنا العشرة فجميع حيض وقت صوم النقاء وجاز لوزيها المولى في رأت اذا ظهر انه حيض لم يكن عليه
 شئ قال في وضع الصلاة ما اذا كانت رضة النقاء واليد على الفترات المعتادة بين دفعات الدم فان لم تزد عليها
 فجميع حيضها ما عدا ما راد به لان الفترات المعتادة لا تتخلل بالنوى اجماعا اذ لا يعتبر سيلان الدم دائما وهذا
 لا دخل له بما عني فيه اصله انما هو الحيض الا ثلثة ايام متواليه فترات معتادة في اثنائها كانت حائضا
 ثم قال فاذا رأت اقل الحيض فز انقطع وجب عليها الغسل اجماعا لان الموجود جميع تام ورتبها لا يعود الدم فلا يباح

واكثر عشرة

الفهر

العبادة

في الحيض

لما ترك العباد بالثبات والمراد بالثبات هنا وفي تقاطعها ما بين الفتن ويعود في التعبير بما وفرت المسئلة في الانقطاع
 على اقل الحيض مع ان الغالب في النساء ذات العادة والغالب في زيادة العادة على الثلثة كما لا يخفى ولو كانت سورة الفتن
 مشناه لا اشار اليها او غيره من قبل التمهيد في الدروس خاصة يمكن ان عرفت ان العادة بمصاط الى ثلثة عشر يوما ايام
 عند كثير منهم واذا انقطع بعد هذا فكلت فيكون الغالب في العاقل الاثبات بالعبادات ثم قال وان رأت اقل الحيض فقلنا
 ايام النقاء طهرها اغسلت لان الدم وبما عاد فالدم الموجود حيض فطهرها بالنقاء حكم الظهور وان قلنا انها كالحيض فلا
 لان الدم ان لم يعد فليس له حكم الحيض حتى يغيب غسله وان عاد فطهرها النقاء حيض ليس للغسل في رضان الحيض حكم والمرا
 اثنان رأت اقل من الثلثة اتبع وجوب غسلها على ما ذكره واما العادة في اربعة ايام مع الغسل وبدونه وكلامه انما
 يستقيم فيها ان لم يكن الدم موجبا للغسل بناء على فرض كونه استحاضة والا فالغسل لا دم اعلم الحيض او لا استحاضة والنظم
 الثاني لظاهر النقاء واصالة عدم العود ولا بعد احصاء اصله الحيض في الدم والمذكور في الخبر الذي هو مستند عند
 اشراط النوى هو انما يجب لغسل العادة معا في النقاء فكان الاستبراء لثلاثة ايام في النفاس ان لم يزل في ايامه عند
 علمنا وان حكم حكم الحيض ثم قال فاذا رأت بعد الولادة ساعة دما ثم انقطع كان عليها ان تغسل ولو وجها ان ياتها
 بياضا فان خافت العود استبقت لثبات احتياطها ثم قال انها تعتبر بها في العادة لانقطاع قبل العشرة فان خرجت القعدة بقيت
 اغسلت والاقوة وقت النقاء او انقضت العشرة وقال في النفاس لو استمر ثلثة ايام وانقطع على العاشر فالدوران وما بينهما حيض
 ولو لم ينقطع عليه في الحيض الاول خاصة ومقتضى ان النقاء وما اتصل به من الدم المستمر الى ما بعد العشرة يتبع حكم
 ما بعد ما وان كان النقاء وبعض ما بعد من ايام العادة المتصلة او المنفصلة ثم قال ولو تجاوزت الدم العشرة فان كانت
 ذات عادة مستقرة وهي التي يتساوى دما اخذوا فقطعا ثمانية ايام متواليه وجعلت اليها ثم ذكر حكم من اعادرت
 مقادير مختلفه متشعبة وذكرها في التحرير والتذكير ايضا ولم يعد من جملة ذوات العادة من لها عادة منفصلة ثم
 قال ويجب عليها الغسل عند الانقطاع ثم قال ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الا استبرأه بالقعدة فان خرجت نقيته
 ظهرت والاصحبت المبتهمة الى النقاء او مضى العشرة فان تغسل بعد عادتها يوم او يومين فان انقطع على
 العاشر اعدت الصوم ولو تجاوزت ايامها اقلها وقال في الاثر اذا قلته ثلثة ايام متواليه واكثر عشرة وما بينهما
 بحسب العادة كسبعة عشر من متتابعين عددا ووقفا ولو تجاوزت الدم العشرة وجعت ذات العادة المستقرة اليها ثم
 قال ولو رأت ثلثة وانقطع ثم رأت العاشر خاصة والعشرة حيض ويجب عليها الاستبراء عند الانقطاع لدون العشرة
 فان خرجت القعدة نقيته فطهرها والاصحبت المعتادة يومين ثم تغسل وتضمق فان انقطع على العاشر قضت ما صامت
 والا فلا ثم قال ويجب لغسل عند الانقطاع ويكره اجماع بعد الانقطاع قبل الغسل قال في التحرير اذا رأت الدم في شهر
 اياما معينة ثم ظهرت ثم رأت في اخر ثانيا بثلثة ايام متواليه فان كان ذلك فادع راجع اليها ثم قال لو رأت ثلثة ايام دم الحيض ويومها
 دما وانقطع على العشرة فجميع حيض ثباتا وجعت ذات العادة اليها سواء استقر بها الدم او يتخللها النقاء بعد
 نوال ثلثة ويجوز لوزيها وطهرها بعد العادة في ايام النقاء وان جاز انقطاعه على العاشر والمراد بعد العادة المتصلة
 وذلك لانيض مع الوضوء ولو تركه كان اولى ثم قال ويجب عليها الغسل عند انقطاع الدم ويجب عليها الغسل عند انقطاع الدم
 ويجب عليها الاستبراء ان انقطع اقل من عشرة بان تدخل قطنة فان خرجت ماؤها صبرت المبتهمة حتى توشى العشرة
 وذات العادة فتظهر بعد عادتها يوم او يومين فان استمر الى العاشر وانقطع قضت ما فعلت من الصوم وان تجاوز
 اجرها ما فعلت وان خرجت نقيته اغسلت ثم قال لو انقطع دم الحائض حل وطهرها قبل الغسل بكرة مكروه ثم قال للنساء
 حكمها حكم الحائض في جميع الاشياء الا في تحديد الاكل وقال ان ذات العادة في الحيض رجع اليها ان تجاوزت العشرة
 والا فجميع نفاس ولو انقطع الدم لدون عشرة ادخلت قطنة فان خرجت نقيته فطهرها والاصحبت نفاسا حتى تغسل او

والثبات في انقطاع الحيض
 عليها لثباتها وانما في
 ان رأت في

تحت

کتاب الطہارۃ

في التنبه

فالتيمه

قاماره

وَمِنْهَا الْفَرْقَةُ فِي الْمَدِينَةِ الْكَبْرَى
الْمَدِينَةِ الْكَبْرَى الْكَبْرَى الْكَبْرَى
الْمَدِينَةِ الْكَبْرَى الْكَبْرَى الْكَبْرَى
الْمَدِينَةِ الْكَبْرَى الْكَبْرَى الْكَبْرَى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو كتاب الطهارة

انما ان عليك التعلق من استغابك فضل وبالكس السبع وظاهر ترك القلب في السعة والتميم فيها بدونه ومنها
هذا هو كتاب الطهارة من كتاب مقاييس الاموال ونقاش الاسرار في احكام الجنة والنار والعشرة الاطهار صلوات
الله عليهم ما قاله الاخصار والآراء ومن اراد الوقوف على سائر فوائده

التي في اصول المسائل الغير المذكورة في هذا الكتاب و

الفروع الصغرى وكذا في افادته وعزابه

نكتة طير جميع الى الكتاب الذي جمعت فيه

اجوبة ما سئل عنه ولا تعليقاته

على الوضوء البهية وبغيره

الطالب في معرفة المفروض

والواجب ويتلوا هذا

الكتاب كتاب السبع في

الله تعالى

في هذا الكتاب اقتضاه الحاج حاجي احمد الملقب بزيد العلماء سلم الله وبعي
الاستاذ الكل في الكل الامير زاعلي الله على يد اقا العبد المذنب
محمد علي غفر لهما في اليوم الثالث من شهر رجب من سنة ١٣٢٢

والصندوق

مطابقاً

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين المصطفى الثاني في العقود وفيه كتب كتاب البيع
وفيه مطالبك المطلب الاول في الامور والعامة وفيه مباحث المبحث الاول في ما يهتبه مقباس
لا يرب في ان من المعاملات ما شرع لتقل الاعيان على وجه المعاوضة والمقابلة بحسب ايقاع عليه التراضي بعينه بالبيع و
البيع والشراء وما يؤثر في هذا المعنى من سائر القاعات هو امر معروف بين الناس به انتظام من المباحث وقد تضمن الشرع او
في شرعنا احكامه بشرائطه وانما احكام مخصوصة بحسب اقتضاها الحكم بالمصلحة والاشياء به في ان اللفظ البيع اطلاقا استدلها
ان يستعمل في كل الباع بمعنى او بعد البيع وهو بهذا المعنى غير عن الفعل القصاد من احد المتعاملين بمقتضى ما شرعنا وتوليد
وما كان من الاخذاد صحيح اطلاقا على كل من فعلهما وان اشتمل في ذلك المبيع بمقتضى ما شرعنا وتوليد
في كل الاطلاقين انضمام الفعلين وانما احكامه في الوجود فلا يفرق بين وجوب البيع بقوله بعثت نزع الباع الا بعد ان ينعقد في الاخر
ويقول وسنله الاخر في الحكم فيه اظهر ولا يرب بحسب هذا الاطلاق لا اعتبارا الغيبة في اصل الموضوع كما هو الثاني فيها هو من
مقولة الفعل والافتعال والتاثير والمطاوعة فانه لا يطلق اللفظ الدال على استلزام الا بعد حصول الاخر كما في المكره والاكثر وفي
ذلك وانما قوله كثر في قوله كثر في انما يقولون كثر في فاعكره وما للقيوم ولذلك يقتضيه كثر في الاول ولا ينعقد المعنى وكذلك
الحال فيما نحن فيه وان افترق عما ذكرنا من حيث القصاد من كل من المتعاملين لفظ دال على النسخة كالآخر ومن مجموعهما قد وجد الاخر
فانما ما يقصد البائع بعثت في العقد وهو النقل لا اعتبارا الانتفاء في الكاشف عن التنا التفتي وهذا المعنى صحيح في العقد
حيث وقع عن قصد سواء يرب عليه بقوله ام لا يربون لا يحتاج من جهة الاخر كالفعل الغير بانفعال لفظ هذا لفظا يقصد
البائع بقوله بعثت في العقد وهو النقل لا اعتبارا في انما الكاشف لشرعي بقوله اشتمل واشتمل في مقدم او مؤخر او كل
منهما من السبب قبل فانهما الاخر المترتب على تحقيق جزئي للعقد معا وهو النقل العريضة مطلقا والشرع مع صحة العقد وتغير
عنه بالانتقال بينه وبخلافان بالاعتبار لزم بينهما نفس العقد المركب من التيجاب والقبول وهذا هو الشايع المعروف بين الفقهاء
في سائر القاطع العقود كما كان منها مصداقا بصيغة الفعل والمفاعلة او بمجرى كالتراض والمضاربة والمزارعة و
المساقاة والمساقة والمباراة والمكاتبه والفكره والعطل او اسم عين كالوديقه والعارية والصدقة فان معناها لغة و
عرفا وشرعا نفس المال وقد تضمنت في معنى المضاد ايضا فادراك مجموعها الاجمالية في الاحتمال واستدراك مجموع الفعل لا القول
كالسبق ليكونا ايا والزيادة او بعض احد جزئي العقد واثروا وسبب كل مجموع الجزئين وانما الغير القبول في ذلك كالباع و
الشافع والافان والرهن والقنان والكفاية والحوالة والوكالة والامانة بمعناها الفرعية والوقف بالحسين التمكن والعقود
الزجرية والهبه والوصية والتكاح والخلع كما هو الشائع في العرب فيها حيثما يستعمل في تضاد سواء استعملت في ذات او حمل انتفاء
او انتفاء في صيغة العقود المعبرة فيها المتخالف وغيره بالبل هو المخصوص عليه في اللغة والمثل اول في الايات والروايات كذا
في عبارات الفقهاء فيما عدنا من الكتب نظائرهما ولذلك جعل البيع في اللغة من الاخذاد واثبت في الشرع لكل من البيع و
الابتاع والبائع والمشتري والزامن والمؤمن والموجر والمشتجر وغيرهما احكام مخصوصة وبما زنتبه كل منها الى سائر
في مجموع قوله في العقد بعثت وغيره على انه المبني على الاستقلال ووجه خلافه عليه فانه لم يفرق بين كل من المتعاملين في العقد

خلافا لفظ الشيخ

والذي على ما ذكرنا الاختيار ولو لم يدل عليه كانت تخلفه للوجوه المذكورة فلا تخل على أحد ما بالافرنية وهذا كله بناء على كون
بطلان بمعنى اختيار احوالهم واستغلامها كما ذكرناه او بمعنى غرضهم على الاموال الى ان يحصل ملكة الرشد ويمكن كون
الابتلاء بمعنى الحجر وكاثره عن المنع عن التصرف الى ان يحصل الابتلاء والاختيار ويدل على هذا ذكره الفقيه في تفسيره على ان
جعفر في هذه الآية قال من كان بيده بعض مال الشاخي فلا يجوز له ان يعطيه حتى يبيع النكاح ويجعل فاذ حصل وجوب
عليه المخلو ووافقه الغرض ولا يكون مضيقا ولا يضر ولا ينافي اذا كان من الرشد دفع اليه المال واشهد عليه
وكيف كان فالابتلاء لا يقتضي صحة بيع العقب بل البلوغ ولو سلمنا ذلك لانها على تقدم الاختيار فالاختيار غير مقصور في
البيع والشراء والاختيار لا يقتضي صحة جميع افراد بل يقتضي على ما غلبه جواز من الادلة فلا وجه لترك الاصول المخلو
والادلة المقررة الموسومة بغير هذه الشبهة الموهمة ويؤيده انه من رتبنا الرشد في جملة من الاختيار فيحفظ المال و
باصلا له ولو سلمنا ذلك لانها على جواز الاختيار بذلك فهو لا يستلزم ان يكون مابة الابتلاء معتبرة في افادة الرشد
وعلمه فلا يقتضي رتبنا اخر عليه مع انه يمكن الاختيار بمقتضى البيع والشراء وان صدق العقد من غيرهم وهو لا
يقضي عليه كغيره من الاحكام قال القاضي السيوري في كثر العرفان اختلف في معنى بطلانهم فقال ابو حنيفة ان يبيع
اليه ما يصر فيه وقال حنبلنا والقاضي ومالك هو من بيع احواله في ضبط ماله وحسن تصرفه وان يكل اليه مقتضى
البيع لكن العقد لو وقع منه كان باطلا ويلزم على قول بجنيته ان يكون العقد صحيحا انتهى بعد تسليم ذلك لانها على صحة
العقد القادر وعنه يوجب ان يقتضي على جواز الاختيار ولا يلزم الجواز مطلقا كما هو المدعى واما الدليل الثالث
ففساده ظاهر وكذا الاستدلال بعنود الايات والاختيار والاحكام فان الايات هي قوله سبحانه اسئل الله البيع وسو
الزبي وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون ثماره عن تراخي منكم وقوله او قوا بالعقود وهي انما تدل
على حكم المكلفين خاصة والاختيار ايقظ غيرنا لغيرنا عن الغرض الموجه للاختصاص بهم ولو وجد اطلاقا فلا يجد
احالة التقييد منه على ما هو الشايع المعروف في سائر الاحكام من تعلقه بالمكلفين الاصل ان قصد به اصل عدم
الحكمة فلا يبحث في ذلك بل هو مقطوع به في جميع افعال العقب مما يمكن في حق غيره وما يحرم وان قصد بطلان
من الاستغال ولو ازمه بطلاننا واصح لان الاصل عدم ذلك كما اشترى اليه واما الاستناد الى الروايات الواردة في
الغرائب والى ان الضمان قد يوجبهم من هو اعرف بطريق الحفظ والتصرف من وليائهم فهو لو لم يقتضي حاز
استقلال في المعاملات وعدم الاختياج الى الاذن ولما علم ان الشارع اسقط اعتبار ذلك فلا وجه للاستناد
اليه قال العلامة في التذكرة ان العقل لا يمكن الوقوف على حدة المنوط التصرف به بخلافه وتزايده على التدرج فيجعل
له الشارع ضابطا وهو البلوغ كالمشقة المنوطة بالمسافة فلا يثبت له احكام العقلاء قبل وجود المظنة انتهى وجواز
بعض التصرفات كالغرائب اصلها خاصة لا يقتضي جوازها مطلقا وقد فرق الشارع بينها كما يظهر من تلك الروايات
وغيرها فكيف يمكن بعد الفرض وهل هو الا بغيرها باطلا وقياس مع الفارق في مقابل النص القاطع ولو قصد
بذلك ان صحة بعض العقود من مقتضى كونها قابلية لنفسه لاجراء الضيق وانما منع منه الحجر فاذا اذن له الولي كان
صحيحا فلهذا الكلام وجه لكنه لا يمكن اثبات الحكم الخالف للاصول والادلة بخلاف ذلك مع انه يمكن ان يشايعه بان
للمباشرة انما احتج الوصية ونحوها على القول بذلك تبعا لصحة استقلاله في التصرف على هذا الوجه فلو لم يحتج
مع مباشرة للبيعة لم يحتج لوكيله ايضا فيستلزم طريق مضطربا لهذا التصرف واما في البيع ونحوه فلا يبيع له الاستقلال في
مطلقا لغيره فيكون الى يتصور المباشرين والبيعة يقتضي المنع وقد اتفق بما ذكرنا الحق في صحة بيع المميز وان كان رشيذا او
قال المحقق الكركي لا يبعد بناء المسئلة على ان افعال الغيبه واقواله شرعية لا لا حكم بالثابت وبطلان العقد القاصر
منه ويعدان حكم بالتفصيل على حسب مقتضيهما للدليل فلما دلل الدليل على اعتبار قوله في الوصية وعدم في النكاح

والبيع وجب متابعت كل دليل في محله واذا لم يكن دليل ناسخ على شيء منهما وجب غاية الادلة العامة على اختلاف
موادها واذا قد ذلك ايضا فالحق هو البطلان لاصلا لعدم ترتيب الاثر المستند هو الاصل وقد تقدم الكلام
فيه **الموضع الثالث** بعبء وشرا اذا اذن له الولي في مقام الاختيار وقد تقدم عن السيوري انه
باطل عند صاحبنا واخرين من العامة وبه حكم المصنف في الشرايع والعلامة في التذكرة والارشاد والفتاوى
وغيرها وحكم العلامة في حجر الترخير بالعتق واستشكل في حجر القواعد مع ان ظاهرهما في البيع هو القول بالبطلان
ويجوز في بيع التذكرة وبهما لا محالة والشافعية وهو يقتضي كون مقتضى الاطلاق هو
الصحة عند من قال بها مطلقا سواء انكشف لم يرد حال العقد او علم العدم او جعل الحال او وقع في مقام
الاكتساب الملكة وسواء اطلق الاذن وعين جهته في الجملة انا التغيير من جميع الوجوه فقد بطل الاختيار ورتبنا
بعبء الترخير وقد علم من القولين وتحقيق الحق منهما ما سبق فلا حاجة الى اعادة **الموضع الرابع**
بيع المميز وشراؤه وكالروايات في خلافه من مقتضى على جواز توكل وتكليفه والظاهر من احكامنا انما خصص على المنع و
عدم خلاف في ذلك يعتد به وهو المقتضى من الشافعية ونقل في الخلاف عن جنيته وفي التذكرة عنه وعن احمد
جواز توكل وان لم ياذن الولي وقال المقدس لا يرد دليل على المنع اجماعا عند اصحابنا الا انه لم يرد غير ظاهر وقال
قبل ذلك وما يبعد ما نعام القيمة المعروفة التامة بان يوقع عقدا بمحض الموكل وان يكون وكلا في اتصال العقب
الى اهلها وقد جاز الاعتماد على عبارة في الاذن في دخول دار الغير واصصال الهدية وان لم يكن خيرا معقوبا بالقرينة
فيجوز الاعتماد عليها في مثل ما ذكرناه بالطريق الاول وهذا يحصل كلامه ولا ينبغي ان يقول بالفتنة هنا او فقه من القول
بها فاما سبق لا ارتفاع الحجر المنع من استقلاله في التصرف ومن اذن الولي له في ذلك ويمكن الاستناد له بما رواه
الكاتب في سنن ابن ابراهيم عن ابي يحيى عن ابي عبد الله قال تزوج رسول الله ام سلمة وزوجها ابا عمرو بن ابي سلمة وهو
حيته لم يبلغ الحلم فاذا بائنا وكالتم في النكاح فكل ذلك غيره بالطريق الاول وعدم القائل بالفرق وهو انما سئل
واحتال عدم مباشرة لنفس العقد وان كان النسخ لا يصلح للاعتداد والاعتماد على قول الضيق في غير العقود والاعتقاد
لا يقتضي صحة صدوره هاهنا وبكفي في الفساد عدم الدليل على الصحة والادلة الشافعية والحكمة المقررة والما قبله بل
الفتاوى في الشريعة والاعراض عن ادلة المعتزلة ومخالفة العروة صلات الله عليهم واعلم ان العلم من اواة المادون
للكوك في الحكم بطلان الولي ولا يختلف الحال عندنا في الجميع **الموضع الخامس** بعبء وشراؤه في حجر العلاء
منه للشيء البصر على وجه الاستقلال وظاهر اصحاب عدم الفرق بينه وبين الحجر وفي هذا ايضا ما سبق عن
في الاختيار مع ان الغالب قواعة في اول الامر في التخيير فاذا لم يصبه مقدمه في ذلك مع اذن الولي وقوة
في عمل الحاكم في اذن الاذن اولى بالمنع وقال العلامة في التذكرة الصغيرة بحجج ائمة بالنسخ والاجماع سواء كان
مميزا او لا في جميع التصرفات بالنسخ والاجماع الا ما استثنى كباقيته والامارة واحواله وتدبيره وصحته ايضا
الهدية واذن في حوله الذي على خلاف ذلك وظاهر اذادة اجماع المسلمين على الحجر في غير ما ذكرنا وان الامر فيها
بيد الولي فيندرج منه ما عجز عنه ونقل فيها في موضع اخر ان بالذمة اشد من عصفوا من حين وارسله قال في
لبن حجر ويازان يكون عرفا ليس ملكا للضيق فاستنقذت رسالة بتايف لذلك لان يكون ما ذكرناه من الاول ان
يجب باذنه او لا ويعدم بثبوت النقل واحتمال الاستناد الى الولي وتسلمه من الروايات والعتبة الغرض وان كان
بالعانة الشريعة ولا عموم في مكانة الضيقه وقال صاحب المناجح الاظهر جواز بيعه وشراؤه جواز العادة به من في اليد
الذوق دفعا للرجح في بعض الاحيان قلت ويمكن ان يتناسل ذلك مضافا الى الشبهة المستمرة وقضا الحاكمية والشرعية
كل من المعاملة ودفع العوض واخذ منه بما رواه الشيخ في الموثق كالبصير عن عبيد بن زاذان قال سالت ابا عبد الله ع

في بيع من شرط التخيير
لا يفسد ان يبيع من
في بيع من شرط التخيير

في بيع من شرط التخيير
لا يفسد ان يبيع من

في بيع من شرط التخيير
لا يفسد ان يبيع من

الجنينة والملوك فقال على قدرها يوم اشهد بخوف في الاموال الذوق ولا يجوز في الاموال الكبر وتقرّب منه موثقة من اجفوت عن
في شهادته المملوك فان اشترع الفرق في الشهادة فلا يبعد في المعاملة التي قضت بغيرها الضميمة وهذا القول لا يخرج
من قوة الا ان الاحصاء تركوا العمل بالخبر في حال العلم وانما يستأنس بما هو فيه من جهة الاحراز فيه وهو لا يقبل فان من ملك
شيئا ملك الاقرار فيه ولا يقبل من الضيق في الشيء الكبير من هذا وغيره يعرف عدم قبول الشهادة منه ايضا وانما التبر
والضمانة فالتمسك بها في مقابل اطلاق الاية والزواجر وغوتى الامانة وغيرهم من العاقل من وجع عن زيادة الضمان
وعند من طرّق الاحتياط المطلوب في كل باب ويمكن التخلص من الشقة والمخرج بما ياتي عن ترتيب **الموضع التارك**
بغيره وشرا فيه كما كان منه بمنزلة الا لئلا يملأ الا هليته وظاهر الاحتياط بطلان في هذه الصورة حتى انهم لم يجوزوا والى
في مقام الاحتياط والالتزام والمماكتة ويجوز في الجواز الاحتياط واختار صاحب المفاتيح الجواز في المسئلة السابقة وتعم
بعض مشايخنا المعاصرين طال الله بقاءه وتأييد مسئلة بطلان الاحتياط في الامتداد والاعتداد السابقة والاخذة من غير ذلك
بعد ذلك الجواز من المسلمين كما قال لكن ينبغي تحصيله هو المعتاد في مثال هذه الامانة فانه لا يمكن فيه دعوى الاحتياط
الامانة قلنا لمتداول فيما بينهم ذلك في المعاطاة فاختار دون العينة وفي الاشياء البسيطة دون العينة وفي صورة تعيين الكمية
وقد يقع في غير ذلك الا ان الغالب لا يمكن فيه استنباط الاجماع ما ذكره في مقتضى عليه وما كان بنا المعاطاة على حصول المراضاة
كيف تقعف وكانت مفيدة لاثباته الثبوت خاصة كما هو المشهور وجرت عادة الناس في التسامح في الاشياء البسيطة والمراضاة
باعتبار غيرهم في القصة فيما على الامارات المؤثرة للظن في المعاطاة وضمانات وغيرها وكان الغالب في الاشياء التي يعتد
فيها على قول القصة تعيين القيمة او الاختلاف البسيط في البيع وشراح فيه العادة فاجل ذلك صح القول بالاحتياط على ما يستدل
من الضيق من صورة البيع والشراء مع الشروط المذكورة لا يعتمد عليه في الاذن في دخول الدار وابصال الهدية اذا اقر
امارات الضيق بل ما ذكرناه اولى بالجواز من الثبوت في الهدية من وجوه عديدة وقد استندت في المذكرة الى انتفاع
الشرف والجلالة فالاحتياط في الحقيقة على الاذن المستفاد من حال المالك في الاحتياط مع الشاغل ما هو الغالب من كون
جميع الثبوت لاحتياط قول القصة او معاملة من حيث ترك ذلك وكثيرا ما يعتمد الناس على الاذن المبيح فاد من غير وجود ذي يد
اصلا اذا شهد حال ذلك كما في دخول الحمام ووضع الاجرة وعوض الماء الناف في الضيق كما في خد الحظير وضيق
للبيع وشروط التقاير ووضع القيمة المتفاوتة في الموضع المعد لها وغير ذلك من الامور التي جرت العادة بها ويرجع
منها بالكتابة كما ان يعتمد على مثل ذلك في مقام الدعوى ولا يخفى ان طالب المالك بمحقة وظهر عدم الرضا واما على ذلك
فادعيت بالقرائن فبعضها الزيادة والنقصان وعدم الجريان عن العادة المعروفة في جواز الاحتياط من النقصان والاعطاء
بالزائد اشكال والتعديلات بين المقدار الذي يتساع منه ولا يتساع منه وسر ولا حوط وغاية الاحتياط في جميع ذلك التحصيل
الظن الاذن بل قوي من اجماع الامكان كما هو مقتضى الاحتمال وهل يقتضي ذلك بما اذا وقع في حال الضيق ومعه ويعم ماله
ومقتضى الاحتياط الاول والاخرى هو الثاني ان شهدت حال بضو من اذن الولي وان شهدت حال الخلق ولم يكن
لرولى تمام ولا قول في قوله الولي العام وهو الحاكم او العدل مع فقاء الاحتياط مع ولو دعت العترة او المصلحة الضيق الى
المعاملة مع الاحتياط الجواز ولا يعتد في هذه الصورة والمصلحة وينبغي ان يكون الاحتياط في الاجرة بما تقتضيه العادة
والمصلحة ولو جعلت حقيقة الحال الجواز قوي ولا يلزم استداد ما جرت العادة به في مال الغير ايضا غالبا فان اليد قضى
بالمالك واقراره بانه للغير غير متوقع فلو لم يكن على اصالة حجة المتصرف مع الشرائط المذكورة واصالة الضيق لزوم المصلحة
المذكورة ويمكن ان يستند ويشترط بعض ما ذكر من الاسكام بما رواه الكلي في البيع مستندا عن الشكوى عن بيعه الله قال
في رسول الله عن كس الطعام الغدير التي لا يفسد ما عتده فانه ان لم يجد سرقة وما رواه الشيخ والكلي في البيع عن عبيد الله
بن جبير الكاهل وهو مخرج قال يمل لاي عبد الله انما يمل على ان لا يبيعه بيتا ومعه خادم لهم ففقد على بيتا لم يفسد

منه في البيع
منه في البيع
منه في البيع

في البيع
في البيع
في البيع

من شرط البيع العقل

منها نعم ويضد ما سادهم وتماطلحنا فيه الطعام من عند صاحبنا ومنه من علمهم فان في ذلك خيال ان كان في ذلك
عليهم منفعه لهم فلا بأس وان كان ضرر فلا وقال بطل الانسان على نفسه بصيرة فانه لا يخفى عليكم وقد قال الله عز وجل ولا تأكلوا
فانوا نكروا الله يعلم المعصية من المصلح وما رواه الكلي في بيان ما رواه عن علي بن الحنفية قال قلت لابي عبد الله ان لي ابنة في بيتي فربما
اهدي لها شيء فاكل منها ثم اطعمها بعد ذلك الشيء من مالي فما قولك يا ابي عبد الله في ذلك قال لا بأس وما رواه العياشي في تفسيره
عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن موسى قال قلت له يكون عندى الشيء وهو في حجرى ففقد عليه منه واما اصبت ما يكون
من الطعام وما يكون بين اليه اكثر قال لا بأس وبغير ذلك مما يقف عليه المتتبع فليست به فيها واعلم ان حيث يقع بيع الشيء شره اسرع
اذن الولي فاذا وقع بدونه توقف على ابدان الولي واجازة بعد البلوغ على ما هو المختار من جهة الفضول وحيث لم يقع
مع اذن بطل من اصلا وهو **الشرط الثاني من الشرط العقل** فبطل على اشتراط العقل والنقل والاجماع فلا يعقد
بيع الجنون وشرائه وان اذن له الولي لسبب هليته عن ذلك كما دل عليه الحديث النبوي ما رواه في الضيق فان الجنون
اول ما يقع منه لا يشاء التعمير والعقد بطل لا يعتبر بالبلوغ الا لكمال العقل وما رواه الشيخ في البيع عن عبيد الله الجلي عن ابي
عبد الله قال وسالت عن طلاق المعتوه قال وما هو قلت لا يحق للذهب العقل قال لا يجوز قلت فلو اذ لك يجوز بيعها و
شرائها قال لا ويقر منه ما رواه المشايخ باسانيدهم عن الجلي وغيره ولا فرق بين الجنون المطبق ومن يعتوره ادوا وان
عقده باطل اذا صادف الجنون ولو وقع حاله فاقترحه اجماعا قال العلامة في التذكرة ولو ادعى الجنون خالة العقد قل
قوله ولو لم يعرف له سال الجنون فدم قول مدعي القصة ويقدم قول الضيق لو ادعى انقضاء حالة الضيق انتهى منشا الاول هو
في الشرط للمقتضى الشك في صحة العقد مع كونه ابرصا لم يبرأ من غير فحكمة في الملكة السابقة حيث لم يعلم روالها ومنشا الثاني
استصحابكم العقل واصالة صحة العقد حيث لم يعلم بالفساد اصلا مع ظهور عدمه ومنه ثانيا هو الاول مع استصحاب
الضيق لو ادعى هو البلوغ او افاقة احتل تقديم قوله مطلقا وتمام تحقيق المسئلة في احكام الاختلاف وبلغ الجنون
كل مسلوب العقل بافعال السكر او اغلام او شرب وقد اكرهوه لشراوى الجميع في انتفاء العقل والفسد على خلاف
مقتضى الطبيعة وان اختلف من بعض الوجوه الاخر **الثالث** الفسد وهو شرط بالاجماع كما هو الظاهر المستفيض
النقل في البيع وسائر العقود والاقاعات وقد سلك هنا في التذكرة ويدل عليه جملة مما سبق من الادلة وقوله تعالى الا ان
تكون تجارة عن تراخي ونكروا النبوى الواو في التام وباتي في المكروه وما ولى في سائر العقود والاقاعات وقوله في رفع
عن امتن الخطا والشبان وما استكرهوا عليه واما لكل امرى ما نوى وما اشتهر بينهم من ان العقود تتبع الفضل وان العقد
الغير المقصود ليس عقدا في الحقيقة فان تابا لغيره ليس بعقدا كما قد يكون في انكرا الضلوة ونحوها بل المقصود
منه وبغيره ذلك يعني عقدا واجبا وبولا فالفسد في الحقيقة من انموذج العينة في نفس الصيغة وانما ذكرناه في شرائط العقد
تبعالا لاحتياط والمباينة وبين شرائطها من كمال المناسبة والادب ما معنى ودليله فلا يتعقد بيع من لا قصد له اصلا كما التزم
ولا بيع الشاهي والغافل والغالط والجاهل بالمعنى والناقل للفظ وقاصدا لاجنابا والاستعجال والهاذل للمال والبيع الكلام وان
وتبع الخطاب الى من اشاء القبول مع الفسد والمتوا على ايجاب الضورة لبعض الاغراض او على ارادة بعضه بغير البيع غير
الموضوع له سواء كان مناسبا له او لا وقاصدا لك المعنى مطلقا وان كان اللفظ صريحا في معناه ولم يوافق على خلافه من
قبل غيره وان كان حاضرا عند الخطاب ويكره من الماطل ويؤاخذ عليه وقد قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في انما كنتم
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ويندرج في الثلاثة الاول من سبق لسانه الى اللفظ من غير شعور به او بمناه مع كونه عالما به
ومن باع عبدا للمعتق لموصوفه مثالا زاعما لا يعتد له بان ملكه بعد الوصف ويدونه من سبق لسانه الى قوله بعت و
هو يريد ان يقول وبيعت الى بعت الباطل هو يريد بيع الكتاب والى بعت بضم الناء وهو يريد التلفظ بغيره او بخود ذلك
اعلم ان المعتبر في صحة ما اشترى العقد فسد اللفظ مع التعمير والمجتهد في ذلك بشرط ان لا يفصل بينه وبين الكا كان او

من شرط البيع العقل

من شرط البيع العقل

من شرط البيع العقل

من شرط البيع العقل

وكلا او فصولا ولا يعتبر اكثر من ذلك لعدم الدليل عليه بل وجود الدليل على عدمه وهو ما دل على صحة عقد الفضولي
المكروه بالاكره الشرعي وغير ذلك وعلى هذا فلا يعتبر قصد الاحكام والاثر المترتب من لزوم الاثر وجواز الجواز وحصول
الاثر بعد العقد بلا فصل وانما هو عن القبض وغير ذلك فانما احكام وانما تدفع العقد الصحيح فصار سواء قصد لها
او قصد خلاها او لم يقصد لها اصلا ولا يعتبر بغير علم بغير العقد لا يخلو عن قصد ما لم يستطع رفاع فحصل ان
الاصل والحافه للقب والقبول كافي بعض النصوص المتقدمة بل يستحق هذا العقد ان يحسم وان زعم الفساد ولم يكن ممن
يدين بالشرع وينقاد للاحكام المتعلقه بالعقد جازا لا تفصيلا نعم قد يختلف بعض الاحكام باختلاف العقد فهو من الاسكا
الثانوية المفسومة على موارد ما لا يثبت مقتضاه في ظاهرها فطلب منها لا يعتبر بغير كونها مقتضا اثر العقد مقدور والاولى
بتوهم اعتبار ذلك نظر الى ان العقد لا يتعلق بغير المقدور ولو تعلق به كان صوته قصد لا قصد على وجه الحقيقة فاعلم
بعدم كونه اهل للتقلد وامتناعه الا ان كان لغوا ولا يترتب على ذلك بطلان عقد الفضولي لا يمتنع منه هذا
وقد يحصل منه التوق والميل والمحبة لذلك وليس مثل ذلك مقتضاه من العقد المعبر عنه اذ لو اعتبر العقد بهذا المعنى
لطل جيع العقود بغيره ولا سيما العقد ذلك من الموجب مع عدم توقفه على قبول فان النقل الحقيقي هو ان الشئ
من ملك مالك وادخله في ملك اخر ويجوز كونه بعوض كذلك في المعاوضات خاصة وليس هذا اعرافا بل لا لبس في زيادة
والنقص ولكن لا يمتنع في صدره من العينة والمسلم اليه مع عدم توقف ذلك على قبض او اقباض من غير من قبل المتفرق وكذا
الكلام في نظائر ذلك فالمعبر عن هذا العقد لتأخره في التصديق الذي ذكرناه وهو مشروط في الحقيقة فان قلنا ان العقد
للمالك ومنه حكمه بقصد عند العقد يمنع صدوره من الفضولي امر ويجوز ان لا يبيع اسدا نكارة فليكن ذلك مناسط
صحة العقد قلنا ان شرطه ان لا يبيع اسدا نكارة فليكن ذلك مناسط
وقد يتخلل من المحدث والمذكور بالفرق بين من يثق بالعضولي برضاه ولا يثق به بغيره عقد على الاول دون الثاني والعقد
اح امر يمكن غاذه لتوقفه على امر موثوق يحصل له وان لم يكن مقدورا وهو مزود باجماعهم على عدم الفرق بين التصديقين
كما يظهر من تدقيقهم في بيع الفاسد المكروه وغير ذلك ويلزم مثل ذلك في عقد المالك مع غيره خفي من ماله اذا وفاق
يقوله واقتضاه وبضم حيث يتوقف عليه وما اذا لم يثق به ومثاله ظاهر وهو لا يبيع بغيره المالك الذي يتحقق النقل
الاتصال بالنسبة اليها ام لا يبيع او يبيع او اقول والمستلزة في غاية الاشكال وقد اضطربت فيها كلمات الاصحاب قدس الله
ارواحهم في هذا عيب بواب الفقر وتحقيق المسئلة ان توقف الغيبين للمالك على الغيبين حال العقد عند وقوعه
الممكن شرعا اعتبره في البينة او مع التفظير اي ذلك كبيع الوكيل والولي العاقد من اثنين في بيع واحد والوكيل
عنهما والولي عليهما في البيوع المتعددة فيجب ان يعين من يبيع له البيع والشراء من نفسه من غير ان يميز البائع والمشتري
اذا امكن الوصفان في كل منهما فاذا عين جهة واحدة تعينت ولم يصح تعيينها وان اطلق كان هناك جهة معينة بعين
اليها الاطلاق كان كالغيبين كالاولى ولا يربى بين غيرهم ولا يقصد الا بهما والغيبين بعقد العقد والوضع لا يخلو
وهذا جاز في سائر العقود من التكاثر وغيره والدليل على شرط الغيبين ولزوم مناجته في ذلك ان لو كان ذلك لم يبق الا
الانما لا يترتب على ذلك وفاد ذلك ظاهر ولا دليل على ان الغيبين المتعقبات لا على صحة العقد بل على انهما لا يترتب
ما هو الشايع المعروف من الشرع والعادة فوجب حكمه بعدمه وعلى هذا فلو شري الفضولي لغيره في ذاته فان عين ذلك
غير غيرت وقد على ايجازة سواء وقع الغيبين في اللفظ والنية او في النية خاصة وان بهم وقد صرح بكونه لغيره بطل ولا
يعقل ان يوجد لغيره بغيره عن ان يبيع المعبر عن صحة العقد وان اجاز لزم انتقال اليد وتوقف انتقاله على عقد غير
وان نزل على ايجازة الغيبين لا اثر له ولو شري الوصي بهما لغيره ما على ان يبيع لغيره ان يرى في ذلك المصلحة والا وقع

فان يبيع بغيره المالك
فان يبيع بغيره المالك
فان يبيع بغيره المالك
فان يبيع بغيره المالك

الفصل في شرط في الضمة

عن نفسه كان باطلا وهذا كله بالنظر الى الاحكام الواضحة وقد تختلف في الظاهر للجهل بحقيقة الحال وبحقيقة الامور
اعلم بما يقع العقد على ذلك وجهان الضمة العام على اظاهر التصور من الفناوى لا يند والطرف المستمرة بين المسلمين
بجانب لا يعتبر فيها المنع مع عدم ورود نص عليه يستثنى من ذلك صوة وان الاولى ان يصرح بقصد تمليك العاقد
خاصة بشئ في ذاته وعدم رضاه بتمليك غيره مع ان الغرض قصد العاقد للمعاليمة لا لغيره فالأحوط المنع على مقتضى القاعدة
وعلا فلهذا ورد دخول هذه العقود في الأدلة المذكورة الثانية عقد التكاثر خاصة بشرط تعيين الزوجين ومغفر كل من
المعاقدين بذلك لانها كالعوضين في سائر العقود وتختلف لأغراض باختلافها فلا بد من التعبير بواو والاياء في القول
على امر واحد وان صرح بقوله بعين كذا بكذا رضاه بكونه مشتركا للمال المبيع والمشتري يطلق على المالك وكله ومغفره فلو
زوجتك نفسي بكذا رضاه بكونه زوجا لها والزواج لا يطلق على وكله وهو ظاهر منه بكتشف الوصية في التصديق لهما نعم لو لم
يعين في التكاثر في ذاته المهر لم يتوارد العقدان على فسخه واسد لوصية الضمة ما لم يصرح بالمال كذا سبق وجميع ما ذكر
فما اذا توقف تعين المالك على التعيين وانما اذا لم يتوقف عليه بان يكون العوضان حقيقيين ولا يقع العقد فيهما على وجه
سليم الا لما بينهما ففى وجوب التعيين والاطلاق المنصوب اليه وعدمه مطلقا او التقصيل بين التعيين بالخلاف في بطل
عدمه فصح وانما هو على الاخير واسد على الاوسط واشبهها بالقاعدة الاولى وفي حكمه للعبرة بالاعين المالك في ذاته
فزيد مثلا وعلى الاوسط لو باع مال نفسه عن الغير لزم عنه ولو فسخ ففسد كونه عن الغير كذلك فيتمتع ولو باع مال زيد عن غيره
وفسخ عن زيد فان كان وكلا عنه صح ولزم وان كان فضوليا وقف على ايجازة ولو اشترى لنفسه مال في ذاته بغيره فان كان
وكلا عن زيد وفسخ عنه وعلق المالك بغيره عن زيد لم يقف على ايجازة وان كان وكلا فاعلم ان لكل من العوضين صفرا موقوف
والجميع بينهما يقتضيه الغاء اسد لها ولما لم يصرح باحتل لطلان للتنازع وصحته من نفسه لعدم تعلق الوكالة بمثل هذا الشرع وتبرج
بأنه لا احالة عن الموكل لغيره العوض بكونه في ذاته فيقع قصد كونه لغيره لنفسه لغوا كما في المعين لو اشترى عن زيد
بشئ في ذاته فضولي لا فسخه وانما يصرح عن اسد لها ويبنى على ان ذكره ما يبرهن من هذا الباب لا فرق على الاوسط
الاحكام المذكورة بين النية الحافزة والتمنية الحافزة وبقرينة بينهما على الاخير في بطل الجميع على الاول وهذا الغيبين حيث
واعتبر عدم التعيين بغيره شرط على وجودي وجهان وبقرينة عليهما مسائل منها لو باع ما لا عين موقوفة بغيره الحيوة
فانما يشترط ان المالك والعوض الضمة وعدم توقفه على ايجازة نعم الاخرى ان له النجا ولو باع ذلك المالك عن نفسه فبان انه
ما له صح ولزم من جنبيه وبان تمام المسئلة في بيع الفضولي انشاء الله نعم واعلم ان العباسية شرطها ان يبيعها بغيره انما اعتبرها
لبعضهم واقرها الآخرون وهي اربعة امور الاول الاختيار واشترطه محل اشكال وكلام الاصحاب لا يجمع بينه من اضطرابه حال
فانهم جعلوا الاختيار شرط في المتعاقدين كسائر الشرط المتقدمة وفعلا والاجماع على بطل جميع التصرفات القولية المنكرة
عليها عقد كان او ايقاعا وسك كغيرهم منها بالفرق بينهما وبينه ان حصل الرضا بعد ذلك والاعتداف على الوابحة عقد المكروه
وبطلان عقد غير من العتق وشبهه والمشهد وبقرينة ان المالك شرط اللزوم وان بيع الفضولي بغيره ويقف لزمه على ايجازة
المالك ومنه حكمه فان جعلت ولا يطل العقد فيوجهه الا ان عليه من وجب احدهما ان شرط الاختيار والمالك من باب
والسد فيجب ان يملك بغيره عقد المكروه والفضولي معا من اقل الامور الا انه يقف للزوم منها على ايجازة المتعقبة فلي هذا
يكون شئ منها شرط المباشرة بلا كلهما شرط ترقية لا اثر والعلم بقرينة على الخلاف في ان الاجازة نافذة او كاشفة وانما من
قال بعدم نافية الاجازة فيهما اصلا فكلاهما شرط الضمة كالشرط السابقة ومن قال بانها في احداهما دون الاخر تختلف
الشرط عند على سبب اختلاف تأثيرها عند الاشكال متوجه على المشهور بانها ان اكرها العاقد قد يكون اكرها على نفس
اجزاء الضمة والا كراهية قد يكون من المالك صفد المكروه على هذا الوصية لا يمتنع لتوقفه على الاجازة بل هو انما صحيح من نوع
من غير توقف على ايجازة المكروه ولازم ايضا اذا كان الاكره من المالك وباطل لا يمتنع بالاجازة فاعلم انهم القبول بالشرط

فانما يبيع بغيره المالك
فانما يبيع بغيره المالك
فانما يبيع بغيره المالك
فانما يبيع بغيره المالك

فانما يبيع بغيره المالك
فانما يبيع بغيره المالك
فانما يبيع بغيره المالك
فانما يبيع بغيره المالك

کتاب الیوم

استخدمه او اداد وطنه ان كانت له لم يجز له شيء من ذلك وهو باطل ثم قال ومن رهنهنا ملكا بعضه بغير الرهن من
 ملكه خاصة ولما جعله بغير رهنه فباعه من غيره الكافي لا يخلو من اضطرار بقوله ان باب الرهن لا يصح بيع الرهن الا
 براضة مناهما متقدمة ومناخر وهو محتمل الا كقوله الرضا المناخر من البيع الحاصل من كل منهما ويجوز المتقدمة من عقد الرهن
 والمناخر عنه لا المناخر عن البيع ويجوز المتقدم على الرهن والمناخر عنه بذلك قوله قبل ذلك ولا يجوز للرهن ولا
 الرهن التفتت في الرهن ولا الانتفاع به الا من افاق قبل عقدة الرهن واذا حالها والموافق لساوفنا وبه هو اسد الاول
 الاخير من فائدة قال في باب الرهن اية فاذا رهن ما يملكه بعضه من الرهن فباعه ملكه وكان رهنا على جملة الدين وبطل فيما لا يملكه
 وقال في باب البيع ويفتقر صحة الرهن على شرط ثمانية وعقد منها صحة الولاية في المبيعين قال واعتبر صحة الولاية لتأثير حصولها
 بثبوت الملك والاذن وصحة الرهن من صحة العقد وعدم ذلك في فائدة ثم قال فان اختلف شرط من هذه لم ينعقد البيع
 وقال اية وان وضع العقد على ما يبيع منه الولاية وما لا يبيع فالباع ماض فباع بغيره فاسد فيما لا يبيع ذلك فيه قال
 اية ولا يصح البيع على من لا يولي على غلبة الابدانة وسكونه ليس اذن بعدله والظن جميع ذلك ومن كلامه 2 سائر العقود
 حتى النكاح هو القبول بصاد عقد الفضولي في غير نعم في كلامه في الوديعه ما يوجب القبول بصحة في البيع وباقي اذا ناز
 اليرك ان هذا القول هو اختيار الفاضلين واسرعي يد في الرهنه والشهدين والصدقة والكركي والشويع في الكفر
 بيع البعق ورواه غيره من المناخرين وظاهر بعضهم وقيل يصح اخرون منهم عدم الفرق بين البيع الشراء في ذلك هذا
 اية احد قول الحل على اسكي التمهيد حيث قال اختلف قوله في البيع ففاده يبطل العقد لا منهى عنه فيكون فاسدا وهو
 من فواده وفاده بخير وانما اختلف في الاية 2 كلامه على ما يقتضي القول بالتمتع ويظهر من ان العتاس 2 كباية التوقف في
 المسئلة وما يظهر من التمهيد الثاني اية الى ان المتصل تتبع كلامه ونذكر ما قلناه فانها البطلان مطلعا وهو اختيار الشيخ
 2 ط والمساائل الحاسه على ما ذكرنا في الشرا وصادق قوله في الخلاف وقول ابن زهره وظاهر الحلبي المعروف من ذهب الحل
 واختاره من المناخرين فخر المصنفين والمحقق للاماد في رساله الوضاعة ووجه المقدس لا يدل 2 كباية نالها صحة البيع
 بطلان الشراء وهو القول لاخر للشيخ في الخلاف قال في كتاب النكاح لو اشترى غيره بغير اذنه لم يقف على الجازة وكان باطلا
 قال وعندنا ان البيع يقف على جازة ما ذكره في المسئلة ويحتمل ان اخوان اسدلهما انان ونق برضا المالك فاجازة ولا
 لا فانما انان لا يسبق منه منع ولم يظهر له اية صح ولا بطلان يشير الى هذا الوجه ما ذكره المحقق الكركي 2 بيع الفاضل حيث
 خل الصادق نظر الى القرينة الدالة على عدم الرضا وهي الغصب ما ذكره في الا سلام حيث قال وزاد بعضهم اي بعض القائلين
 صحة عقد الفضولي عند مسبقية القصة بغيره للمالك لا غير الظن من كلامه في كتاب المضاربة اختياره لذلك بناء على
 صحة عقد الفضول وما ذكره العارضة في التذكرة حيث حل الجهر بالتوى بما عباد تزوج بغير اذن مولاه فهو باطل بعد
 بيعه لتدني اثره بعد منع مولاه وكذا رتبته قال فائدة يقع باطلا وهو لم يفرق بين النكاح وغيره فيلزم ان يقول بطله
 لبيع اية والمشهور هو القول الاول كما عرفت وقد حكى غيره غير اسد من الاحكام هو الاشهر بوجه الاول

الفقير المذنب
والمستحق

الاول للفقير
الاول للمحتاج
الاول للمحتاج
الاول للمحتاج
الاول للمحتاج

مع القصص

صحيحاً وليس هذا كما قال التمهيد من باب البعادات بل من باب التمسك بالأطلاقات وقد يؤخذ في الدليل مع ذلك ما لا يخبر
 ملك التعاقد ليكون عدمه مانعاً من صحة عقده بل يكفي كونه ما زاد من الملك عما كان السابق كافٍ في صحة العقد فكان
 الإجازة اللائقة لتساويهما في حصول الرضا الذي هو الأصل في ذلك فيستأويان في التاثير ومنع ظلال لا يمنع من كونه
 قياساً او مصداقاً الثالث حديث عروة بن جعد الباري وهو حديث مشهور ومذكور في الكتب بعبادات مختلفة لا يختلف
 فيها المطلوب لكنها اتفقت على بعد المسامحة وان كان بعضها مقلاً بالمعنى ونقله الشيخ في الخلافيات في مقام الاحتجاج به
 على مسئلة من الوكا في النفل وروى عن النبي انه عرض لرجل يلقى على عروة الباري ديناراً الفتي بمرشاة للاصحية فاشترى
 بمرشاة من ثم باع اسديهما بدينار فجاء الى رسول الله بمشاة دينار وقال هذه مشاة وهذا دينار فقلت له النبي كيف صنعت
 فانك لو لماصنع فقال له النبي بارك الله في صفقتي بك وذكر في الايضاح مثله ذلك وفي لف وكوة وغيرها ان عروة هو
 راوى الخبر وذكر في بعضها صورة الدعاء اللهم بارك في صفقتي بمنزلة وذكر ابنه ان قال فبنت اسودها او فودها فظفره دل
 بالظفر فوسا ومنى فبعت منه مشاة بدينار واثبت النبي الحديث والموجود في كتب الفقهاء عروة والواو وذكر في كتب الرجال
 عروة الا في بعض النسخ وذكر العلامة في العلم الاول من الخاصة ونقل مولانا الاستاذ في كتابه في النسخ والتحليص عنها وعن
 رجال النسخ ان عروة الا في من اصحاب نبيه المؤمنين وكان رسول الله قد دعا له فقال اللهم بارك له في صفقتي بمنزلة في الخلا
 وفي صفقتي كما في الرجال قال وفي نسخة اخرى من الرجال عروة الا في عروة الذي وكان قال والاولى اصح وذكر ابن ابي
 والامير مصطفي الفقيه الاول في خاصته ثم ان نقل في كتابه عن البرقي انه ذكره في اصحاب رسول وقال في 12 اصفياء من اصحاب
 امير المؤمنين عروة الا في وكان النسخ قال ونسب عليه في الخاصة ايته ثم نقل في النسخ وبعض نسخ التحليص رجال النسخ في
 اصحاب رسول عروة بن الباري انتهى له اسديته في الرجال ولا نقله غيره ولا بعد اخذ ما في الرجال وما في كتب الفقهاء
 بان يكون دغاً البنية فهو ما ذكر في الرواية المذكورة وانه وقع شبهة في نقل ما ثبتت عروة الباري في عروة ثم ان نقل هو
 انك الرواية بذلك على اشتهاؤها والاعتقاد عليها كما لا يخفى والله اعلم وصحبه الاستدلال بالرواية اربعة اسد الثاني من غير
 اذن النبي ثم انه اجاز ذلك واقترع عليه واظهر حسن ضيقه فلو كان بيع الفضولي باطلا لم يصدر من النبي ذلك وكان عليه
 نجره وامره برذ الدينار واخذ الشاة او بغيرها المعاملة بعد الاذن وهو يختلف للقول وعلى هذا فالاستدلال بالبيع
 خاصة كما في الايضاح وغاية الزام وجامع المقاصد ذلك واستدل هناك كونه بشرارة القاتل ايضاً ورجع عن في كتاب
 الوكا لزومكم بان مثل ذلك يندرج في الاذن عرفاً ولا يقف على الاجازة ونسب المحقق الكركي ذلك الى الشيخ ولا اصحاب
 قيده بغير اللذان كما ان كان كل من القاتلين واسد بينهما تساوى ديناراً والواقع فضولاً وتحقيق المقام ان قول
 النبي لعروة اشتره مشاة محمل لارادة كون الشراء بكل الدينار وارادة كون الشراء بالدينار كلاً او بعضاً والمعارف في مثل ذلك
 هو الثاني الا ان عرف المحلل الفقيه الشافعية وشافعية ما لم يدفع الى الوكيل فلا يباح فضاء الاول لكنه خلاف ظاهر مورد
 الرواية فشر الثاني من حج او اسد هما فضولي ح قطعاً لا قضاء الاذن في ذلك صريحاً ولا خفي وانما يصح على الوسا الاول
 ولا ضرورة الى العمل عليه لان الاجازة كما تسع البيع تقع في الشراء فلا يجوز ان يكون له المصلحة الاول بمعية الغنينة واشتبه
 في فهم مع ان الاشتباه لا اثر له في صحة الوكا لان الزمان اثنان باقية التصرف البنية عليه ظاهر نعم لو قلنا بان الاجازة نافذة لزوم حمل
 الشراء على وقوعه بالوكا لان الثاني انما ملكها البنية بعد الاجازة فاما قبل ذلك باقينا على ملك المبيع فالمعبر بغيره
 ان وقع البيع عنه والافلا اثر لاجازتهما اصلاً ولو اعتبرنا الاجازة مطلقاً وان لم يقع البيع عنه كان شكاً انه لو اجاز البيع
 قبل ايجازه البنية رجح الدينار الذي هو الثمن اليه وبطل البيع في الشاة الاخرى وصح بطلان من الثمن ان اجاز بعد امكن
 لغوا لاشغال الملك عنه نعم لو قلنا بان من باع شيئاً فضولاً ثم اشتراه بائناً كان بيعه صحيحاً امكن بما الحديث عليه وهو موع
 كما بان فقد اتضح انه بناء على كون الاجازة نافذة يجب حمل على كون الشراء وقع بطريق الوكا لفظاً لا بالشراف

عن الثالث وأبي

انما قلنا على جملان عقد الفضيحة كما لا يخفى منها ما ورد في النكاح وهو ان يزوجها بالبركة...

ملاح لا عن

لكنها

لكنها لا تدل على جملان عقد الفضيحة كما لا يخفى منها ما ورد في النكاح وهو ان يزوجها بالبركة...

في البيع...

في البيع...

في البيع...

الذي

التي

الذي وجد فان ايجاز مشرته لها اغتقت بعد ذلك ولم يجز له بيعها او رد عليه بما يتق على مذهب من بطلان عقد الفضولي
ذكره ليعلم البيع في العاقل وليس فيه دلالة على صحة من صورته النزاع الامن حيث لم يفهم لانه حكم بانما ذاهم المالك فانما
اشترى به الملقط واجاز المالك صحة منتهى ملخصه او قال العلامة في المحققين نقول ان تلك بعد الحول لذاهم في شيء
الجارية وقعت له ولم ينفذ الاجازة في العتق وان لم يملك لذاهم واشترى المالك بالعين بعد الحول وقبل وقفه على الاجازة
قال في هذا اشكال وهو ان اذا اشترى بالعين قبل الحول لنفسه فلو بطلان العقد لا يقع له ولا المالك وان اجاز له المالك
ويجوز الضم معهما وفيه بحث لا يحل هذا المختصر انتهى كلامه وقال في بيع الفضولي من في دية المالك لفظه والتمس في بيع
ماله عنده فقول بوجوبه فانه متوجه على من باع سلعته غير لنفسه لا للمالك ثم يعضد الى المالك فبشره بما منه ما على ما صرح به
من من لم يبيع مال غيره عن الغير فان مقتضاها مضي الاجازة قال في كتاب لو كان له منه قال ابن دبر ان اشترى لوكيل مال الموكل
لنفسه لو كان للمالك واقفا للموكل دون الوكيل قال العلامة وعندنا في ذلك نظير لو اطلق كان ما قاله جديا ولو اشترى
للكل بالعين في غير انقطاع اشكال من حيث ان البيع وقع للوكيل بعين مال الموكل وقال في الفصل الرابع عشر من كتاب البيع
قال الشيخ في النهاية من غصب غيره مالا واشترى به جارية كان الفرج له حل لا وعليه وذلك لان ابن دبر ان كان للشر
بالعين بطل ولم يجز الوطى وان كان قد وقع في الذمة مع البيع وسئل الوطى ثم نقل ابن دبر عن الشيخ في المثل الجارية انما اخذ بذلك
وقال العلامة كلام الشيخ في هذا من احداهما ما ذكره في جواب المسائل الحاشية في ان الشراء بالمال اعم من ان يكون بالعين وفي الذمة ومن
كان الاول هو الظاهر يمكن العدول عن الظاهر الى الثاني ان يكون البائع غلاما بالمال غصبه فاشترى به ببيع وطى الجارية
وقد المال وان كان الشراء وقع بالعين فانه لا يملكه لو اشترى لفضولي غير شينا بال نفسه فانه لم يمتد وقع العقد من المباشرة
سواء اذن ذلك الغير ولا وان شاء فان لم ياذن له لغيره لشيء به قال الشافعي وهو يقع عنه ويصل من اصله احتمال والثاني
وهما ان قلنا به ففي بطلان العقد وقوعه عن العاقل وهما ان لا فرق لبطلان في الواد ان اذ ليس للانسان ان يملك شيئا
التمس على غيره ويلزم من كلامه ان لو باع مال غيره لنفسه ثم اذن للمالك على ما وقع عليه العقد كان ايقاعه باطلا للعلامة المذكورة
قال في وكالاته الفواعل وكل موضع بطل الشراء للموكل فان شاء عند العقد لم يقع عن احداهما ولا قضى عن لوكيل ظاهر
وقال في هذا ما قاله الزاهر مع الزهر لم يستوفى الثمن لم يملكه لغيره لفسك فالأخرى صحة الجميع ولو قال الجمل وافضل لنفسك
مع البيع دون القبض لو قال لغير نفسك بطل الاذن لانه لا يصور ان يبيع مالك غير نفسه لو قال لغير نفسك مع وقال في وكالاته
في مسئلة تعاقد الوكيل للموكل وعدم ذكره للموكل عند الشراء ان لم يصف له به بنية ومضد وضع الشراء له ظاهره وابطاحه
ان اضاف اليه في بنية فان لم يجز في ظاهر الوكيل والبائع لم يكن له باسكام وقوع الوطى ولا لغيره في الاطلاق وانما
تخص الامر فلا لانه اضاف الى غيره ونفاه عن نفسه وان اجاز وضع بالنية الى الوكيل لا الى البائع الا ان يصدره ورضي به هذا
محصل كلامه وقد تقدم عن المحقق المذكور ان وجه بطلان بيع الغاصب ظاهرا لعدم رضا المالك بذلك بل بغيره هذه جملة
ما وقفنا عليه من كلامهم المتعلقة بالمسئلة المفروضة وهي مضطربة جدا ولم نجد فيها اشارة في بيع الوكيل وبهذه الجسدة
اللازمة او الجائزة او الفاسدة لا يخلو من اضطراب فيتم التحقيق ان الاشكال في صحة بيع الغاصب نحوه من وجوه اسد هاما
ذكره المحقق المذكور وقد سبق الجواب عنه فاني انما اشارة الى العلامة في المحققين ان البائع انما يتحقق بطل المالك
من شخص الى اخر بعوض فلا يملك من وجوه عشرين يتنقل احداهما من شخص الى شخص لا يتنقل اليه من العوض الا من لا بد من بيع
الغصين واطلاق يقوم مقام ذلك والارم بقا للمالك المملوك بالمال مكن وغير ذلك من المحذورات المتقدمة
شرط القصد والمعتبر في الغصين بالنية والقصد خاصته ومع اللفظ الدال على ذلك فان العقود تتبع القصد وليس
في نفس الامر شيء يبيع بل هو يبيع النية واللفظ اذا لا يعقل مغيب غير ذلك وفيما يختلف الحكم الظاهري عن القصد في بعض
منه هنا صلى هذا اذا باع الفضولي واشترى لنفسه كان البيع او لم يكن بما لا يجوز ثم اجاز المالك فلا انتقال التمام للمالك

واليه

الغاصب يبيع

والبلد ومن الفضولي واليه ومن المالك والى الفضولي او عكس ذلك وبطل الاول بخلاف القصد واللفظ ايقاع العتق
معه والثاني بخلافه الواقع لواقع لا انتقال على المالك فينتج بان غاصبه كما هو الغرض والثالث بخلافه لوضع البيع من حصوله
والمقابلة لا تستلزم وموقع التملك والتبليك بالبيع بل هو من حصوله صلا ان كان المتعاقدان كلاهما فضوليين فاصدين للمعا
لانفسهما والرايع بجميع ما ذكر من مخالفة القصد والواقع والوضع فانما بطلت هذا الوجوه باسرها فحين بطلان العقد يفسد
فان قلت يمكن دفع الحدوث انما للثمة باسرها انما الاول وهو مخالفة القصد فما سبق من عدم اعتباره في اذا كانت المعاملة بين
تقع عليها فان يعين الجهل من غير القصد والمعتبر في نقل الفضل للمعاذوم وهو حاصل وهذا كما قال بعضهم في بنية وشبه العقل الجاني
انما اذا كان العمل بعينه وقصد الغرض مع سوا النوى وبهذه النوى خلاف اوله ولو اجملا لان العبرة بالغيبين وبشره الغرض وقد جدد
ذلك فلا يراعي ما زاد عليه فاذا ثبت في العبادات فاما المعاملة والى بذلك وبشره الحكم هنا يتبع كليات الاحكام في نفاذها
الاحكام وحكام يبيع عقيدته او البنية ورواية مسمع الشافعي فان الظاهر وقوع معاملات المودعي عن نفسه ورواية ابن ابي الظاهر
في ان المدا على وقوع الشراء بمال المالك والزوايا لا توارده في النكاح فان ظاهرها عدم قصد وقوع النكاح عن الموكل والى
او الوصية بل قصد الاستقلال بالامر وانما القاية جانا لوفاء بان لا انتقال من الفضولي اليه واجاز المالك ان يمكن تبيحه بانك ان
حصول الضم في الاجازة كما اذنته فممن امر غير ان يعقوب عنه فان كل من اشترى بالبيع مشروط بالمالك وعقود الفضولي غير
عندنا وكما جاز اعتناق بغيره لنفسه مع اذنته ومن مال غير كذلك فلا مانع من جواز بيع مال غيره لنفسه ذم واجازة وكما فهم
حكموا بان المشتري العالم بالغصب سلم الثمن الى المبيع الغاصب بغير قصد فالتعاضد بينه وبينه استمراد منه فكذلك اذا جاز له
ان يبيع لنفسه وبشره لذلك اطلاق ان الناس مشاطون على امواتهم وقول القائمة الضيقة لا يجوز ايقاعها الا من مالها او امره
او رضيه منه مع ان الاجازة في حصة المالك في تصحيح العقد وانما الثالث فيتفاد دفعه بما ذكره في دفع الثابتة بالانفاضة فيها
ذكرنا مع وحيث كان الحكم على خلاف الاصل فاسلما فصار على محل القبر في لا يكتفى في اجازة بيع الفضولي اذا وقع من فضولي
اذا سقي نفسه العقد بل يجعل العقد ثانيا ووثقا يكون في اذن على الثمن ان يبيع شيئا بغيره من مال الكلي لزم العقد وما اذن على الثمن
عن ان يبيع شرا لشره والخيانة انما يوثق بذلك فتدبر في انما ان المشتري والبائع من الغاصب في قصد عليك فكيف يتنقل الى
المالك بالاجازة والمعهما انما العلامة في التذكرة فقال لو باع الفضولي واشترى مع محمل الاخر فاشكال في انما انما
قصد عليك الخافد ويلزم عليه لزم الوكيل واشترى مع الاخرى في الاشكال وانه لو علم الاخر بكونه فضوليا وهو قد قصد
البيع لنفسه كان يبيع موضع اشكال لعدم مطابقة القصدين وقد تقدم تحقيق ذلك في شرط القصد في بعض ما اشار اليه
العلامة في التذكرة ايضا حيث قال بعد العبادات السابقة اما مع العلم فلا يفي ما تقدم اي لو قوف على الاجازة وفي القفا
مع علم المشتري اشكال اذ ليس له الرجوع بما دفعه الى الغاصب وكان هذا هو الوجه في اشكال القواعد وحاصله ان المشتري
لم يقصد الشراء حقيقة ولا كان الثمن للمالك ان جاز وبيع به على الغاصب ثلث عند وكان المشتري بغيره مع فضول المالك
وبطل اجازة ببيع وكل ذلك باطل عندهم فيلزم الحكم بما اباح الثمن للغاصب كما او بعوضه بغيره لبيع لا يقع اجازة للمالك
لخلافه نادره ولو اذن له عنه ويحكم الجواز بغيره عند العقد عن الاجازة في بغيره على كل منهما حكم وما ذكره من انما انما
فان كان الثمن شيئا في الذمة واجاز المالك استد منه وان كان قد دفعه غير الى الغاصب ان كان معينا فان قلنا بان الاجازة
نافذة اشترط بقا العوضين فيلزم للاسقال الى ان يحصل الاجازة وان قلنا بانها كاشقة وقد دفع الثمن الى الغاصب في الرجوع
البيان كان في المثل او القبة او المثل او القبة ولا خلاف معروف ساسها انما اشار اليه ولده في الترخيص صورته بترتيب العقود
من نداء الاستد للغاصب لغيره والبيع برضا المالك الاخر فوضع عليه عقدا اخر وضع عنه ولم ينفذ اجازة للمالك كما لا يخفى
فمنه وابطال له وبناب ان حكمه بغيره ذلك ملكا له لو في حكم المالك فقد خرج عقدا الواضع عليه من ملك الفضولي و
ان قلنا بان مال احد المالكين العقد الاول كما كان قبل لا قباض الاشكال في كانه غير فبنا الاشكال في جواز بيع المالك

العقود

فانه ظاهر

منه ولو جازاه قبل البيع الثاني صح الاول على القول بجواز ان يقصد المقتضى البع ليقصد الا بطلان من حمله الثاني من
الاقسام ان بيع الفضول او يشترى عن المالك ثم يشترى المبيع او العن من قبله اذ من غير هذا الاصح هنا اي هو القول بالمنع
ووجه ظاهرهما سبق وهذا اقل اشكال من الاول من جهة نفس البيع واشد من جهة جازاه لوجوهها لانه لا احد الا ان يمتنع
بوجه البيع عنده ولو قلنا بصحة ذلك فالوجه لانه لا يلزم من انتقال بل يوقف على جازاه الفضول بعد ملكه ولا يجب عليه ان يمتنع
ولا جازاه ولو قلنا بصحة القسم الاول حمل وجوبه لشراؤه او ما يقوم مقامه لوجوب التسليم الموقوف عليه انما الجازاه بعد انتقال
اليتمى ان اعتبرها ما واجبه عليه وهذا مما يوجب عدم اعتبارها كما لا يخفى الثالث ان بيع الفضول او يشترى ثم ينقل المبيع الى
المال بولا يزل المالك والمالك وكذا ان يمتنع من قبله على جازاه ويصح صدوره وانما منعه من قبله من قبله من قبله من قبله
العقد كما مضى الرابع ان يبيع او يشترى عن المالك فضولا ثم ينكشف كونه ثانيا عليه ويكون العقد فان كان العقد غير
جائزا على مقتضىه لثبانه يوقف على جازاه المالك واثباته ان يكون جازا على مقتضىه وان كان جازا على مقتضىه في الاصل في
اجازته نظره واشبهه وقوله ان لا يوجد مقتضى عدم المانع ولا دليل على اعتبار العلو بالبيع الجواز ولا لزوم وبطلان الحكم
القول في الفضول وبطلان الاصول اعتبار الاجازة فيما اذا كانت الثبوتية لثبوتها كونه جازا على مقتضىه وان كان جازا على مقتضىه
في الجازة فحكمه كالوكالته وقال القاضي اذا كان السيد لعبد في الجازة فباع واشترى وهو جازا على مقتضىه وان كان جازا على مقتضىه
يكن مادونا في الجازة ولا يجوز شيئا فاعلم فان علم بصدقه لك واشترى وباع جازا بعد العلم بالاذن ولم يخبره فاعلم بذلك
فان من السيد هو ما ان يباعوا العبد العبد لا يملك ما لم يكن بغيره وشراؤه منه جازا او يوصى لك بجريه لاذن الظاهر ان يشترى
العبد بعد ذلك من غيرهم وباع كان ذلك بغيره ان كان في ذلك عنده في المثلث او وعلية بانه لو اذن للمولى ولا يعلم العبد ثم باع
العبد صح لانه صادف لاذن ولا يوجب منه اعالم المولى بعض المعاملات فان كان القاضي جعل لاذن الذي لا يعلم احدكم انما
يتكلم به الانسان عند نفسه فما يتعلق بمطالبة غيره فلا يعتد به ما لم يقصد اذنه فاعلم ان لا يعتد به لاذن لا يصدق عرفا
عليه قلن لك ان من وجب البيع عند نفسه فحضر القابل فورا وقبله يعتد به وعلى هذا لا يخفى ان غلام الماطل يبيع بغير
الاذن لاحد من الناس صحته المعاملة الواقعة بعدة وهو الذي يقتضيه خلاف قول كادم القاضي نعم لو اكتفى في الاذن بالثبوت
النفي بطلان او جعلنا من الاقنات انضج قول العلامة الفاضل ان يبيع او يشترى لنفسه ثم ينكشف كونه مالكا للمال وان
المقتضى ان يملكه والا فربحه البيع وعدم اوقفه على الاجازة ووجه ما مضى في الرابع الشاغل ان يبيع او يشترى لنفسه
ثم ينكشف كونه مالكا او يملكه على المال عند العقد وحكمه يعرف مما سبق السابع ان يبيع او يشترى عن المالك بغيره ثم ينكشف كونه
المال له وقد جازاه لاجازته من باع مال اليد بغير الجازة وانه فضول فبان بغيره وانه مال له وذكر جماعة منهم فروضه الخواص
من هذا القسم وحكم العلامة في التذكرة بغيره العقد وقال ان اصح قول الشافعي لانه يبيع صدق من علمه في محله وليس عباد يفتقر
الى التتبع وبحكمه في هبة الخوف واستوجه في القواعد هنا وقطع بغيره كما لا يهتبه منه ومن الارشاد ووجهه ان يباعها فاعلم
الاجماع عليه وناقشه ذلك المحقق الكوكبي والتميز الثاني في منع الاجماع واستند الاول الى عبارة التذكرة حيث قلنا على
عدم الاجماع وهو اشتباه ظاهر لانه حكم احوال العامة وذكر قولين عن غيرهم وهذا هو قول المحقق في التراجيع وظاهر التمهيد
في القدوس وظاهره هو ان يملك من سبب وقوله ولا يفتقر الى اجازة من المباشرة وبذلك فتر كلام العلامة في الاصحاح و
جامع المقاصد ويقل بالتوقف على الاجازة واشتد المحقق الكوكبي في الجماع قال لانه لا يقتضي الى البيع الثاني للمالك
الارشاد الى هذا القول مال التمهيد الثاني في هبة المسالك فقال ولعل هذا وكثير القول بالحقه مطلقا في الكفاية الى
المشهور وذكره في الاسلام ووجهها لانه انما يملكه بانه ما اقتضاه قل المالك من اذنه عنه وبانه وان كان بغيره في الضو
فوق المعنى متعلق والتقدير ان ثباته في فقد جرت بانه كالمالك عند مباشرة العقد لا اعتقاده ان المبيع لغيره والتعليق

الاخير ان ذكرهما العلامة في التذكرة عن الشافعي بناء على ضعف قوله ولا يخفى ان بناء الاخير على بطلان عقد الفضول وانه
كالعيب ولا يعتبر به وبين الاخيرين هذا مضع ظاهر لان يكون الاول نظر الى الظاهر والاخر نظر الى الاعتبار والفرق على تقدير
حقيقة العقد والغناء قصد وقوعه عن اذن واعلم ان هذه المسئلة بعض المسائل الشافعية جازية على القول بطلان الفضول
ايضا قلنا عدم نفي غير الاسلام لاحد الوجوه نظر الى نزده في الحكم لانه لا استثناء عنه ويحقق للمسلمة وجوبه على
النظر في امور الاول ان المالك اذا كان معينا هل يتعين وقوع البيع عنه وان قصد غير المالك ولا وقد من الكلام في الثاني
ان لو اعتبر قصد وقوعه عن المالك او عدم قصد غير فعل هو شرط على وجوبه والوجه هو الثاني لانه الاصل في الشرط
ولكونه في العنود من باب خطاير الوضع لا التكليف الثالث انه هل يكفي قصد المالك في الجازة ولا بد من تعيين او عدم تعيين
غير المالك والوجه هو الثالث مع العام بالمالك انما مع الجهل كما اذا علم كون زيد مالكا للمال فباعه فهو ملكه وهو موقوف
عين غير المالك لكنه قد قصد المالك في الجازة وان خطا في التبعين فباعه في غير المالك لان الغرض وقوعه عن المالك
ايما كان او يبطل العقد لمخالفة العقد للواقع او يفرق بينه وبين غيره فانما الخطا في تعيين غيره وقسم لا ينفك عن
نسبة الكل الى اذن وان خطا في تعيين غيره بغيره بطل العقد بطلان قصد المغيرة وهذا ليس بجديد الرابع ان هل
يعتبر في عقد الفضول ان يراعى في التقويم ما يراعى الوكيل والمالك بمقتضى الجازة بحيث لو كان مالكا او وكلا كان
بيعه على نحو ما وضع ام لا يعتبر بل يجوز الحول على اجازة المالك لينظر ما يرضاه من امره ومنه ما هو الوجه الثاني في
علاجه غير قصد غيره العقد من كونه جازا او لا واما ما يعتبره علم ما هو خلاف الواقع او يكفي قصد العقد مطلقا الوجه
الثالث كما سبق اذا تخلفت هذه المقدمات تبين ان المبيع هو القول بالباطل او الوقوف على الاجازة فان شرتا عن تعيين
غيره اذا كان هو المالك لزم الاول والا فالثاني لاحتمال احالة الامر على المالك فلو سلمنا بطلان العقد من غير وقوعه
الى العنود المتيقن في الشرع وهل جاز من فضول العقد من باب الجواز او لوقفه على الاجازة وجهان والاول لا يمتنع
فانما نفي الضرر ولا يمتنع بناء على حقيقة العقد ولو سلم المالك الى المشتري سلطانا عليه ثم انكشف كونه ملكا جازا للمشتري ح ان يمتنع
بغيره ولا يمتنع شيئا اصلا سواء وقع التصرف قبل ان يملك او بعد ان اخذه والارجح عليه بالمثل والقيمة واعلم ان
العلامة في القواعد اذ قد احكى الاجماع على ان باع الواهب لموهوبه بعد قبضه بغيره ان كانت الهبة فاسدة
ثم قال ولو باع مال مورثه معتقدا بقاءه ففقد ذلك وادى في القواعد ان يوصي عن معتقدي اذ اظهروا في الحق وضاف
الوصية للمالك القائم ببيع او يشترى لفضول عن المالك ثم يجوز للمالك قبل البيع على الاجازة او الفسخ في غير الوارث
سواء كان هو الفضولي او غيره ففي حقه نظر من مشاركة الانتقال التمهيد في الانتقال لا يقتضي في حقه من الخلل المذكور
منه ومن وجوه من خصوص الوارثة ومنه قيام الوارث مقام المالك في الحقوق المتعلقة بهذا المال كما يقوم مقامه
في استحقاق الجازة والتفويض في العنود ولا يباين في الهبة على قول والى الاول دليل القاضي حيث قال كما يحكمه
في المختلف ان باع العبد المجهول عليه متاعا بغير اذن سيد له في الجازة لم يخبر ابتداء الاول فان جازاه السيد
او اجازة اجازة مستقبلة كان جازا فان لم ياذن له سيد لكن اعتقه لم يخبر ابتداء الاول فان جازاه العبد بعد الحق
لم يخبر وكذا لو اجازة السيد لو مات سيد واجاز وادى ذلك لم يخبر قال العلامة وليس بمخبر حتى السيد فانما
بعد الحق وقد وكذا اجازة وادى انتقال حقوق السيد اليه اقول كان القاضي قصد ابتداء الوارث عن موصي في الوارث
فادامته لرقبة باقية كانت ذمته كذمة المولى والعبد بغيره وانما العنق لم يخبر ولا للمولى جازة وكيف كان فاما انما
العام من الاكفاء باجازه الوارثة مخالف ما اشتمل عليهم ان الحقوق الجازة بغيره بطلت والمواب بها ما لم يتم شرطها من
العقود في حال الحيوة كالهبة قبل الفسخ ما كان يترقب ثروته ما موقوفه على الاذن ولو مستحبا كالوكالته ووجه
في الاول بين هبة دوى الا وهام والهبة لموهوبة او غيرهما من الهبات الثلاثة وبين الهبة الجازة وعقد الفضول اجازة

منه ولو جازاه قبل البيع الثاني صح الاول على القول بجواز ان يقصد المقتضى البع ليقصد الا بطلان من حمله الثاني من

منه ولو جازاه قبل البيع الثاني صح الاول على القول بجواز ان يقصد المقتضى البع ليقصد الا بطلان من حمله الثاني من

منهم عدم جريان حكم الفضول فيها ويذهب ان يحضر العوم في كلام الشهيد بما عداها كما يقتضيه التذوق في كلامه واما دعوى ان
المعاطاة مبنية على المسامحة فبعض من بعض الوجوه ولا يلزم من ذلك صحة ما ياتي من موافقة لا يبعد ان يكون المشتري مثالا لوعلم
برضا المالك بان يقضى في المبالغة والعوض القدر الجازل في التصرف منه ظاهر فان دخل خذا العوض والاضمة المشتري كما يفهم
للمعصية واعلم ان اتماما نظير اثره البحث في المعاطاة اذا قلنا بان الاجازة كاشفة عن جنتها من حين وقوعها فان كان لا حاجة
الى قصد الاجازة او التملك بالاجازة ولا الى بقاء العوضين فلابد ان يكون ذلك القصد في تلك الحال ويحكم ايضا بقصد بعضه بالفضل
غير الفضول من التصرفات السابقة عليها وان اتممتها وبقيت الضمان عنه وعن الفضول واذا قلنا بقصد المعاطاة الفضولي
او بصحة ما مع كون الاجازة نافذة فاذا اتممتها الاجازة كانت كالمعاطاة مبتدئة ويحكم بصحة ما مع اجتماع الشرطين فتدبر ان
من الشروط المتعلق فيها ان يكون طلقا اي تمام الملك والعبارة من مثله وان كان من متاخري الاصحاح فيها الحال والمستند
واضح فان اريد ان للمالك التصرف في المال كيف شاء فالعرف ذلك يبين عليه الاحكام ويرد اليه الفروع والامثلة الانما يبين
في الموارد الخاصة وينقض ايضا بالاجازة الموجودة والموصى بها فيها والمعلق بها من التمكن ما جازا كراهه بالذمة على البيع
كالصحة المسلم الذين ملكها الكافر وغير ذلك فكان ينبغي لافقار على العواتات الحقة كاشفة عن التملك الدؤوس وهو
الشائع بين قدماء الاصحاب ان اريد بملكه شرعا من البيع او نحوه فان شرطه العوض عيشان اريد بملكه على خلاف العرف فيحكم
بعض ما قلنا مع عدم ظهوره من اللفظ ويمكن ان يقال فيهم قصد ابدان ذلك ما ذكره مفصلا من عدم كونه وقفا ولا رهنا
ولا غيره لك بما في بانه وليد دليل القصد والبيع والغير البعوان المشترك قصد الاخذ والاضط كما هو طريقه
للموقوف والتمويل لما سئل عن من لا مثله لغيره في نظائر ما ذكرها في الحكم او بوقوع الماراد استقلاله في استقلاله عن المال
بحيث يكون مملوكا على وجه يتناول الانشغال بالبيع ونحوه ولا يقتضيه ابقاء حق الغير بوجوب كون مملوكا في حق الزوال او
انقطاع اثار الملك بالكلية ولا يري ان عدم الاستقلال على هذا الوجه يقتضي جبر المال لذلك الحق ونقص الملكية وان كان ملكه
بالفعل ولا يقتضي هذا الشيء من الامور المذكورة كما هو ظاهر في الدليل عليه في النقص الاصل وهو عند تناول التملك فلا
نشغال بالبيع ظاهر واما في النقص العاطفي فلا ينبغي ان يكون بقاء البيع ووضعه على قطع علقه للمالك على البيع وتسلط المشتري عليه
على وجه الدوام حيث لا يبعد شرط عدم البيع ونحوه من افعال المقتضى العقد وموجبا لفناءه وكان ذلك منافيا للحق السابق
كان يخلو ذلك الحق مانعا من افضاء البيع واخر ان على مقتضى وضعه ان كان النقص الحاصل يثبت لك الحق قابلا للفناء كان
مانعا من اللزوم ومن التصرف والانشغال معا ومن اللزوم خاصة كالذي يقع من اعيان موقوفة والا كان مانعا من صحة البيع
موجبا لفناءه من حله وقامدا للدليل المذكور ما ياتي في الموارد الخاصة كالذي يقع من اذلة وهذا الشرط معتبر
كل من العوضين بالثبوت للمالك لتأقل ولا يقدح النقص في حق المتقل التملك في شرائه ما يتعلق به حق النقص وشرائه من
ينعق عليه فليتنامل ذلك ويلتزم بعين الجبر والنقص للمالك سببا لبعضها اصيل وبعضها غرضي وهو قد يكون قابلا للفناء
وقد لا يكون كذلك كما عرفت وهي عدة امور الاول الوقفية وهي انما تعد من ثبوت النقص على كون الموقوف مملوكا للمالك
عليه والواقف لوقفته من وجه لثبوت ملكية المالك من اثاره لانتفاء ملكية راسه ولو قلنا بالانتقال الى الله بغير
مطلقا او بعض الاوقاف فشرط الملك منتهى في حقها وتحتج بالبيع في بعض الصور حتى على تخصيص شرط الملك في حق
بجيت لا ينافي ذلك وهذا النقص غرضي حق الواقف واصلى حق الموقوف عليه واجبا لفناء البيع في الجملة ثابت
بالاجماع من الخاصة والعامة والنصوص الكثيرة وان شرع الوقف غالبا او اذنا على هذا الوجه فيتميز من اثار العفو النافذة
فلا يثبت للموقوف عليه ملكية شاملة لثبوت البيع فلا يقتضي اقصا وان الوقف اذا كان غامضا فلا يخص احد او جماعة من
وليس لاحد حصته بغيره من ذلك حتى يتكون من البيع واذا كان خاصا فان كان فورا فقد تعلق حق غير الموقوف عليه بغيره للمالك
والبيع مناف لذللك واما جازا جازا مع عدم العلم بزمان الانتقال عنه غالبا فثبوت التصرف في الانشغال وعلا باستحقاق ابقاء

من البيع في النقص في
ان يكون حلقا

نقص
من البيع في
المالك

الاستحقاق ولا يمكن تبعض المناصع في الاجازة فتصح التثنية الى بعض وتبطل التثنية الى اخرى لان اجازة تبضع للموقوفين وتختلف
حالتها باختلاف اختلاف البيع فانه لا يقبل التوقيت والتبعض الطواري العارضة توجب بطلان البيع من اقله او من حين
لا يمتنع في بعض الاوقات وتبطل ان في بعض احوال الوقف وهو ظاهر ولو قلنا بان بقاء ملك الواقف فلا اثر لملكه في
الانشغال كافي الاصل ولا في المناصع فلا وجه في بيعه اطلاقا ولا بغيره الا اذا كان في حق البيع واستحقاق مطالبة المشتري
بعود ذلك وان كان غير موقوف بنا على صحة فان قلنا برجوعه الى المالك فلو جلد كذا وجاز فيه وان قلنا برجوعه بعد انقضاء
الموقوف عليه الى الواقف وورثته فهو للمالك وليس للموقوف عليه ان يبيع مطلقا سواء كان بعده بطلان البيع في الانشغال
لوقف ام لا واما الواقف ومن يحكمه فحكم العقول يجوز بيعهم على ان يكون منافع هذه الوقف مستثناة خصوصا اذا كان من
كل نحو للموقوف العين المستأجرة وباقى الكلام في ذلك وان قلنا برجوعه بعد انقضاء الى ورثة الموقوف عليه فليس له ان
ان يبيع اطلاقا واما الموقوف عليه فيجوز بيعه وصرفه في بانه اذا عرفت ذلك فاعلم ان الانشغال في الحلق وغيره لا ينافي
طردا للحكم بالمنع في جميع الصور والاشكال الموقوفة واجزا التي تخص طريق الانشغال بها في البيع وهو ظاهر للحق كذا في
وقال الشهيد في الدرر والدرر الباب وهو ان يرد مع حقه ان يبيع هذا بقصد المبيع الى هذا القول كما هو وظل اللغة
والشرعية وذهب كثير الاصحاب الى جواز البيع في بعض الصور والاشكال فانه يبين ذلك على احوال كثيرة واضطر بها
اضطر بنا عظيم من الواحد منهم في الكتاب الواحد ونحو ذلك الصور ما يسهلها وتكاملها بما يقتضيه المقام وينكشف به
الايمان عن خباياهم ولا بأس بنقل عبارة عنهم في هذه المسئلة فانها عادة البلوى مضطربا لقوى بناء وكيفية الحال موقوفة
على النظر فيها موكولة الى في مغلها ولقد تقدم القول بالحلافة لكون البيع عنها اهم من الوفاة للصورة الاولى ان يكون البيع
للموقوف عليه من تركه وفيه احوال الحد ما جازا لبيع حكاها الفاضلان والشهيد الثاني في الشرع والمساك وظاهر القواعد
وله وجوه اقله وعرفى الى الجيد في الدرر في غاية المرام وبما مع المقاصد واليه والى المرفق في المذهب السابع والمقتصر على غاية
المرام ولم اقف على كلام المرفق يدل على ذلك ولا ينفك عنه وعبارة الانشغال كما ياتي في مقتضى مقتضى كلام الشهيد في
واما المقيّد فقال ان في احوال الوقف من المنفعة ما لفظ بعينه وبما الوقف في الاصل صدقات لا يجوز الرجوع عنها الا
ان يحد ذلك الموقوف عليه ما يمنع الشرع من موقوفته والغريب الى قد يصلح ان يكون تعيين الشرط في الوقف في غير ذلك مما يقع
لهم من تركه على حاله وعبارة الى ان ما منقول في الشرع والمختلف الشرع وقال متصل بذلك واذا اخرج الواقف لوقف
عن يده الى من وقف عليه لم يجر له الرجوع في شيء منه ولا تعيين شرطه ولا نقله عن وجهه سلبا من شرط الواقف الوقف
ان ان احتاج اليه او ان يجوز له ففكر ان له بيعه وصرفه بشرط لا ينافي ذلك ولا ينافي لوقف بعد فاقوا
ان يصر فواهي بيع او هبة ولا يغير اشيئا من شروطه الا ان يجرى لوقف ولا يوجد من رايه بغيره ولا يجرى
لا يبعد في نفعها فتمت بيعه والانشغال بغيره وكذلك ان حصلت لهم ضرورة الى تملك حله ولا يجوز لهم ذلك مع عدم
ما ذكرناه من الاسباب الضرورية وانما ياتي في الفردوس مقامه والذي يظهر من الشهيد في غاية المرام ان ما سئل في
النقل المذكور هو العبارة الاولى حيث قال المقيّد يجوز بيع الوقف فان شرط لم يوسله عام او يكون غير مقيّد او
اضطر الموقوف عليه اليه او كان يجرى عود عليه لم يحد ثوبا يمنع الشرع من موقوفته والغريب الى قد يصلح ان يكون
الحق الكافي عنه بخلاف ذلك قال الشهيد في هذه حصة مجوزة للبيع ليس بعضها مشروطة ببعض وبغيره من غير الاسلام في الا
بعض ان ما سئل العكس فيما نقله هو ذلك لانه حيث لا يبعد ذكر عبارة القواعد وهو في بيع خلفه لا يخفى حرا ببل
كان البيع انفع لهم لم يجر بيعه على ما ادعى هذا اختيار ابن ادریس وعليه كثر العلماء وقال الشيخ المقيّد يجوز تغيير الشرط
في الوقف في غيره علا بالزوال والبر وقد اقره ابن ادریس ولا ينافي بطلان من الحلق في الشرع ان كان من العبارة ما فهمه القوم
حيث قال المقيّد في ما والذي يقتضيه مذهبا ان يبعد وقفه وقصد لا يجوز الرجوع منه ولا يغيره عن وجوده وسلبه لا يغير

من البيع في الوقف
ان يكون حلقا

منها وروى عن الصادق عليه السلام في الوقف على بيعه وكان ذلك أصح
 له من بيعه قبل تجوز إن يشترى بعينه ان لم يجمعوا كلهم على البيع الا لا يجوز ان يجمعوا كلهم على ذلك وعلى الوقف
 الا لا يجوز بيعه فاجاب بان كان ان يجمع على امام المسلمين فلا يجوز بيعه وان كان على قوم من المسلمين فليبيع كل قوم ما بقوله
 على بيعه يجمعون ومنفرد في ان شاء الله وهذا الكتاب من الكتب المعتبرة ومصنفه وهو احمد بن علي بن ابي طالب الطبرسي يروي
 عن الصادق بنكته وسلفه وهو يروي عن الحري بواسطه واحده وقال في اوله ولا تاتي في اكثر ما نورد من الاختيار
 اسنادا اما لوجود الاجماع عليه وموافقه لما دللنا لعقول عليه ولا شتماره في السير والكثيرين المتخالفين الموالف الا ما
 اوردته عن ابي محمد الحسن بن علي العسكري فانه يروي في اشتهاه على حد ما سواه وان كان شتما على مثل الذي قد ناه فلا يصل
 ذلك ذكر اسناده في قول خبر من ذلك دون غير لان جميع ما رويت عنه ائمة ائمة وبتب اسنادا واحدا حتى الظاهر ان مثال
 الخبر المذكور من العلم الثالث وهو ما اشهر بحيث لا يستغنى عن معرفته سنده ويذبح كون اشتهاه مثل ذلك بين الموالف المتخالفين
 يعقوب بن احمد عليه وذكروا صاحب الجليل مطالب ثم اورد في الثاني السيد بن طاووس على الكتاب على مؤلفه وقد اخذ عنه اكثر من ائمة
 في السير كان ثقة وجهه كات حيا لا مزم ومثله ما يروى في ابواب الشريعة وقال لنا احمد بن الحسين قد هذه المسائل في
 سلاها والوضوح بين السطور وهذه كما نوردت للاعتقاد على الخبر المذكور وقد اشتمل على خبرين روى اولها العمري ومثلا و
 في الجواب ما يقتضي انكاره لجواز ان يكون اعتبارا لاجتماع اخص مع الكل لاختصاصه اصل البيع مطلقا وهو مخصوص بالوقف
 فاصل التاكيد انما هو منقطع فغير معلوم وان كان لا يظهر الثاني ولا يثبت اتحاد مع الخبر السابق كما سبق ظاهر الخبر
 والاعتقاد عليه واعتقاده فقيم الوقف الى ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه وانما كان تردده مع عدم الاجماع ومقتضا ادراك
 في بيع الوقف صلح جاز للموقوف عليه مطلقا وهو القول المنسوبة الى الفقيه ورواها جماعة الفقيه وهم فيه الوقف الى ما
 يجوز بيعه مطلقا وهو ما كان على امام المسلمين في الظاهر ان لم يرد بالوقف العام ولما كان المنسوبة لافره الامام فكان الوقف عليه
 قبل ان يرد ظاهر اللفظ والمراد امامهم دائما وهو يقتضي الدوام عنده او الامام الحاضر حال الوقف العرض ان لا يجوز بيعه
 قبل ان يرد في امره بغير رضا بذلك واستحالة الشيعة كما اهلوا لهم التمسك لذلك شواهد من الاختيار والى ما يجوز بيعه وهو
 وقف الحاضر ظاهر ان يجوز للموقوف عليه بيعه مطلقا كما نسب بعضهم الى الصدوق والمراد بما يقدر على بيعه ما
 لم يشره ببيعته ببيع كل ما يستفاد ولا يعتد عنه ويندفع في الاجماع اذا باعوا الوقف صغفرا واحدا فكله او بعينه
 جتمعوا وراضوا على البيع فباع كل حصته مستقلا وما عدا ذلك يندفع في التفريق ولما كان هذا الخبر يعمل به احد من
 اصحاب فاعلم وخالفه الادلة الكثيرة ولم يتابع من العترة دية كافية في مقام المعارضة فوالا جبر علينا التمسك بعملنا
 هذا الفرج وبغير لنا المخرج وبناء العمل على سائر الادلة والاختيار المنقول عن اهل العصمة ومنها ما رواه المشايخ بالاسناد
 عن علي بن مضر قال كتب الى ابي جعفر الثاني ان فلانا ابتاع ضعفا ووقفها موقفا فكتب الى ابي جعفر فلانا اني اسره ان يبيع
 بغيره وابصال عن ذلك ان ذلك راقى ان شاء الله نعم ويعقوبها على نفسه ان كان ذلك ووقف له قال وكتب الميرزا
 بن علي بن وقف عليهم هذه الضعفة اختلاف شديدا وانه ليس اثنان في مقام ذلك بينهم بعد ان كان قد روي ان يبيع هذا الوقف
 في الكل لسان عنهم ما وقف له من ذلك مرفوعا فكتب اليه بخط واعلم ان الذي لم كان قد علم الاختلاف بين اصحاب الوقف
 الوقف مثل فانه تعالى في الاختلاف تلف الاموال والنفوس في الكلام في اخر الخبر في الضوء الثانية ولما
 فبعد الاستدلال بان الظاهر وقف تمام الضعفة وعين الامام حنبلها بطريق الوقف الصحيح لقوله وقفها وقوله جعل
 وقف وقوله حصتك ولم يذكرها يقتضي عليك الا الوقف قوله بغيره ما وقفه واليقاف هو الوقف كما عرفت اوله
 وكثير من الروايات فيكون بالثبته اليه وقفا خاصا بكتبة الاخماس لم يعلم كونه منقطع كما هو ظاهر اللفظ وفيه التمسك
 كما هو الاصل في الوقف انما ذكر المتيبة الاولى خاصة لتعلق العرض بها وانما كان موقفا على ان يكون بغير الجواز

منه الشايع الى الخراج
التي هي في الخراج
التي هي في الخراج

(٥٣)
بيع الوقف

لم يبعد من الأثر أو لسان أو باب الوقف بحيث يخرج من الأثر أو غير ذلك وما امره بالبيع ولا يصح شيء من الاستثناء المشوّه
أو كونه البيع أضعف لمن إبقاء الوقف على حاله فوجب الحمل عليه ونقول يجوز بيع الوقف الخاص مطلقاً ولما كان حكاية سال
عمومها وجب الاقتضار على الأول خاصة وإن اعتبر بقية الحائز الشديدة التي نعم العقر وغيره بل الظاهرة والموجودة حال الو
ايته وباختلاف الوجوه المذكورة يختلف الاستناد به للأحوال ولما جرت لتيقن أن محله على كون الوقف منقطعاً تراخى
الواقف والموقوف عليه على بيعه وعلى الوجوه بأسرها فحينئذ لا نرى على ما ذكره الرواية السابقة من عدم وجوب إجماع أرباب
الوقف على البيع بل يجوز لكل واحد من بيع حصته كما هو حكم المملوك غير الوقف وإيجاب الشئ من الجبارة ولو سلمنا المكاتبه فلا
ينهاه لأنه إذا وقف مشروط بالقول إذا كان على غير الهبات لعامة ولم يقل أن الامام يتقبل الوقف وإنما قبل الجمل وأما بيع
قال وحملها على هذا أولى لموافقة الظاهر كما نذكره فهو مراد غير الإسلام حيث جاب بحملها على عدم تمام الوقف قال وظاهر
بلد عليه ويرد عليه قوله لو سلم القبول فان زاد القول القبول بالنقل كما في سائر العقود للأدلة فلا يصح عدم اعتبارها كباقي
في محله إنشاء الله نعم وإن أكتفى بالقول الفعل فقد حصلت ضمن الأمر بالبيع وقوله إنما قبل الجمل لا يصح بعد تسليم كون الخبر
من الوقف فإنه لم يظهر من الواقف إلا جعل واحداً من الوقف والمراد منه تعيين حصته لا إماماً كما عيّن غيره من أرباب الوقف
الأربعة إلا أن السال لا يخرج عن سبق القول من بعض كالأدلة وكان منهم ابن مغازي الذي هو المثل والرواية الجارية تقول
للجواد والهادي بل الرضا ايته على احتمال إياه الجمل قبل القبض لا يقتضيه الملك حتى يامر ببيع حصته وتقومها أو من على
حصول القبض ثامن بعض الوكلاء أو لأن الأمر بالبيع يؤكل في القبض ما في اليد مقبوض بنا على اتحاد القبض لا القبض
مشترك فالحمل على الوقف كما هو ظاهر اللفظ أولى وبالحمل فظاهر الكلام السائل والامام صيرورة الحمل على ذلك ولا نرى
مؤكدة في البيع وأنه بطريق الوقف لا بان يحل على أنه وقع على وجه صحيح ما كان الحمل سيئلاً فهو ممكن هنا حصول القول على الوجه
المذكور والقبض ايته بما ذكره مع أنه يكفي في قبض الضيقة بالخلية ولا يقدح عدم كونها في بلد الامام وعدم إخباره بها قبل
المكاتبه المذكورة وما ذكرنا ظاهره في كلام جماعة من الأحياء كالحلي صاحب الوسائل والحدائق وغيرهم حيث حملوا الخبر على
عدم القبض ادعى بعضهم أنه الظاهر منه وأما أنه لم يوجد أثره في الاستنباط المجوز للبيع ونحوه فيطرح صفة الجواز والحمل
على عدم القبض والجميع مدفوع بما ذكرناه وأخص ما يمكن أن يقع في الجواب مؤرخاً هذا من الخط وقع السؤال الأول والثاني
مكاتبته واحدة وقد اختلف بوقوع الاختلاف بين أصحاب الوقف وتبايعوا بذلك بعضهم من دون ذلك وقد حكم بجواز بيعها
وقف لهم وجماعة فكأن هذا سوغ بيع باقي الحصص فكذلك سوغ بيع حصته ما بناه على أن هذا الاختلاف كاف في جواب
الجميع إذا وقف بعقد واحد وإن دفع ببيع حصص بعض دون بعض لقطع الشركة الجارية إذا كان الاختلاف بذلك ولعلمهم
بأنهم كما اختلفوا فيما بينهم كذلك يقع الاختلاف بينهم وبين الامام أو وكيله المصنوع من قبله لا محذور في حكاية الحال لا علم
علمنا بحقيقة أموره وما يتعلق بشأنهم فلا يثبت بحصص الخبر وغيره أكثر من جواز البيع في صورة الاختلاف وهذا محمل قريب
جداً ما بيننا ما ذكرناه من طرف صاحب الشريعة فلو أفتخ انما باع عن نفسه ويقوم باختياره على نفسه كونه مشروط باذن الامام أو
الفرض حصوله ويشكل أن ذلك بان ظاهر الخبر كون رتبة الحمس ماله وحقة وإن حصته من عين الأرض وهو لا يقول بذلك ثالثاً أنه قد
انباع الضيقة بماله للامام ووقفها وعين الحمس منها للامام وعزم أن التملك بالوقف عليه يقوم مقام إعطائه إياه
وتما كان أولى للامام الاستعانة بالضيقة فمثل على أنه في ذلك فلم يرض بالوقف وطالبه بمحبة فيكون حرامه بالبيع إذا كان
ضيق الحمس في رتبة ماله في السؤال من رتبة حصته قبل الأذن فالأمر فيه سهل كون في كلام السائل وللزم المذكور وتكون
مشتري بماله للامام ويمكن كون الشراء وضع على نصيبه لا يتوقف على الأذن وإن كان في رتبة حصص الامام مساوياً لغيره من الضيقة أو
أزيد منه فغيره من الضيقة له عناية دسمة وجعله مع ذلك وقفاً عليه لرغبة إخوانه ذلك في رتبة الامام بالعينين لا الوقف يمكن
حمل كلام الشرح على ذلك ويؤيد هذا الوجه على التقديرين جعل حصته خساً واستبداله في تقويمه بما اشتراه به أو ما كان

مغفم

المؤلف

من عدم حصول القبول والقبض فلا يكون لازماً من طرف الأمام قطعاً ولا من طرف الرجوع في الوقف بعد المقربة أمراً
عند شرط مطلقاً وإذا كان على الأمام فالأمرية أشد بحيث لا يتناول الرجوع في الحكم فلا يبعد من إجراء اسم مال الأمام وربما
كان الوقف قد وجب عليه بنده أو شبهه فلا يجوز الرجوع لذلك وحيث لم يلزم إبقاء على حال المراد في الأمام فذلك خبر
الواقف بين البيع والقوم والمقصود إيقاعه عن نفسه وإبطال التمسك الميز واذ أمكن هذه الوجوه الكثيرة وكانت الرواية
سكينة حال الأعموم فيها ولا يعلم وجهها وكان سنن السائل في احتياطه أسهل الأمور الثلاثة ووقع الوقف أو
الجعل على وجه صالح لها ولا يجب التفحص عن الشئ مع أمكن مشروعية فخرجت هذه الرواية وما أشبهها عن
الأدلة المحكية والأصول المأخوذة بالاحتياط في غاية الاشكال ومنها ما رواه الشيخ والصدوق عن علي بن سعيد
قال كتب إليه محمد بن أحمد بن إبراهيم في سنة ثلث ثلثين ومائتين سنة من رجل مات وخلف امرأة وبنتين وخلف علم غلاماً
أو قف عليه عشر سنين ثم هو بعد العشرين من رجل يموت وهو له الورثة أربع بنات الغلام وهم مضطرون إذا كان على ما
وصفته لك فكتب لا يبيعوه إلا بمقتات شرطه إلا أن يكونوا مضطرين إلى ذلك فهو جائز لهم والظاهر أن الكتابة إلى الأمام
وهو المأذون لا يتابع المذكور بواقف زمانه خاصة والراوى عن من أحاط به وهذا يدل على جواز بيع الوقف للمقطع
للضرورة التي يمكن فيكون دليلان لمن قال بذلك من الأصحاب لصاحب التقيع أن يستدل الجواز إلى اتحاد الوقف عليهم في
الواقف في زمان يكون جواز البيع لا فاقهم عليه فالقييد بالضرورة على غير الأولوية لا شرطية وهو المراد على حال كما
بقي وهذا الخبر صحيح ضعف سند بهما الراوى وإن كان هو صاحب كتابه فإنه عن بعض الأصحاب من جواز بيعها
أن الوقف كان مقدراً الزمان وفي نسخة حديثاً أو بطلان قولان وأما جعله وقفاً حقيقة فينبغي القطع بطلان روايته
بقي الوقف على من يقرض غالباً والآخر في هذا سهل لقوة القول بالقييد فيكون الخبر متيناً لأن الاشكال إنما يجري فيما إذا
القييد بلفظ الوقف ما لو وقف بلفظ الحبس أو غير مما يفيد بالمدّة فلا إشكال في الصحة وليس في الخبر نص في الأول ويمكن
أن يراد بقوله وقف عليهم فامتنع عليهم أي تركه في خدمتهم واستعمال الألقاف بهذا المعنى وأول في اللغة من استعماله في الوقف حتى يتم
جماعه من أهل اللغة والعقلاء أن الثاني لغة رديئة وإن كانت عوى رديئة في الروايات أكثر من أن ينحصر بها الجمل فلا إشكال
مدفوع من هذه الجهة ثانياً أن الظاهر أن الوقف معلّق على الموت ومنه يتبدى حساباً للمدة المعتبر وهو باطل عند الأصحاب
وإن كان جدياً على ما يظهر منهم إلا أن بعضهم احتل حرفة إلى الوصية كالعامة في القواعد وحكم بطلانها في الشرع والظاهر
أن البعض لم يحصل في حنيفة الواقف لا يخرج زمان استحقاق المنفعة عنها وفي تأييد البعض السابق لو حصل إشكال عند القلة
مع بالعين ولا المنفعة فتعين الحل على الوصية أو البطلان وهذا الإشكال مدفوع كما بقية أدلة في الخبر نصير على أن الوصية
كانت بلفظ الوقف والإيقاف في مثل هذا الجدة موقوفة وثبتت هنا بل يحل على أن أوصى ببناء عمارة أو غيره من موقوفات
هذا المقام وتما كان ظاهر في الوصية وجب لأصحاب الحل على الوصية بالوقف بعد الموت فإن ذلك فما إذا قال وقف هذا
بعد موتى ولم يثبت هنا بل يحل على أن أوصى ببناء عمارة أو غيره من موقوفات هذا المقام
فالحل عليه أسهل وأولى فيخرج عن محل البحث ثانياً أن قوله هو خبر بعد العشرين في إيقاع الموت ومعنى المدّة بعدة
فيكون تدبيراً فاسداً على المشهور المحكي عليه الإجماع وحل الخلاف عنه عن أسكا في حيث قال لو جعل له العتق بعد موت
سبته كان ذلك وصيته بعقده في معنى التدبير هذا يحل الوصية بالعق أو الاعتاق والمقوله عند جواز تعليق التدبير وهو
يقتضي على الأول والجواب عن شكك على القولين لأن بطلان العتق والعبد ومما أفردك الورثة فلم يبق البيع من ثأر ولو فرضنا عدم
جواز تعليق المنافع لغيره فالبيع يقع صحيحاً أو يثبت من منافع تلك المدّة وإن صح فكيف جاز البيع عند الضرورة مع ما لا من بناء
الشرع على تعليقها بغيره وهو يجوز كون البيع منافع تلك المدّة وذلك وجه أحد ما احتجنا بطلان التدبير
لما كان لا يملك مضافاً في الجمل فليست الجمل بالحق ومراعاة الحق لم يثبت بعد ذلك إمكان من البيع إلى أن يفتقر المدّة

بعدها فحصل الغرض المطلوب ولما لم يجب لك متوقع لهم عند الضرورة فاعتبارها بطريق الأولوية لا شرطية ويمكن أن يكون
المنع ليستوفى المناضع بأنفسهم وكان بنا عليهم على تعليقها ومنفعة تمامها كما هو الغالب فيها لهم عن ذلك مع عدم الضرورة إلى
حصر المدّة ثم لهم أن يبيعوا بعد ما من ثأر وهذا وإن كان أوفق بقوله لا يبيعوه إلى مبيعات شرطية نظراً إلى معنى العارية ومقتضاها
لكنه يمكن من البعد كما لا يخفى ثانياً صحة كفاية أسكا في يكون الخبر متيناً مع خلوه عن إيقاع من لا خيار والمراد بالبيع
هو بيع من بعد المدّة تلك المدّة كما ورد في الروايات الكثيرة في بيع المالك لأصيل لها مدّة حيوة أو غيره لا أسكا في
كثير من القضا والمناظرين سوا قلنا بتعلق البيع بالمدّة أو بالعين للضرورة أو حملناه على الضلع أو الإجازة بلفظها أو بلفظ البيع
وبنا على الأخير لا إشكال للمورد هناك من جهة الزمّة الإجازة غير أردنا هنا العتق بالمدّة ولما أطلق السائل جواز البيع حال الضرر
أخذ الأمام في الجواب الملقى مشيراً إلى أنه إذا بيع فقامت إيجاباً إلى الوقف لمعتن لعدم استحقاق الورثة أكثر منه في العارية جازية البيع
لأنه في البيع فلو كان له ما يشارة إلى هذا البيع الموقت وكذلك الضمير الذي بعده فالنهي عنه مع عدم الضرورة لمباشرة استيفاء
المنافع بحسب الأمكان أو رغبة في حال العبد لاداء البيع إلى أن لا يبدى عليه وتما يردى ذلك مع طول المدّة للفتور
الحق عليه وهذا من حسن المعامل وأمنها هو حال التدبير على الوكيل لمدّة كونه ولو حملنا الخبر على الوصية بالاعتاق بعد المدّة
فهو وإن كان بعيداً لكنّه خال من وصية الاشكال ثانياً أن ظاهر السؤال أن الميت لم يخلف غير العبد فأوصى بما قصر العتق
وبالعق وهو لا يملك أكثر من الثلث ومن الجائز أن لا يفتقر أكثر من ثلث المناضع المعنية في المدّة الشافعية على العتق بأن يقابل ذلك
قيمة العبد لاقوم معاً وبذلك يما أو تزيد عليه وتما كان هذا الأمر معلوماً أو على الأمام به وعلى هذا فإذا لم يخلف الورثة الوصية
غير الثلث في الأول فصار العبد لهم بمنافعة والميت ثواب منافع تلك المدّة فجاء في البيع مع فالمراد بقوله لا يبيعوه إلى مبيعات
شرطية لم لم يبيع بعد ذلك إذا لم يفتقروا الوصية وأما في تلك المدّة فلا يملك من المناضع لغيرهم إلا مع الضرر أو أنهم لا يبيعونه
المدّة يستفوه بعد ذلك حتى يفتقروا الوصية معاً على نحو ما أزال الميت الذي هو أول الورثة غير الوصية وقد تبين أن النهي في جميع
المذكورة محمول على الكراهة كما يشهد باستثنائنا للضرورة وظاهره بطلان الاستدلال بالرواية وكما قلنا فإنا لا نعلمها
من الأدلة والله العالم ومنها ما رواه الشيخ والكليني في الصحيحين عن عبد الرحمن بن الحجاج قال بعثت إلى أبو الحسن موسى بن جعفر بن محمد بن الحسين
وذكر الوصية التي قال وإن الذي كتب من أموال هذا صدقة واجبة بثلثها أو مائة متفق في كل فقعة استغنى بها وبما لله و
وذكر في الرقيم من بين هاشم وبين عبد المطلب والفريقين البعيد وأن يقوم على ذلك الحسن على كل من المعروف ويتفق حديث
بريد لله في مثل محلل لأصح عليه فيكون إذا كان بيع نصيباً من المال بقضيه الذين فليفتقروا لئلا لا يخرج عليه من وإن شاء
جعله شرياً للملك وإن ولد على أموالهم إلى الحسين على وإن كان دار الحسن غير دار الصدقة فبذلك لا يخرجها عليه ما إن شاء لا يخرج
عليه فيه وإن باع فإنه يقيمها ثلثه ثلاث فيجعل ثلثاً لثلاث سبيل الله ويجعل ثلثاً في بين هاشم وبين عبد المطلب ويجعل ثلثاً في الـ
أبطالاً ثم قال وإن حدثت في حسن أو حين حدثت فإن لا يخرج منها ما ينظر في بني على أن قال فأن يجعله في رجل يرضاه ثم هاشم
وأما شرطه على الذي يجعله اليدان بثلث المال على أصوله وينفق العترة حيث ما يرضى سبيل الله ويحبه وودى الرقيم من هاشم
وبين عبد المطلب والفريقين البعيد لا يبيع شي من ذلك ولا يوهب ولا يورث إلى آخر الوصية المراد بقوله صدقة ثلثها وقف بثلثها
المعروف إلا أن ولا الوصية كما يفهم مما بعده وهي من الأوقاف العامة وكان الحسن متولياً لها ومن ثمة الوقف بثلثها وإجازة
أمير المؤمنين بعد وفاته أن يبيع نصيباً من المال لفقهاء الدين والظاهر من دين الحسن حتى إذا كان يجعله مثل المالك فيمن
منه نصيباً للملك في أموالهم وقوله وإن كان دار الحسن لعل المراد منه كافي الوافي وإن كان أراه في مسكنه غير دار الصدقة
ولم يكن له حاجة إلى دار الصدقة ولو روى الحسن في ثلثها فليكنها إن شاء ويصرف ثلثها في المضاف المذكورة ثم أنزل جعل الحسن
للحسن كما ذكره في بقية الخبر شرطاً على المتولي غيرهما كما ذكرنا أن لا يتصرف ببيع ولا هبة ولا توريث أصلاً وهذا يقتضي جواز
بيع الوقف للعامة مع المصلحة والشرط وعدم جواز بيعه مع شرط عدمه وعدم الشرط فيقطع الاستدلال على المنع بحسب الروايات

[illegible]

الفناني الحبيب

منه الى ابنه منسوخة

چند روز

تكونون لان سبب القليل اما حقوكم والديكم وتقويت صوته باقوا القضاة عليكم و
بالله نعتد بوزو افوا بعض فكفتم

(۵۹)
بیع الوقف

وقفا مع الامكان فاصدين بذل للثا جمع بين الحقوق وسياقي ان الخبر في سبيل ذلك ومن المعلوم ان بناء البيع على مطلق
 الاشتراك لوضع الاختلاف فكيف يكون الاصل فيه شرعا ما يجعل وقفا ثانيا ليوثر في ما هو وامن بعد ان وقفا فيه او لا وقفا
 صورة برفع الخلاف بالنسبة الى بعض الاوقاف دون بعض وبناء الحكم الشرعي عليه فالأصل في البيع ان لا يقبل له ثم لو امتنعنا عن ذلك
 فلم يمتنعوا جواز البيع بما اذا كان شرعا ما يجعل وقفا ثانيا ليوثر في ما هو وامن بعد ان وقفا فيه او لا وقفا
 المال الى الحاكم لتعلق حقوق سائر البلوطن والطبقة الاخرى التامة بذلك المال مع ان حقهم لا يقاس بالنسبة الى حقوقهم ولم
 يامر واجتفقت الهيئة الى ان يمكن شرعا من الموانع ويرفع عن هذا الموانع من الامور والمال منه وما يحفظ سائر الحقوق لا ريبا بما يمكن
 هذا منها وانما لم يامر بذلك فلم لا يعطو شيئا منه لارباب الطبقة الاخرى فانهم موجودون دائما وانما استحقاقهم انما هو مع
 بقائه العين فاذا انتفى الى التعلق يمكن تقديم حقهم كما في المديون الذي يحل بيوته وترفع اعطوه ارباب الاختلاف لا نفي من
 التالف واهل العتبات والتعويض من سائر الطبقات مع خلوصهم من جميع ذلك وهذا كما ظاهر من نظر عين البصيرة واحكام
 غير خفية وقد اخرج المحمديون ما هو الاول ما ذكره الفاضل السيوري في التقيع في بيع المودين من بقاء الوقف على حاله والمال
 هذا تلاف واضاعة للمال وهو من غير شرعا فيكون البيع جائزا ولا يخفى ان هذا الدليل يقتضي جواز بيع فضلا عن جوازه
 صدوره الاستدلال بمثل ذلك عجيب من شدة ادعائه وان خلاف مال الغير واصناعه اشد حرمة من ضلعه في الغيبة بل لا يقاس
 به واذا الامر بينهما فكيف يقدم الاول على الثاني وثانيا ان منشأ الاختلاف هو الاختلاف في الصادق من ارباب الوقف فالاثر
 عدم التالف والعلم بما يقتضيه الشرع فليرفع كل منهما اليد عنه ومن ادعاه منهما الشرع واذا ان بيع ليوثر عليه وامتناع الاثر
 فان سلم الباقي بتمامه للباقي ارفع الخلاف والتلف فلهذا هو الاول والبيع المصالح حقوق سائر الطبقات مع ان ظهور ما يرفع
 به الخلاف مترتب دائما ولا ينبغي الياس منه وقالنا ما اشرنا اليه فيما سبق فلا عبء القاب ما ذكره العلامة في المح والذكر
 ابو القاسم في المذهب والصنعي في غاية المزا من ان الغرض من الوقف استيناف منافع وقد تعددت فيجوز ان يبيع على
 تخصيص الغرض منه والجمود على العين مع تعطلها فيضيع الغرض كما ان لو عطلت الهدى في بيع في الحال وان اخضع موضع فلهذا
 المحل تركه مراعاة للتفصيل المتخذ ثم اتبعوه بالرواية لا يثبت وهو لا فذكرنا ذلك للاستدلال على جواز البيع في صورة الغرض
 او الخوف منه وصورة الاختلاف المؤثر الى الفساد فان قصد الاستدلال بما ذكر على كل من الامر من فساد ظاهر وان
 قصد اعلى الاول في الاول وعلى الثانية بالفاقة وكبر وهذا هو الظاهر بل لا ينبغي الارتياب منه اصل كما لا يخفى على من
 ناقل وجه الارتياب بين الدليل والمذمعي الثالث ما رواه علي بن مهزيار مكانة عن ابي جعفر وقد تقدم والاستدلال ايضا
 بغير الحديث وهو قوله وكفى ليه ان الرجل ذكر ابن من مرقف عليهم هذه الصيغة اختلافا شديدا وان لم يكن من ان قيام
 ذلك بينهم بعد فان كان ترى ان يبيع هذا الوقف ويدفع الى الكل ان ان منهم ما وقف له من ذلك امر به فكتب الى محظوظ واعلم
 ان داي له ان كان قد علم الاختلاف فابن اصحاب الوقف ان يبيع الوقف مشافاة رتباه في الاختلاف تلف الاموال و
 القفوس هذا الخبر ينقضه ومع ضم غيره معه صالح في الجملة الاستناد به لجميع الاقوال الشاذة من غير اعتبار وقوع الاختلاف
 نظر الى قوله ان كان قد علمه واما التعليل فينا على الكشف عن الحكمة في جواز البيع والغرض منه كون الاختلاف عرضه لذلك
 الخطر وان ادعاه اليه شرط لجواز البيع وبذلك مضى الشبهة بل وهو ظاهر صاحب الكفاية والمقانيع ويشهد له التعليل بما
 ومن اعتبر شدة الاختلاف كالشبهة الثاني فلعلة نظر الى السؤال مع احتمال اعادة العبد في الجوارح الى ان يرجع الاختلاف
 لا باعتبار واما من عرضه للفساد فاما هو الاختلاف الشديد ومن اعتبر ان يخاف منه الاضطر الى المحذور كما للحق الكركي
 فلعلة نظر الى ان الحكم مغلل بذلك فينتهي بدونه وان لم يوجد شرط له ومن اعتبر اذ ان الى الفضا او الضرب العظيم كما جعل
 التعليل كما يبر ذلك لان المراد لزوم ادعائه الى تلف الاموال والقفوس الى تلف الوقف فلو كان شيئا لا يمتنع
 فاداء مناعة الحق فالاختلاف فلعلة نظر الى قول القائل وان لم يكن من ان يقيم الخ واما قوله ان كان قد علم الاختلاف

سید ابوالحسن

فلا يراد به العلم بالاختلاف المتأخر لغيره بل بقدره وانما المعلوم الاختلاف السابق الذي يختص به ان يقع بعد ذلك ولا
يعبر بالشأن لا يقتضاه سؤاله كان الوقف ولا أوامرا أو أمارة لا حق التي هو الموقوف للبيع ومن اعتبره امر
الى المزارع والخوف منه فلهذا نظر الى التعليل بتلف المال فان الظاهر على ما قال الشهيد الثاني ان المراد بالمال الوقف
اذ لا يدخل فيه في ذلك ولا ينبغي بعد عن التباين وعن كل من كلمات قوله تلف المال والفوس اذ الفوس كونه الموقوف
ضيق والمراد تلف ماله ونفوس وانما ان باللام للباقي المتأخر والمقصود ان الاختلاف هكذا شأنه كيف
الى الله سبحانه بما يودى له ويمكن التوجيه بان نظر الى ان المراد كون الاختلاف من شأنه ذلك فيختلف باختلاف وقوع
ولما كان هذا على مال الوقف في الضيق فهو في الاختلاف وعدم الاتفاق على اي واحد من ضيقهما وخرجهما
ليس المراد بالاختلاف الجدل والمخاربة ولا ما يودى له لانه ان كان حقوق باقي الطبقات لا يبيع الا مع الخوف
بما يضر بالوقف حتى يستدل ان ما ذكر من الرواية ودليل العقل ومن اعتبره كون البيع اعمود مع ذلك كالتفريق
بناء على تناقضهما لمن لم يقيد بذلك فكانت جمع بين هذه الرواية ورواية ابن خنسان السابقة اقتضانا في مخالفة الاصل على
التقدم اليقين من الأدلة وبقيت الجوازات مستفاد مما ذكره واما المانعون فلم يوجبوا بيع من الرواية وجوه الأول انهما كانت
كأثر منتهى المعنى قد اضطرت فتاوى العلماء بين ما واختلفوا اختلافات كثيرة لانهما تلك الأدلة الجلية البينة و
الحجج القوية للبينة الثانية ما ذكره عن المانع من الجلب طاب ثراه في رواية على بعض كتب الاخبار حيث قال بخلافه بالمال الذي يمكن جعل
هذا الخبر على ان لا يقتضيه الضيق الموقوف عليهم ولم يردع اليهم وخاصل السؤال ان الوقف يعلم انه اذا دفعها اليهم بحيث
الاختلاف الشديد ويقتضي حصول الاختلاف قبل الدفع بينهم في تلك الضيقة او لا يردعها موقوفة ويدفعها اليهم
يرجع عن الوقف لعدم لزوم دفعه بعد دفع اليهم منها انما افضل فكتب البيع افضل لمكان الاختلاف المودى لتلفه المفسور
والاموال قال في ظن ان هذا الخبر ليس بصريح في جواز بيع الوقف كما فهمه القوم واضطروا الى العمل به مع مخالفة الاصول
الغريبة ان اول الخبر انما يحتمل على كونه كاعتقاده في الاختلاف وان لم يردع الا خبره بنية ومساواة للاخرين في بيعه بانه
التبليغ في مقام التأويل انتهى كلامه في الفرع وسر مقامه وقال في المحرر ان فضل الله عليه رحمته لا معنى للخبر غير ما
ذكره فانه هو الذي ينطبق عليه سياقه ويؤيد زيادته على ما ذكره وقوع البيع من الواقف وهو ظاهر في بقاء الوقف في يد
والمدعى في كلام الاحكام ان البيع من الموقوف عليهم يحصل الاختلاف في الوقف والخبر لا يقتضيه حصول الاختلاف
انتهى كلامه في بيان مقامه واورده بعض مشايخنا دام ظلهم بان لا يردع في خبره في ذكره الا في حال عدم حصوله
عدم القبض لا يراه فيه وترك الاستفصال قاض بعموم الحكم في الضورين بل في التعليل ببيان صورته حصول القبض
والا كان الا نسب لتعليل بعده ولا يلزم من علم الامام بعدم قبضه بحقه بناء على تسليم كونه وقفا عليه علمه بجهلهم
مع عدم شائعه في المكتبة اليه ثم انه ترد في الحكم بقضيه هذا الظهور وقواه باعتضاده بهنم الطائفة والتمه والاعتناء
الحكمة اقول اما ذكره المانع في غير ذلك فكيف في قبض الضيق الموقوف بهنم الطائفة والتمه والاعتناء
ينقل كالضيق غير ما مطلقا نعم في ما يستفاد من الاخبار الواردة في الوقف اعتبارا بالتبليغ والدفع الى الموقوف عليه ومن
في حكم بحيث يصير اذ على الوقف وهذا هو الشائع في القبض المتعارف ولا يكتفي بمجرد التخليع بل انما ان يدفع على الوجه
للمذكور ولا يحصل التخليع ابتداء من قبل ما استفيد من الاخبار وعلى ما هو الشائع المتعارف لا ينبغي الا بتبليغ وضوينا
ذكره احوالهم من اعلم ما يملك عليه وان غفل ولم يستدل بالبدل من الموقوف جعل الامام بطريق الاستدعاء وكان الواقف في نظر
امر في حقه حتى يبيعها او يقوم اهل غنسه او يدعيها موقوفة ومن هذا حاله كيف لم يقتضيه الى الموقوف عليهم قبل ان يبيع
ضيقا حصوله كالمقطوع به وهو ظاهر الامر في غير ولا يشترط تغييره في اقلنا بكتابه ذلك القبض لو تحقق لعدم لزوم وقف
حصول الامام قبل قبضه وعدم تأثيره في قبض البعض في ابطال قبض الباقي او فاما بعده ما هو من ان يبيعها متوليا او اذن

بعض كلامه في اقتضاها من الاوامر الكاسية التي لا ينظر اليها ولا يعول عليها ولا يمتد بها ذلك بقدره ولا يفسر ان تمام
ذلك بينهم بعد فاته حال جودته لما يمكنهم بعد من الوقف كان الامر اخف بخلافه اذا صار في ايديهم ويحق لك بعد وقوع
فان الامر اخف بعلمك لعلك تقول اذا كان الوقف لم يصل بعد الى الموقوف عليهم فلهذا الخلاف الشديد الذي وقع بينهم
كان الامر اخف كما اخبره الجليلي على ان يتقام بينهم بعد الوقف وان يبيع من ذلك في امر الوقف فيقول لا بعد في وقوعه
في الوقف قبل القبض خصوصا اذا كانت بينهم عدالة قد يردع في بيعه في قبضه التقاضي لا يردع في بيعه من يردع في بيعه
بيده وامره راجع اليه والحق لا يردع في بيعه والاختلاف في غير ذلك او في امره وحشي من امارات الحال لا يشتد على التباين
فلهذا من من يقتضيه الوقف لمكان الاختلاف والواقف بينهم في يودى الى وقوع الاختلاف في الوقف في غير ذلك او في امره
وضع هذا الاختلاف الذي يضاف من حصوله بسبب الوقف لا يقع الاختلاف الموجود بينهم لانه امر اخر وانما ذكره المحقق في البحر في دفع
غفلته عما ذكرنا في البيع من المناقشة وبالحصول ما اذناه من عدم الضرر المستحق للاختلاف وانما ذكره من الثاني ان
يمكن وضعه ما حال كون متولى الوقف هو الواقف في جودته كما يتفق كثيرا فاما اقتضاها في استرجعها لمكان التولية وسحق
في هذا حال كون متولى توجيها مباشرة للبيع فان امره حيث يجوز الى المتولى وان كان الوقف خاصا كما صرح به جماعة منهم
وان كان محلا كرام كما ياتي في رواية يكتفي بقضيه كمال الواقف في التولية المتولى الذي هو غير متولى ان حقوقه على الوقف
عليهم وهذه الوجوه انما ترفع القطع بذلك المعنى الظهور وعساك تقول ان هذا الوجه كما يقدر فينا ذكره في دفعه
عدم حصوله لا ينافي بسبب لا شاع مع ان الموقوف وهو الضيق يكتفي في قبضه بالتخليع لا يقتصر فيها الى اذن التارك في الشارع
كما هو ارجح القولين فكيف يقتصر الى اذن من لم يستقر بعد ملكه فيقول انما منعت حصوله للاستبعاد الحاصل من قرار الحال
لا يجوز الاستناد الى ما يقتضيه لشرع فان الظاهر عدم طول زمان بين وقفه ومكانته فالتاكي الى الامام بشاره وحسنه
كتبا له في امره حصص التباين فان الظاهر من حاله انه باقى الممان في يد على ما كان الى ان ياتي الجواب الجواب لذلك لعله وعنه
الوقف من ذلك لا ينبغي وانما ذكره بعض مشايخنا ضيقه لا لا ينبغي في قوله ولا كان الا في التعليل لعدم القبض كما ذكره غفلة
عما ذكره الجليلي من ان سؤال السائل عما هو افضل لا يخفى هو الواجب عليه وليس في السؤال تباين في ذلك ولا في الجواب
واما علم الامام بعدم القبض فربما حصل من الفرائض المذكورة وهو اعرف بها وانما الاجماع في قبض بعض الضيق الاخر في
هذه الصورة وكذلك التهمة المحققة نعم التهمة فيها منقولة كما عرفت وهي غير كافية في مثل هذا الحكم الثالث ما ذكره الاستاذ
المحقق قدس الله روحه حيث قال في دلالة التوجيه على صحة بيع الوقف بالمعنى المعهود نظر لا ينبغي على من لا حظ لها بتمامها فانه
فيها ما نحن فيه انتهى ولم يظهر لي مراده من ذلك وانما اوردته عن ان يفت عليه بعض الناظرين في كشف الخطأ عنه ورجعوا
فقد لي من هو اخف منه والظاهر ان قوله بالمعنى المعهود في الوقف لا يبيع فلا ينطبق على ما ذكره الجليلي وكذا حال الوقف على
الوصية فيكون قد اوصى بنفس الامام على ان يفسد اليه متاخره بعد ما ياتي في الباقي الموصى لهم على هذا الوجهية فاستدلوا
في حقه على ما ذكره وسئل
المال وبقائه عضو الوصية
يخرجها بسبب الاختلاف على حالها فهل لا افضل فمضا الوصية على حالها او يبيع المال ودفع
اليهم في جودته فاجاب بان البيع افضل لما ذكره وكذا استفاد هذا المعنى من قوله يتقام ذلك بعد ومن مباشرة للبيع وشاع
الامام في امره ذلك ولا ينبغي ان ان قصد هذا المعنى من قوله هذا لا ينافي في الظهور في المعنى المعهود مع ان الصدوق الذي
هو ليس الحاشين وغيره في هذا الكلام فيه بعد مع فتم الصورة الثالثة ان يبيع خوصا من ان يقول الى المزارع والتلف
فيها ايضا احوال احدها المانع مطلقا وهو اختيار المانعين مطلقا وظاهر المانع الذي يبيع الفاضلين اكثر كونهما والتمه في
غير ذلك ومن المحقق الكركي وغيره ثابتهما جواز في المقطع خاصة وهو قول الفاضل المانعين في المولى ومطلقا وهو قول الشيخ
في الممانين وابن سديد في كافيهم والموسى العلوي في السالمة في بيع التبريد والتبديع والادوس وابو العباس في حقه ليل السيرة

الشيخ في النكتة
في البيع

ما علم جواز إفراذ المنفعة بالبيع وليس بجداً أو الضلع عليها لا احتمالاً من جهة المالك لا يحتمل البيع وصحة على العين المنفعة قبل هذا لو كان شري العين غيره وجوزناه جازاً لأن أصل المشتري على مال المنفعة المسقولة مدة عهده بمال معلوم وبصير المشتري مع مالك البيع كولو كان هو المبرأ من البيع ولا يخفى أن كان مالكاً لا انتفاع بالسكنى فهو مال المنفعة كما هو الظاهر من البيع والفاضي غيرهما من الأصحاب وهم الأكثرون ففي جواز انتفاع المعاوضة ونظر لا يتحقق بالعين والمنافع نعم يجوز انتفاع الحق ولو بعد أن يبذل له ثمن لذلك كما يجوز انتفاع الخمار والشفعة وحق انتفاع الغير بالبيع وغيرهما من وجوه وإن كان مالك المنفعة كما هو اختيارنا على صحة ما ذكره ويمكن في صورة اتحاد المشتري والمبرأ أن يكون العين المنفعة والانتفاع كليهما لهما في جواز المعاوضة بغيره صورة الثغاب وقد بيننا ما ذكرناه الفرق بين السكنى والحق الوقف على المنقوض فالمنفعة على العينين على قطعاً وبغير المعاوضة عليها بشرائطها وحق في جواز انتفاعها قطعاً لا لا يجب مباشرة في استيفائها إلا ما جازت المعاوضة عليها وكلما كان كذلك جاز انتفاعها وبغيرها والمقدمة أن ظاهره أن لا يلزم من لزوم بقائه عين الوقف على حاله لزوم بقاء المنفعة على حالها وإن بقيت ملكاً كما لا يخفى فإن البيع والعلامة في التذكرة كل صورة جواز تباع الوقف فيها فانه يباع ويصرف في العين إلى جهة الوقف فان كان من شرائها مثل تلك العين فانه يقع بركان أولى والأجواز شراء كل ما كان مما يقع وقفاً وإن لم يكن صرف العين إلى الموقوف عليه بل يبرأ من ثمنه لأن من جاز بين الوصل إلى غرض الوقف من نفع الموقوف عليه على الدوام بين الثمن والمال على عدم يجوز بمحالة الوقف حيث شرط التابيد وأنه لا يمكن تاييده بحسب شخص ما يمكن بحسب النوع وجب لا توافيق الوقف ودخل تحت الأول الذي وقع العقد عليه ومراعاتاً لخصوصية الملكية تقتضي إلى فوات الغرض بأوجهه ولا تفسر العين على البايعين بقضى خوارج باقي البطون عن الاستحقاق بغير وجه مع أنهم يستحقون من الوقف كما يستحق البطن الأول وتعدله وجودهم حالة الوقف وقال بعض علماءنا وبعض الشافعية أن من الوقف يكون كقيمة الموقوف إذا تلف فبصير العين إلى الموقوف عليهم على ما يرى انتهى وذكرنا قبل ذلك أن اختلافنا في قيمة الموقوف قبله قال عدوانا على من البيع انما قال قوم بشرى بما عتدوا من موقوفهم سواء قبل انتقال ملكه اليه أو إلى الله تعالى لأن حق البطون لا يرتفع بقرينة العبد فادانت أقيم غير ما بقيته بمقامها ومنهم من قال ينتقل القيمة اليه أو إلى الله وهو الأقوى لا نقاد بيننا أن ملكه الأول قول من قال ينتقل إلى الله واختار العلامة القول الأول لأنه ملك لا ينتقل به الأول فلم ينتقل بملكه كالعبد المشتري والمرفوع فالجواز للبطن الأول بطلان حق البطن الثاني ولو عفا المبيع لعده بقدر حقه وهذا هو اختيارنا في المختلف والأشهر ذكره في المصنف في نقل النقلة والجدع المنكر أن البيع ينشئ على حقوق الثمن وأما الجعديت عليه قال بشرى بما يكون وقفاً وقال الموقوف رقيقاً وما يبلغ حاله إلى زوال ما سلبه منفعته فلا بأس ببيع ما يملكه كانه يملكه إن كان ذلك أو صرفه فيما كان يصرف منه منفعته أو قد تمتع على منافع ما بقي من أصل ما سلبه إذا كان في ذلك الضالاح قال العلامة وهو الأقوى عندى وقال الشهيد الثاني في الروضة والمالك حيث جاز هو ظاهر الروضة أيضاً ويقتضيه جميع صور الجواز على تقدير القول بما والعتوة الجائزة عنده والأقول قريب إلى اللفظ والثابة إلى الحق وحكمه لك في صورة الجناية ببيع بوجوب شراء عتده يكون وقفاً ونقل العتدي في الوقف الكلام الأول للعلامة في التذكرة وقال وهو المعتبر وذكره كتاب البيع في الأبايع لاعتدله وخوف جواز بغيره من الموقوف في ملك يستعمله أرباب الوقف والأول أن يراد بالملك المانع أمكانها وذكرنا في ذلك في الجواهر في المقتصر في التوضيح في التسليم وقال العتدي في صورة الجناية على العبد بانه يبيح المبدل المشتري بغيره بغيره مماثلة مع الامكان حتى في التذكرة والأدوية وهو كلام الشهيد في غاية المراد أيضاً حتى قال أن أمكن المساواة في باقي الصفات ومغظهما فهو أولى وقد قدم كلام العلامة في الحق في البيع الرابع وكلامه في عدل لا يشاد في العتوة الشاذة وكلامه في التذكرة في الصورة الثابتة وحكمه في

في حق من الوقف
في حق من البيع
في حق من الوقف
في حق من البيع
في حق من الوقف
في حق من البيع
في حق من الوقف
في حق من البيع
في حق من الوقف
في حق من البيع

الكر في الصورة الثابتة والاعتد وما في حكمها انما الصور الثلاث التي يبرأ بالابتداء بوجوب شراء ما يحصل وقفاً مع الامكان وبتبني الثانية ان يكون على غير تبني بيع به الخلف وكذلك في صورة الجناية على العبد وحكمه في الاسلام في الصورة الثابتة بوجوب صرف الثمن في الممانعة الممنوعة ولا يخفى غير من المصالح وأما في الصورة العامة على غيرها وحكمه في الصورة الثابتة الجناية بوجوب شراء عتده بغيره من الموقوف مع تبني القول بالاعتد وبغيره في البيع وقفاً إلى اختصاص العتدي بوجوب من الموقوف عليهم في الجناية وبغيره المفاضل في الشرائع والشرع وهو اختيارنا والمقتدر في الصورة الأولى والثانية وكذا البيع والقاضي وصاحب المصالح في الصور الثلاث الأولى وهو ظاهر المذهب والصدوق والطوسي في المكارم وحسن الكفاية ومع من قبله في الثاني في الصور التي ذكرناها وترويض الشهيد في المذهب وهو ظاهر العلامة في القواعد والشهد في غاية المراد والتحقيق في ذلك إذا كان جازاً في جواز البيع بالروايات فمنها ما هو المذلة على أن الثمن للموقوفين ولا يبرأ بتبني ذلك من الموقوفين حقيقة وهذا هو ظاهر الاجماع الموقوف في الاقتصار والغنية وان عملنا بمقتضى الأصول والقواعد في جواز البيع في جواز البيع في العين فلا ريب في القول بان بشرى بغيره ما يحصل وقفاً فانه الغرض لذلك بحكم الكركي بذلك في هذه الصورة نعم لو قيل بان بشرى في العين على وجه الثمن إلى أن يمكن من ذلك بشرى بغيره ما يحصل وقفاً كان ولا يكون لكونه نفعاً وعملنا بتبني ذلك فعل بمقتضاه ولو كان الخلف فالظان بذلك على وضع الاشراك والوقفية ولا يمكن لا يقتصر على بيع بشرى بغيره مع ارتفاع الخلف به ويكره القول بان إذا كان من شرائها ما يقع بوقفه الخلف في مال كان كذلك الوافق لكل منهم ان بشرى بغيره ما يحصل وقفاً واثنين وهكذا فمن لا خلاف بينهم وان حكما بكونه اختصاصاً في جملته من الصور الأخيرة أو شرطه في عقد الوقف مع شرط شراء بملكه أو تلفه متلف وطول ببقية الموقوف هو القول الأول لأنه لا يبرأ من ظاهره وأما في الأخيرة فلا ذكر العلامة وغيره ولا من المعلوم ان حق الوقف أقوى من حق الزحف وهو متعلق بالقيمة فالوقف أولى ولأن القيمة تقو مقام العين جميع أحكامها وح فان كان قيمة شيئاً فبالغرض المقصود من الوقف كما لو استبدل قيمة العبد بغيره فلا حاجة لشراء غيره والأقول الأولى من أغا الأقراب فالأقرب إلى صحة الموقوف كما ذكرنا وجوب ذلك نظر لكونه حوطاً للحاصل لاختصاصه في الموقوف والبيع فقبل هو الناظر الخاص ان كان فالوقوف عليهم لو اعتبره أو أفاضل المصالح وهو اختيارنا الشهيد الثاني في الروضة وقبل هو الناظر الخاص في الألف العام والألف الموقوف عليه وهو اختيارنا الشهيد في غاية المراد والمزام واقترع الحق الكركي في كتاب البيع على المرتبين الأولين وترويض الأخير وكذا التيسير في البيع وقبل الحكم فان تعدد الموقوف عليه وهو اختيارنا في الاسلام في الشراء بغيره القيمة العتد قال ويختل الموقوف عليه فطفاً فان تعدد الموقوف وبعض الموقوفين وهذا القول هو الذي يظهر من الصير في الجواهر ولا يبعد القول بان المباشرة هو الحكم برضا الموقوف عليه والعكس لما الناظر في جبرية الوقف لتمامه وأما في الوقف الخاص فهو يؤول لظاهرة البيع والشراء نظر ملكية الموقوف عليه معلومة وكذلك سائر البطون فالوقوف عليهم من جانب نفسه والحكم من جانب الله تعالى ومن سائر البطون فان استنع الموقوف عليه منتقل الحكم كما في سائر الحقوق والاختصاص وقوة برضا الثالث مع الامكان وان تعدد أكثر مما هو المقدور وظاهر الأخبار هو اعتبار الموقوف عليه ويمكن حمل ذلك على ما بيننا من مظهر على نظاره أو امتناع أو باب الوقف من البيع على ما قلنا في ذلك فتدبر استدل الشهيد على ما اختاره بانه قضية الشرط في النظر عموم حكم الحاكم للبطون وأولوية الموقوف عليه ولا يخفى ان مقتضى الجمع كما قلنا السادس حيث لا بد من الشراء بالقيمة فهل لا بد من تقديره عقد وقفاً لا أو الثاني هو اختيارنا في الاسلام لأنه لا يبرأ للقراء المصنفين وبصرفه إلى الوقف ولا تركة لغيره قال وعلى الأول لا يبرأ العقد من بياض الشراء والأقوى الحكم الثاني والثالث ايم اختيارنا الشهيدين والصير في الكركي والأقول لا يختص التيسير واستدل الشهيد بانه صار بملك البعض الانتفال وهو كما قلنا على هذا الملك الأول لا يستحيل ان يملك لأعلى على عدم تعيين المالك في الحال ثم قال ولو قيل في الغيبة بانه لا يمكن أمكن له مثل كان هو الوقف واستغنى عن الشراء أقول ومن هنا يتقوى القول بوجوب صرف القيمة في الوقف لأنه إذا كان

الوقف في البيع

الخلاف في البيع

في حق من الوقف

التي حلت به قبل ملك بنيه لها بل قد يقع في سائر وقت المولى عن متعلق تلك الامتيازات المملوك ولا يكفي في البيع
من الغنائم تجري العداية لا لادب ولا لاعتناق فالحكمه فان مع صدق اسم الولد وهو مكم كما سمعت وعلى القولين
الاولا اعتبر بنية المولى واقاموا موضع الاستثناء على ما فيها من الوفاق والخلاف فموضع الموضع الاول
ان كان متبادرا على مولاها ولم يكن له من المال ما يودي من ثمنها وفيها اقول الاول عدم جواز البيع مطلقا
وهو الذي يظهر من السيد في الاستحسان حيث قال وفيما انفردت به الامامية القول بجواز بيع اهل البيت بعد وفاته
ولا دهن ولا يجوز بيع ام المولى ولد لها من هذا هو موضع الخلاف فان من يوافق الامامية في جواز بيع اهل البيت
ينبغي ان يفتي في الفصيل الذي ذكرناه ثم استدلك بالجماع الامامية وطال الكلام في الادلة الدالة على جواز البيع وعلى القولين
وسكن ابن دريس عنه انه قال لا يجوز بيعها مادام الولد باقيا لاجل النحر ولا في غيره وكذا استنبط ذلك من الاطلاق المذكور
واقصر العلامة في الحق على نقل ذلك عن ابن دريس الثاني جواز بيعه بعد موت المولى وسنعه في حال حيوته وذكر هذا القول
كثير من اصحابنا وطنا يخطونه مستعملين الفاضلين من بعدهم والمثبوتين في حكاية الخلاف في ذلك على وجهين ونظر
في الاسلام ذلك عنه وسكن عن والده في لفظه قال ويخرج في هذه المسئلة من المتوفقين ثم قال هو والا فقول عندنا
لا يباح بيع المولا ولا اعلم الموضع فيما نقل عن ابن حزم ولا في نقله عن والده انا ابن حزم فقال في الوسيلة على ما وقع عليه
في كتاب البيع ويخرج بيع ام المولى اذا ماتت ولدها اوتيت من ثمنها مع بقاء المولى وقال في كتاب البيع فاذا صار المولى
وهو في ملكه او في ملك غيره ثم ملكها لم يخل ان يباعي ولدها اوتيت فان بقي له ثمنها لم يخل ان يباعي في ذمة سيده او لم يبق فان
بقي لم يخل ان يباعي تمامات سيدها وكان يباعي فان ثمنها في ذمة سيدها لم يكن له مال سواها لزمه بيعها في ثمنها وان كان له
مال سواها فحق في ثمنها لم يخل ان يباعي مادام ولدها حيا وان مات سيدها لم يكن له مال سواها لزمه بيعها في ثمنها في ذمة سيدها
عند سيدها وان كان له مال سواها فحق في ثمنها من المال سواها وجعلت في نصيبها ولدها وعقبت عليه وان قصرت
التركة عن ذلك عتق منها نصيب المولى عليه واستعيت لباقي الوثيرة في نصيبه وان كان ثمنه في غير ثمن رقبته فموت على ولدها
انما بلغ الوثيرة انما لم يكن له مال سواها فحق في ثمنها فان مات قبل البلوغ بيعت في الدين وان مات ولدها حيا بيعت على كل حال
ان يركب امه تمامه وهو نص في انه لا فرق بين موت المولى وحيوته في الحكم المذكور وان كان بينهما فرق من جهة اخرى وانما
العلامة في الحق فموت المولى ولا مسئلة لبيان أصل الحكم في المسئلة جواز او عدمه وعن مرسلة اخرى وقال في العظة الاخرى ان
فرق في ذلك بين ان يكون السيد حيا او ميتا ونص عليه من الجنب فقال في كتابها في جنة سيدها وهو الظاهر من كلام
السيد وقال ابن حزم فان مات سيدها لم يكن له مال سواها وكان ثمنها في ذمة سيدها عادت بولدها فقولوا لا يجوز بيعه لانه
موت عنونه في اخر الفصل مسئلة اخرى وقال المشهور لا يجوز بيع ام المولى الا في ثمن رقبته اذا كان دينها على مولاها وليس
لدها مال من حرمه وان مات سيدها وعليه دين في غير ثمن رقبته او ذكره عبارة الى قوله بيعت في الدين ثم ذكر في القولين
وقال ويخرج في هذه المسئلة من المتوفقين انتهى فتوقف في غير ثمن رقبته بعد موت المولى لا في ثمنه في جنة سيدها وفي المسئلة
الوسطى في خطاب كلامه فظاهر في انه لا يخل عن ابن حزم ما يدل على المخالفة في الحكم المذكور ولا او عليه بشي يرتبط بذلك
وقايع بين خلاف ابن حزم في ذلك وان الخلاف في غير الاسلام وكان متبادرا في الوهم المذكور فينتهي بفتح الله تعالى
المشهور في كتاب البيع الثالث جواز بيعها في ثمنها في جنة المولى واقاموا موضع الاستثناء على ما فيها من الوفاق والخلاف فموضع الموضع الاول
ان كان متبادرا على مولاها ولم يكن له من المال ما يودي من ثمنها وفيها اقول الاول عدم جواز البيع مطلقا
وهو الذي يظهر من السيد في الاستحسان حيث قال وفيما انفردت به الامامية القول بجواز بيع اهل البيت بعد وفاته
ولا دهن ولا يجوز بيع ام المولى ولد لها من هذا هو موضع الخلاف فان من يوافق الامامية في جواز بيع اهل البيت
ينبغي ان يفتي في الفصيل الذي ذكرناه ثم استدلك بالجماع الامامية وطال الكلام في الادلة الدالة على جواز البيع وعلى القولين
وسكن ابن دريس عنه انه قال لا يجوز بيعها مادام الولد باقيا لاجل النحر ولا في غيره وكذا استنبط ذلك من الاطلاق المذكور
واقصر العلامة في الحق على نقل ذلك عن ابن دريس الثاني جواز بيعه بعد موت المولى وسنعه في حال حيوته وذكر هذا القول
كثير من اصحابنا وطنا يخطونه مستعملين الفاضلين من بعدهم والمثبوتين في حكاية الخلاف في ذلك على وجهين ونظر
في الاسلام ذلك عنه وسكن عن والده في لفظه قال ويخرج في هذه المسئلة من المتوفقين ثم قال هو والا فقول عندنا
لا يباح بيع المولا ولا اعلم الموضع فيما نقل عن ابن حزم ولا في نقله عن والده انا ابن حزم فقال في الوسيلة على ما وقع عليه
في كتاب البيع ويخرج بيع ام المولى اذا ماتت ولدها اوتيت من ثمنها مع بقاء المولى وقال في كتاب البيع فاذا صار المولى
وهو في ملكه او في ملك غيره ثم ملكها لم يخل ان يباعي ولدها اوتيت فان بقي له ثمنها لم يخل ان يباعي في ذمة سيده او لم يبق فان
بقي لم يخل ان يباعي تمامات سيدها وكان يباعي فان ثمنها في ذمة سيدها لم يكن له مال سواها لزمه بيعها في ثمنها وان كان له
مال سواها فحق في ثمنها لم يخل ان يباعي مادام ولدها حيا وان مات سيدها لم يكن له مال سواها لزمه بيعها في ثمنها في ذمة سيدها
عند سيدها وان كان له مال سواها فحق في ثمنها من المال سواها وجعلت في نصيبها ولدها وعقبت عليه وان قصرت
التركة عن ذلك عتق منها نصيب المولى عليه واستعيت لباقي الوثيرة في نصيبه وان كان ثمنه في غير ثمن رقبته فموت على ولدها
انما بلغ الوثيرة انما لم يكن له مال سواها فحق في ثمنها فان مات قبل البلوغ بيعت في الدين وان مات ولدها حيا بيعت على كل حال
ان يركب امه تمامه وهو نص في انه لا فرق بين موت المولى وحيوته في الحكم المذكور وان كان بينهما فرق من جهة اخرى وانما
العلامة في الحق فموت المولى ولا مسئلة لبيان أصل الحكم في المسئلة جواز او عدمه وعن مرسلة اخرى وقال في العظة الاخرى ان
فرق في ذلك بين ان يكون السيد حيا او ميتا ونص عليه من الجنب فقال في كتابها في جنة سيدها وهو الظاهر من كلام
السيد وقال ابن حزم فان مات سيدها لم يكن له مال سواها وكان ثمنها في ذمة سيدها عادت بولدها فقولوا لا يجوز بيعه لانه
موت عنونه في اخر الفصل مسئلة اخرى وقال المشهور لا يجوز بيع ام المولى الا في ثمن رقبته اذا كان دينها على مولاها وليس
لدها مال من حرمه وان مات سيدها وعليه دين في غير ثمن رقبته او ذكره عبارة الى قوله بيعت في الدين ثم ذكر في القولين
وقال ويخرج في هذه المسئلة من المتوفقين انتهى فتوقف في غير ثمن رقبته بعد موت المولى لا في ثمنه في جنة سيدها وفي المسئلة
الوسطى في خطاب كلامه فظاهر في انه لا يخل عن ابن حزم ما يدل على المخالفة في الحكم المذكور ولا او عليه بشي يرتبط بذلك
وقايع بين خلاف ابن حزم في ذلك وان الخلاف في غير الاسلام وكان متبادرا في الوهم المذكور فينتهي بفتح الله تعالى
المشهور في كتاب البيع الثالث جواز بيعها في ثمنها في جنة المولى واقاموا موضع الاستثناء على ما فيها من الوفاق والخلاف فموضع الموضع الاول

في البيع المولى في ذمة سيده

انما الا اعتقاد واعلم ان البيع لا يشترط في ذلك لئلا يبايع عن المولى في جنة سيدها في ثمنها لا يكون بغيرها
فالاطلاق منزل على ذلك كما هو ظاهر الرأى جواز بيعها في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
التي هي في المقتضى وبعض مواضع التماسه وانما يبعد في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
ايضا والعلامة في الحق والادعاء وكما لا يتفق من القولين في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
الاعتقاد والروضة والمسالك والسير في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
في المذهب وهو ظاهر الجلي في البيع والشع في الخلاف وترددت الفاضلان في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
اشراط موت المولى ولا يتردد في عدم اشتراط حيوته وترددت الفاضلان في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
موضع وفاق ولا يصح الجلي في البيع والشع في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
ينص على حكمها بعد موت المولى وانما ينسب البيع اليه لا ينفق في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
انما لم يذكر الحكم في الفاق في هذا الحال والمحقق ايم في بعض المواضع ان يبيع المولى في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
من هذه الاقوال هو الاخير لاجل جوده الاول ان الاصل في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
ولا دليل يثبت عليه في الموضع من يبيع مطلقا غير الاجماع وهو مفقود هنا الثاني اجماع الاصحاب على ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
كما عرف في عبارة ليست مضى في الحقايق وانما قصد بهما الرضا في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
ولما كان الفصيل بذلك جمعا عليه بين الاصحاب فلذلك نقل الاجماع عليه في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
الاصحاب على خلافه وانما خلافا بين جنة سيدها في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
في حال موته ان ليس بعد الموت حالة مستقرة للاداء من غير جهة البيع لعدم اعتبارها في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
الارث وانما اعتناق ام المولى من نصيب المولى الذي يتقرر له سدا في الحقوق الواجبة كما هو الظاهر من كلام
السيد لولدها في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
يجب على الولد اداء دين الوالدين وان لغرضه ان يتوجه حقوقهم من الثمن اذا لم يرد لها الوثيرة وبالحضرة من كان له مال
موجودا بعينه ولا بخلافه من ثمنه وانما دليل الشيخ في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
عمر من يزيد قال قلت لابي ابراهيم اسئلك قال سل ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
كيف ذلك قال انما رجل اشترى جارية فاولادها ثم لم يولد لها ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
ثمها قلت فيمن فيها سوى ذلك من دين قال لا واداء الكلي في البيع بسند لا بأس به الامر في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
من شائع الاجازة عن عمر بن يزيد عن الحسن قال سالت عن ام المولى في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
او قصوره فيجعل الاصحاب والراوى والمزوى عنه فيما واحد ولما عتلقان في ذلك لم يوضوفا وخفاء فالاطلاق
في الثاني مقتضى بما اذا لم يكن للمولى ما يودي منه الثمن كما انفق في الاول والا في غير حق وقوع البيع مع وجود المولى
والثاني مقتضى بما اذا لم يكن متناول لذلك بل ظاهره بنية ان ام المولى وان كانت تطلق على من مات ولدها لکنه في ثمنها
بيعها مطلقا ولا يفتقر بما اذا كان في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها دليل اذ ادعاء ما نسق عليه في الاول والثاني ايم صورة في جنة
المولى وموت وكذا في الاول بل واخوه ايم وليس اقله قضيت حال الامم في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
عليه العمل ويؤخذ بمقتضاه ولعل هذا هو التبع في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
الى قوله ولم يدع من المال فهو وان كان ظاهرا في البيع الواقع بعد موت المولى ويؤدى اليه في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
الاطلاق لا يحال كون الغرض بيان أصل الصورة في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها
ولا يبايع لانه بيع ام المولى في ثمنها في جنة سيدها لا يكون بغيرها

والقول

في البيع المولى في ذمة سيده

في البيع المولى في ذمة سيده

حرمه وطالب الزمان بانه يرضى بالابطال وعلى هذا في بطلان مع ان المهر في بطريق اولي الا ان هذا يخص جرحا اظهره
بالوطى فانه المستفاد من الغرض وان عمه في الاذن وعدمه مقتضى الاحتمال ان يضيء بطلان نفسه الوطى او بما
لاذن فيه وان اختص بصوره الاذن فيه ففوق كل من الوجوه من وجهه وضعف من اخره والمعتد بما هو المشهور على ما
لاحتلال الشاهد عن المعارض في كل قبالة الزهانة وعلى وجوبه لا بدال وفان ذلك ما ذكرناه من ان المهر لموت الولد وسبب اخر
غير الزهانة لمقتضى البيع والمنع من التمتع والموت على ان تلك الزهانة باءاء الذين ولوطنا يجوز البيع والقبالة ظاهرة ولا بد
من كون الاحتمال مانعا من ابتداء الرهن كما هو الغرض ان يكون مستداما لا يحال للفرق ومنع التناهي بينهما من كل وجه
ولا اجتماع الظاهر والمقتول في الغيبة وظاهر المذهب والتكثير وما في عن الخلاف ويدعى للاجماع والاجماع على جواز
بيعها في الرهن مع الاغناء وهو يقتضى بقاء الزهانة قطعا وانما يدعى حتما الغيبة الاجماع على وجوبه لا بدال مع الا
وتماثل في الخلاف بينه فممنوعة بانه من المهور خلاف ذلك ولم يثبت حتمه دعواه ولا يجتمع مع ذلك ولو استدلنا
الى التناهي الذي ذكرناه فمقتضاه ان يثبت بطلان الزهانة من اصله خصوصا اذا وقع الوطى مع اذن المهرن لا يجوز الاكيد
لعدم وقوع العقد على بدلها وجوبه في بعض المتصورات لا يقتضى وجوبه فيما نحن فيه ولا الفرق بين صورتى الاكيد
والاعتناء بل يلزم من بؤته في بيعها في ثمنها بؤته في استدامتها رهنها الثابت قبل الجبا الزهانة لا سبب لمقتضى بيعها او
لغيرها ومع ذلك كله فقولهم بالفرق لا يجمع من قوة نظر الى ان المنع من ثمنها ابتداء مع قابلية تلك العقوبة على الرهن
هو كون الرهن لا هم من الرهن بغيرها حيث انشأ الزهانة وهو ممنوع فكذا السبب لموردى لئلا يترك منع فرد من الوقف
وحيث كان هذا المانع وجوبا ففما نحن فيه وكان حق الرهن سابقا فحق البيع من الحقوق وجوبه لا بدال مع تمكن
من ذلك وهو سالا لايضا وعنده مع عدمه كما في حال الاعتناء فبناء على ان الحكم الشرعي على ذلك من غرضه عند في التفرع
وهنا حقيقة وهي ان الزهانة يمكن بقاءها في جوارحه المولى مطلقا وانما بعد المات فان كافي التركة ما يفي للدين واستحق
ولها فانه من ثمنها انما انتقلت بدو لها في ملك لورثه وخروجها من الرهن لا يرضى الحرقان كان الدين مستوعبا وانما
فما رهنه طيلة كانت قيمتها متساوية وان جوزه فباعتها بغيرها بغيرها بغيرها وان قلنا بانها متساوية وانما
في قيمتها او قوتها على ولا لها بطلان الزهانة وان استوعب لم يضر فيها رهنه عليه او ذات قيمتها عليه قناوى الرهن
وغيره فيها فكانت كالاولى لكن موهنة بنا على ما هو الاصح من عدم اختصاص الرهن بالزمن مع عدم وقا غير الرهن في
الدين والحاصل ان سبق الرهن على الجبا لا ينافي في حال الحيوة خاصة وانما بعد الوفاة فحكم الموهنة وغيرها في جواز
بيعها وعنده سواها في الدين مطلقا باعنا ان التركة كما بين على الثاني انما اذ بقيت موهنة مطلقا على المشهور ومع الاخطا
عن غيره حتى جازى بها الرهن حتى يجوز البيع له اقول لا بد من جوارحه مطلقا وهو اختيار الشيخ في طو الخلاف والى الحكم
والحلي والعلامة في الفتاوى وكذا في التهديد في التتبع والى التتبع في كذا العرفان والى العرفان باب الاستئجار للمعد
والضمير في كتاب البيع من غاية المرام والمحقق الكركي وهو الذي استظهره المقدس لا بد من بيعه من التتبع وقال القضاة
في المذهب انما اذا رهن جارية قال في بطلانها ان الرهن صحيح مطلقا وان ظهر لها حمل وولدت اشهر فمقتضى اتمام تمام
اشهر كان الولد جارية وتبعت منه ولا يخرج الجارية من الرهن عندها ولا ذواره جارية وقبضها الرهن لم يخرج الرهن من جوارحه
خلاف لان الوطى في الجبا ففقد قيمتها وانما هلك بالولادة وهذا كما انما تقتضى بقاء الزهانة حتى لو ظهر حمل سابق
كان الرهن صحيحا عند ثم قال واذا ولدت الزهانة اذن الرهن صحيح مطلقا ولا بد من بيعه من التتبع وقال القضاة
ولا يبيح عليه في ثمنها في حق البيع اذا حملت منه بعد الزهانة ثم ذكر بعد ذلك جملة من المواضع التي يقع الخلاف
فيها بين الراهن والمرتضى في الاذن في الوطى وفي الوطى وغيره فاقبضه لعل الاول وعنده ومما يصدق في كل
بيعه وانما انتهى كلامه الى يصدق من المهرن قال وانما سلف في هذا المثل كان خيرا وكان فيه لاحتفاء الراهن لا قراره

بذلك وحق المرتضى لا يتعلق به ولا نصير الجارية في حقها بغير اتم ولا يتباع في دينه فانما عادت الى الراهن كانت اتم ولد وهذا
يقضى خلاف ما ذكره سابقا فباعتها لا يجمع بينهما الثاني المنع من بيعها اذ اتم ولدها جارية وهو اختيار الفاضل في
الشرائع والتحرير ونقله قولا لبعضهم الا ان الشهيد قال في التدريس فلو كانت موهنة في ثمن قيمتها في بيعها الوطى هو
يحمل كونه اوجه من المنع وكونه اوجه منه في غير هذه الصورة وكان الاول وجهه ويمكن ان يعد قولا اجماعا مضافا الى
الشيخ في الموضع الاول فانه بعد انما سافا ن قصدا للثبوت لا كفا بكونها موهنة في ثمن قيمتها مطلقا ولا وجه وان
بصورة اعتناء المولى كما قال الشيخ فهو خروج عن محل النزاع كالا ينفق لم يقف على فائدة وحكمه الشهيد في غاية المرام
الشيخ في طو الحلي وعلوههم وعلى هذا القول فيمنع الراهن من التمتع فيها ويجوز على كذا ما اذا كان الدين وان جاز في غير
يوم من الرهن واذا حصل سبب خيرا جاز البيع زال الاشكال من اصله الثالث جواز بيعه بغيره مع وقوع الوطى بدو ذلك
الرهن ومنعه مع وقوعه بدو وهو محكي عن الشهيد في بعض تحقيقاته ويظهر من التتبع في ذلك في سوا ذلك العلامة في الا
والفواعد ومنه هذه الاقوال وموجبها الى تعارض الادلة المانعة من بيع اتم الولد والموهنة لبيع الرهن فيحمل الجمع بينهما كما
اخاره بعضهم ولكن يتوقف على وجود شاهد عليه وليس فليس ويحمل ترجيح الثانية لسبق حق المرتضى في حبسها لان يعلم
ذواله ولم يعلم هذا التعارض الاذلة ولقوة تلك الاذلة وكثرها بخلاف الاذلة الاخرى ولما ورد في ذلك الاذلة من جوارحه
في ذلك كذا ما اذا ثبتها ولا بد ان تعلق حق المرتضى بها اشك من تعلق حق البايع بها قبل اداء ثمنها ولذلك قال العلامة
في الجمع فيمنع من ثمنها ابتداء ثم افسر ان المرتضى الحق بالمالك من البايع لتعلقه به بالعين قبل تعلق حق البايع خلافا لادراك في
حق البايع ولما فيمنع من ترجيح الفائدة المحققة وهي انما حق المرتضى على ثمنها في الحقة وهي الحقة اذا اجتمعت في ثمنها ويحمل ترجيح
الاولى لما عرف من الشرع من تعليلها لحرمة وان كانت محتملة المحصول وترجح ادلة الخطر على ادلة التفتة وما اجمع فيمنع
الله وحق العبد على ما هو العبد وما لا يقبل التنازل ويوجب تقويت الحق دائما على ما يقبل التنازل واذا خرج الرهن
عن جواز البيع لا يقتضى سقوط الحق من الراهن بخلاف خروج اتم الولد عن ملكه فانه يقطع حقها بالكتابة ويخرج بما حكم من الا
اجماع في الخلاف والغنية والاجبا والمرسلة في ولقد استغاد ابو العباس في رهن المذهب من قول المحقق وغيره انها نصير
ولد ولا بطلان الرهن قال ما لفظه وتقرر بها ان نقول هذا الكلام فيمنع من كذا على بطلان الرهن وهو مقتضى حق الرهن
على حق الاستئجار فلي هذا الموضع راسخا الذين لا يرضى الراهن وشبهه باعها الرهن واستوفى حقه ان كان مستوفيا
ان لم يتفرع في باع منها بقدر حقه وكان الباقي رقما للكلها فانما انتقلت باعها وسقطت بيعها ويحمل حقها في ثمنها على
ولها ان كان لها في التتبع يتحمل مطلقا ويلزمه عقوباتها من ثمنها وان كان فقيرا فيقبل بيعها الثاني انما ولد بالقبول الى الراهن
فيحيط بها ان يفيها من الراهن كليا باع منها ما امكده وينع من التتبع في ثمنها ببيع او هبة او رهن اخر هذا الرهن وغيره ولو لم
حج بها الرهن وكان موهنة وجب عليه ان يفيها بعد الملتزم ولو باعها بغير ثمنها ولو بيعت لغيره لغيره
الفك ولو فقهها فالأقرب صيرورتها اتم ولد انتهى وقال القسيمي في كتاب الرهن والمعتد اجبا على فقهها مع العدة عند
حلول الدين لا قبله فان تعدد الفك جازيها ولا يجب على المرتضى التصبر الى اتمام المالك انتهى وقال ابن سبيد في التتبع
ان كان له مال الرهن ففكها وان لم يكن له مال بيعت في الرهن ولعل ان فاما استفاد ابو العباس من كلام المحقق وغيره
نظر ظاهر لان تلك العبارة متفق عليها بينهم الا من ندد في جواز البيع ما سمعت من الاقوال فكيف يجمع بينهما المعنى الذي
استفاد منه اهل الظاهر ان حكمهم بكونها اتم ولد بخلافه الفرق بين ما اذا كان على يديها رهن ملكها او بين ما اذا وطئها
وهي موهنة فانه لا نصير اتم ولد الجارية في الاول لعدم الملكية بخلاف الثاني لوجودها وان منع من ولها الحق الغير
ويظهر التفرع على قول من منع من بيعها في الرهن فيما اذا كان اتم ولد الذين ويخوفها ثمنها اتم ولد ويجري عليها حكمها اتم ان ما
ذكرناه وان كان غير بعيد في الاعتبار لا لادليل عليه ولا تقضية لا اصولا اقترده ولا الادلة المقتضية فان ما دل على

قال في طو الحلي في الموضع الثاني
فانما يصدق من المهرن في جوارحه المولى
مطلقا وانما بعد المات فان كافي التركة
ما يفي للدين واستحق ولها فانه من ثمنها
انما انتقلت بدو لها في ملك لورثه وخروجها
من الرهن لا يرضى الحرقان كان الدين
مستوعبا وانما فما رهنه طيلة كانت
قيمتها متساوية وان جوزه فباعتها بغيرها
بغيرها بغيرها وان قلنا بانها متساوية
وانما في قيمتها او قوتها على ولا لها
بطلان الزهانة وان استوعب لم يضر فيها
رهنه عليه او ذات قيمتها عليه قناوى
الرهن وغيره فيها فكانت كالاولى لكن
موهنة بنا على ما هو الاصح من عدم
اختصاص الرهن بالزمن مع عدم وقا
غير الرهن في الدين والحاصل ان سبق
الرهن على الجبا لا ينافي في حال
الحيوة خاصة وانما بعد الوفاة
فحكم الموهنة وغيرها في جواز
بيعها وعنده سواها في الدين
مطلقا باعنا ان التركة كما بين
على الثاني انما اذ بقيت موهنة
مطلقا على المشهور ومع الاخطا
عن غيره حتى جازى بها الرهن
حتى يجوز البيع له اقول لا بد
من جوارحه مطلقا وهو اختيار
الشيخ في طو الخلاف والى الحكم
والحلي والعلامة في الفتاوى
وكذا في التهديد في التتبع
والى التتبع في كذا العرفان
والى العرفان باب الاستئجار
للمعد والضمير في كتاب البيع
من غاية المرام والمحقق
الكركي وهو الذي استظهره
المقدس لا بد من بيعه من
التتبع وقال القضاة في
المذهب انما اذا رهن جارية
قال في بطلانها ان الرهن
صحيح مطلقا وان ظهر لها
حمل وولدت اشهر فمقتضى
اتمام تمام اشهر كان
الولد جارية وتبعت منه
ولا يخرج الجارية من
الرهن عندها ولا ذواره
جارية وقبضها الرهن
لم يخرج الرهن من
جوارحه خلاف لان
الوطى في الجبا
ففقد قيمتها
وانما هلك بالولادة
وهذا كما انما
تقتضى بقاء
الزهانة حتى
لو ظهر حمل
سابق كان
الرهن صحيحا
عند ثم قال
واذا ولدت
الزهانة اذن
الرهن صحيح
مطلقا ولا بد
من بيعه من
التتبع وقال
القضاة ولا يبيح
عليه في ثمنها
في حق البيع
اذا حملت منه
بعد الزهانة
ثم ذكر بعد ذلك
جملة من
المواضع التي
يقع الخلاف
فيها بين
الراهن والمرتضى
في الاذن في
الوطى وفي
الوطى وغيره
فاقبضه لعل
الاول وعنده
ومما يصدق
في كل بيع
وانما انتهى
كلامه الى يصدق
من المهرن
قال وانما
سلف في هذا
المثل كان
خيرا وكان فيه
لاحتفاء الراهن
لا قراره

من بيع ام الولد لا يقتضي المولى كغيره من بنين وبنات وغيرهما واختصاصه بغير ولد لا يقتضي التخصيص ولذلك
 لم يشترط مقاصد الذين منها حرمة ولدها وان لم يبق المولى حرمة ما امتناعه من الاذاه وكذلك ما دل على جواز بيع الوهن
 غام كالم الولد وغيره فانما ان يحكم بمقتضى الاول والثاني والتحقق ان الوهن ان كان على غنما وكان المولى معسرا
 البيع بكلام الا اذا ادعى المولى من غير ظاهر فلا يجزى به ما كان هو الحال من غير ظاهر ولا يجوز ان لا يفتقر
 على المدعيون جهة الاذاه وهو ظاهر وان لم يكن غير ذلك من الطوارى الموجه للعقود من العمى وغيره وان لم يفتقر
 منها مقدار نصيب لدها او في جواز بيع الباقي للابن وسببها او تقويمها على ولدها ما تقدم ولا فرق بين صورة الوهن
 وعدمه وهو اوضح ظاهر وان كان لابن مستوعبا فالكلام منه كما مضى وانما في جنة المولى فلا يجوز له البيع في الدين
 الثمن اذ لم يكن مرفوعة عليه وانما ان كانت مرفوعة عليه قبل الجناية فان رجعت حق الولد منع من البيع مطلقا سواء بشره
 المولى وغيره وان رجعت حق المرحوم جازية بان تفتقر جهة الاستعفاء في الامسار المولى وامتناعه جاز قطعاً وان لم تفتقر
 وبها فحق اختيار هذه الجهة المولى مع عدم المصادرة ونظر الاقوى المنع ان لا ترتب العمومات لذلك على جواز بيع الوهن
 على العمومات لذلك على جواز بيع المالك فكما ان ذلك اتم الولد خصصت الثانية خصصت الاولى واقام المرفوع من بيعه موقوف
 على امتناع المولى لراهن واذن في البيع والثاني لا وجه له هنا لان المنع من بيعه مانع من اذنه للغير من الاول خلاف القول
 والمناصير التي جاز المولى مع تمكنه من الاذاه من غير ما باطل فطال الموقوفات لتمامه على المصادرة وكذلك بيع المرحوم الثاني
 اذ لا يجوز له البيع مع عدم تمكنه من الجباة ولو فرض امره الى الحال كما في سائر الموقوفين مع ان امكان استيفاء الحق من غير
 فالتفتين ذلك لان البيع مع من باب المقاصد وان تفتقر في ذلك فقد تفتقر الى الحق والمضاد مانع وانما كان حق المرحوم انما
 هو في الاستيفاء وانما في البيع فالتفتين من التفتين في ذلك فاما هو بنفسه فلا يرد على ان لا يكون عند
 رهن لان الواجب عليه ان يرجع الى حاله الشرع ان يمكن للمدعيون على الاذاه والبيع وان لم يمكن من ذلك باع الحاكم
 من اذنه ما بقي به الذين فان لم يكن له الاموال واحدها من غيره ولا يفتقر الى المصلحة كما هو شأن الولد وان تعدد جميع
 ذلك مستعمل في الاستعفاء وهذا جاز في كل من له الاموال واخذ من ماضيه المدعيون من الوفاء فغلب هذا الجرح
 استيفاء حق من ام الولد كما لا يجوز لسائر ارباب المدعيون اذ لم يكن الذين يتنازعون به مانع من ذلك بالتفتين الى الوهن فكار
 على عدم جواز بيعها في غير الثمن من الذين يتنازل ما نحن فيه ولا مانع من ان يبيع الاموال كان المولى معسرا لا يوفد
 به الذين يفرام الولد فلا يمكن مطالبته المولى ولا يفتقر على الاذاه من غير ما فلا يفرام الا من يفتقر الى المصلحة والحال هنا
 تامة التصادم والتعارض والاحتجاج من الطرفين مشكوك كما سبق ولا يبدل ان يستغادر ما دل على جواز بيعها في غنما وانما
 جرحها ان يجوز بيعها اية في فكما من لزمها تضافا الى الاجماع المقبول وقوى كثير من الاحتجاب بجواز البيع فالقول بذلك
 هو الاقوى خصوصاً اذ لا يرد من المرحوم في الوهن فقد تبين صحة ما قاله الشيخ وانه الموافق للاصول فقول ابن اديس انه غير
 صحيح لا يخلو لافلاصولنا ههنا لا يخفى ما فيه بل لا يرد مقلوب عليه الصلوة التاسعة اذ كان علوقها بعد اقل المولى
 وجرح الحاكم عليه وكما استلزمه من قبله من المشتريات في وفاة الذين ولا خلاف في جرح قبائح في اذاه الذين لم يفتقر حق الغنم
 بعينها وهذا هو اختيار العلامة في عدم التفتين في الدعوى والسيوف في كثير العرفان وفي العتاس في المذهب والضمير في غالب المذهب
 والمحقق لكونه في الشرع وقايت غادر من العلامة في الدعوى اعلان بيعها في الذين يمكن ان يكونوا خولاً لادبائهم على حق لا يشك
 غير موجب شرعاً فان جرحه في ام ولد لا يخلو الحق الغنم منها مع مقتضاه وبنها وسبب ذلك في الذموسل الى قولنا
 الى التردد في الكلام في ذلك كما تقدم في الوهن فالقول بالمنع هنا اقوى منه هذا لعدم الوقوف على دليل من النص
 يدل على تعلق حق الغنم بالمال عينه بل غاية ما دللت عليه ان الحكم لا يبيع ام ولد في حقهم وان جرحه ببنه وبينها فقبل
 البيع يجرى على اموال احكام المالك الا ما دلل الدليل على خلافه الصلوة العاشرة اذا كان علوقها بعد اقل المولى

مع عدم الادنى

الصلوة العاشرة في بيع ام الولد

وقد اجتمع في ذلك حق الجناية وسبقه على الجنازة يعرف حكمه كما تقدم الصلوة العاشرة في ام الولد
 الموقوف عليه وكان لا يستلزم قبل الجرح بل قبل الاذاه في بيعها مع المقاصد التي في بيعها مع خلافها واقفاً على فانما يجوز
 البيع نعم استشكل في حكمها العلامة في هذا فليكن رهنها واختار ولد المنع كما هو ظاهر الشذوكة وحكم في المشرع والقرير
 الفتا اعادته لاولاد الجارية واطر جازاً لصاحبها ان يشرها ويبيعها وفي الاولين لو طالب ببنها جازية بها في ثمن رقبتهما
 هذا يقتضي ان جواز بيعها فيما اذا دخلت في الصلوة الاولى من المشتريات وهذا هو الاقوى ولو اختار الضرب بالتمسك
 مع سائر الغنم جازية بها في بيعها كما اختاره في ذلك وفيه اشكال خصوصاً لو ادعى حقه الميراث بها اذ لا يكون بيعها
 في ثمنها الصلوة العاشرة عشر اذ كان علوقها منه في زمان خيار البائع او الخيار والمشتري بينهما او فسخ البائع فيجوز فسخها
 وينصف فيها بما نشاء وهذا هو المقبول في الرخصة من بعض الاحتجاب حيث تعدد هذه الصلوة من المشتريات وهو اختيارنا
 الشيخ في وطو والقاضي وبالمالك ومظاهر ارباب الدين انما البيع والباء فلتصرف بغيرها خيار البائع واستحقاقه لغير
 وقته الولد وحكمة الاجماع على ذلك في الخلاف والغنية وقد جرح الشيخ في الخلاف بانها تعتبر ام ولد لان التفتين الى
 المشتري فيما بعد وهذا كله ناقض في استحقاق البائع استردادها بغيرها الا بغيرها ويلزم من كلام الشيخ انها ليست
 فسخ البائع فلا تعلق هذه الصلوة من المشتريات لا خصوصاً لا معنى فيما قصد عدم اجراء احكام ام الولد عليها وان كانت
 لكن الاول هو المناسب لما ذهب مع عدم انتقال المبيع الى المشتري مع خيار البائع الابدان نقضاً من الخيار وكيفية
 فالمنع هو جواز استرداد البائع لها والتصرف فيها بما نشاء ولما ابن اديس فهو وان نفى استحقاق العقر وقته الولد
 الوطني للمالك الا انه حكم باستحقاقه الفسخ واطلق الكلام ولم ينص على وجوب بيعه بغيرها وهو ظاهر في كون الفسخ في سائر
 المواضع التي فيها الخيار وورد على قول الشيخ باستحقاق قته الولد بانه انعقد جازاً ولا قيمة للولد تحرق على قوله باستحقاق
 العقر بانه ما ورد الا في من اشترى جارية ووطئها وظهر بها حمل تبردها ويرد معها العشر ونصف لشره لم يرد في هذا
 شيء والقياس عندنا باطل والمستفاد من جميع ذلك موافقة الشيخ في استرداد الجارية بعينها ولو كان مذهبه استرداد
 قيمتها وبقيها عندها في ذلك المشتري لكان الاستناد الى ذلك في نفي القيمة والعقر الى ذهب العلامة في الجرح والعقار
 وولده في الشرع والمحقق لكونه في شره الى ان البائع اذا فسخ البيع رجع الى قيمته الجارية خاصة واختاره ابو القاسم
 الصمري والشهد الثاني في المسالك والروضة في خيار الغنم والظاهر عدم الفرق بينه وبين سائر اقسام الخيار بعد
 فلو لم ينفذ المبيع الى المشتري بنقل العقد للجميع مع عدم فرق بين كون الوطني بعد ظهور الغنم وقبله اذ كان قبل
 الفسخ والخيار عندهم وان كان هو في الا ان ابا العباس والشهد صرحا بانه يرد الجاهل بالخيار او فوته الى ان
 يعلمان ذلك فيعتبر الفوت رجوعاً ودعوى توقف ثبوت الخيار على العلم به ممنوع مع انه لا جدل لذلك في صورة الجهل
 بفوته وبالجمل فالظاهر من قواعدهم وكلامهم طرد الحكم في الجميع واخذل الشهيد الثاني بقائه الحكم لو زال المانع كما انما مات
 ولدها نظر الى ان الحق قد زال عن العين بالاستبدال فلا يعود ويحقق المسئلة انان قلنا بتوقف ملك المشتري على
 انقضاء خيار البائع كما هو المحل عن الشيخ فالوطن محرم ويوجب له ذلك ان يكون لشبهته في نفي بان نفس هذه العلامة الجارية
 للمشتري بشبهه منقطة للحل وان علم بحجته الوطني مع جرحه والولد المعقر وان كان لشبهته فالحق خاصة او مع قته الولد
 وعلى ان يفتقر لا نصير الجارية ام ولد ويجب على المشتري شيء من القيمة والعقر وان قلنا بجرحه الوطني انما العقر في الاستبدال
 فالولد حر والجارية ام ولد ولا خلاف في وجوب الرجوع الى البائع ووجه ظاهره ان قلنا بان نقله بنقل العقد كما هو الاصح
 يتملك الجارية ام ولد قطعاً ولا يجزى البضع او تملكها خاصة على قول وان حرم الوطني لآخره كما قرره في محل وانما
 الجارية فيتملك وجوب ردّها على البائع بعد خصه لانه لما خوذ في الخيار اصلها كان لو مشروطاً وسبق سببه على
 كون الرد بالفسخ سبباً ولا يملك كافتد يسح في لادله الواردة في ام الولد بل تملكها محضاً بسببه المقر في الشرع كما في

الصلوة العاشرة في بيع ام الولد

الجمانية الواقعة عن غير موافقة الأجماع المنقول في الخلاف والغنية بمثل بقائها في ملك المشتري ورجوع البائع
فيمتد بها من حق الولد وذوي الحجار وتعليقها بالجنابة الحرة وما ورد في وطى الجارية المشتري من الواطى وغيره من
تقويها عليه بالوطى ومع الحمل كما هو المشهور فان ثبت ذلك مع الاشتراك مع الانفراد والى الاستيلاء لا يمتد
لخلاف فتبين الحق في القيمة ويرد على المانع من استحقاق الولد مع البائع من الفسخ وعلى الدليل عليه أصلا والتعليق
يعبر في مقام الترجيح بين الحقيقتين مع ثبوتها وهو متصف هنا مع ان جماعة منهم في المظالم السابقة رجحوا صحة الشق
بصرفه وفيها اذا لم يمكن الجمع بين الحقيقتين بل عمده له وغيره كما سبق والحمل على ما ورد في وطى المشتري قياس مع الفاق
لاستقرار حكمه اتم الولد في حصة مشاعه منها فترى انها الى الجميع كما ثبتت لشرائه في غيره لك واما في حق فله في ثبوت
استقرار أصلا نعم لو وضع البائع في حصة منها دون أخرى حيث جاز ذلك كالشراء منه بعضه بجنابة له وكان مالك للبشر
الأخرى وشرها من فخصيص وضع أصلها في حصة دون الأخرى حيث جاز له او شرط الجنابة على هذا النحو وبالجملة اذا وقع الفسخ
في بعضها خاصة بعد الاستيلاء لا يمتد بقوله القول بالرجوع الى قيمة ذلك بعين خاصة وليس هذا مورد المسئلة المفروضة فلهذا
فيها اذا ما استبعد من براديس ولو كان الجنابة مشروطة بانقضاء مدة او مدة العتق في مدة او بعد ما فوطها المشتري في زمان
لزم العقد فقول الفسخ ساقط مع لتمامه المشتري لها قطعاً فكون الجارية اتم ولا خلاف في الاشكال في حكم الجارية خاصة
والجنابة عنها والدليل الدليل والقض الفسخ الثالث عشر ان كان علوها بعد اشتراط اذا انقضت منها ما لم
مع اذا كان حق المضمون له سابق من حق الاستيلاء كالرهن والفسل السابقين والقول بذلك منقول في الروضة عن غير
الأصحاب على ان الختان ناقل للمال من ذمة المضمون الى ذمة الضامن وتيرتب على ذلك علم جواز مطالبة المضمون عنه
والغلاء ابراء المضمون له وغيره وكونه ناقل اتماماً لا اداءً نظروا وقد تفقوا على جواز اشتراط كون الضامن من مال معين
من أموال الضامن كما هو الظاهر ويتعلق به حق المضمون له ووقع الاشكال في ان تعلقه كعلق الدين بالرهن فلا يقطع الحق
عن ذمة الضامن بتلفه وكعلق الارش بالعبد الجنابة حيث يقطع الحق بموته ودفع اليد عنه اذا لم يحصل من المولى فترى
في تسليم الارش والعبد وعلى الثاني يرجع الحق فيما تضمنه من ذمة المضمون عنه اذا لم يكن من ذمة الضامن
فلهذا المضمون فلا يكون كالارش من كل وجه واذا ثبت ذلك وعرف سابقاً حكم سبق الرهن وحكم الجنابة فخرج هذه المسئلة
لا يصح عليك انما الله الصلوة الا اربعة عشر اذا كان علوها بعد انقضاء مدة او صدقة او الصدقة بها او الوصية بها الشخص
وكان التذرية مشروطة بشرط لم يحصل قبل الوطى ثم حصل بعدا وكان مطلقاً في الأخيرين وكان العلوق قبل الفعل
التذرية فيعمل بمقتضاه مطلقاً بصدقه وكونه رتبة فاذا سلمها المصدق به او الموصى له تصرف فيها بما يشاء ولم احسن تقرير
لهذه الصلوة وكان ينبغي ذكرها كذا في ما هو متحقق ذلك ان قال ان شغل الله مرفوعاً في هذه الستة وان لم يمت
فيها بخاريه صدقة على فلان او على الفقراء فندره جميعاً كما يظهر من كثير من الأصحاب بل من اظهروا واساطينهم الا
من شلتهنهم لان انهم من ذكرك ذلك فيما قلناه ومنهم من ذكرك في ذمة العتق ومنهم من ذكرك في ذمة الصلوة والهدى
ومنهم من ذكرك الجميع او يترتب منها فظاهرهم ان المندور يخرج عن الملك بمجرد التذرية في المطلق مع حصول الشرط في
المشرط ومع قبول المندور له اية اذا كان مبيعاً على احوال قال حبس المالك لو جعله صدقة بالتذرية خرج عن
عن ملكه بمجرد التذرية فيما قطع به الاصحاب ويطلب تمام تحقيق ذلك بالذرية وعلى هذا اذا كان علوها
بعد التذرية وكانت موقوفة في الملك وان تلقى التذرية بامر مدي من صاحبها صفة معلومة حصوله فان ذلك مقتضى
الخلق فان حصل الشرط صارت صدقة فهو لا يمنع الاستيلاء من ذلك لتأخره وعدم دلالة ذلك على ابطال ذلك
هذا ان قصد تملكها للمندور وانما قصد صرف ثمنها الى الفقراء هو الظاهر من التذرية والفقراء فلا يترتب بقائها في ملكه
صحت ثمنها من الرق للمندور ولعدم التعارض ولزوم الجمع بين الحقيقة والقبالة بحسب الاحكام مع احتمال ذلك في الصلوة

تعلق الجنابة بالرجوع
صلى الله عليه وسلم

تعلق الجنابة بالرجوع

الاولى اية مع ابناء المولى ومطابقاً كما تقدم في غايتها واذا نزل الخصم في ما على شخص كان شرطاً بشرطه لا يمتد
فوطها بمثل ذلك واجباتها ما رتق ولدان قلنا بغيره الوطى ويجب عليه الصدقة بها بعد حصول الشرط ان سلموا
التذرية عنها ويحمل قوتها هنا بطلان التذرية بغيرها فكما سبق قالوا يختلف على بيعها الصغيرة المندور من جوازها بالاستيلاء
والرجوع الى القيمة جمعاً بين الحقيقتين ولو تعلق التذرية بغيرها فكما سبق انما الوطى على بيعها فاستولوا لها المهر فخر البيع قطعاً
الحمل لهماين وكذلك سائر المعاصيات ولو كان نزل الصدقة مطلقاً فان قلنا بخلافها عن الملك بالتذرية وان
عليه ليس الا الفسخ والتسليم كما في الرقوة الواجبة وكانت العين هنا مبيعة في التذرية فان اراد العلوق أصلاً وجب العمل بمقتضى
التذرية والقول بذلك قوي عندي وان قلنا ببقائها في الملك كما يظهر من جماعة من الأصحاب فاذا احبها باقلاً الصدقة
فالحكم كما سبق وايضا العمل بالتذرية هنا اقوى وانما نزل الوصية بها مطلقاً او مشروطة فاشكال لا امتناع تعلق
التذرية بعد الاستيلاء ولصان قدر زمان مضاء الوصية مع زمان ارش الولد لا انه حق الوصية مقدم على الارش خصوصاً
اذا وجب بالتذرية فان ذلك الدين ولو كانت لاشياء المذكورة المذكورة مشروطة بما لا يخرجه عن وجوده عن تعلق حق الوصية فلا خلاف
بطلان التذرية في العين لا نفاذها ونحو غيرها عن الملك فترى ان حصل الشرط لم يناف ذلك التذرية على ما يتعلق به واما في القيمة
ففيصل العلم بالقبالة الى اية تعلق الحق بالعين وقد فات ولم يمكن العمل بالتذرية في العين والقيمة في الباب كون الا
استيلاء لا فاقا وهو لا يقتض شقوق الحق الثابت بالتذرية فاما بعد العين بغير القيمة كما هو شأن سائر الحقوق و
التغيبيل بين وقوع الوطى والامانة اختياراً او عملاً مع العلم بالتذرية وبين ما اذا لم يكن كذلك فالاول في الثاني في الثاني
في الاول وهو وجه قريب واذا وجبت القيمة ففي وجوبها على المولى ونحو وجهها من أصل التذرية كما لو كان بدلها او
على الولد لاستناد التالف اليه بدونهما في ملكه وانما قلنا عليه اذ في نصيبه بها او على اتمها لانها المغتنية بسبب التالف
هو الحرية فعليها الغرامة والتعدي في اذائها او جبراً شبهتها الاول ولما كانت المسئلة خالية من الضرر والقوى والاصول
فيها متعارضة متصادمة فلا يختلط فيها طريقا فيجوز والسابعة الصلوة الحاشية عشر اذا كان علوها من مكان مشروط ثم
مكتوبة للمولى ببيعها وقدر حكي في الرخصة هذه الصلوة عن بعض الأصحاب الكلام في ما يقع في موضعين الاول ان الملك
صلح بجزءه بغيره باقلاً ففساخ كتابته ام لا ويجوز ان المكتبة رتبة وسطي بين الحرية والرقبة واستقلال الرقبة وشلط
المولى عليه وترتب على كل من بيعته من احكام منها ان لا يجوز له وطى امته بعد كونه كاتبا مع ما فيه من التعزير لها مع الحمل
المحمل ويجوز مع اذن المولى لجنابة على ما حكى في الخلاف فاذا وطئها واحبها فاولد موقوف وتابع له في الحرية كالأول وبعضها
ليس ان يبيعهما قطعاً للمنافاة الحالين المختلفين معاً وتبشبه بالحرية واما انما هي كوطئها ام ولد الفعل بالتبذير للمكاتب فلا
يجع له بيعها ما دام ولها موجوداً وان لا يثبت لها حكم الاستيلاء لا بعد العتق هو لان اختار اولها والعلامة في عتق
ثانيهما في الحرية وحكي من غير الشيخ انه اطلق صيرورتها ام ولد ويجوز له ان يملكها لا يكون مالاً لا لا ويجوز
على ذلك حكم الحرية عدم جواز البيع ولذلك اذا دعى مال الكاتبة حكم بكونها ام ولد كما نص عليه في الخبر تراهم مع انه لا
يعتبر الملك المتخذ بعد الاستيلاء واذا اشترى من يتفق عليه بان المولى لا يجوز له بيعه ويؤيد ذلك بناءً على التعليق
ويجوز الثاني ان حرية الولد موقوفة على حريته وكونها ام ولد موقوف عليها فلا يثبت لها حكم الاستيلاء قبل ذلك
ويؤيد استصحاب الرقبة والاول لا وجه اذا الكلام في الحكم الظاهري والفرقة في ذلك بين الامور المذكورة مع اتفاق
السبب وبغيره يتقوى على القول بكون الكاتبة بيعاً كما اختاره جماعة من الأصحاب هذا جاز في المكاتب المشروطة المطلق
الذي لم يؤيد شيئاً في يمكن فكيف يثبت مال فهو ولد وانما رقبته كمولاه واذا ادعى البعض ان الكاتبة تخرج من تحتها وبغيره
الولد وكذلك في الثاني اذا ضحك كاتبة بغيره وكان شرطها مطلقاً لم يؤيد شيئاً في يمكن فكيف يثبت مال فهو ولد
اقول ان مولاه بفعلهم باقلاً من الضمانات اتفاقاً فاعمل قول العلامة في الخبر لم يصر الجارية ام ولد ولا احبها الاستيلاء

تعلق الجنابة بالرجوع
صلى الله عليه وسلم

[illegible][illegible]

تتمتع بالجمال
وقف على الوعد
المكدي للعبد
الجناني

عنى واليا عنه ويؤيد ذلك جعل الاسترقاق مقابل البيع في خطا المذبذبات كما ياتي في المقصود ومنه ما قلنا وهو
فيما نحن فيه كما يعين لغزو الرضا برقيقته وايضا مقتضى الاخبار انحصار حق الاولياء في الامر من فاذا عني عن القصاص خاصة
سقط قطعاً فان كان يكون مع ملكا مولاه او لم ولا سبيل الى الاول لشاغبة الحصر الذي على ان ارتفاع القصاص لا يكون الا مع
ثبوت لرقية فعين الثاني فيلزم من صير ربه ملكا لهم وان لم يختاروا العتق وهذا هو المدعى وما رواه المشايخ في الصحيح
عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن مكاتب قتل رجل خطا قال فقال ان كان مولا جين كاتبه اشتراط عليه ان يخرج فهو رد
في الرق فهو بمنزلة المملوك يدفع الى واليا المقتول فان شاؤا استرقوا وان شاؤا باعوا الى ان قال في المكاتب المطلق الذي يخرج
بعضه وان كان يكون مابقي على المكاتب فله ماله يؤده فقال الاولياء المقتول يستعملونه حتى يوفيه بقدر ما بقى عليه وليس لهم ان يبيعوا
فاذا ثبت لرقية يخرج المقتول من خطا المكاتب المطلق فيها من غير اولي وما رواه في الصحيح عن ابي بصير قال سالت ابا جعفر عن
مذبذبة قتل رجلا عمدا قال فقال يقتل به قال قلت فان قتل خطا قال فقال يدفع الى واليا المقتول فيكون لهم رد وان شاؤا
باعوا وان شاؤا استرقوا وليس لهم ان يقتلوه قال ثم قال يا ابا عبد الله المذبذبة يبيعون مبيعاً ويرد العبد ملكا لهم
وان لم يختاروا استرقاقهم واختاروا الذرية وعلم الاسترقاق وانما قيام الغداء اذا اختار المولى مقام العبد كما ثبت لادلة
الاخر فلا ينافي ذلك بل يؤكد لانه اذا حكم برقيقته مع اسكان بدله مبدونه الى ويلزم من ذلك جعل المالك للمالك فلا يقتصر في
عقد ناقلا في الخطا ولا في العمد او وقع الرضا من المولى لرقية في الاول والتراخي من الجانبين في الثاني فلا يلزم من عقد المالك
ابتداء نعم يمكن ان يؤد على لالة الجبر ان اختيار المولى لرقية كاف في الخطا كما ان اختيار واليا المقتول لها كاف في العمد فلا يلزم
ثبوتها بدون ذلك صلافة في ذلك وما رواه في الصحيح عن علي بن عبيد عن ابي عبد الله قال سالت عن عبد قتل رجلا حارفاً بعد
ولا حد قال فقال هو لاهل الاخير من القتل ان شاؤا فقتلوه وان شاؤا استرقوه لانه اذا قتل الاول اسحق والياء فاذا قتل الثاني
اسحق من والياء الاول فصار لوالياء الثاني فاذا قتل الثالث اسحق من والياء الثاني فصار لوالياء الثالث فاذا قتل الرابع اسحق
من والياء الثالث فصار لوالياء الرابع ان شاؤا فقتلوه وان شاؤا استرقوه ويند لالة على المطلق من وجوه عديدة كما لا يخفى
لكن يعارض ما رواه الشيخ والعسكري في الصحيح عن زرارة عن ابي بصير في عبد خرج رجلين قال هو بينهما ان كانت جنتا يحيط
بقيمة قتل له فادخر رجلا في اول الثمار وخرج اخوه في اخرها قال هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المخرج الاول فله
اليه بخلافه في غير ذلك الحديث وقد جعل الاحصاء بهذا الخبر لا البيع في النهاية فعل بالخير الاول وحل في الاستحسان
القييد بما ذكره في الخبر الثاني وفي تناق الخبر من غير نظر وكيف كان فقد ضاع الاستحسان بفرض القتل سواء قلنا في صورة تعدد
المخبي عليه انه على الاسترقاق او انحصار مقتضى القاعدة اننا اذا قلنا بصير ربه ملكا لاولياء المقتول الاول يخرج القتل اذا
كانا فان اذا وادابا بخلافين الاسترقاق وعفوا جميعا عن القصاص فهو حق للاخير لسبق ملك الاول فصاروا كالمولى الاول
فلا يجده لهم ملك باختيار والاسترقاق اما لو ارادوا القصاص واحدهما ففي الاحصاء من احدهما انظر الى اخرى لو قتل مولا
ثم غير لم يسه طحق والياء المولى من القصاص فيحمل تقديم حق الاول السبق وهو المستفاد من المبوط واذا قلنا بانه لا يملك
الا بالاسترقاق والعفو عن القصاص فان اختاروا والياء الاول اختاروا الاخير ان شاؤا استرقوا وان شاؤا فقتلوا وان جنتا
جنتا اختيار اولياء الاول في الحكم كما لو وقع الجناية وقتلوا الاختار السابق جاز هنا وفي تطبيق القاعدة مع الروايتين في الغداء
اشكال ظاهر ويبان ذلك بما في انشاء الله في محل فليس هذا موضع تحقيقه وبالحمل على القول بالاستحسان في جرح القتل
فحق سبوا ويجعل ثالث وهو انه يخرج بذلك عن ملك المولى كما قاله ابن الجبجد في الارندة لتعلق حق القصاص به ولا
يدخل في ملك والياء المقتول لا قبل الاسترقاق وهذا يقتضي بقاءه قبل ملكه لانه لو قتل له يجب ماله بغيره على
شيء منهما الثاني اذا قلنا ببقاءه في ملك مولا الى ان يحصل القصاص والاسترقاق فاستحفاة لهما ثابت قطعاً
ان كان القصاص هو الاصل لعدم انحصار الحق فيه وانما يملك المالك الاستحفاة به جازما فان كان بهذا الوصف هل

الامانة في النفس
الماضي في النفس
وعلى ما

كتاب البيع

البيع اذا لم ينفذ المولى كالعلماء والقواعد والشهيد الثاني في الرخصة والمسالك واحتمل في التذكرة في صورة القصاص لانه
 للشري الباطل الارش وهو قسط قيمته ما بينه وبين غيره وان لا يطل بالبيع من أصله والوجه هو الاول لان سبق الحق في
 بطلان البيع المتأخر له وانما سوغناه على ان يكون من اعيان ذلك المتأخره على ما صحته ولا يطل منه والفرق بينه وبين البيع المسمى
 والارشدان التلغ هنالك على وجه سبق الاستحقاق وهنالك على وجه سبق الاتفاق وانما السابق العيب هو مقتضى الخيار
 الجهل واذا اختل الاستحقاق بالعض والقصاص بالطرف مع البيع والرهن في الباقي وثبت للشري مع الجهل خيار تبعض
 الصفقة في الاول وخيار العيب في الثاني وله خيار العيب مع جهله قبل ان ينقضي الحال مطلقا كما نص عليه الشهيدان والمحقق الكركي
 والعلمية في كتاب العلامة في العمد وفي صورة اعتنا المولى في الخطا فقد يجمع له خياران كما يفتق في غير ذلك وانما لا يملك
 صل وقال في التذكرة في الخطا مع بطلان المولى انه لا خيار للشري بعدم الضرر فان الرجوع على غير وهو اختياره ايضا في غير
 ولو علم بالعيب قبل العيب واستغنى عنه منه لم يكن له خيار اصالا وانما انما يتقصر لان الموجب لثبوت الخيار هو سبق العيب
 المودع ليدخل البيع وعلى القبض ولو لا ذلك لم يكن له خيار اصالا وقد سقط اثره بما ذكره فلا يقتضي تبعض خيار اصالا
 وحيث كان لا خيارا في الفلك بالعدا والرفع الى المولى فباعا ورهنا كان للزاد بالعدا ويكون ضمانا له كما ان الخيار في البيع
 في التذكرة في لعلق ونص عليه العلامة في لعلق في سائر الصفقات وفي التحرير والتذكرة والقواعد في البيع والشهيدان في
 التقيدي في رواية الشهيد الثاني في الرهن ايضا والظاهر انه لا يلزم عليه ذلك مطلقا بل له تخصيص من الرهن ومن البيع حيث لا يمكن
 ذلك ودفعه الى المولى بمطالبة في لعلق فاذا لم يمكن له تخصيص وجب عليه العمل بما التزمه للزوم الوفاء بمقتضى البيع والرهن وهو يقتضي
 ما ذكره قبل القبض حيث لم يكن شرط البيع والرهن فلو جوب له لا باق من الوفاء بالعقد مع الامكان والفرق في ثبوت ذلك فوجب
 عليه واذا بعد فلا بد ان كان الخيارا اليه وقد فوته على المولى بنصره في كان هو المطلب بالعدا وقد لا يتخير بينه وبين الدفع فعين
 الفداء لان في ذلك جهاتين المحتملتين ويحتمل القول بتبع الخيارا على الاصل لان البيع والرهن لو لم يقع مزايا لطل على المولى
 ومقتضى المزايا على الزوم الى ان سقط جميع الحقوق عنه فاذا لم ينفذ المولى لعدم وجوبه عليه في الاصل وهذا هو
 العلامة في الرهن والقواعد حيث قال ولا يجوز التمسك على فداء الجاني وان رهنا او باع بل يسلط المني عليه وهو خلاف عتاد
 في سائر كتب وفي كتاب البيع من القواعد لو اختار المشتري الفداء فذلك والبيع بماله لقيامه مقام البايع في التخيير كما في التذكرة
 ونحوه في التحرير من غير ذكر التخييل ونحوه في الرجوع فيما فاده بعلى البايع حكم قضاء الدين عنه كما في التذكرة وقال في التحرير
 يرجع به عليه مع الاول خاصة ويقتضي في المسالك وفيه وجه تقدم في لعلق ولا بد ان اذا اختار المولى الاسترقاق وعقوب عن
 القصاص وقتنا بان للمولى الخيارا بين الفداء والدفع مطلقا حتى في القتل كما احتمل بعضهم وفيما اذا كان المقتول مملوكا
 كما احتمل اخرون في الرجوع كما اختاره العلامة في موضع من القواعد واذا لم يخطا ارش الحرة برقبته كما يظهر من بعض الاجتاه
 فاحكم فيه في قتل الخطا بالظن الى صفقات المولى قبل الفداء وكذا الجرح المستلحق لا يقتضي ارضا ولو تراضى المولى على الفداء في العقد
 فاحكم كما سبق ويظهر من العلامة في المخرج انه لا يجب على المولى وفيه بعد البيع منع ان في الخطا حكم يكونه التمسك به وقال في احكام العيب
 من القواعد ولو كان عددا وقفل اجازة المني عليه ويضمن لاقام من الارش والقيمة لا التي معها انتهى وهو الاقوى ثم انزل على
 المختار من حكم جلا في البيع من اصله بعد القتل والاسترقاق كلا وان استرق بعضه ففي البعض خاصة يرجع المشتري بالثمن على
 البايع وكان ابعضه الذي ذهب عنه خطا بل من العبد اذا التزم بالعقد في الباقي ولا فرق في ذلك بين عيبه بجانيته وبقا
 خطا برقبته وجماله ذلك ولا بد بقاء الثمن في ثمنه لا كذا من كونه وقع مزايا مع كونه لبايعا مكالفا لغيره عليه احكام
 الغاصب قال العلامة في التذكرة في التحرير والقواعد والمحقق الشيخ علي في الشرح والشهيد الثاني في المسالك في التذكرة في
 الجهل لا مع العلم قال في ذلك لانه اشترى مبيعاً عالمياً بغيره قلنا بل اشترى مبيعاً مراعياً فاذ بطل مرجع بجنه وانما اقبل
 على عيبه المرافعة والتزك في العيب لبطه وهم قد اعترفوا بكونه مراعياً في العمد وصريح برجماعه في الخطا والقواعد

في التحرير

في العبد

في التحرير ولو قطع العبد يد غيره عمدا ثم بيع وقطعت يده عند المشتري كان له الرد والارش ولو كان المشتري عالما قبل
 العقد فلا شيء له ولا يقطع الرد لوجوبه لقطع في ملكا البايع انتهى والمزاد على سقوطه مع الجهل لا مع العلم فيكون
 رجوعا الى قول الفرغ وغيره من لا يقطع بزم بمقتضى العيب من الرهن سبق به قال في التذكرة ولو اوجب قطع
 عضو فقطع عند المشتري فقد تعيب في يده فان استحقاق القطع دون حقيقته في منع رده بعيبه شكلا وعن احمد بن
 ولو اشترى عالما بعيبه فلا رد ولا ارش وبه قال الشافعي واحمد بن حنبل والوجه جواز الرد مع الجهل والارش مع العلم
 للقطع لا بعيب القطع ولا يمنع من الرد بالقطع لستوسببه كما سبق السبب الرابع من سبب القصاص لانه اذا كان
 القتل من الحاربة واللواط وجعل اقسام الرضا اما لا ترد دفعه من البيع والرهن اقول الاول ان لا يمنع منه مطلقا
 وهو الظاهر من المحقق الكركي والشهيد الثاني انا لا نوافقه في ذلك فقول العلامة في احكام بيع الحيوان من عدمه ويصح بيعه
 وان كان من فطره على شكل وعطلة بان لا يخرج بالرد من كون مملوكا وما لا وان وجب قتل واقصر على ذلك من غير
 اشكال ولا بيان لوجهه وذكره في الرهن ويصح رهن المرد وان كان من فطره على شكل وقال منشاء من جواهر
 بيعه يجوز رهنه بطريق اولي ومن ان مقتضى البيع حاصل وانما مقتضى الرهن فقد لا يحصل لقتل العطرى جها
 والاخر قد لا يتوب ثم قال وما ذكرناه في حكم المولى من لوجبه بظهوره لا هو في هذا الجواز وذكره قبل ذلك في الفرغ
 بين الاستيناد وبين الردة والجنابة انهما غير مانعين من البيع لبقاء المانية غاية ما في الباب ان ذلك سبب استحقاق
 القتل والاسترقاق المانع من مقتضى الرهن وهذا غير موجود ولا معلوم الوجود فلا مانع من بل المانع توقع لوجوب
 فهو كمن الرهن انتهى اما الثاني فقال في ذلك ان صحة الرهن في غير الفطرى في لاني واخيه لقول وتبين في التذكرة
 فيه اما الفطرى فيشكل منه العتق لانه لا يقبل توبته ويجوز تلافيه شرعا فقتضى غاية الرهن هو الموقوف ووجه الجواز ان
 بيعه وبقاء ماله وقرضه لا ينافي لا يصح كره الرهن لمذنب وهو الجواز في البيع اظهره في الرهن
 وظاهر الثاني في الرخصة جواز الرهن في مطلقا وان كان في الملى والمراة واضح ولا يبعد ان يكون هذا من هذا الشيخ في
 طافنا اطلق جواز رهن المرد فيستفاد منه جواز البيع ايضا وهو يشمل الفطرى ان كان الغالب خلافه في العيب كذا العلامة
 في الارشاد والشهيد في القواعد حيث حكم بجواز رهنه وان كان من فطره ولم يشترط عدم الرد في صحة البيع مطلقا
 قد تقدم كلام العلامة في القواعد والظاهر منه كما فهمه القارسان القديمان وفهمه المتأخران استحالة الرد في الفطرى
 وهو لا ينافي في اختياره منه الجواز وان لم يكن كغيره وكان كذلك لم يبعد لا رد في رهنه وانما مع تمامه الملك اصالا وان عمن
 للمكر في موضع اخر الثاني انه يمنع منه مطلقا ولا احد قائل ان لا يرد الى ابن الجعيد كما سبق من شرط الرهن ان يكون
 الراهن مبيعا للملك اياه غير خارج بارتداد واستحقاق لرقية بجانيته عن ملكه وهذا يقتضي مساواة البيع للرهن في المبيع لا
 ان حمل كل امة على المرد الفطرى وما يشمله والملى المصبر على رده والراجع اليها مرتين وثلاثا غير بعيد لكن فهم من القسمة
 القول ببيع المبيع واما يظهر ذلك من العلامة والشهيد ايضا الثالث جوازها في الملى والاشترى والنوع في لذكر الفطرى
 هو اختيار ابن سديد في الرهن حيث منع منهما في الفطرى واقصر عليه معللا بان يجب قتل وهو يقتضي عدم ثبوته
 في الملى ابتداء ولا في لاني وقد استقر به الشهيد في الرد من البيع مع تصريحه بان في الملى يقع مزايا التوبة وانما في الرهن
 فحكم بجوازه في الملى وقال في الفطرى فانما ان سلطان ميل جاز وهو ظاهر الشيخ واطلق ابن الجعيد المبيع والمفاد
 قولان الا ان يكون امة وهذا يقتضي الرد منه في الصحة في الرهن حكم العلامة في بيع التذكرة في وضعين بجواز بيع
 غير الفطرى وتنظر في حقه بعد وصريح في بيع الحيوان بجواز بيع المرد مطلقا واستقر في رهنه اعدم صحة رهنه و
 ذكر ان العا متا طلقوا قالوا ببيع رهن المرد كما يبيع بغيره وحكم في بيع الرهن بجواز في غير الفطرى قال فيه الوجه
 صحة بيعه على شكنا وقال في الرهن يجوز رهنه وان كان من فطره ولا خيار للشري في البيع مع علمه ثم قال وان كان

عن فطره

الناس في البيع
 فضل للمالك في البيع
 كما في حقه في البيع
 كما في حقه في البيع

كتاب البيع

الراهن كعكسه في الرهن السابق اذا عرفت ذلك فالكلام يقع في موضعين الاول ان كان العقد الصادر من الراهن باطلا فلهذا
 او موقوفه ولا يربك الذي يقتضيه الاصل وهو انما هو الثاني لا يباع على ثبوت الرهن في ملك الراهن هو يقتضي صحة العقد
 الاصل على سقوط اثره وموت على البحث في بيان جملته من الادلة المذكورة في حق بيع الفصول في حق بيعه وعدم جريان جملته من
 الادلة البطلان فيه ولو لم يكن هذا مطلقا حيث قلنا بصحة ذلك لو كان العقد باطلا فلهذا لا يباع الفصول في الرهن ولو
 الجازم الراهن والمهرن او باع الراهن الجازم الراهن يلزمنا القول بصحة بيعه على ما ذكرنا فاما اذا صدر من الراهن كان ولي
 بالملك وبذلك افرق بيع الراهن عن بيع ام الولد حيث لم يقع فيها موقوفه الى ان يكشف حال من جرت به اموت وولد اذ هذا
 البيع لا يصح وقوعه من حال صلح الراهن فانه يصح بيعه موقوفه على الاجازة من كل حال غير ان الملك فكيف لا يصح وقوعه
 منه مع ثبوت الرهن بالملك على انما لم يقع على دليل يعتمد عليه في الحكم ببيع الراهن من المشتريات والعقد الاصل وهو موقوف
 فيما نحن فيه فثبت ذلك في صحة الممنوع من ايجار المهرن واما اعتبار الاجازة المهرن وفلان الراهن للزوم عقدا للرهن وكون الرهن
 التوقيف بالمهرن وبغيره في ذاء الذين المرهون به عند الحاجة ولا يربك ان يجوز نقل الراهن له غيره او اخذ ايجار عن الملك
 موقوف للذات للرهن مع لزوم رعايته فاعتبرنا اسكالا من دفعه للرهن من البين وجعلنا بينه وبينه ولا يصح ان يبيع هذه الاشياء
 باسرها موقوفه لما تقدم من نقل بيعها عنهم الاجماع على كونه ممنوعا من التصرف في اتيان كونه الاجماع عليه كما سبق فيمكن
 الشيخ وروى الاجازة بذلك ونقل العلامة رواية بوقته في وجهه من انما لا يباع المهرن على وضع عقدا للرهن فاذن
 لا يصح من القول بالمنع وهو موجب لا يربك وان كان الحق العرفي في الرهن بالملك لا من خارج عنه وهو كما في اقتضا
 الضمان كالحق اقصاه في ام الولد والوقف وغيرهما مع استواء الجميع في كون سبب التقييد من الغير فان قلت يلزم من بطلان
 عقدا للرهن وعقدا للرهن مع ان كثيرا من الامتيازات ما وابتدأ الراهن المهرن في المنع كما دللت عليه الروايات فيلزم
 فضلا عن البيع او حصة فالعرفي فيمكن قلنا ان التصرف المنهي عنه ان كان انتقالا للرهن او بالغير فهو محرم ولا يملك الاجازة
 المقبولة ان كان عقدا او انتقالا فان وقع بطريق الاستقلال في الامور على وجهه لثباته عن الملك فانه اظهر ان ذلك كما
 سبق في الفصول والافعال بعد تصرفه في التقييد فالتصرف الصادر من الفصول فيكون محرما ولا يكون كذلك في
 ذلك الصادر من الراهن ان وقع بطريق الاستقلال المستند على البيع على ظهر الراهن وغصبه الى ان يربك المقتضى عليه فيجوز
 الا ان يربك ان كان نهائيا عنه وان كان بقصد التنازل عن الراهن في جرت اجزاء العينة فلا يربك من عقدا للرهن فلا يعلق به نهائيا
 واما الملك فلما جرت على البرهنة وكان عقدا لا يقع الاستناد الى ملكه لا نصفا المملوكة فيه ولا معنى اقتضاه التنازل فهو
 منه عن كونه تصرفا مطلقا ومنافاة الحجر الثابت عليه فيجوز طرعا وبما ذكره من جرت الملك لا يقتضي البطلان في مقتضى
 التنازل الصادر في الميراث بالملك المسوق للبيع هو مالا الاصل مع التصرف فيه ولذلك لم يوجب البيع في موضع وجب به
 الملك وكان ناقضا للمنع من التصرف ويندفع بما ذكره ابيهم الاستناد الى الادلة المشتركة بين بيع الراهن والفصول لا تان الحجر
 الخاص اذ يقع الحكم العام المستفاد من تلك الادلة ونوع دعوى الاول في اتيان الحجر هو الفارق بين المقامين واما منع جرت
 العينة لعقد الاجماع فيجوز بما ذكره بالجملة فالذي يظهر من تتبع الادلة ان العقود تؤول الى الملك فيمكن وقوعها موقوف
 على اجازة واما اذا استند الى الملك واجازة او صدقت منه وكان تصرفا في ملكه يقع على وجه الاصل فلا يقع على وجهه
 بل يكون سدا او حصة ولا يملك اذا كان وضع ذلك للعقد على الزوم واما التقييد المستفاد من الروايات المروية في النكاح
 وهو قوله لا يبيع الله واما معنى قوله الحديث فهو بيان من اربك ما كان ان يملك من نفسه واما الملك المهرن عليه
 فظاهر بقوله لا يبيع الله ولا يبيع الله في المهرن لعدم كونه ملكا واما ما منه الله من تقويت حقه بالتصرف وما ذكره من
 في كل ملك موقوف لا يربك من اجزاء الملك من كماله غير فيحكم بفساد الجميع وبما يقتضيه العينة في اذا كان الرهن في الحجر
 وتاخر محله في صحة العقد فلهذا الكلام منه وبما يبيننا القول بتاثير الاجازة على محاسن عليه جماعته من المناقضين بطلان القول

الكلام في التنازلات

المعقود من الشرع والاحكام المقررة فيه ضرورة فالقول بالبطلان هنا كما اختاره اساطير الفقهاء هو الاقوى من ان كانت
 المشقة في غاية الاشكال والله العالم الثاني في انما اذا فلت الرهانة قبل الاجازة والفسخ فهل يلزم العقد او لا والمانع او يبطل العقد
 شرط او يوقف على اجازة المهرن اية سبق استحقاق ذلك فلا بد وان زال حقه من الراهن والوجه مترتبة قوة وضعفا
 ينبغي القطع ببطلان الثالث لان اختياره في الاجازة التنازل بتعلقه بالعقد فلهذا لا يربك من الراهن في بيعه او اقرضه المهرن
 الاخرين هو الاول فاذا ذكرنا من لزوم العقد من حين وقوعه من طرف الراهن وكان المهرن خيارا في الفسخ اذا شاء وقدره
 حقه بقاء للرهن ولو قلنا بان من باع شيئا ففصولا ثم انتقل الى رهن العقد من حين التعلق فيكون لازما هذا بطريق اولي
 هنا بين وجوب قوة القول بالبطلان لاستنناع حصة من العقد من منه متنازعين مع كونه الامرين فيقولوا سدا هذا دليل
 المنع من الاثر التنازل لشارس هل حق التنازل وشبهه والبحث في ذلك من المهمات فلا بد ان يربك طهيرة الكلام وتكشف عن
 وجوده مسانعة لقلب لايها مفعول ان التنازل وشبهه لا يربك امان ان يكون حصة العقد على وعلى هذا لفظان هذا المال المعين او لا
 في حكمه من الفصول امثالا او فقلان او الغنم اصبحت او هدي وهذا العبد جازا وعقودا وتكون على وعلى هذا لفظان
 بهذا المال على الفقهاء امثالا او فقلان او اصبحت هذا الغنم او هديا واحدا وهذا العبد جازا وعقودا وتكون على وعلى هذا لفظان
 ان يكون مطلقا او مشروطا فصول الصور اربع الاولى الصيغة الاولى اذا كانت مطلقة بتأثيرها هو الاصح من صحة التنازل
 وفي صحة الصيغة المذكورة من حيث هي شكل معين في محله والذي يظهر من معظم الاحكام تصيرها او يظن انها هي الصيغة
 الاولى في هذا الحيز اذا كان مطلقا فلا يظهر منها القول بالصحة واذا كان معلقا على الملك ففيه خلاف معروف بينه ومن اراد
 الاطلاق على ذلك فليتبين كلامنا في كتاب الزكوة والنجس والمعتق والتذرة والصيد والتجارة وغير ذلك والا فاقوى عند
 بطلان هذا الحيز مع الاطلاق وتحقيق ذلك في محله وحيت حكما بصحة التنازل مع الاطلاق فقد خرج المندوب عن ملكه
 ويخرج التذرة وبطلان فيه تصرفاته لفقد شرط اعطى الملك لا فلهذا اذا كان المقصود كونه حصة بغيره في نفسه في ارباب التنازل
 فيصح التصرف لذلك ويتعلق به ويحمل قريبا الافتقار الى ذن الحاكم واستقلاله في الامر كونه في المشتري مع عدم تعيينه
 وذلك الملك التنازل بالتذرة الاولى وقوع التصرف برضاها وان كان الاقل اقرب كما يظهر من الاخبار والافعال اذا تقرر
 المال المعين ضرورة ولا يقبل فيه فسخ التنازل على ما استقر به العلامة في عدل ولذا في الشرح فلا ينبغي التمكن من تخصيص بقوله ولا
 يجب التنازل في رضائه بذلك ولا يصح ملكا مستقرا في حيز التنازل معجب فيه فلهذا مطلقا والافعال اذا كان لفظ التنازل رادنا معقود
 الا كفاه في غير التنازل خلاف وينبغي فيه اية وان كان الاقوى هو الاكفا به مطلقا والوجه في الحكم بالخروج عن الملك في
 غير المشتريات ظاهر لانه مقتضى صحة التنازل بالصيغة المذكورة واما ارجاعه الى ما يقتضيه الصيغة الاخرى والفرق بينهما
 فان متعلق التنازل في الاول فعل توليدي وفي الثانية فعل فاعلي فخرج عن مقتضى الصيغة وكذا ادلة الدالة على صحتها
 السبل المستند في المذكر بعلان ذكره فقطاع الميراث في التنازل بالصيغة الاولى والوجه في التنازل في التذرة
 من ملكه بغير التنازل فيما قطع به الا في محله قال وللشروط في مجال والعبرة هنا بتعلق لا بتطهر وتقال العكس في هي والتذرة
 اذ الهدى المعين بالتنازل ويخرج عن الملك ويتعلق بالتنازل وقال في الحكم الاول انما لا يربك في ذلك كما في هي لا يربك
 منه الامر لا حصة كما في التنازل كذا ذكر الصيغة بلفظ لله على ان الهدى هذه البذرة فاذا انتفى الخلاف في صحة الصيغة لتي
 ذكرناها بالطريق الاول بناء على صحة ما كان هو الرهن وحكي الشيخ في خلاف الاجماع والاجازة على خروج الاخصية عن الملك اذا
 اوجبه على نفسه بالقول والنية على الخلاف في ذلك وحكي ان التنازل الاجماع على التنازل في بعض صور العتق المندوب
 الثانية الصيغة المذكورة ان كانت مشروطة فان حصل شرطها فاعلم كما مضى في المطلقة واما قبل حصول الشرط فالتنازل وابق في
 ملكه فقطاعا فان علم ان التنازل موقوف على شرط فلا يربك في ذلك وعقودا وغدا فقد سقط عنه التنازل ولا يربك في وقت الشرط وان كان يمكن
 الوقوع فهو اتماما لمعلقه الواقعة لا وقت او محله الامر في فالكلام في التصرف المتنازل في يقع في موضعين الاول للتصرف المتنازل

في نقل قول التنازل
 وهو كالتنازل

ظاهر من الاصح
 ان التنازل في الملك
 لا يربك في التنازل

في صحة التنازل
 انما التنازل في الملك

كتاب البيع

على ان لا ينقل بحكم العقد او بغيره على الثاني لا بد من الايجاب دون الاول فالترفع معنوي عند وقال الشهيد
في التدريس المتصرف في مدة الخيار ايجاب من المشتري وفتح من البائع ولا يحتاج البائع الى الفسخ ولا المشتري الى الايجاب
الا في رواية السكون وفيها ان قام في التوفيق فليس عليه ولا ينبغي عدم انحصار الدليل في هذه الرواية ولعله
انما ذكرها للاشارة الى تضعيف الاستدلال فان مقتضى الزوم العقد بعوض المبيع فليس عليه البيع فلهذا اذا باع عرج وان لم
يوجب البيع السابق قبله لتقديم العوض وما في معناه عليه غائب او غائبا فلا يجب الايجاب مطلقا فيحصل على الاستحباب
وقال الشيخ في الخلاف واذا اعتق المشتري في مدة الخيار ثم انقضت مدة الخيار وتم البيع فانه ينفذ ما تم عقده ونقل الخلاف
في ذلك عن اصحابنا لثاني مستدلين بان ملكه ما تم واجتمع عليهم بما روي عنهم من ان المشتري اذا تصرف في المبيع بطل خياره
هذا قد تصرف فيه فبين ان يلزمه البيع واذا زومه فلهذا عند تمام البيع ثم ذكر انه يحل للموطين في مدة الخيار ومثلا
بما ذكره ولا يخفى لا حاجة الى اعتبار انقضاء مدة الخيار بطلان الخيار بالتصرف ويلزم من كلامه بطلان ما ذكره التوسيع لا للمعروف
نقل الرواية في سبيل استكمال الخلاف لا على النهاية وقد كفي بما يوجب تقديمه الايجاب على المتصرف في الخلاف وقال في
طريقه اذا اشترى من العتري احد القدين ثم اراد ان يشتري بما اشتراه من غيره انهما ان تقابضا ولم يفرقا ولم يهرج حرج لان شرطه
في البيع قطع الخيار وامضا المبيع لا فلهذا انما اذا تصرف فيه او احدا من المشتري فيه حدثا بطل خياره والتحقق انما المشهور من كون
البيع سببا لانقال الى المشتري هو العقد فلا حاجة الى الايجاب قطعاً على القول بالانقضاء وبما كان الخيار للمشتري ثم
كما هو المفروض من كلام الشيخ فالعرب على الخرج عدم الحاجة الى اية مقارنة الملك لا تصرف وهو كافي في صحة بيع ان ظاهر كلام
الشيخ هو انقاله من البائع الا انه لا ينقل الى المشتري لا بعدد زوال الخيار فالاعراض من غير ان يفرح احد او انما افان كان الخيار
فالاشكل من صحة خيار البائع فلا معارض له في الاشكال من جهة خيار البائع وقدمت الكلام فيه وانما من جهة المشتري فلا فرق
على اقلنا بين تقديمه الايجاب على المتصرف وعدمه وهو ظاهر في الروايات فيمكن جعلها على الاستحباب الاول فيتحل
بيان حكم مستقل متعلق بالمشتري من جهة فسخه وينتبه غير من جهة تصرفه وفاداه والمعتق انما كان التصرف الواقع مثلاً
من طرفه قبل منعه من وجوب لزوم البيع فامر بان لا يفرج على مخالفة ولا يبقى على ما كان عليه من قبل البيع اذا شانه زمان الخيار وبهذا
يجمع بين الروايات وكلام الشيخ في خيار الشرط والحيوان من النهاية وفي الخلاف وكلام سائر الاصحاب قد تقدم في بعض اجاب
ان المولى اذا اعتق عبده الجاني فلهذا العقد والزوم بالفسخ كذا في حكم تقديمه الايجاب انما حكمه تقديم الفسخ على التصرف فيما نقل
منه فاستقر بعد المأثرة في لقواعد عدم اشتراط صحة التصرف ولا في حل الوطى فلا يكون شرطاً في بطلان غيره اي بعد الفسخ
الذكر في كتاب الاسلام في التكرار الاول ولم يفرج غير من خياره ولا يوجب من خياره ولا يوجب من خياره ولا يوجب من خياره
وغيره وقال في اباحه على البائع اشكال وقال في الفسخ من خياره في مدة الخيار انما ينقل المبيع كالباع او اشغالها
كالاجارة والرهن والترويع بطل الخيار والوجه صحة تصرفه سواء كان البائع او المشتري على اشكال ثم قال فلو اعتقد المشتري
التق وكذا لو اعتقد البائع في خياره على اشكال فيفسخ البيع قطعاً ولو اعتقد البائع في خياره على ثانياً زال الاشكال فا
شكلا ولا غير انما هو في تصرفه البائع في المبيع اذا كان له خياراً ومقتضى بطل الفسخ ومثله تصرف المشتري في التكرار
وقال الشهيد في التدريس بعد العبارة السابقة وفيه صحة عقد البائع وجهان وهذا ينافي حكمه او لا بعدم احتياج البائع
الى الفسخ فان ارد عدم احتياجه اليه في حكم الفسخ لا في صحة العقد لان ان يكون هو المراد في عدم احتياج المشتري الى الايجاب فلا
ويذكر الرواية كما هو ظاهر وذكر الشهيد الثاني في المسائل ان خياره للمبيع سواء كان الخيار له او لغيره او يكون
فسخاً للمبيع وظاهر عدم الفرق بين الرهن وسائر القفقات واعلم ان اكثر الاصحاب لم يفرجوا الحكم المستلزم من القائلين
بالانقال بالعقد ولا من القائلين بالانقال بزوال الخيار الا ان المستلزم انظر في خصوص الما ذكرها في الكشف بها الحكم فيما نحن فيه مع
ان بعضها ما يتعلق بالرهن بالبحث عندها منها رجوع المطلق جميعاً الى الرجوع فلهذا كفي في الحكم به بالقول وبالفعل كالموطين في

في الاستحباب المانع للخص

باجماع اصحابنا كما هو الظاهر في المحكي في الخلاف والعتبة وغيرهما وقد خرج فيها با باحة الوطى اي قد روي عن
القاسم عن ابي عبد الله انه قال من غشى امرأته بعد انقضاء العدة جلداً واحداً وان غشها قبل انقضاء العدة كان غشياً اياها جارية
لها وروي ابو بصير عنه قال المراجعة هي الجماع والا فتمامها واحدة وروي ابو بصير عن ابي عبد الله في المسألة الاولى قال الرجعة الجماع
والا فتمامها واحدة وقد شرط العلامة وغيره ان يكون الفعل واقعا من قبله والى الرجعة واكتفى في الثاني بالاولى
فيصد عدم الرجعة واحتمل الحكم به وان قصد نظر الى اطلاق الفسخ فتوى ولا ينبغي ان اذا حكم بالاكفاء بالفعل هنا
فكل فيما نحن فيه ولا يستلزم على القول بعدم الانقال لان على المشهور وينبغي اعتبار وقوع الفعل من قبله والى الفسخ لا لانها
يكون نارة عليه ما لا يظهر خلافه وقد اطلق الحكم بالفسخ بالتصرف به هنا كما حكم بالايجاب كذلك ومنها ان يفرق المولى في نفسه
وبعد ان يفرج فيها وقد ذكر القاضيان ان يقع بلفظ الطلاق وبغيره من الالفاظ الدالة على الفسخ وروى جملته في الروايات
المعتبرة منع المولى من النظر الى عورة زوجها ووطئها بعد ما زوجها وروى الصدوق في المنع قال روى امير المؤمنين ان ابراهيم
نزع جارية حرة ثم وطئها ففسخه الحد وروى جملته من الروايات ان اذا اراد وطئها امره بان يغسل عنها فاذا غسلها عنها
وفي موقعه غار بن موسى عن ابي عبد الله قلت فان كان للمملوك لم يجامعها قال يقول لعن الله من غشها ففسخها ففسخها
من ساعدان شاء ولا عدة عليها فالامر بالاغتسال يحل ان يكون توقف حل الوطى عليه لا لئلا يفسخ كما قال القاضيان في
غيرهما ويحتمل ان يكون لا علامهما بجمعة واحدة حتى يحصل الاعتدال ولا يتحقق اختلاف المياه بان يجامع العبد بماله فيفسخ
وقال ابو بصير في جمعة واحدة من مسلمة يقول له اغتسل من ذلك ولا تغسلها ثم يجلسها عن حق فيفسخ ثم يمتها فاذا غسلها بعد غسلها
رد لها عليه بغير نكاح وهذا يقتضي عدم فسخ النكاح السابق لاجرام الاغتسال وانما هو لما ذكرناه ومقتضى الجمع بين الروايات
الاولى والاخرى هو حل الاول على ان اذا كان العبد جامعاً فذلك حرم النظر والوطى مطلقاً وفاداه ظاهر وعلى ان يفسخ
قبل ذلك وعلى ان اذا لم يقصد بها الفسخ بل الفاحش على حاله فلا بد ان كان محرماً ومنها الوصية والظاهر اتفاق الاصحاب
على جواز فسخها بالعقود الناقصة وحديثها الا انها يظهر من الشيخ في سبيل الاستصحاب حيث اعتبر تقديمه ففسخها كالتدبير فارق
الكليتي في الحسن يوجب عن بعض اصحابه قال قال علي بن الحسين الرضائي في غير وصيته فمقتضى من كان امره بذكره ويملك من كان امره
بعتقه ويعطى حرة ويحرر من كان امره بذكره ويملك من كان امره بذكره ويملك من كان امره بذكره ويملك من كان امره
ابن عبد الله عن ابي عبد الله قال اصل الوصية ان يوصي بغيره من كان امره بذكره ويملك من كان امره بذكره ويملك من كان امره
الوصية وما تضمنه من الفرق بقا الملك في الاول وعدم انتقاله الاصل فمقتضى من كان امره بذكره ويملك من كان امره
اللاحق بخلاف الثاني فان المبيع فلا ينقل من غير المشهور فيمنع اشتراط سبق وصية التدبير حكمه كوصية كالتدبير في الروايات
وكذا لو اوقع بعد كالمواقع بعد ما فسخ وان لم يتقدمه ففسخ التدبير كما يقتضي لطلوع جملته من الروايات المعتبرة المشتملة على
ذكر البيع وذكره في بعض الكتب والاصلاح اي في بعضه بالاعتناء وهو الذي اختاره ابن ادریس القاضيان وغيره الا ان
والصبري والشهيد الثاني والابن وغيرهم وبشيء المسالك المتأخرين وهو احد قول الشيخ في فسخه حتى ان قال في
فاما ما يبيحه وبهتة ووقفه فلا خلاف في ذلك انه ينقض به التدبير بالطلاق في القفقات وان اعتقد في القفقات مستكراً
بالاجماع واقره ثبت عندنا جواز بيبه فكذلك اعتناقه لاحد لم يفرق ومقتضى انقل المبيع بالرقبة كالتق وكل من الرقبة
اي في السراير وفسخ الشيخ في النهاية وكذا القاضية والاشكال في الاستحباب ففسخه بعد الا بعد فسخ تدبيره وردة الى حق الرق و
قال في كتاب الاخبار وها هو التمهيد وموضع من شرط الخلاف بان لا يجوز بيع رقبته الا بعد فسخ تدبيره ولا يثبت
ان يبيع خدمته واختاره القاضيان في الكمال وابن حزم والجمهور من المحدثين في الشرائع ان خلاصهم فيها
انما يقصد الرجوع بالمبيع وهو محتمل في بعض عبارات كبار الفاضل في المذهب والشيخ في النهاية فيذكر في البيع و
نقل السبوري على ان الخلاف فيما اذا لم يصح بيع الرقبة ولا يثبت رجوعاً ولو صح ذلك لجاز العتق مطلقاً لا

فيما لا يخفى

من كان من

الفسخ

تصرف

كتاب البيع

في باب البيع

لا يتعلق بالارضية وقد يضر بغيره فلهذا لا يبرهن في حق اطلاق الحكم بجواز وفساد
 الجمع بين الزايات ولا ينفق وجود ما ذكرنا من الفرق في لوجيته هنا الا ان على القول الثاني يمكن الجمع بين التدبير والبيع وانما
 حكمه ان ما يخرج به فان التصرف كالوطني والعقد وسائر العقود والايقاعات متناهية لبقاء البيع مع وقوعها اصالا لا من
 اذن ولا فسخ ولا في الاخير ومنها التبعة المقبوضة الغير الارضية فالوجه ان البيع لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 بغيره ونحوه قبل الرجوع فقال الشيخ في بطلان الرجوع لقاين في المهادب حيث قال اذا وهب انسان هبة صحت وبيعها قبل
 القبض كان البيع ناجزا وانفسخت الهبة وان كان بعد القبض كان البيع باطلا وكذا المحقق في الشرائع ونقل عنه قول بعضه لم ينعقد
 على ما لم يصرح الا ان ظاهر الوضعية حيث حكموا بجواز الرجوع قبل الاقباض وقال فان هبت من غير او اخرجه عن ملكه او
 ومن بطل القبض كان بيع ذلك رجوعا ثم ذكر جواز الرجوع في هبة الاجنبية مع فقدان التزوم ولم يبين ان يكون الرجوع بالقول
 ولا ان العقد الواقع المحكوم بكونه رجوعا باطلا ظاهره محتمل ذلك وهذا القول اخيره العلامة في القواعد والارشاد والمفكر
 ولان في البيع والمحقق للركي والشهد الثاني ويلزم من قول العلامة في التذكرة انما حيث استقر حصول الرجوع في الهبة في
 القول كما يحل بالقول وقال بان الرجوع كالفسخ في زمان الخيار يحصل بخلافه اذا كان الرجوع بالبيع والهبة في حقته
 وحيث ان كان في البيع في زمان الخيار وذكره في ذلك في الاعتناء في ابا عبد الوطى قبل الرجوع وقد اختار في احكام الخيار محتملا و
 استحالة الرجوع بالوطني كما سبق كذلك في الهبة وظاهر التزوم والدور بل غاية المراد ان الرجوع في ذلك فاقصر على نقل
 الوجهين ونسب الفسخ الى البيع فصار في المقامين متقاربا وقال العلامة في رد المحتار وهو انه الرجوع منه قبل القبض على
 اشكال ولا ينفق لافرق بين الرجوع في غير ذلك اشكال بخلافه الجريح قال قبل ذلك ويصح رجوع في الخيار لا تمامه كان وقد نقل
 ما يبين معناه من كلامه في التزوم وعبارته الشرائع وقال الشهيد في التزوم وهو ان الخيار بائن ويكون من البائع فصار الرجوع
 اجازة عند الفاضل ولا ينفق في بطلان ذلك اليها ومقتضى كل امر في ذلك حيث لم يفت بشئ كما كان بالنسبة الى البائع كما يظهر
 مما سبق ولذا قال بعد ذلك وهو ان الرجوع في هبة من غير الرجوع كرجوع في الخيار ولا ينفق ان هذا هو المشابه لما
 خرج من الا ان بينهما فارقا وهو ان حق الرجوع اصنف من حق الخيار فالذي لا يمنع من التصرف ولا يورث فاسخا فيه مع خضوع
 بقض المانع في الخيار مع قوة خضوعه على القول بحد الانشغال من لاسل ومنها تعيين الانواع اذا اسلم الرجوع على اكثر
 من بيع فقلوا بان يفسد البيع كالوطني وقال الشهيد في المسالك ويظهر من المحقق والجامع عدم الخلاف في ذلك عندنا
 ومنها تعيين الحق في ذلك ان غير معين وكذا المطلق بناء على عدم اشتراط التبيين ومنها وقد اختلفوا في حصول التبيين بالفعل
 كالوطني اذا اختلف الفعل والامور احدى كما هو التبيين في الوطني ان لا يتصور الرجوع منه واستفاد من عدم حصوله وعلى بصيرة
 فعل المسلم من الحر وبان كوطي الجارية المبيعة في زمان الخيار فانه يكون منها اجازة وتمايزا لمصلحة على غير ذلك فيحصل الفرق
 بين الامور واقصا وظهر منها تغيير البائع على من افسد من اخذ العيب الضرب مع العرفا فلما اراد بيع العين قبل الرجوع كان
 الحكم كانه الهبة والاشارة العلامة في رد المحتار حيث قال ولو باع شيئا وفسد المشتري بالعين كان للبائع اخذ العين فلو هبته
 قبل فسخ كونه فسخا للبيع وكذا لو رهن الموهوب ما يصر رجوعه فيه هل يكون رجوعا اشكال ولا يخفى ان ظاهر التزوم كونه
 رجوعا مع ان ظاهره خلاف في الحقيقة لا كونه رجوعا فندبر التحقيق عندنا في هذه المسئلة من كان الفعل ناجزا او فسخا
 به الفسخ او الاختيار صحيح وكفى الا فيما يتعلق بالفروج فالاول بل الاقرب تقديم الاختيار قبله اذا كان مسبوقا بالبيع القابل
 لا مطلقا اما الاول فلو ان اراد ما يشرى تسليمه كما هو مقتضى سبب وجود الضمان بطلان الضمان الاخر والاول اجماعا عندنا
 فتكون ارادة مقارنته بفسخ الضمان في حق ما رتب عليه الوجود المقضي في انقضاء المانع ولا مانع من رجوعه في ذلك سببا لفساد ذلك
 فنفسه اجماعا عن الملك كما في البيع العتق لاختلاف وجهه والتبني في ارادة اثر في الاول وان كانت مشروطة با
 لا فسخا بالفعل لعدم كفاية التبرع بها والعقل في نفسه في الثاني مضافا الى الروايات اشار اليها فاما مضمون ما يقال من

في الاستثناء من البيع

ان ملكا لا يبيع العقد ما وقع بما ذكر من اذنا وصار كالبا لا اذنا المستثناة بانها العقد ولا يلزم حصة بيع الشفع
 قبل اخذها لثبوتها نظر الى ثبوت ملكا للمالك في المقام للفرق الذي لا ينفق على ذي حصة وانما الثاني فلما اخرجنا من
 الاختصاص في امر الفروج والروايات الواردة في وطى الامة المزوجة ولا يفسد في الاكفاء بجواز البيع ونحوه والقول في
 بالشرع فيه بخلاف الوطني فلا بد من كونه مسبوقا بتمام في الاكفاء كما دللت عليه طائفة من المفسرين وانما ما ذكرناه من
 الفرق فلانما يجوز وطى الزوجية الرجعية بقصد الفسخ لانها في حكم الزوجية في كثير من الاحكام وانما يحصل اليقين حقيقة
 بانقضاء العدة وكذا وطى العدة السابعة من الارواح لان الامر انما يتعلق بمسالك الاربع ومفارقة الباقي والوطى لا يفسد
 امساك بلا شبهة فيكون سائعا ومقتضى قصد الفسخ او الاختيار فان كان قد تعلق به حق الغير حكم عليه بذلك لا يبرح وكذا
 اذا لم يكن مسبوقا بالبيع كعتق المذنب او الموصى به او غيره وطى الرجعية بغير عتق الموصى وطى لانه المزوجة من بعد اقام
 لو قصد الوطى الحر فان كان قبل اعداده مثالا وقصد بقاء الزوجية على حاله او البيع ففسخا من الوطى فلا يبرح في حكم
 الحكم بالفسخ بذلك ولا العتق في الكلام فيما اذا جعل في زمان الخيار والرجوع ثمنا او مبيعا مع تقديم القول على الاختيار بقاء
 على جواز اوجله صلافة وغير ذلك مما يقع وكما انما للعقد فانه يلزم ح ووقع ما فيه الخيار عوضا ويتعلق به العقد
 قبل صيرورته ملكا ولا يفسد على من يرضى هذه التذكرة ولا يبرح من تقديم الفسخ او ما يقوم مقامه من احدى كالحق العقد
 ولو كان الخيار لها وتعاقدنا ثانيا على ان ذلك المبيع والتمتع مع التبرع مع اختلاف لتبني العقد السابق شرط او شرطان ان يقدم
 شأنا مع كون العقد صحيحا في نفسه وانما لا يشك ان بعض اقسام بيع ما فيه الخيار باعتبار عدم الملك لا انه ذكر في طرا او
 مناسبتا لبعض الاقسام الاخر ومثلا به الملك الحاصل بالعقد بغير اتمام عند من يرضى هذا العقد فانه في الثاني عشر كذا
 يتعلق حق الموصى له بالموصى به قبل قبوله فانه يبيع الوارث من التصرف فيه قبله اذا كانت لوصيته مما يجزى مضافا وهذا بناء
 على اشتراط الملك بالموت والقبول وان بعد الموت قبل القبض ينقل الى الوارث فلو باع الوارث قبل ان يقع فاسدا
 بحكم العقد لا ينافي للموصى له او يورثه فيقع موقوف الى ان يحصل حلا لا من لان الحق لا يخرج منها ولا ينقص العضو الى
 التفصيل بين ما اذا رجع في حق ولا يفسد لا استقرار الملك على الاول وعدم تأثير الاجازة على الثاني لصحة رها من غير الملك
 ولا يبرح له حق ثابت عند البيع ويبرح حكم ذلك مما سبق في الرهن والخيانة وغيرهما ولو قلنا بالانقضاء الى الموصى له فانه مستقر
 في بيع الوارث لا يقع الا فسخا او مقرا في اذنا فانه ينقل من الوارث فيمكن وقوع البيع فسخا او مقرا لان قبل واما ان
 لزوم البيع وان رجع من باع ما لغيره ثم استقل فيه وقد مضى حكمه ولو قلنا بان القول والرد كاشفا عن ملك الموصى له بعد الموت
 او ملك الوارث فيمكن وقوع البيع موقفا من ذلك بان يكون مثله من الموصى له فانه يقع العقد على وجه قابل لما وقع البيع
 كما لو جعل له ملكا او ملك غيره اما الواجب غيرهما ففسخا فلو قلنا بان فسخ العقد على وجه قابل لما وقع البيع
 عقدا ففسخا في الرابع عشر يتعلق حق الغريم بالملك والميت وقد تقدم الكلام في الاول وفي الثاني ولا يبرح ان
 ديون الميت وكذلك كل حق مالي عليه وكل وصية ما وصيته او وصية غيره ميتة في مال خاص فان جميع ذلك متعلق بعين الميت
 الباقية بعد وفاته في غير ما خصا بجهة الا اذا فيها ولا يبرح في ان الوارث يبيع في جهات لقضائه امساك العين التركة
 واذا الذين من غيرهم والوجه اجماعا على نقل العلامة في رد المحتار في المختلف وفيه وانما الكلام في مواضع الاول ان التركة باقية على
 حكم مال الميت ان يفسد كل من يفسد ربابا لا يبرح والارث والوصية اليه فيملكها او انما تصير ملكا لورثة وتنقل
 منهم الى غيرهم وان كان الاستحقاق بالحق الذي على الميت ففسخ البيع وجماعا عن الاختيار بقاء الاول لظاهر قوله
 سبحانه من بعد وصيته يوفى فيها اودين والعلمة وجماعة من المتأخرين ذهبوا الى الثاني لاستحالة الرجوع للملك المملوك
 بالملك ولا يصلح اخذ قبلا لامتلاك الوارث فيعين للملك ولا يبرح على ان استقرار الملك وجواز التصرف وتعيين
 سهام الورثة بعد الدين والوصية المأخوذة لا مقتضى الجمع بين العقل والنقل الثاني على القول الثاني في نقل الحقوق

في باب البيع

في باب البيع

ابن من رجل قال سئل يا عبد الله ورواه الكليني بسند ضعيف من رجل الحديث انهما قالوا قلت
 خرق ما وصي به من الدين ولعله الظاهر وقد وصى لمشاخ في البعوض عن محمد بن مسلم عن يبيد الله في حديث قال وكان ذلك
 الوصي الذي وصي له يكون مناهما ما دفع اليه اذا وجد ويرا الذي امر به بعد اليه فان لم يجد فليس عليه ضمان فينبغي ان
 يحمل ما سبق على التقريب في الاثارة والا فاعلم ان الوارث الذي خلد بغير المال وبالحيلة فالتقول يجوز ان يصر في الوارث
 فيما فضل عن الدين قبل بصله الى اهله ومن يقوم مقامه موضع نظر واشكال الحاشي عشر فعلق حق المضمون له بما
 لما لا شرط اذا القضاء منه وقد مضى الكلام فيه في الصور المستثناة من بيع ام الولد فلا نفيها في السابعة عشر من تمامية
 سبيل الملك في التبرعات كالحبة والصدقة والهدية قبل القبض والتقابض في الهبة المعوضة في وجه وهذا مسمى على ما
 يحصل من كلام الشيخ في الخلاف حيث قال في كتاب الهبات انها لا تملك الا بالقبض للمواهب لرجوع بها فيما قبله قال
 اذا قبض الموهوب له الهبة غير ان الواهب كان القبض فاسدا وبسبب علة زده وقال في كتاب الزكوة من وهب لغيره عبد
 قبل ان يهل شوال قبله الموهوب له لم يقبضه حتى يهل شوال ثم قبضه فافطره على الموهوب له واستدلت بان الهبة
 منعقدة بالاجابة وليس من شرط انعقادها القبض فثبتت هذه لان احدا لا يفرق بينهما فان مقتضى اجابة التبرع
 شرط الزكوة الا انه مع ذلك لا حكم للعقد في باحة التصرف بالانتفاع او بالقبض او غيرهما لا بعد القبض الواقع باذن
 الواهب فلو لم يتحقق احدا الى تلف المال وضياع الواهب كان بلا اثر وتبعه في ذلك صاحب الكفاية على ما يظهر منه و
 لعلمنا من الشرائط الواسيلة اي معنى كونه شرط الزكوة مع ان الهبة ليست تاما من العقود الا انما كمال التام في ظاهرها لا في
 عليه بخلافه وبالنظر الى بعض الاقسام او بالنظر الى كل قسم منها لا يثبت قابلية لان تارة مطلقا فالمتحقق القبض لا يتحقق الزكوة
 اصلا ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط كما هو ظاهر هذا القول ليس بعيدا عن معظم الاحكام سيما المتأخرين
 منهم على خلاف ذلك حتى ان العلامة في التذكرة نسب القول بوقف الملك على القبض الى علمائنا اجمع ونقلوا قول العلامة
 وذكر منها قول الشافعي بان الملك موقوف على ان يوجد القبض فاذا وجد ثبتت له المملوكة من وقت العقد ولا يخفى
 ان هذا هو الذي يؤول اليه كلام الشيخ وكان العلامة غفل عن ذلك ولا يبرهن على كماله في طحا حيث افق فيه باية الاحكام
 وقد ذكر في المحققين ولا ان القبض شرط في صحة عقد الهبة عن تبيينه عليه فلا يملك المتبرع الموهوب الا بعد
 القبض قال وعليه بعض الاثارة واجماع الامامية ثم ذكر بعد ذلك بعض الالفاظ في الاحتكام الى اصحابنا فخلعوا في امت
 القبض شرط الزكوة او الصفة والانتفاء ونسب الاول الى القاضي والديلمي والطوسي الحلي والدارقطني في المحققين
 وحكي قول الشيخ في زكوة الفطرة واختاره هو الثاني مستدلا عليه بتعالوا له في المعية بان الاصل بقاء الملك على
 ما له حتى يراد نقله مع القبض المتأخر متفق عليه فيبقى الباقي على الاصل وذكر رواية بين من الطرفين ولم ينعقد على
 ذلك لهما فيلزم ان يكون مراده او بالملك المملوكة المستقر المبيع للتصرف والانتفاء فثبتت كمالا ثم مع ان القاضي في
 جواز بيع الواهب الموهوب بملكه القبض لا قبله وقال بما يلزم الهبة بالقبض باذن الواهب صرح ابي ماتي بيبشيت الملك
 للموهوب له من غير القبض والبيع في طبعه القبض شرط الزكوة مع ان بعض حلي ان الفطر المستندة للزكوة في الخلا
 على الواهب لا الموهوب له واختاره العلامة في المختلف بينه وبالحجة ففي كلام الاصحاب اضطراب وتوهم فذلك بفتحنا
 على ما يمكن معرفة الباقي منه وان كان تمام تحقيق ذلك موكول الى محلة واقفا الهبة والصدقة فالظاهر انهما لا يفرق بينهما
 بين الهبة في حكم القبض خصوصا على ما اختاره الشيخ في طحا والقاضي في ما يندب من الصدقة كالهبة في الجواز والاقوال
 مطلقا واقفا على المشهور من لزوم الصدقة بعد القبض مطلقا فوجب شرط القبض في الزكوة ظاهر بلا شك في السابعة
 عشر من تمامية التبيين المعروضات وذلك كما في بيع الصرف قبل التناجز في المجلس والسلم قبل قبض العين منه و
 هذا مبني على ما ذكره المحقق الكركي في موضع ذكره في اخر احكام بيع التلف فقال لو اسلفوا مائة ولم يحصل القبض لا

الشيخ في البيع
 في القبض
 في التناجز
 في التلف

في التلف

في التلف
 في التلف
 في التلف

بعد ذلك حتى حصل تمامه ولم يتفرقا فالظاهر ان التنازل لم ينقل اليه العوض لباقي بعد حصوله من التنازل اشكال يفتاح من
 ان التفرق قبل القبض موجب لبقاء العقد من حينه ومن احل فمقتضى ذلك كماله ان الملك لا ينتقل يحصل بمجرد العقد
 مقتضى التنازل في هذا الانتقال محكوم به واقفا لكونه من التنازل الى من يشكك في كماله فان تقابضا حكما لا
 انتقال ولا بعد منه وعلى الوجهين يرتب كونه تصرفا في الواقع قبل التقابض على ان يقال فلا يصح بيعها واقفا لا بعد
 واذا لم يحصل حكم قبضها ثم انكرت في احكام الصرف قول العلامة وهو ان لو اشترى منه درهم ثم اشترى بهما دينار قبل
 قبل قبض الدرهم بطل الثاني فان خرقا بطلا وبينه وبين بطلان الثاني بان انتقال العوض في الصرف الاول موقوف على
 التقابض فيكون كل منهما قد باع ما له ملكا ثم قال والذي يجب ان يقع في البيع يكون فمقتضى التنازل لو اسلفوا اجماع بين
 عبا وانكرت ان يقع بان الملك وان حصل لكثرة كل ما لو هو ب للموهوب عند الشيخ في الخلاف ولا اثر له في موقع التصرف
 لذلك حكمه يكون البيع الثاني فمقتضى ذلك لا يراى ان يكون فمقتضى الاحتكام لا لكان باطلا هنا قطعنا لانا القبض وقوع البيع الثاني
 مع من باع منه ولا فيكون ح ماله كاللذاهم التي هي العين والتنازل التي هي المبيع فيكون كمن اشترى بدراهم من عبد ثم يملكها
 وهو يدين بطلان لا عقدا ملكا لعوضين حين العقد واقفا لو فرضنا انتقال البيع الثاني بان يشترى ولادراهم بدراهم
 ثم يشترى ملكا للتنازل بملك الدرهم مع اختلاف بالزيادة والقضاء مثلا وهذا هو الظاهر من قوله باع كل من ماله فملكها
 له فيكون ح كالمواشري عبد من زيد بدراهم زيد ثم يملك هو الدرهم وزيد لعبد باحدا للملكات الاخر وهو واضح بطلانا
 من السابق فمقتضى ان يكون المراد ان تركة الفضولي في الحكم الصفة لا انتقال الدرهم الى المشتري لكونه لا انتقالا للمعتد به
 الا بعد التقابض فمقتضى هذا لا يثبت من اعتبار حصوله لصحة العقد من معانيه من باع مال غيره ثم ملكه وان غاير ما ذكرنا
 هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه وهو كما ترى مع ان لا يباع ما ذكره في التنازل كما لا يخفى ولو علمنا كماله على ان جعل صفة
 القوا على وقوع بيع المشتري ثانيا مع غير البايع او لا كان وجب كماله اوضحح الا انه لا معنى لقوله فيكون كل منهما قد
 باع الى اخره الا ان يفرض جند والشرائط ثانيا من كل منهما وهو من لكل في مكان ويتحقق في تارة كلام مثل هذا القول
 المحقق عنه وقال الشهيد في التدريس لو اشترى منه احد التقدين بالآخر ولما يقبضه ثم اشترى به نقدا اخر بطل الشراء الثاني
 لو فترق بطل الاول اي ومع قبض الاول بيع العقد الثاني وان لم يتفرقا او فترقا بالان فضر العقد بطل جذا والجل في
 هذا اشارة الى ما في ط ودلالة على اتحاد المتعاقدين في البيعين كما هو ظاهر ثم قال وقال ابن دريس ان كان العقد المتتابع
 او لا معينا صحيح العقد الثاني في التقابضا في المجلس ان كان في الذمة بطل الثاني لان بيع دين بدين انتهى قال الشيخ في النهاية
 ان باع الانسان دراهم بالتنازل لم يفر له ان ياخذ بالتنازل دراهم مثلها الا بعد ان يقبض التنازل ثم يشترى بهما درهم
 ان شاور فيما يكون هذا مبينا على اختياره من المنع من بيع ما يكال ويؤمن قبل القبض كما ذكره العلامة في لف فلا يثبت
 على ان المنع لعدم الملك ويرد عليه ان الشيخ في نص في النهاية على عدم حرمته ذلك وكذا في ط وطوف في غير الطمام وقال في موضع
 من الخلاف ان كان مبيعا يجوز بيعه قبل قبضه ماله يمكن صرحا فان كان في الذمة بطل يجوز وهذا كله منقول في احكام
 القبض من لف فادري ما الوجه في توجيه ما ذكره في كلام الشيخ فالوجه بان نقله عن المحقق في نكت النهاية وهو الذي
 نقلناه عن المحقق الكركي وقال في ط في الخلاف ان كان مع الانسان دراهم صرحا بدينان يشترى بها مائة اكثر منها وانا
 فاشترى بها اقحاح ذهبا ثم اشترى بالذهب مائة اكثر من اقحاح كان باعرا بعد ان يتقابضا ويترقا بالادان ولا فرق بين
 ان يكون ذلك مرة او مكررا منه وقال في ط اذا كان معدا درهم صرحا وانا ان يشترى مائة مكررا او مائة فاشترى بها
 ذهبا ثم اشترى بالذهب مائة اكثر من اقحاح صح اننا تقابضا وافرقا بالادان سواء كان مرة او مكررا ثم قال ان القايير
 بعد التقابض يقوم مقام التفرق وقال في ط وان تقابضا ولم يتفرقا ولم يجرى صح لان شرطه انما في البيع قطعا للثابت
 وامتناع البيع وهذا يدل على ان مراده بالتقابض المشروط هو ما يكون بين البيعين ان كان الثاني لا يثبت من التنازل

كتاب البيع

ذلك مكره ولا مع القيمة وقد استدلوا بما يلوح من تشريعات الرعايات لثبات المزايا بالطلوع والحمل في رواية شبلت
 ويعقب هو بلوغ الثمرة كما في رواية الجليلي لكن فيه ما لا يخفى لانه لا يكره التسوية من كل وجه وليس كل وجه في مقام بيان ذلك
 مثل هذا في كلام الشيخ على تقدير ظهور التسوية من كل وجه غير يزعمه الجليلي على اختلاف مراتب الكراهة وفي الزهري على البيع
 المبرور ضابطا لها في سنة وستين موضعا وعدها ببيع الثمرة سنة واحدة قبل بلوغ صلاحها من غير ان يضيف لها شيئا اخر
 وذكر الخلاف في ذلك والمستفاد من اطلاق الكراهة وعدم التعرض للفرق بين ما قبل الظهور وما بعده وعدم عدل الاول
 المحرمات مع بقاءه على الاستعانة هو القول بالكراهة مطلقا نعم كشكاح يستدل ذلك بالبراديس مع انه قد صرح بعدم جواز بيعه
 قبل الظهور ولو كان في سنة ستين في هذا يقتضي تخصيص الحكم بما بعده الظهور ويؤيد ذلك لغير اعتبار عدم اشتراط العتق في الحاق
 بغيره كونه قابلا لذلك مطلقا وقد عدل عنه من قسام الثلثة لمخرجه من التمس بخله معين والفاكهة من شجر معين وهذا الوجه
 يلوح من مباحثه فيما عدا ذلك وان لم يكن من التلغز ان كان منه لما بان بعد الظهور ايضا اذا كان البيع عتاق بالثمرة المستفاد مما عدا ذلك
 يدل على ان الحكم ما قلناه او لا وان غفل في سنة ستين الى ان يدرك الثمرة فاشترى ثمنها بغيره فاشترى ثمنها بغيره فاشترى ثمنها بغيره
 فيها علمنا بعد الظهور وهو خلاف الظاهر كما سبق فان استدلوا في ذلك على ظهور الحكم بغيره لا يصح ما وصح عدم تعليق البيع
 بالمعذور بالكتابة وان اظهر من اطلاق بيع الثمرة بغيره ما كانت وجوده فهو كما ترى ويرد على الاولين ان دعوى الاجماع و
 الوضوح في الستين في زمان الشيخين محل نظر كيف والصدوق مخالف في ذلك ولم يقف على ما قبله بل منع قبله ما مضى
 ان كلامه في الستين مثله في السنة الواحدة ويرد على الوجه الاخير لزوم اعتدال ظهور الحكم مع انه لا يعتبر جماعا وبقاؤه
 دلالة في البيع لم يغير ما قبل الظهور بحكم في شيء من كتبه بل اقام حكمه بغيره باقتضاء الصلاح كما في كتب فتاويه وبكرهته كما في
 كتب الاخبار والظاهر انما يثبت عند في الجميع واحد حيث حمل الروايات المانعة في الباب باسمها على الكراهة وشيئا ان منها ما ورد
 في المنع من بيع الثمرة قبل ظهورها وقد جعلها الشيخ على العمل المذكور فحينئذ قوله بالكرهية بل نحن لو حملنا الروايات باسمها على
 الكراهة لم يكن لنا محيص من العمل بمقتضاها ووضع اليد على اصول المقرة كما هو ظاهر الوجه من الشيخة كيف قصرت في الجمع على ما
 ذكره ولم يذكر الفرق بين الحالين وجهه الاصل هو اقوى مما دل على تشريعه بينهما كما لا يخفى وكيف كان فالاصح هو القول الاول
 للاجماع المشتهر لقول بل المحتمل لندرة المخالف وجميع الشيخ عنه في كتبنا لثناوى عدم دلالة الجمع على الفتوى مع ذكره في
 الاستبصار في وجه الجمع بين موثقة عام لا يثبت في حكم انواع الثمار المختلفة ما يقتضي الرد في العمل على المحرمات والكراهة وتحويل
 كل منهما وان لم يبلغ كلامه هنا في الدلالة كما امره في موضع يمكن اجمال كلام غير غير ما قلناه ولاشتمال البيع المذكور على جماعها
 بجماع الحصول لبيع وكذا الحصول على فخر حصوله قد اوردوه وصفا فيكون باطلا لا لادلة المقرة في ذلك كما سبق للروايات
 وتناوينا لا حجة في تضاعيف المسائل المسانق فيما نحن فيه والمقاربة او التماثل طبع فانها فاضلة بعدم جواز البيع فيها مطلقا او
 مع عدم ايجابية المعلومة والمستفاد منها على كراهة عدم اختصاص الحكم بالبيع بغيره خاصة وان امكن ذلك في الحكم بالجموع
 الفتيمة ولا نرى ان يصح البيع ولزم من حينه لزم تملك البائع للشيء من غير عوض فقايل في بعض القوم كما اذا ظهر شيء اصابه وهو محلا
 الحكم المقرة في وضع المعاوضات كما دل عليه شواهد اعتبار الروايات وان توقفت الحكم الفتيمة على ظهور الثمرة فهو خلاف وقع
 البيع الصادر من المالكين ولا يقول به المخالف ويخالف ادلة لا يثبت وان توقفت للزوم على ذلك فكذلك مع انه يلزم المخذول الاول
 امية كما لا يخفى واما دعوى حصول العلم العادي بظهور شيء من الثمرة وهو كما في حصة البيع كما لو كان موجودا ولنا ذلك من صحيح
 الطبري المتنازع في دعوى العلم المرسل الى الجارة او الحاجة ونحوها فان العادة جارية مجرى الوجود والعلم من تسليمه بالفعل فيندفع
 الغرر ويثبت الحكم كما لو كان بعض الثمرة موجودا بالفعل فيها ان لم يسلط فاما هو في الاشجار الكثيرة بحيث بلغت حلا بمجرى
 الاستسلاف منها لا غير ذلك فيلزم القول بالقبيل والمضغ مطلقا والاول باطل بالاجماع فتعين الثاني واما مع البيع فيما
 ذكره بعد العلم بالوجود وكفى بالعادة في العدة على التسليم لا في فصل الوجود والمفروض هنا اعتبار العادة في الوجود في العلم

هذا الوجه لا يصح
 في البيع المبرور
 من قبل الظهور
 من قبل العلم
 من قبل التسليم

بيع القمل

جزء ظاهر ولا يلزم من ثبوت الحكم في احداهما ثبوت في الاخر وهو ظاهر في بيع الاشياء والظاهر كفاية ذلك لان البيع مشروط
 بالملك على اطلاق التناوى والخصوص والمعدوم ليس بميلوك قطع الاظهار او لا واقعا ولا يصح بغيره لان المظاه هو الملك الفعلي
 كما هو مقتضى ما دل عليه ولا يبعد من ملكه القمل والاشياء من المباحات قبل الجارة بل يتناول وجودها والتمكن من ملكها
 غالبا وحصول الملك القهري هنا على سبيل الاتفاق وعدم البدل المتنافية بالفعل ولا يكفي في الحكم بالفرق وصحة البيع ولا لا
 يجوز بيع ما يثبت في الارض المملوكة قبل ان تارة وانما جازا لا جارة في المنافع والمعاوضات عليها للفقهاء القاضية بذلك وهي فتية
 هنا وقد تلخص في ذكره لانه اصول المتفق والقواعد المقررة المحكية على بطلان البيع المذكور مضاعفا الى الروايات الواردة في البناء
 وهي كثيرة كادت تكون تواترة منها الصحيح القائلان واما الشيخ في باب المزارعة عن عبد الله بن عبيد الله بن عبيد الله قال
 قبل الثمار اذا تبين لك بعض حملها سنة وان شئت كثر وان لم يشتر ذلك ثم فلا تستاجر والثمار تشمل ثمار الخيل وغيره ولا قبل
 بالفرق هنا والتقبل والاستبصار لا يثبت في حكمه وهو ظاهر كونه من التبرع في التبرع واما رواه الشيخ والكليني في الموطأ
 عن عمار بن موسى عن عبيد الله قال سألته عن كرم مني جمل بحد قال اذا عقر وصار عرقا ومنه يرب صار عرقا والعقود اسم
 المعصوم بالنظية واعل الرواية من الشيخ ولنا ذلك خلا الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الكافي في الاصل عرقا العرق اسم المعصوم بالنظية وذكر في البيان ما قلناه في بعض نسخ الكافي في كتب تفسير العرق على الهمامش لم يحل
 من الاصل وفي بعضها وفي التهذيب بغيره وصار عرقا والعقود اسم المعصوم بالنظية وهو ظاهر انتهى وكيف كان فقتضا هذا
 سألته بيع الكرم قبل انعقاد ثمرته فذكر لك النخل لعدم القائل الفرق ومنها ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 والتمس بغيره في التبرع عما رواه ابي بصير قال لا يبيح يبر وامن ثم ثمارها من لا فداها ثمرت فابعها امر بغيره اعوام مع ذلك انما
 لو اكثر من ذلك واقل ومنها ما رواه المتابع في الموطأ عن سماعة قال سألته عن بيع الثمرة هل يبيح ثمرتها قبل ان يخرج ثمرها فقال
 لا الا ان يشترى منها غير رابطة او بقا ليقول يشترى منك هذه الرقبة وهذا النخل وهذا الثبر وكذا وكذا فان لم يخرج الثمرة كان له
 مال المشتري في الرقبة والبطل قال وسألته عن ورق الثبر هل يبيح ثمرته قبل ان يخرج ثمرته فقال لا اذا اربابا لودق في ثمره
 فاشترى منه ما شئت من ثمره وروى الشيخ السؤال الثاني في مخرجه والسند واحد وصح في ما وقعت عليه من نسخ الفقيه في ذكر صحيح
 بذلك يصح فالخراج اوضح ولا يقدح الاختيار هنا كما هو ظاهر ومنها ما رواه الكليني في البيع بسند مشتمل على ما نقل عن الحسن بن
 علي الوشاح قال سالت ابا بصير عن بيع النخل اذا حمل قال لا يجوز بيعه حتى يربو فقلت وما هو جعلت هذا قال يحرم ويحرم
 شبيه ذلك ورواه الصدوق في البيع عن الوشاح وهو ثقة وكذا ثقة واسقط قوله وشبه ذلك واما رواه الشيخ والصدوق في باب
 المزارعة عن ابي الربيع قال قال ابو عبد الله كان ابو جعفر يقول اذا بيع الحائط منه النخل والتمر شترته واحدة فلا يباع حتى
 تبلغ ثمرة واذا بيع سنتين او ثلاثا فلا يباع حتى يربو من الثمرة واما رواه الشيخ في الموطأ عن ابي بصير عن ابي بصير
 انه قال لا تستر النخل جولا واحدا حتى يطعم وان شئت ان تبشع ستين فاصطبر واما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد عن
 ثقة او كما يكون الثقة قال قال ابو عبد الله لا تستر النخل جولا واحدا حتى يطعم وان كان يطعم وان شئت ان تبشع ستين فاصطبر
 واما رواه الصدوق في حديث مناهي النبي قال من اشترى ثمارا حتى يربو يعني يضرع ثماره في الحائط باسناد
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في الحاضرة بيع الرطاب والبقول واشياء اخرى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في كتابه والحبري باسناد عنه في حربه لاسناد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 البر من التبرع حل بغيره وشراؤه قال وسألته عن السلم في النخل قبل ان يطلع قال لا يصلح السلم في النخل وكان المراد بالسلم هو
 بيعه قبل الظهور كما سبق في عبارة المغيرة واما بيع ما في الدار فظاهر انه لا كراهة فيه فضلا عن الحرمة واما رواه في كتابه

هذا الوجه لا يصح
 في البيع المبرور
 من قبل الظهور
 من قبل العلم
 من قبل التسليم

القضية المذكورة في حكم كل مجهول مع معلوم وذكر في بيع الاصواف على الاغنام ان لا يشرط ما يخرجه من مملوكة وتبعه المتيقن
 بنى على القاعدة السابقة فان كان المقصود بالذات هو الموجود مع الاطلاق وكما ان تمت قاعدة التبعية لشرطها في كل
 قاعدة الشرط وقابل بجعله مستحقا للغير على نحو ما فصل في حكمه لا يخفى انه صرح الشهيد الثاني في بيع الحامل مع حملها
 ان كان الحمل معلوما فجاز جعله جزءا للبيع وتما وشروط الاصلين جعله شرطاً فيلزم عليه ان يقول بوجوبه على وجه الشرطية
 لكونه عند البيع وكافة متوقع جعله جزءا للمادلية لاخباره في ضمن التبعية في الثمرة الموجودة مع المعدومة فتأمل ذلك
 على ما اخبرناه ما تقدم من الادلة فاحصية بالمنع مطلقا الا ما اندم منها وباقى الكلام فيه ويؤكد ذلك ما دل منها على اختصاص
 الجواز بالضميمة التي هي من الثمار المبيعة بان يعمد بها عادة كجسدي الحليتين ومجتمعة يعقوب بن شعيب مؤثقة غار واخر
 مؤثقة سماعه وقوية اسمعيل الفضل ورواية على بن ابي حمزة مضافا الى الاجماع المتقول في خلاف اجماع الجوز بن والاعرج
 مع الضميمة وفيه منع ظاهر ولا سيما اننا كانت الضميمة غير مقصودة وبمؤثقة سماعه المتقدمة ولا يقدح اعتبارها الظهور بكون
 المسؤل هو الصادق ويحتمل الكاظم لانه من اصحابهما ومضمر انهم موقوف بها ولا يخرج بكونه واقفا على تقدير كونه
 بحجة الموقوف ولا سيما هذا الموقوف لثلاثة مرتين مع عدم التعرض لمذنبه ولان الظاهر عدم ادراكه للثمة وتمايق بوجوبه
 في من الصادق ففقد الوقف نظر ومقتضى التحليل فيها هو الاكتفاء بالضميمة مطلقا بخلافه ويؤكد ذلك جملة
 من الروايات الواردة في بيع الابن وبسمك الاجام وما في بطون الاغنام مع الاصواف ولبس الصرع وقد ذكرنا في الاخرى سلامة
 في الموقوف مضمر في الكافي والتهذيب وسندا الى العمدة في الحقيقة قد دللنا في حكمها بنحو ما علمنا في المؤثقة هنا وقد علمنا اجماعا
 من الاصحاب واجمعوا على ذلك في الاصل وهي على كثرها وحجة بعضها متعاضدا بعضها ببعض ومؤيد بما روينا في الضميمة
 الجائز مع على الاصحاب بها والتشريع على الفرق بالبيعة والاصالة طرح لها الا ان كفيها بالبيعة الجعلية والتمهيدية في بيع
 بين القولين لا يخرين واعلم اننا وان قوتنا العلم بهذه الاخبار في موارد هذه الخاصة اكتفاء بالبيعة الجعلية الشرعية فيها الا اننا لا
 نظن الحكم ولا نصديره الا في هذه المؤثقة لا احدنا ما يعتد به هنا عليها وقد ذكرنا في الدروس في اواخر بيع الثمار انها ممتدة وكذا
 معارضة بما ذكرنا وقابل بالتحمل على ما بعد الظهور وان كان بعيدا او على كون الرطبة والبقول من الثبات الموجود في البستان
 المتمثل على الثمار فيعد مع كثر الموجود من الثمار وقد ذكرنا في اخرها ما يقتضيه اعتبار الجائز في بيع ورق الشجر من غروحات
 فالاول اذن هو المنع في الضميمة بخلافه وانما حجة القول في اخره معلومة كما ذكرنا في تاسيس القاعدة وكذلك الجواز ببيع
 في مقتضى ذلك لانه لا يعلم ان العلامة في التذكرة ان كان باعها منقضية الى الاصول فالوجه البطلان ان يجعل انضمامها
 على سبيل التبعية فلا يضر فيها الجمل الزكاسامات الحيطان واصول الاشجار وانما اذا جعلت جزءا مقصودا بالبيع فيه الاشكال
 ومقتضى النص الجواز ثم ذكر حكم الانضمام مع غير الثمرة وذكر النص الجوز وقوى بعدم ولا يخفى ان المفروض عدم ظهورها في
 مع غيرها مع الاصول لانه اذا اصلها لاصول خل في ذلك المستزهد لا يوجد من الثمار وان ظهر ما هو يد والثمره وليس ضررها او
 باعها واجزئها عنها على احد في عقد واحد لا اشكال في جواز بيعه مع الاصول وليس هذا من بيع الثمرة المعدومة ولا اشكال
 فيه اصالها كبديل للنقص والظاهر ان مقصوده ان ان جعل الثمرة في مقابل الاصول مع ثمارها على ان كل مستقل في الفصل الثمرة
 في نفسها وان لم يظهر قابلية لان تكون مستقلة لغيرها الاصل وهذا في غير ما نحن فيه وان لم يكن من مقاصد العقل انما لاكتنه قد
 بقصد لا يثبت بخلافه في بعض الصفقة اذا ظهر ثمة مستقلة لغيره من الوجوه فانه مع الاطلاق يكون الجواز للبيع مع بيع
 بالجزئية لبعض الصفقة وقد يفرق بينهما في بعض الاحكام وكذلك لو خيف من كونها غير ممتدة فباع مع الاصل مطلقا ولم
 يميز بينهما في البيع في الاصل ولو بيع ومثله فليست في البيع على المجموع وان كان تقوم الثمرة بغيره فيقوم اهل
 منها ويبدو في على ان حال فانما اتفق ذلك اشكال في البيع كما قال في القول بعينه ان لا يروى ناصيا فاصلا لكونها جزءا من
 بالبيع انما يكون في ثمة الخلل كما هو المفروض في كلامه ويمكن ان يعم من ما ذكرنا فيما اذا اعتد به مستحق الثمرة وما لا لا فصل

البيع على ثمار الجوز
 في ثمار الجوز

وبينا منقذين بنينا على عدم اشتراط اتمام المالك في الثمار وعلى التقديرين فاذا ذكره من النص الجوز لم يفت عليه هو اعلم بما
 قال واما الحكم الثاني وهو عدم جواز بيعها اكثر من عام فلو افت على ان يصر عليه الاصل والمحقق في النافع والملازمة في كونه وولن في
 الشرح والضمير والكر في الشرح وعلى الشهرة عليه مستغنية في فتح وكذا القول في الدروس وغاية المراد وغاية المرام و
 الجواز جامع المقاصد وتعليق الارشاد والمسالك وذكر في الدروس والجواهر والروضة انه لا يخالف فيه الا الضد في
 ولذلك تردد الشهيد الثاني في بلوغه حدا لاجماع وقا حكا صرحنا على الحل في الشرائع فقال وقد يشبه على كثير من اصحابنا ذلك
 يظنون انه يجوز بيعها سنتين وان كانت غارثة وقت العقد قال وهذا خلاف ما يحد في تصانيف اصحابنا وخلاف اجماعهم
 واخبار ائمتهم وفتاوىهم ونظرة العلامة في فتح نظر الى خلاف الصدة في ذلك واستشكل الشهيد في غاية المراد قال لا لا يخفى
 لم يذكره وصرحنا ولا نخرج البيع منه الا لاجماعهم اقول فلا يخرج دعواه الشهرة عن اشكال الجوز ولهذا جازيها قال فقد سمعت كلام
 المقتدة وكافي الاخبار والزهرة واطلاق الشيخ في الجواز جوازيه بما اكثر من سنة قبل بدو صلاحها فافلا عليه اجماع الثمرة والخبر
 ومخالفة العامة كلهم في ذلك وكذا المطلق في النهاية فقال ومن زاد بيع الثمرة سنتين فصاعدا جاز ان يبيعها وان لم يبد
 صلاحها فان كانت في سنة ذلك في اخرى ثم ذكر الجواز في السنة قبل ذلك مع الضميمة لتمامها والمجانسة وكذلك اطلق المصنف
 ولكن لا يخرجه في موضعين من الوسائل ذكر ذلك في حدها فليزيد في بيع الغرر الموجود في السنة بالضميمة وذكر في ذلك في
 الثمار اذا ادرك بعضها وقد جواز بيع في موضع اخر بيع الجزية الثانية والثالثة منفردة عن الرطوبة وامثالها وكذلك ابن زهره
 حيث انه بعد ذكر شرط المعلوماتية والعقد على التسليم قال ولما ذكرناه من الشطين في البيوع الاولى في بيع الثمرة قبل فصلها
 ثم قال ويجوز عندنا خاصة بيعها مطلقا سنتين فصاعدا لا يثبت ان كانت في سنة ذلك في اخرى ثم استدل عليه بالاحكام
 العمومية والاجماع وقد فرغ على الشطين بطلان بيع جبل الجبل والمضامين والملاقي فلا يبعد بيعه كذا في كونه لما قبل الظهور
 كما انه اعم اية منه في كلام المخالفين وان قلنا بان الظن يتعلق بالبيع والموجود لانه المتبادر من اللفظ المتداول في مجرى العادات
 فيما لم يعلم خلافة فيكون الحكم غير مذكور في كلام هؤلاء الجاعة وقد صرح الصدوق في المنع بالجواز فقال ولا يجوز بيع الخلل
 انما حمل حتى يزهر وهو وان يجرى ويصغر ولا يجوز ان يشرى الخلل قبل ان يقطع ثمرة ثمرة ثمرة حتى تشبه في لا بأس ان
 يشره سنتين وثلاث سنين واربعه واكثر من ذلك وعلى ذلك ان لم يحمل في هذه السنة حل في قابل فان اشترته في سنة
 فلا اشتر حتى يبلغ انتهي لا يخفى ان الاصحاب قد اختلفوا في الفقرة في الحكم مع ان ما ذكره من التعليل هو الموجود فينا وقد علمنا
 من الاخبار وانما في معناه كما سبق فلا يبعد ان يكون هو المذاهب ومن غير بقوله ان كانت في سنة ذلك في اخرى وكيف كان ف
 فاجواز قول الصدوق في كثير من اصحابنا فبانسب على اليهم ولعله اذا لم يصرين له واختاره جمع من المتأخرين كصاحب الجمع
 والمخارج والجهة والكفاية وما الى هذه المحقق في الشرائع بعد التردد فيه وكذلك التبرير وكذا الشهيد في غاية المراد والمحقق
 الكرك في تعليق الارشاد حيث قال انه قوي كون العمل المشهور وقوة في الشرح ايضا وكذلك الشهيد الثاني في كتابه بشرط عقد
 بثبوت الاجماع على خلافه واختاره العلامة ولا في التذكرة ثم احتل قويا بالمنع وذكر في موضع اخر بعد ذلك ما يقتضيه البناء
 على الثاني والمكسلة عمل تردد في اشكال ولا شبهة في الاصول المقررة في بيعها سنة وسبعة من الروايات كجسدي الحليتين
 وهذا لا ينص في المطلوب ومؤثقة سماعه لا خيرة ولا انها بالمفهوم والباس في التبرير كما سبق مع ان الصدوق لا
 يقول بالكل هنا ورواية ابي بصير فيها ضعف سننا ولا في رواية ابي الربيع ومؤثقة سماعه الاولى لاطلاق المنع في
 اولها وعدم الاكفاء بتعدد الخلفات في اخرها ويؤيد ذلك لاطلاق روايات غار والوشا والحبر واسمعيل الفضل
 وعلى بن حمزة ويعقوب بن شعيب النبويات والحق لا لا وجه للاستدلال بهذا الاطلاقات كلها او بعضها لا سيما لاطلاق
 اعتبار بدو فصلها ومما في معناه ولا يثبت ذلك في السنة من اجاغا فلا بد من تقييدها بالثمة فيسقط الاجماع بها مع
 انها مطلقا لا تعارض مما يان من الادلة ويدل لنا ايضا يعرف ضعف الروايات التي يصير وان المقصود منها ان ظهور الثمرة

في بيع الجوز
 في ثمار الجوز

البيع على ثمار الجوز
 في ثمار الجوز

كتاب البيع

حيث تأس من الاخر موجب لصحة البيع سنة فإزاد ومفهومه ارتفاع الايجاب بالكل مع عدم الظهور والمذكور في كل السلب
 الجرح مع هذه الاوصاف كالتسليم كما عرفت فتدبر ارجح الميزان موثقة الى بصير ومجيبين لمان بن خالد ورواية علي بن محمد ومجيبه الجلي
 ومجيبه يعقوب بن شعيب بن يونس اطلاق ما رواه الشيخ والكليني عن عوف بن مبسر قال سالت ابا عبد الله عن بيع الثقل سنتين
 قال لا بأس به والجواب ما عرفت الاولين فإن الاطعام جعل في الغاية المنع في الحال الواحد هو معنى البلوغ في بدو الصلابة
 بقا المنع قبل كانه عليه الصدوق ودل عليه الاخبار ويستفاد ذلك من كتب اللغة ايضا ففي القاموس اذا درك ثمرها واطقت
 البصر اذا صار لها طعم واخذت الطعم وهو فعل من الطعم ونحوه القاموس قال صاحب المغزيب طعم الثمر اذا درك ومنه نهي
 عن بيع الثمر حتى يطعم وقد صرح في القاموس ان ادرك الثمر وادرك الثمر بمعنى بلوغ الثمر في الغاية حيث قال في حديث
 الدجال اشترى مني ثمر ثمانين درهم طعم اي ثمر يقال لا يرضى لان في الثمر الطعم كذا ايضا الثمر وذكر نحوه ذلك في المغرب وقال صاحب
 القاموس ادرك الثمن بلوغ وقته ويمكن ارجاعه الى ما في القاموس كاهو المستفاد من بيع الاخبار والاستعمال في الاطعام
 والادراك فان وان وقع الثمن فيهما عن ثمره الثقل حتى يطعم لكن المراد ثمره كاهو ظاهر فغاية ما يستفاد منها جواز بيعه سنتين قبل
 بدو الصلابة وهو ميم الظهور وعدمه فيجعل على الاول جملتين لاخبار ولا ثمره هو المتبادر من المناق الى الفهم من مجازي العادات
 كالتسليم في هذا البلد ونحوه ثم يشكك في جعل الاطعام على الظهور ويجوز بيعه حولا واحدا بعد بدو الصلابة والصلابة لم
 ان يحلوا البيع على ما لم يهرجوا ولا طعموا على ما قلنا او يحلوا قوله وان شئت ان تباعه سنتين على ان اذا طعم جاز بيعه سنتين
 وان لم يحصل الاطعام بالثمن الى السنة الثانية ويكون هذا هو الوجه في القيد ولا يحل الواحدان روى عن مفهومه ولا يخفى
 بعد سماعنا بعد النظر الى الروايات وانما روي عن جعفر والحلي فيمن ان على البيع بعد الظهور وما قلنا ولا ينافي التعليل
 لان اراد بالانحراج المرب في حكمه السنتين هو لا يخرج المعتد به بحيث لو وجد صحيح في السنة الواحدة وقدر اعتبر البلوغ في
 في الخبرين وغيرهما على هذا يمكن حمل الحمل والظهور في رواية ابن شعيب ان كان بعيدا وشهد ما ذكرنا رواية الاخيرة وانما ذكرنا
 ابن ميمر فانما هو ظاهر ومعه ما قلنا فلا تعارض لاخبار السابقة وان كانت معتبرة مشتملة على الصلاح الظاهر الدلالة
 معتد به بالاصل والعموم اعتبار جمل من تلك الاخبار واعتقادها بعل معظم اصحاب الناصين على المسئلة والقواعد
 المفترزة والاحتياط في الجمل مقبلا من اظهرت الثمرة وبدا صلاحها جازا لبيع مطلقا وللخصوص المعتبر وعليها يحمل ما رواه
 الموجود في الروايات او ينزل بعضها على الاستحباب باعتبار اختلاف مراتب بدو الصلابة وانما ما دل على عدم جواز البيع
 اكثر من سنة مع الشرط المذكور ورواية محمد بن بشر بن عمار في بيع مطلقا او يحلوا قوله وان شئت ان تباعه سنتين على ان اذا طعم جاز بيعه سنتين
 مطلقا والمنع الا في المواضع المشبهة قولان مشهوران والاول هو المشهور بين المتأخرين وهو خبره المقتدر والزهدي
 والاستبصار والراسم والشرائز والرفعة والقواعد والشرح والمختلف والايضاح وكشف الرموز والندوس والعترة وغاية
 المرام والجواهر جامع المقاصد وتعليق الارشاد والمسالك والروضة والجمع والمقاييس والكتايب ويظهر من شرائر وجود
 توافق لصاحب المراسم في القول بالمراعات كما ياتي ويكون فانما الجواز الذي كالاتايفه ومستندهم الاصل والعموم ما في
 الاجماع على جواز بيعها سنتين فيكون صلاحا لعلق البيع بها مطلقا كما يقع لاسانها الشرعية وكذا على جواز
 بشرط القطع في صحة بشرط التيقن والاطلاق المضطرب اليه اي لكونه من شرائر في السنة فطحا وانما جاز في غير ما نحن فيه
 اجازة لا فائدة في اعتبار بدو الصلابة لا يجوز التلف بالا فذلك هو لا يصلح للمنع لعل في ذلك في سائر الاشياء
 التي يجوز بيعها اتفاقا والروايات الخاصة بالمنفعة حتى قال ابن اديس انها كثيرة جدا انما بلغت حد الوارد والذم وقفا
 عليه منها جملتها الحليين وقلا اعتبر فيهما بين بعض جملتها وهو ظاهر في الظهور ويؤكد ذلك انه منع فيها بدو ثمره مطلقا
 سنة واكثر فلا يرد بدو الصلابة لجواز اكثر من سنة بدو ثمره ولا كراهة وهو خلاف ما قلنا جعلناه دليلا على
 المنع قبل الظهور مطلقا ومجيبه الجلي ابن سنان ومجيبه يزيد بن علي ان الظهور فيها معنى بدو الصلابة لما سبق ومجيبه

في البيع والصلابة

اعلم ان في
 قولهم ان
 في البيع والصلابة

بيع الثمار

ربيع ومجيبه شعيب بن علي ان الحمل والظهور بمعنى بدو الصلابة الحكم فيها بالكره والفرق بين السنة وما زاد ونحوه في
 سائر الاولين يتناول جواز البيع مع التيقن قبل الظهور وقدر يستفاد منها جواز البيع بعد مطلقا وقد تضمنه جمل من القاموس
 ان ثمن الثمن عندئذ يكون على وجه التيقن بل يجب ان يكون من غير كراهة واشهرها انما هو قوله القاضي فيهم
 الحرمة والقوى بها ويعتقد ان جملها العائمة اقوالا بحديثه كما نقل عنهم وانما نقل الجواز عن ابي جعفر خاصة في خصوص
 الاطلاق للمزاجية على اشتراط القطع وهو خلاف مقالة الامام والقول الثاني هو الاثنان فيما سلف كما نقل عن الثاني
 نسب الى اكثر من الروضة والمسالك وحكي عليه الاجماع في الخلاف وطا والغنية وهو اختيار هذه الثالثة والاربابية والمختصر
 والمقنع والكافي والوسيلة والشرائع وحكاها الشهيد عن بعض كتب العائمة وكذا في القاضى وادابها المهذب والكمال
 كما هو الظاهر والاول التعليل والبصر ومستندهم الاحتياط والاجماع المتقولة المعتد بها في البيع والصلابة
 قد علق بالثمرة المنفعة بما لا يابى وجوده كما هي في حد ذاته لا جازا والمقرض انما لا يربح حلا لا ارتفاع حال البيع وليس ايضا
 الى هذا الحد مقدور البائع فيكون البيع في الحقيقة بغير المعدوم الغير المقدور على تسليمه فيلزم الغرر الممنوع عنه كما قبل القدر
 فيسقط لما عرفت من ذلك لا يجزى بغير التلف وقدر الفرق بين ما نحن فيه وشرط الصلابة وانما السنتين فقد عرفت في القاموس والفرق
 والاجماع مع ضعف الخبر فيجوز لا ينافي في ذلك فخطا الى الروايات الخاصة منها صحيح كونه الواحدة ومجيبه في المنع
 ومجيبه سائما في ذلك لا يوافقنا وموثقة ابن بصير ورواية علي بن جعفر ومجيبه ومجيبه ومجيبه ومجيبه ومجيبه ومجيبه
 وموثقة غار ومجيبه كالتسليم في هذا البلد ونحوه ثم يشكك في جعل الاطعام على الظهور ويجوز بيعه حولا واحدا بعد بدو الصلابة والصلابة لم
 ان يحلوا البيع على ما لم يهرجوا ولا طعموا على ما قلنا او يحلوا قوله وان شئت ان تباعه سنتين على ان اذا طعم جاز بيعه سنتين
 وان لم يحصل الاطعام بالثمن الى السنة الثانية ويكون هذا هو الوجه في القيد ولا يحل الواحدان روى عن مفهومه ولا يخفى
 بعد سماعنا بعد النظر الى الروايات وانما روي عن جعفر والحلي فيمن ان على البيع بعد الظهور وما قلنا ولا ينافي التعليل
 لان اراد بالانحراج المرب في حكمه السنتين هو لا يخرج المعتد به بحيث لو وجد صحيح في السنة الواحدة وقدر اعتبر البلوغ في
 في الخبرين وغيرهما على هذا يمكن حمل الحمل والظهور في رواية ابن شعيب ان كان بعيدا وشهد ما ذكرنا رواية الاخيرة وانما ذكرنا
 ابن ميمر فانما هو ظاهر ومعه ما قلنا فلا تعارض لاخبار السابقة وان كانت معتبرة مشتملة على الصلاح الظاهر الدلالة
 معتد به بالاصل والعموم اعتبار جمل من تلك الاخبار واعتقادها بعل معظم اصحاب الناصين على المسئلة والقواعد
 المفترزة والاحتياط في الجمل مقبلا من اظهرت الثمرة وبدا صلاحها جازا لبيع مطلقا وللخصوص المعتبر وعليها يحمل ما رواه
 الموجود في الروايات او ينزل بعضها على الاستحباب باعتبار اختلاف مراتب بدو الصلابة وانما ما دل على عدم جواز البيع
 اكثر من سنة مع الشرط المذكور ورواية محمد بن بشر بن عمار في بيع مطلقا او يحلوا قوله وان شئت ان تباعه سنتين على ان اذا طعم جاز بيعه سنتين
 مطلقا والمنع الا في المواضع المشبهة قولان مشهوران والاول هو المشهور بين المتأخرين وهو خبره المقتدر والزهدي
 والاستبصار والراسم والشرائز والرفعة والقواعد والشرح والمختلف والايضاح وكشف الرموز والندوس والعترة وغاية
 المرام والجواهر جامع المقاصد وتعليق الارشاد والمسالك والروضة والجمع والمقاييس والكتايب ويظهر من شرائر وجود
 توافق لصاحب المراسم في القول بالمراعات كما ياتي ويكون فانما الجواز الذي كالاتايفه ومستندهم الاصل والعموم ما في
 الاجماع على جواز بيعها سنتين فيكون صلاحا لعلق البيع بها مطلقا كما يقع لاسانها الشرعية وكذا على جواز
 بشرط القطع في صحة بشرط التيقن والاطلاق المضطرب اليه اي لكونه من شرائر في السنة فطحا وانما جاز في غير ما نحن فيه
 اجازة لا فائدة في اعتبار بدو الصلابة لا يجوز التلف بالا فذلك هو لا يصلح للمنع لعل في ذلك في سائر الاشياء
 التي يجوز بيعها اتفاقا والروايات الخاصة بالمنفعة حتى قال ابن اديس انها كثيرة جدا انما بلغت حد الوارد والذم وقفا
 عليه منها جملتها الحليين وقلا اعتبر فيهما بين بعض جملتها وهو ظاهر في الظهور ويؤكد ذلك انه منع فيها بدو ثمره مطلقا
 سنة واكثر فلا يرد بدو الصلابة لجواز اكثر من سنة بدو ثمره ولا كراهة وهو خلاف ما قلنا جعلناه دليلا على
 المنع قبل الظهور مطلقا ومجيبه الجلي ابن سنان ومجيبه يزيد بن علي ان الظهور فيها معنى بدو الصلابة لما سبق ومجيبه

منه في البيع والصلابة

اعلم ان في
 قولهم ان
 في البيع والصلابة

في البيع والصلابة

بها ومعارضة بقوله من الروايات دلالة على اعتبار كون المدة بعضا من تلك الثمار المبسطة كجوز شجرة أو شجرة
الحلبيين وروايت على شجرة واقفا قوله في قوة اسمعيل بن الفضل في بيع الثمرة قبل ان تدرك اذا كان له في ذلك لا يخرج
لرغلة قد ادرت في بيع ذلك كله حال فقد اعتبر فيه كونه في تلك الارض والظاهر كون الماد وجود شجرة ثمرة قد ادرت
السؤال قد وقع عن بيع الثمرة وموقفه سابقا لدل على عموم الحكم كما مضى فان ثبت الاجماع على البيع فهو الحق المختص بالبيع
وحال المعايير على ما هو الغالب من ان المتباين للثمرة انما يقصدان بيعها خاصة مع ان السؤال انما وقع عنها لا غير ثم انما
حيث جازنا البيع مع القيمة فيعتبر فيها ما يعتبر في قيمته لا يوجب من صلاحيتها بالافراد بها بالبيع وانما هذا جار في
الستين ايضا والوجه فيه ما سبق هناك مع ان المتبادر من خصوص المجوز في بيعه لا يقتصر عليها الرابع بيعها مع الاصل
جواز في مضمون عليه في الوسيلة والشرع والتألف والدوسر اللع وسكن عليه الاجماع في التذكرة والبيع ونفي عنه
الخلاف في القيمة وقد نص عليه غيرهم في حكم ما اذا بيع الثمرة ثمرة فحكم وابدوا لثمة مع الشرط مطلقا وبدون في بعض
الصور والظاهر عدم اختصاص الشرط بما اذا جعل شرط بل وجعل جزء من البيع جاز كما هو الظاهر منهم وان اوصهم خلا فكل
بعضهم كجعل الوسيلة وكيف كان فالحكم مقطوع به في كلامهم وارجع لثمة لثمة في القيمة حتى انه لم يجد وجهها لافراد
في كلام بعضهم لعل الوجه في افراده وان كانا شركا في المقضي للقيمة هو ان القيمة صفة على كونها ثابتة وان كانت على اصل
والسبب في القيمة وليس الثمن اذا بيعت مع الاصل كذلك بل هي المتابعة غالباً حتى انما قد يندرج في بيعه وقد يكتفي بشرطها فيكون
اول الحكم على انه يمكن ان يبقاها قد تلحق بشرط القطع وهو فيما اذا قصد بيع مجموع ما هو الموجود المشاهد والمتامنه بالمشترى يكون
المجموع في ملكه فابيع قد يعلق بالاصل وبالثمره الموجود على ما هي عليه كسائر الاوراق وليس معنى البيع بشرط القطع الا ذلك
قد يقصد بيع الثمرة على الثمرة فيلحق ببيع المجموع مع البيع مع القيمة فيظهر ثمرة الوجهين فيما لو تعدد المالك للثمرة والاصل
فيبطل بيع الثمرة اذا كان على وجه القيمة كما سبق وصح اذا قصد بيعها على ما هي عليه سواء كان ملكا بشرط القطع او مطلقا
حتى من ملكها كذلك ويظهر ايضا فيما اذا ظهر الاصل مستقلا للغير فيبطل بيع الثمرة على الاول ويصح على الثاني وروايت في العقوبة
قيمتها على الحالة المقصودة في بيعه ويكفي على اصل الحكم بعد ما على سابق ما رواه الشيخ في القيمة عن مؤيد بن عمار قال سمعت
ابا عبد الله يقول لا تشترى الزرع ما لم يربى فاذا كنت تشترى اصله فلا بأس بذلك وابتعت ثملا فابتعت حله ولم يكن فيه
حمل فيكون به بأس ولعل المراد بابتعت ثمرة الثفل فابتعت اصلها ولم تدرك ثمرها اذ لو خلا الثفل عن الحمل لساها فلا دخل له في
البيع ببيع الثمرة ولا اشكال في اصل الامر الا ان كان المقصود بذلك بيان مثال يميز به حال بيع الزرع قبل ان يربى ويكفي
عليه في سائر الروايات الواردة في بيع الزرع كما ياتي وما دل على انه اذا اشتراط المشتري ثمرة الثفل كانت له ان ابرت قبل البيع
والا دخلت في بيع الاصل فاذا دخلت في بيعه جاز ذكره قطعاً واذا صح شرطها بعد لتأخيرها عن بيعه قبل بدق الصلاح
بعد عملاً بالاطلاق وايضا يجوز بيع الحاصل مع حله وذلك للين مع لينة فذلك الشجر مع ثمرها لا يشترط في العلة المستوفى قال
العلامة في التذكرة لو شرط بايع الاصل والثمره قطع الثمرة قبل بدق الصلاح لم يجز لقيمة الثمرة عليه في ملكه وقد ذكر ذلك في
من العامة وفيه نظر لانه شأن كثير من الشروط البعثة ينبغي لقطع بالجملة اذا كان في بقائها مفسدة طيلة ومنه ينكشف الجواز
مطلقا لان العقد لا يتأثر بالحكم والمصالح الجزئية الخاصة بها على ما لا اصل ذكر العلامة في القول عند فقال ولو بيعت
على ذلك لاصل الواعى الاصل واشترى الثمرة فلا يشترط اجماعاً وانما ذكر الحكم الثاني في راعى من زعم من العامة ان لا يشترط
كالتملك المبني وفساده فظاهر انما الحكم الاول لم يوافق على موافق لغيره من اصحاب وقال في التذكرة ان لا يشترط
اشتراط القطع عند الماتر ثم نقل الخلاف من جملة من العامة المشتريين لذلك في غير هذه الصورة وظاهر تقرير المسئلة على
الخلاف السابق في جواز البيع بعد الظهور وقال في التحرير بعد ذكره الاحكام المتقدمة للثمار ولا فرق عندنا بين بيعها
على ذلك لاصل ولا يخبر ونقل الشيخ في الخلاف على التسوية بينهما في الحكم وهو الذي اختاره الشهيدان في الدوس

وهذا

البيع بغير اتمامه

الخاصة بالاطلاق

وظاهر المالك والقيمة في الشرح وهو الذي يقتضيه إطلاق فتاوى باقي الاصحاب ثم يظهر من المحقق الكركي ان ثمة في
العقود وطلبت ببيعة الاصل وطلبت الشهد وغيره باقية كالمجموع بينهما في عقد واحد وضعفه بعدم العقد هنا على الجمع
المحقق ما يتناء ما بقا من ان صحة المجموع قد تلحق بالقيمة وقد تلحق بشرط القطع وعلى الثاني لا فرق بين البيع مع الاصل
على ما لا يخلق البيع مع الثمرة الموجودة في عينه المشتري لها لكون المجموع ملكاً فالوجه هو التفصيل بين العاصدين وطلعت
العلامة انما ادعى الاجماع على الجواز نظر الى ما هو الظاهر من ان البيع ح يقع على الوجه الصحيح فكل امره وجب في محله
ان كان في دعوى الاجماع نظر مقبلاً لاختلاف عبارات الاصحاب في تحديد الصلاح في الثفل فيعتبره المصدق في
المقنع بالتره هو مقفراً بالاحراز والاصغر قال في البيع في الخلاف ولا يخبر بطلوع الثمرة في بدق الصلاح في الثمار والبر
منه بدق صلاحها انفسها بالبلوغ والتلون وتكون لا خلاف في ذلك بل في كماله بل في ذلك في النهاية وان كان خلا في غير
البر وتيلون وقال في الفاضلان في النافع والقواعد والحقير والتذكرة ان الاحراز والاصغر وهو المحكي من الاصحاب
والفهرستي واختاره الشهيدان والمحقق الكركي في ظاهر الشرح حيث قال ان الثمرة المشهورة وعليه دل اكثر من
هذه العبارات الى اعتبار التلون من الخضرة الى غير من الالوان المتعارضة وضما ولا في تلك الحالة كان
اوسوا فلا اختلاف فيها في المعنى بواقفها ما ذكره الشيخ في طبعه قال بدق الصلاح يختلف فان كانت الثمرة غايمة او غير
مبدق الصلاح فيها حصول هذه الالوان وان كانت تباين في ثمنه وهو ان ينفو فيه الماء الحلو ويصغر لونه وان كان
تالما يتلون مثل التفاح فان يحلو ويطيب كذا الى قال وقد روي اصحابنا ان التلون يعتبر في ثمة الثفل خاصة في ثمة
ذلك الغاص في المذهب كما حكى عنه ولا يخالفه فيما سبق فيما يتلون من الثفل فان ادرج في عبارة الاول او اخصر كما
اخر كما هو فلا خفا لصلو قال ابن ابراهيم فان كانت ثمرة الثفل وكانت تباين في ثمنه ويصغر في بدق الصلاح فيها
ذلك وان كانت بخلاف ذلك فمن ثمنه وفيما الماء الحلو ويصغر لونها ولا يعتبر الثمن والتلون والحلاوة عند اصحابنا
الا في الثفل خاصة فان كانت الثمرة تباين في ثمنه وصلاحها ان يتنزل لورده الى اخر كلامه والقيمة في قوله وان كانت
لرجع الى ثمة الثفل ونقل العلامة عبارة المعنى من ثمنه لرجعها من الثمن وهو خلاف الظاهر في هذا الباب
متوافقة في اعتبار التلون فيما يتلون من الثفل ويند في الشر ان اعتبار الثمن والحلاوة والصفاء غير ذلك ويحمله
المبسوط والمذهب ولعل ترك باقي الاصحاب لذلك لندته ان فرض وجوده وحكي الشهيدان والمحقق الكركي قولاً
بانه عبارة عن بلوغ غاية من عليها الفساد ولينذكر وقائده ولا وقت عليه لا ما يظهر من ابن زهرية في القيمة حيث ان
اطلاق ولا اعتبار بدق الصلاح ثم قال فاذا بدق صلاحها وامتنع لعارضها جاز بيعها على كل حال فقوله وامتنع العامة
تفسير لما قبله لا يعتبر غير بدق الصلاح اجماعاً وهو مقتضى قول كلامه ايضا فاذا ذكر في مقام التفسير البيان مع الكشف
عن علة الحكم وقال المحقق في الشرائع في ثمة الثفل بدق الصلاح ان يصغر ويحمر ويبلغ مبلغاً يؤمن عليها العامة
قال العلامة في الارشاد في مطلق الثمار ان الاحراز والاصغر لا يوجب غاية من ثمنه عليها الفساد وينعقد حبه الزرع
والشجر والظاهر ان المراد بالشجر غير الثفل فيوافق كلام المحققين وهما يتحلان الاشارة الى الخلاف كما استظهر في
في التعليق وقصد التميز كما استظهره الشهيدان واختلف في الاحراز والقول في الجواز والتلون وغيره وحكي
العلامة القول الاول عن اكثر الجمهور ثم قال وحكي عن بعض الفقهاء انه قال بدق الصلاح في الثمار بطلوع الثمر
مستاكراً وانما في غير حيث روي عن النبي انه نهى عن بيع الثمار حتى يذهب لها طعمه فقل لا ينعى ذلك قال اذا
طلع الثمر وحكم بالبيع عن بعض الناس من ثمة الثمار انما يبيع ولا يبيع في ثمة العامة فلا يصح لمجمل ذلك قولاً في
كامله الكركي في الشرح وقد خلا ذكره انما كان عليه ان يقطع به وقد يجعل ذلك في جملة المعركة الامر في الذمة في
مقابل الرجوع الى اهل الجيرة وهذا هو مقتضى الرواية وعلى الوجهين فهو من الغشامكان لامن الثمار مختلفاً في الجيرة

في البيع بالثمن

الاصلاح كرواية محمد بن شريح او البلوغ كجيرة الجبل ورواية ابي الربيع او الاطعام كوقفة عمار واحكام رواية علي بن حمزة او الاكل
 كجيرة ابي شريح فواتير الفضل والرهو المفسر بالاحكام او الاضمار كما في البقرة الواردة في مطلق الثمار وقد ورد ذلك في الخبر
 خاصة في صحيحه الوشا والثلون مطلقا في رواية محمد بن ابي حمزة وقد سبق في رواية محمد بن شريح انه قال في ثمره الشجر لا يبيع
 بغير انما اصلحت ثمره فقبل له واصلح ثمره فقال اذا عقد بعد سقوطه ورواه في رواية محمد بن ابي حمزة في ثمره الشجر لا يبيع
 قال اذا عقد صار والعقد اسم المحصر بالبطية وفي رواية ابي بصير اعتبار الاثمار في ثمره من الاثر وقد حكى الشيخ في مطلق الثمار
 ان الخلاف في الاكفاء في باب البلوغ والثلون وفي رواية ابي حمزة في ثمره الشجر لا يبيع بغير انما اصلحت ثمره فقبل له في ذلك
 اعتبارا ونقل عنهم ابيهم ليعبروا ببدء الصلاح الا في الثقل والكرم وما فيه ورواه في رواية محمد بن ابي حمزة في ثمره الشجر لا يبيع
 الا في الثقل لا يبيع دعواه ذلك مع ما علمت من اختلاف فتاوى اصحابنا والمحصل من الروايات هو ان ببدء الصلاح وما
 في معناه معتبر في الثمار كلها على وجه اللزوم او الرجحان على اختلاف المتقدم ومتى اعتبر كان عبارة من بلوغ الثمرة حلا
 يتفق بها في ذلك بحسب الجادة كما سبق وقد ورد في الثقل وغيره في اكثر الروايات على وجه واحد حيث عرف هناك بالثلون
 نحو فغير هنا في كل شيء بحسب ما يقع جلة فاذكر الشيخ من التفصيل والرجحان في تحقيقه الى العرف والعادة ويؤكد لك موافقة عمار
 الا في ثمره اعتبارا واعتقاد المحصر ونسبه على الاصح والظاهر حصول ببدء الصلاح بذلك ولا يلزم خلافه وقوله بالما
 الحلو والثلون وان كان كلام الشيخ يوجب اعتبارها وانما رواية ابي شريح منع صحتها لا يوجب اعتبارها في الروايات مع كثرتها
 اعتبارا سائدا جلة منها ولا يبعد كون الاعتقاد بالحاصل ثمارا للورد وهو الاعتقاد بانما الذي يبيع ثمره حلا لا يبيع
 فيه رفع الاختلاف بين الروايات فالمدعى على الامن على العرف والظاهر والظاهر البلوغ الى ان يثبت انما لا يقع ولا
 يكفي مجرد الحلو والمشهد كما قاله الجبل اذ لا يثبت ذلك ببدء الصلاح ولا بغيره من الالفاظ المذكورة في الروايات ولذلك اثير
 اخيرا لعدم اعتبار ببدء الصلاح هنا مع جلة له قبل ذلك نظر الحجة والمشهد فالكفون بالاعتقاد ان جعلوا اعتبار
 حاصله بذلك وخصوا ببدء الصلاح بالثقل فله وجه وان خالف الروايات لكثرة وان اراد ان نفس ببدء الصلاح فهو ظاهر
 الفساد وان بناه على ان ببدء الصلاح هو صيرورة ثمره في ثمره من ثمره لانه وان نفس الاعتقاد كاف في ذلك في غير الثقل
 فهو محال نظر واشكال والا فرب عتق هو الرجوع الى الضابطة المذكورة في النسخ الثالث ثمره المحضرات المبرمة كالبيع
 الجبار ونحوها ولا يبيع بها قبل الظهور كغيرها ويبيع بعد بصلها اجاعا في بيعها قبل بصلها فاعتقادها فان كان في غير
 احداهما المنع وخير المبسوط والنهاية والمذهب والوسيلة وظاهر اطلاق دعوى الاجماع عليه ولم اقف على فتوى في المناظر
 هنا الا ان الاستكافي في حكمه الشهيد شرط اتيان شرط السلب في جواز بيعه فظاهر اعتبار ببدء الصلاح هنا ايضا وقد نقل عنه
 وعن القاضي الكامل في اعتبار الاعتقاد وثار الورد في سائر الاشياء غير الثقل فاما كفيان يجوز ذلك هنا واما الصدوق
 فلم يذكر ببدء الصلاح الا في الثقل والحليان اعتبار الاعتقاد في الثمار مطلقا واستثنا بغيره استثنى والظاهر لفظ الثمار
 من الاستثناء عدم دخول المحض في ذلك مع احتمال وان نفي الاستثناء بغيرها وثانيهما الجوامع الكراهية كما اخبره المصنف
 او ببدءها كما يظهر من الحل والفاضلين والشهيد وغيرهم من المتأخرين فاختلقوا الجواز ولم يذكر الكراهية كما ذكر
 في الثقل والقول بالجواز هو الاقدم من باقي المجوزين في الثقل وقد سبق عن الحل ان لا يصح ببدء الصلاح الا
 في المواضع الثلاثة المتقدمة وقد ذكر في ذلك رد على من اعتبر ثمارا في بعض البعض في الثمار ونسبه لبعض المحققين
 المستفاد من كراهية الاكفاء اعتبارا هنا بالظاهر والاعتقاد وهذا القول مع اشتباهه في موافق للاصول والعمومات ولم اقف
 على ابي حمزة عليه في المنع هنا الا ما يوجهه اطلاق بعض الاخبار الواردة في الثمار كرواية محمد بن ابي حمزة في ثمره الشجر لا يبيع
 ويشكل الاعتقاد عليها مع ما فيها من العصور سنا او دلالة المعارض بالاختيار والمعتبر في الثقل جواز بيع الثمار بعد الظهور
 مطلقا وما رواه محمد بن الحسن في الموثوق قال وسالته عن رجل اشترى ثمره ثلث خرطات واربع خرطات فقال اذا رأت

و يبيع انما قال

الورق في ثمره ما شئت من خرطة كفي بوجوده لورق ما يبيع حلا لا يقع او القطع او يبيع فيما يبيع بالخرطات
 كذلك فالقول بالجواز اقوى مما قبل الاعتقاد فلا يجوز بيعها وان كانت وردة في مطلق الثمار كفي مقتضى ما في الذكر وغيره
 من انه لا يجوز بيعها قبل ظهورها واعتقادها واعتبار ببدء الصلاح فلا يجوز بيعها ما يكون وردة في مطلق الثمار كفي مقتضى ما في الذكر وغيره
 القول به هنا على مقتضى الاصل السامع من المعارض وهو انه عند ذلك فيكون اولى بالجواز فاعتقادها هنا ظاهر على اعتبار
 الاعتقاد دليل على اعتبارها هنا كايضا وعلى القول باعتبار ببدء الصلاح فلو بيعت قبل مع الضميمة يواز على القول بجواز
 هناك ولو بيعت مع الاصول فلا ريب في جوازها كما لو بيعت بشرط القطع وهل يقوم ضم اللفظة الثانية فضلا عما تقدم
 الثانية وجهان او وجهان لعدم بل قد يشك في ببدء الصلاح ابيهم كما ياتي وحكم بغيره ببدء الصلاح مع انه لا يبيع
 اصلا وببدء الصلاح ابيهم كما ياتي وحكم ببدء الصلاح ابيهم كما ياتي وحكم بغيره ببدء الصلاح مع انه لا يبيع
 ونحو ذلك كما سبق في المذهب والمذهب وقد اتفق المتأخرون على عدم اعتبار ثمارها في المحض في حصة البيع وروايتهم من جماعة
 منهم عدم اعتبارها في ببدء الصلاح ابيهم والعبرة عندى بالضابطة السابقة فيما اذا بلغت في حدها المستفاد منها فانه
 فهو ببدء الصلاح واما الاعتقاد في ثمره على الثمار او ببدء الصلاح على القول بالآخر ببدء الصلاح مع الباقي الذي لا يوجب حلا
 عليه حسب الوسيلة فقال جواز الحاصل غير ذلك في البيع في اختلاف فقال انما يبيع الثمر الموجود وما يملكه من الاموال دون
 الاصول كان البيع صحيحا ثم نقل الاجماع عليه ومن الخلاف من ان يبيعه بطلان الجميع ومقتضى كلامهما جواز بيع
 الموجود مع كل ما سوي بعد ذلك في تلك الاصول وهو المستفاد من مقتضى فيهما ولا بأس ببيع ما يخرج حلا بعد حمل
 كالباذنجان واللقا والخيار والبطيخ واشباهه قال في الاصول في الاصل في بيعها اذا جازع وبدا صلاحة نحوها في
 فانها مع انه ذكرها قبل ذلك ولا يجوز بيع المحضرات قبل ان يبدو صلاحها فالمراد من ضم الحمل الذي بدأ صلاحه مع
 سائر الاحوال التي توجد وقال العلامة في الذكر ومع بيعها منقطة الى الثمرة التي لم يبدو صلاحها قال في ابيهم في
 غير من المحض بعد ببدء الصلاح في الجميع او بعضها مطلقا عندنا ثم ان كثيرا من الاصحاب قد عارضوا هذا على جواز بيعها في
 ولقطات ونقص جماعة منهم على وجوب تعيين اللفظة بالعدد وهو مقتضى كلام غيرهم في ان الشهادة في ذلك في شرح قول
 المحقق ويجوز بعد اعتقاد ما للقطات ولفظات مقتضى شرائط الاعتقاد كون جميع اللفظات موجودة حال البيع والا فاقوى
 الاكفاء بوجوده لا فيكون الباقية بمنزلة المنضم فلو باع الثانية خاسرا وما بعد ما قام فوجد له بصلها في بيعها في الثمر ولا
 يخفى انظر اذ لا يبعد الاعتقاد بجواز بيع تلك اللفظة الموجودة خاصة وسائر اللفظات بغيره مع بقاءها فالقول في لفظ
 واللفظات من مواضع الاعتقاد حال البيع على اعتبار وجود سائر اللفظات كما لا يكتفى بتصويرها في اشارة الى ان
 الا بان يفر من وجود جميع الثمرة ونحوها وقد بلغ زمان القاطع بعضها دون بعض فيباع اللفظة الموجودة وغيرها من
 اللفظات المتعلقة بتلك الموجودة وفيه ما لا يخفى من الحمل والكلف فان الاولى في مثل ذلك لو اتفق ان تباع الثمرة للورق
 بأسرها ويحكم ببيعها كلها الا في اللفظات ثم ان مقتضى كلامه اعتبار وجود اللفظة الاولى بأسرها
 ممنوع بل يكفي وجود بعضها وقال الحل لا يجوز بيع المحضرات قبل ان تظهر ولا يجوز بيع حل يخرج قبل ظهوره ثم قال في
 وجوب جوازها والا حوطا فلما لان ذلك غرض وسبق في عين ابن حمزة انه يجوز بيع المحضرات الثانية والثالثة وحدها فيما يجوز
 فلا يبعد قوله بذلك فيما يلفظ بل هو اول الجواز كما سبق يظهر وتحقيق المقام انما بلغت الثمرة زمان اللفظات مع بعضها
 بمشاهدة قطعها ويجوز بيع سائر اللفظات المعنية على كل ما فيها من الغنى ما دل على جواز بيع الثمار مع الضميمة وما دل على
 جواز بيع الثمار سنيين فضلا عما دل على جواز ما يخرج ويخبر بتعيين الخيرات والخرطات ويجوز ابيهم عدم تعيين اللفظ
 بان يباع الموجود وكل ما يوجب بعد ذلك وان اختص البيع بالثمر دون الاصول حكاه في البيع الاجماع عليه والفقهاء ما
 ذكرنا ولا يوجب بيع ثمار الاشجار الموجودة منها في السنة وما سويها في تلك السنة وهذه اللفظات كلها ثمر

و يبيع انما قال

البيع في الثمار

كتاب البيع

لجعل له طريقا لها اذا فاد ذلك والا فان كان على غيره العادة وجب له على العادة وان لم يتصرف البائع لانه لا يجوز خضوعه
 على دونه ولا يمتنع الا بما تقتضيه العادة في دخولها لا انتفاع بالشجر او اطلاقها ولو اراد البائع مباشرة القطع من غير ان
 يبيع المشتري رخصه لم يمنع المشتري من ذلك ولا يمتنع فيه على ملكه ولو باع الثمرة مع الارض دون الشجر جاز للمشتري ان يقطعها
 ما لم يورد الضرر على البائع في شجرة او امتزاج تلك الثمرة مع الارض من غير ان يملك البائع فبيعها لقطع ح ولو اراد البائع
 قطع شجرة او فروع منها كان له ذلك بعد مضي وان اخذ الثمرة الا اذا اذن له في التأخير فخر الاخذ باذنه فاذا امتنع بعد ذلك
 من غير مضي مدة الاذن وجب له المباداة الى الاخذ فان امتنع جاز للبائع قطعها ولو باع الجميع واستثنى ثمره ضمنه في الجميع او بعض
 وجب قطع الثمرة عند اوان الشروع في ظهور تلك الثمرة المستثناة ويجوز للبئقية ما لم يضر بالمستثناة وبطل ما ذكرنا في الجزر
 والمخروط والحصول ولو كان البيع قبل اوان قطعها فان شرط البئقية جاز وجب ان تضي المدة المعتبرة ان عتبت ويدخل في ذلك
 قطعها ولا يطل جهالة المدة فان ذلك كما ذكرنا كذا هو مقتضى الاطلاق مع العلم لها بمسبب العادة وقال ابن ابراهيم في باب بيع
 العنبر والمجازة واقاما ليس في مقدوره مثل ان يبيع الزرع على ان يجعله سبلا او الطريق على ان يجعله سبلا فان باع ذلك بشرط ان
 يبيع في الارض والشجر الى وقت بلوغه وادراكه او ما يربطه بالمتاع كان ذلك صحيحا او الشرح لا يمان وان باع ذلك مطلقا من الا
 شرط لم يجب على البائع بئقية الوقت قطعها والضرر انتهى وهذا خلافا للمعروفين في الاصل ان لو اطلق وجب بئقيةها الى اوان
 عاده بالنسبة الى جنس المتاع فما اقتضت العادة باخذ مبر او قصر على بلوغه ذلك وما اقتضت باخذ وطنا او قسما اخر الى وقت وكذا في
 فيما عدا ذلك وقد نص على ذلك في الشرايع والدروس لو بيع الزرع قصيرا قبل اوان الفصل وجب بئقية الى اوانه ولو لم يقطع
 له عاده اقصر على الاول ويشكل مع الشرط اذا اطلق وقال في الدروس ولو اوضحه بل عرفه فالأغلب مع الثاني ويجوز
 التمييز الحمل على قول المراتب لانه المشتري على اعلاه احيانا ينال المشتري بعد في ذلك المشيئة الثاني في الترويض لو اخذ
 بالبلد حكمه في كل موضع بمقتضى عاده اهل وان اعتاد القطع قبل ان يملك الصلاح لان البيع انما يتعلق به لا بالوجود فيبيع
 حاله بانع منه وانما يجوز التأخير عملا بمقتضى العادة فيقتصر عليها وان اختصت بالبلد ولو باعها وقدر بلوغها او قطعها في ذلك
 البلد وجب قطعها ولم يجز التأخير وان خالف عاده ما نزل بالبلد ولو باع الزرع واطلق فان ذلك معتزلة على قصد الفصل والشر
 ينقطعها والا وجب للبئقية الى اوان الحيا بلا اجرة كما نص عليه في الشرايع على انما هو الغالب من قصد الثاني ويكفي على هذا الحكم
 بجملة الاحكام المذكورة الزوايا المتقدمة في الزرع واقاما في موثقة معاقر ان كان شرطه حين شرائه ان يقطعها ان يقطعها
 تركه كما هو حكي في سنن ابى داود والافا ينبغي ان يتركه حتى يكون سبلا فاعلمه متى على ما ذكره في السؤال حيث ذكره في الفصل
 فذكر القصة الاولى في الجواب ينبغي على قصد استعصا الاختالات واقا قوله في رواية بصيرة لان بشره لفصل يعكفه
 الدواب ثم يتركه ان يقطعها سبلا فلا يضره فيه على جواز ذلك له بل واذن البائع مع انما قد اختلفنا سابقا ان المزارع اذا اشترى
 الموجود على ما هو عليه لكونه قصيرا يمتنع به وان كان المقصود هو البئقية فلا اشكال في الثانية كل موضع حكمه بوجوب
 البئقية فان حصل الاقباض بالقبلة فضا منه وحفظه وبئقية على المشتري لان بشرطه غير ذلك فيبيع ويجب على البائع ان يكتفي
 المشتري من الشجر والحفظ مع الحاجة ويجوز التقى لكل من مالها الارض الثمرة والشجرة ما لم يتضرر الاخر ويقصر في مالها الثمرة
 او الشجرة على الحاجة اقاما للارض فلا التقى مطلقا ما لم يتضرر مالها الاخذها ولو قصر مالها الاخذها ولم يتضرر الثاني فيبيع
 منع منه وان لم يتضرر به جبا بين الحقوق ولو تقابل ضررها لكان الاخذها واجبة الاخر في مصلحة المشتري فاقا للشرايع القوا
 والارشاد والدروس احتل فيه ترجيح مالها الثمرة مطلقا مشرا كان او باعها والوجه الاول في ذكر الاختلاف في كل موضع
 اخر منه ولم يرجح شيئا لافقار البائع على بيعه ما اتباعه المشتري والا لزام بحقوقه ولو اراد له ولو كان منها باعيا مشرا
 كالوبيع الشجر بالثمره والارض باحداهما او كان مشتريين كالمالك على واحد شجرة وعلى الاخر ثمرها فالرجح
 من الجهة المذكورة ترجح جانب من ضرره اكثر ويحل تقديم دفع الضرر على جلب المنفعة مطلقا لكونه أولى واهم منه

في احكام بيع الثمرة

والمسئلة من المشكلات وامرهما بالثأخير والصلح على امر متوسط في الضرر والنفعة غير بعيد لا يطرأ في الغرض في مثل ذلك
 ولو انقطع الماء لم يجب بئقية الثمرة قبل اوانه وان اضرب الاصل من الثمرة كما نص عليه في القواعد وقال في الدروس في
 لو باع الاصل دون الثمرة ان الضرر وان كان يسيرا اعتقر وان كان كثيرا فان خيف عليه الجفاف ونقص السيل في القابل الجبر على
 القطع ولا ارش على المشتري لانه قطع مستحق قال ويحل عند الحاجة لا يشر لا يشر على ان يبين ذلك غير المقتضى وارجاع
 الاخر اليه وان قدر عليه انتهى وقد ذكرنا العادة في القواعد ونحو ذلك في موضع اخر فقال ولو خيف الضرر الكثير فا
 لا قرب جواز القطع وفيه دفع الاول نظر انتهى لو امكن دفع الضرر بالسقي لم يبعد وجوبه عليه وكل موضع اخر فقال
 لو خيف الضرر الكثير فالأقرب جواز القطع وفيه دفع الاول نظر انتهى ولو امكن دفع الضرر بالسقي حكمه بوجوب القطع فاقا
 امتنع بغير الاخير بقطع وتركه باجره كما نص عليه لافضل الشريد وقيل ليس له ان يولى القطع الا بعد ثأير سبلا
 الحاكم وارجاع الامر اليه وان قدر عليه بعين ذلك وهو اختيار الشهيد الثاني في كتابه فاقا تركه باجره واستحقاقه للمثل
 من ربح من العدوان وان بطل الاقباض والقبلة ولو باع العرض على الحاكم وكذا الارش لارضه بئقية بسببه ان لم يرضه الثاني
 جانا او يابره فان رضى بذلك بغيره على رضاه ولم يستحق غير اصله ولو وقع الترخيص على لاشيئة فاقا لم يستند
 الاحكام المذكورة فاعدهم المعتزلة في نفي الضرر والضرر في الشريعة وهل الشجر اجرة في اثار الثمرة عليه والاجر
 للارض فاحته وجها والاول اشبه بوصول الى تحصيل المحقوق ودفع الضرر وات بقدر الامكان وللغرض بين ما
 اذا جرت العادة باخذ الاجرة فالاول والا الثاني وكذا وجبه واعلم انه قد اطلق الشيخ في الزرع المتباع قضيا
 ان للبائع الخيار اذا لم يقطع المتباع بين بئقية وتركه فاذا تركه كان حراجه على المتباع وقال ابن ابراهيم هذا اذا كانت
 الارض خالية بان فقت صفة وقبيلها البائع من السلطان بغيرها المقر وان كانت عترة فعلى المتباع اجرة ومثل
 تلك الارض للبائع وذكره في ذلك في الشرايع بشرط المتباع اذا بقي الى ان يملك الثالثة المرجع في البيع باللفظ او
 الشجر او الحظيرة او الحصاد الى العرف والعادة وتعيين بداوان الاخذ وكذا الماخوذ فاقا على بلوغه وان اخذ
 اخذ وما دل على عدم بلوغه وان لم يولد وما شك فيه فان كان في تعيين الماخوذ فالوجه على جواز الاخذ بقاءه
 على ملكه وعدم دخوله فيما اخرج باللفظ وبصرف في الزوايا وان كان في تعيين اوان الاخذ احتل وجوب الاخذ
 اقتصارا على المشتري من جواز البقاء ملك غير وعده الى ان يحصل اليقين بذلك عملا بمقتضى الاستصحاب هو
 قوي فلو كان الشك في تعيين الماخوذ مبنيا على الشك فاقا وان الاخذ حكمه بوجوبه بقاء وان كان على خلاف الاصل في نفسه
 وذلك كما لو شك في اوان الاخذ وكان بعضها في ذلك الوقت لم يبلغ اوان الاخذ وكان مشكوكا فيه فيبقى على عدم
 وجوبه الاخذ الى زمان يقين ببلوغه فلما بلغ ذلك بلغ اوان اخذ ذلك الحكم بعدم بلوغه اذ ان المشكوك في الشر
 ات اخذ الجميع نعم لو كان الشك عند اوان الاخذ حكمه بعدم كما تقدم الرابعة اذا امتزج مال البائع بمال المشتري
 ولم يميز احدهما عن الاخر لاخذ فان كان زمان الاخذ معينا بالشرط ولم يتاخر عنه فلا خيار للبائع قطعها ولا
 للمشتري اذا كان بعد القبض وان كان قبله فاشكال من ان البيع قبل القبض مضمون على البائع ويكون عليه در عيب
 امتزاجه كاش العيوب ومن ان التأخير وقع بمقتضى الشرط فالبيع مستند الى المشتري فلا يضمنه البائع وبره انه
 كان عليه القبض فلما لم يقبض حكمه بقاءه مطلقا والذي تاخر الشرط هو الاخذ والقطع لا القبض فالوجه هو الثاني
 خصوص اذا لم يمكن البائع من القطع قبل معنى الشرط ولو لم يكن معينا وكثيرا فيعقب عترة العادة فاذا امتزج المالكان
 بالتأخير عن الخامسة قد اختلف كلام اصحاب في حكم البقاء في الثمار وغيرها فقال الشيخ في النهاية في باب بيع العنبر
 والمجازة لا بأس ان يشتري الانسان او يقبل بشي معلوم جزية روس هل الثمرة وخراج الارضين وثمره الاختار وما في
 الارحام من التملك اذا كان قد ادرك ثمن من هذه الاجناس وكان البيع في عقد واحد لا يجوز ذلك ما لم يدرك

في موضع من الشرايع

في موضع من الشرايع

وعلى المشتري بعد وان امتنع البيع وجوز ان يقبل كان معناه ان يقبل بالجميع الثمرة ويدفع المالك عن قدر حصته بالقبول
فان كان ناسخا ساويا لما يقبل به فلا بحث وان زاد فله وان نقص فعليه قال وهل يكون ذلك لازما اشكال وهل تقدير الزيادة
هل يكون انما يصح عليه وهل يكون مضمونا في يد الاخر بذلك لا انما يصح فاسدا وتقبل وقال ايضا في اخوانا بالمدكور ولو
كان في قرية نخل وزرع وبساتين وارحا وارطاب جائز للانسان ان يشتريها بالاصل ويخبر بها للذين ايصغور ثم قال
انما ثبت هذا فان يجوز ان يشتري ما فيهما من الثمار والزروع ويشتريه منفعة الرخامة معلومة بشئ معلوم وان يقبل بمناضع هذه
القرية على اختلاف اصنافها فيشترى معين لا فصل وقال في كتاب المزارعة يجوز لصاحب الارض ان يخبر على الزارع ويشتري الزارع
في القبول وعدمه فان قبل كان استقرار ذلك مشروطا بالسلامة فلو تلف الزرع باقته ساقية او ارضيته لم يكن عليه شيء ثم استدل
عليه برسالة محمد بن عيسى لا يترد في كتاب المساقاة يجوز فتمت الثمار على الاشجار عند المخبر والشراعي فانما يصح المثلثة فان
رضي المالك بامانة العامل ايضاها في يد الزارع والادراك ان قال فان لم يشق به وادار فحينئذ الثمرة جائز لان المخبر عندنا
جائز وذكر خلاف العامة في ذلك وقال ويجوز في خلاف فيما اذا زاد العامل فحينئذ المالك بالخبر قال اذا عرفت هذا فانه بشرط
في المخبر السلامة من الافات المتفاوتة والارضية وقال في كتاب لزكوة من الارشاد ويجوز للمخبر بشرط السلامة وقال في بيع الثمار
ويجوز القبول بشرط السلامة وقال في كتاب المزارعة منه ويجوز للمخبر بشرط السلامة وقال في كتاب لزكوة من المخبر يجوز
في الكرم والنخل والاخرى عدم جواز في الزرع وبضمن الخارص المالك حصته الفقراء وقدره في الصلاح وقال اذا عرفت هذا
حتى المالك ويجوز المقدر بغير المالك في ابقائه امانته في يد فليس لهم التصرف بالبيع والهبة والاكل وفيه تضييع حصته فيصرف
كيف يشاء ويجوز ان يضمن الخارص حتى المالك ويجوز ان يقيم الثمرة على راس النخل ثم قال المخبر لا يقبل الثمين وان ختم
المالان الصمان بل اخراج الزكوة بمخبر المخبر لو تلفت بتفريط من المالك ولم يعلم القدر ولو تلفت من غير تفريط سقطت حصته
المضمونة بالمخبر ثم قال ولو زاد المخبر في زيادة المالك وبسبب له بها قال ابن الجبيل وقال لو لم يخرج الاثم خارصا جازيا
ان يخرج خارصا وان يخبر بغيره يتناطح في التقدير وذكر في احكام المخبر من كتاب البيع قول الشيخ يجوز الاشتراء او قبض الثمرة
وبغيرها واخذها لمع كاهن خير ابن اديس وقال في احكام بيع الثمار يجوز لاحد الشريكين ان يقبل حصته شريكة من الثمرة بشئ معلوم
منها والظن ان ذلك ليس على وجه البيع المنهي عنه بل يحل على الصلح وقال لو قال انا اخبرك هذه بغير ثمن صانعا فاما اذا فلي
وما نقص على اقلها لم يجر اجبا وكذا لو قال هذا ثمنك وان نقص على اقلها فلي وان نقص على اقلها فلي وان نقص على اقلها فلي
وما نقص على اقلها فلي وقال في كتاب المزارعة يجوز للمالك ان يبيع على العامل ولا يجب على العامل المقبول فان قبل صح وعليه نص
الارض سواء زاد المخبر ونقص كان مشروطا بالسلامة فلو تلف الزرع باقته ساقية او ارضيته من غير تفريط من العامل لم يكن عليه
شيء قال ابن اديس ان كان يبيعها بغيرها بغيره بطل وان كان يبيعها بغيرها بغيره بطل وان كان يبيعها بغيرها بغيره بطل وان كان يبيعها بغيرها بغيره بطل
بالافات المتفاوتة وبغيرها بغيره بطل وقال في كتاب لزكوة من المخبر يجوز للشراعي ان يضمن المالك حصته الفقراء والشراعي حصته
المالان ويجعل حصته الفقراء امانته في يد المالك فليس له الاكل ومع الثمين لو تلفت من الثمرة بشئ بغير تفريط واخذها لم
سقط الضمان من المعقود قال ويجوز القسمة على راس النخل والبيع ولو ادعى المالك النقص التحمل دون غيره وقيل قوله او
ادعى الجائحة او غلط الخارص والتلف من غير سبب لا كذبها المخبر عدا وقال في احكام بيع الثمار من البيع يجوز ان
يقبل احد الشريكين بمحضه صاحبه من الثمرة بشئ معلوم منها الا على سبيل البيع وقال في كتاب المزارعة ويجوز للمالك
المخبر على العامل ولا يجب القبول فان قبل كان استقراره مشروطا بالسلامة فلو تلف باقته ساقية او ارضيته لم يكن
عليه شيء ولو زاد فباشره على اشكال وذكر في الامضاء خلاف الشيخ وابن اديس في صحيح الشيخ برواية ابن شبيب لا يترد
وقال ابن اديس في الجاهل لا يترد عقد المزارعة على الجهالة فلم يخبر فيه وقال من اشكال
من هذا فان لم يكن باشره لم يكن فائدة ان لم نقل بقول الشيخ فلا يترد في قول والاصح انه باشره فلا يحتاج الى عقد او باشره

فتنقل الاصل الى
وذكره المشاف
بستان

جديدا ويجوز احتياجه الى باشره جديدا لان القدر الفاسد لا يحصل منه الا امانته في يد المالك وكذا لو اشكال
بان المالك رضي بالقبول من دون القدر المخبر وهو يقضي باقته ما زاد عليه وان عقد في الزرع فلا يتصل عنه وانما
بذلك القول على تقدير ان الحاصل هو المخبر ولا غير قال الشيخ في التمهيد في القسمة يجوز ان يقبل احد الشريكين بمحضه
من الثمرة ولا يكون جائزا ويلزم بشرط السلامة وقال في المزارعة ويجوز لصاحب الارض ان يخبر على الزارع مع الرضى
فيستقر بالسلامة وقال في لزكوة الدوس ويجوز للمخبر بضمن المالك لزكوة او الشراعي للمالك او يبيع امانته واستقرار
الضمان مشروط بالسلامة وقال في احكام بيع الثمار ويجوز لقبيل الشريك بمحضه صاحبه من الثمرة بخبره معلوم وان كان
عنها وهو نوع من الصلح لا يبيع وقضاه مشروط بالسلامة وقال في البيان في كذا المخبر وخبر المالك والشراعي في كذا
الوجود بشرط السلامة فلو تلفت الثمرة من الشراعي او من ظالم فلا ضمان وان كان بعد التضمين فالمرء بطم قال
ولو زاد عن المخبر في الزيادة للمالك عند ابن الجبيل وبسبب له بها قال ابن الجبيل ولو نقص فلا شيء عليه ولو حصل للمالك بنفسه بان
ان كان عارفا ثم قال لا يترد في بيان المخبر في الزرع واستثناؤه بالتسليم لا يمنع من الجرح ونقاء الفاضلان في المزارعة
وبه قال ابن الجبيل وقال ابن الجبيل في لزكوة الدوس وبسبب الامام عليه السلام ان المخبر بعد الزرع وبغير المالك بين ابقائه امانته في يد
من البيع والاكل والاضمان الا بالتفريط وبين تضمينه فلا يمنع ويلزم مع الموافقة او الجهل والمحالقة بغيره لا يترد في كونه
خطا فيستدرك عليه ثم قال ولو لم يكن خارصا فاما ان يتصرف فيضاط وقال الشراعي في التضييع بعد ذكر الخلاف في ذلك
ونقل كلام الحل والارادة على الشيخ ويمكن ان يطلب بان لا يبيع حتى يلزمه ما ذكره وانما هو من اضافة غير لا يترد في كونه
بسبب الوفا بها في كل منهما لقوله المؤمنين عند شرطهم ولذلك قال المحقق صح ولا يقبل لزوم وقال الصبري في الجاهل
يجوز لاحد الشريكين سواء كان شريكا بالاصل والتمرة او بالتمرة خاصة كعامل المزارعة والمساقاة ان يقبل حصته شريكة من
الزروع والتمرة بخبره معلوم وان كان بها ويلزمه حصته شريكة سواء نقص المخبر او زاد ويكون ذلك مشروطا بالسلامة
فان تلف باقته ساقية او ارضيته لم يكن عليه شيء قال ولا يحتاج هذا الى عقد غير الزاخر بعد العلم بالمخبر ثم ذكر في بيان
على الحكم وقال انهما اصل هذا الحكم وليس فيهما ولا في غيرهما من مصنفات الاصحاب ما يدل على وجوب صفة عقد غير الزرع
بعد العلم بالمخبر وقال ان قول العلامة انه نوع قبيل وصلى لا يدل على وقوع عقد الصلح ولا القبول وان كان فلي
من احدهما كما قالوا ان الخلع فسخ واطلاق ولا شك في عدم وقوع عقد بيع او صلح لان مع وقوع احدهما يلزم وقوع الآخر
الواقع بين العلامة وابن اديس يدل على عدم وقوع عقد بيع او صلح لان مع وقوع احدهما يلزم وقوع الآخر لان ابن اديس يفرق بين
فينتقي الخلاف ولم يحصل الفرق بين الشريك وغيره وقال المحقق المذكور في كتاب لزكوة من المخبر يجوز لاحد الشريكين ان يقبل
الشراعي او المالك ان احسن المخبر وقضاه بالسلامة في شرط لفراده في الذمة فلو تلف به من الثمرة بغير تفريط سقطت
الزكوة بسبب التالف وطريق معرفة الظن وقال في بيع الثمار من المزارعة ان يقبل احد الشريكين بمحضه صاحبه من
التمرة بشئ معلوم منها الا على سبيل البيع وحكم من الدوس من نوع من الصلح لا يبيع قال وقضاه مشروطا بالسلامة
فلو تلف باقته ساقية او ارضيته لم يكن عليه شيء قال ولو زاد فباشره على اشكال وذكر في الامضاء خلاف الشيخ وابن اديس في صحيح الشيخ برواية ابن شبيب لا يترد
ابن شبيب في ما اشترطه بالسلامة فشكل واشكال من جعل القبول المذكور صليا واطال البحث في ذلك في موضعين من
شرح القواعد وحصل كلامه في بيع الثمار مع ما فيه من التردد والاضطرار هو انه يبيع المخبر والقبيل بخبرها ويكون
عوض القبالة معلوما ومعتق من تلك الثمار كما انفق عليه غير الثمين من الاصحاب وان القبالة لمعنا وضحة لا معة في البيع
بل نوع من الصلح في المعنى يقتضيه الزرع وبغيره فاما الصلح كالصلح وان الثمار مضمونة في يد المشتري واستشكل فيما قاله
الاصحاب من اشترط السلامة في استئجارها وحكم بان لا معنى لذلك على قول الشهيد يجوز ان يجعل عوض من غير تلك
الثمار وحصل كلامه في المزارعة هو اعتبار المخبر بعد بلوغ العلة والقبول بذلك المخبر وان لا يترد في ابقائه امانته

وبان الخيار فيها ثابت لكل من المتعاقدين على قولهم فلا يكون ثبوته المنع من التصرف المتعلق باحد ما هذا وتامد على المتعارفين
 الاجماع الموقوف عليه في وقت الغيبة وظاهر التذكرة ولك وتعليق الارشاد وشبهه وغيره فاول ما يجب من العلامة في كل كلام
 الشيخ في معلقه ان الاجماع مع انه قد يخالف نفسه في ذلك وقال ثم كيف يتحقق سقوط الخيار في المجلس مع انه عقد
 جائز مطلقا ومنه نظر اذا عبر في الاجماع في الكشف عن قول المعصوم دون الاتفاق فلا يضر فيه وقوع الخلاف كما قرره في
 محله للمؤرخ خيار المجلس لا الخيار فيه واحدها غير الاخر ويمكن ان يجاب بان رجوعه في طعنا قال في وقت مع نقله فيه الاجماع
 دليل واضح على عدم وثوقه واعتماده عليه وتجاوز دخول خيار الشرط فيها في الكتابين مع انه لا وجه له الاكون العقد جائزا
 لا يلزم الوفاء بالشرط الغير الواقعة في ضمن عقد كذا في قرينة على ان مراده بالخيار غير المعنى المصنوع الا لكان الفرق بينهما
 تحكما محضا فتأمل على انه يحتمل ارجاع قوله ثم الى اذكره سابقا لا الكلام الشيخ فيكون ردا على من قال بثبوت خيار الشرط
 ومصلحة ما قرره سابقا وهذا وان كان انبى بلفظ التحقيق والسقوط لكنه بعيد من سوق العبارة وعلى ان يتقدم برهني
 الاجماع لا ينافي مع ان الذي يقوى في نفسه كون النزاع لفظيا ومرجعه الى الاختلاف في معنى خيار المجلس وان كان
 ظاهر خلاف ذلك لما ذكره من الفرق بين الخيارين بخلافه ويقع عاقلنا كلام المحل حيث علم ثبوت خياره هنا بان هذه العقود جائزة
 من جهة المتعاقدين غير لزامه من ان لا يفسخ فيه وهو ايضا يستفاد من كلام الشيخ في ط ٢ كتاب الوكالة وكلام القاضي على
 ما لا يخفى على المتدبر مقبلا سلف العلامة في كرهه عند هذا الخيار في شراء الغريب وتبطل لصيرته والمحقق الكركي و
 الشهيد الثاني والار ديسيل وظاهر ذلك انه محل توافق وفي موضع من كرهه لو اشترى من يفتق عليه عقد في حاله عندنا
 لثبوت الملك للغريب وقال القاضي انه كاعتناق المشتري في الخيار وهو يؤيد بدعوى الاجماع على العتق وعدم منع الثبوت
 عنه لو كان ولعله راي من جوبه بيع المسلم على الكافر اذا كان قريبا واطلق الاكثر بثبوت كل بيع ومنهم العلامة في بيع النير و
 قال في عتقه ويحقق العتق في العودين والمحررات من الاناث حين استقر البيع فلو اشترى بخيار للبايع عتق حين العقد لا
 حين الاتفاق وقال في عتق وبيع اسكاهما البيع من وجوب لا يشترط وجوب التمهيد في عدا ولا بثبوت الخيار لها
 واحتل فيه في الدوس بناء المسئلة على ان البيع هل عليك باقتضا الخيار او بنفس العقد ويكون موقفا واثبت الخيار على
 الاول والاخير لا انه قال مع الامضا يثبت ثبوت العتق بعد الشراء على الاخير ونفاه على الثاني عن المشتري واحتل ثبوت البيع
 وقطع في عدا على هذا بان المشتري مع الفسخ يفسد القيمة واحتمل ووقوف العتق في الدوس والاكثر بثبوت الخيار لها ووقوف
 العتق على القول بان لا يملك بنفس العقد الا خيار الباب وتوقف العتق على الملك والانتقال وصيانة الحق للبايع من جهة
 وعلى غير ذلك فتخصيصا لاخبار العتق الحاكمية بمرجعه الى الملك بالملك الذي لا يترجم خياره وهذا في غاية الضعف لعدم
 الدليل عليه ومصادقة العتق للملك وبناء الامر فيه على التعليق لا قوئ نفوذ العتق وعدم ثبوت الخيار للمشتري كما في
 العتق الاختياري وفي ثبوت البيع والرجوع مع الفسخ الى القيمة اشكال يشنا من ان الخيار والعق هل يتحققان بمجرد
 حصول البيع او بعد ثبوت الملك تأملا لا يقبل غيرها والا اول والثاني والثالث وبالعكس فعلى الاولين والاخير
 يقوى القول بعدم لامنيته اخبار العتق وكون القيمة بدل العين فيمنع استحقاقها من دون البدل ولسبق نقله على
 الاخير ويحتمل قريبا لثبوت جهات بين المحققين ووفقا للنفقات من البين وعلايكل من النصين وبالاجماع على عدم امكان
 وقال بدل البايع من عوضين وتبريد لا للفسخ منزلة الارش مع ظهوره في عينه احد هما والعتق منزلة تلف العين ولا يتم حكمه
 بجواز الفسخ والرجوع الى القيمة اذا باع بشرط العتق فظهر كونه من يفتق على المشتري ويعيب بما يوجب لك والظاهر هذا الفرق
 بينه وبين المقام وعلى الثالث ببقاء المامر ولسبق نقله على خياره وعن العتق حيث كان الخيار في الملك انه يخرج
 العقد وفي العتق انه بعد الملك وول ظاهر الاخبار وكلام الاحتمال على ان احكام العقود والايقاعات تتبعها بمجرد
 حصولها اذا لم يمنع عنها مانع من غير فرق بين الخيار وغيره بل قد من جواهرها بان الخيار يثبت بعد العقد ولا علة له في القول

طعن على المجلس
 فيقول القسب

لا يتخلف من الملك فالأقرب هو الاخير كما هو ظاهر لفظ والفرق بين الخيارين ان الخيار لا يثبت الا بجماع على خلافه ويؤيده اطلاق
 الاكثر ودعوى ابن زهره في الغيبة الاجماع على ثبوت في جميع خبره وبالسبع من غير استثناء وتفصيل مقبلا من
 كلام الشيخ في وقت والقاضي والمحقق انه لا فرق في ثبوت خيار المجلس للمعاقد من كونه مستعدا او مقفلا وهو اختيار العلامة
 في كرهه والشهيد بن فيس والمسالك والقيصرى والعليين في تعليلات الارشاد وواع ونقل في الحرير قول بعدم وجود الخيار
 ولم يستند الى احد من علماءنا بالنص صراحة ويحتمل ان يكون من العامة فانه احد وجهي الشافعية على ما صرح به في التذكرة
 ولكن ليس من باب القاضى ذكر اقوالهم في هذا الكتاب فالظاهر ان من اصحاب واستقر ذلك في المحققين كما في بعض
 نسخ الانصاح والمقدس الار ديسيل في شرح الارشاد وقواه جماعة من متاخرى المتأخرين وهو ظاهر المطلقين و
 توقف العلامة في الحرير وعدم التحقيق الكركي في كرهه الفواعل وغيره والمسالك في الاشكال ولعل القول الثاني
 اقوى انا ان الخيار على خلاف الاصل ان مقتضى العقد وجوب الوفاء به لقوله في وقت او فوا بالعقد وللجماع من كتاب العمل
 منه فيما اذا تعدد العاقد بالدليل وترك فيما سواه كحل النزاع وان الملك قد ثبت بالعقد فيدوم على استصحاب ولا
 يمكن العمل بما لا يدل على قاطع للاختلاف وما استدل به المخالف ستلو عليك ضعفه وسقوطه عن الاعتبار وايضا قد
 وقع الحكم بالخيار في الاخبار على صيغة التثنية مفرقة بالاختراق وشروطها العقدية فيجب ان يكون عليه المداور ولا يقال به مع الا
 تمام كما هو المراد وايضا الاصل في وجهه مشروعية الاختراق ورفع الضرر وهو في ثبوت هذا اكثر من سببين من ان على القول
 به لا يكون محذورا بل يثبت على الدوام والاستمرار ووضوح ظاهره خصوصا ان قلنا بعد الاتفاق الا بفسخ من جهة
 ويؤيده اطلاق نادى على جواب بيع الولي والوكيل مال المولى عنه والموكل على نفسه فانه يشتمل العقد بنفسها او كغيرهما
 من المعلوم انه يجب عليها رعاية المصلحة والعينة فلو ثبت الخيار وجب التفصيل اصح المتنبون بعد الاجماع على ثبوت
 في كل بيع كما في الغيبة بالاشراك مع تعدد العاقد في المعنى ووجوب المقتضى فيه وهو البيع هنا فيكون مساويا له في
 الحكم وبان العاقد هنا قائم مقام الشخصين في صحة العقد فكذلك الخيار وبان الظاهر من تعليق الحكم بالوصف وهو
 البيعان بثبوتهما من حيث هما كذلك ويرجع بعد استعاط الاثنية من الحيثية لكون التثنية في قوة التكرار بالعطف وانما
 جنى بها الفصل الاختصاص الى ثبوت البيع من حيث هو بايع والمشتري من حيث هو كذا والعاقلة الواحد بايع ومشتري
 فيثبت له الخيار بالاختصاص وبان المراد بالبايعين في الاخبار اتما للمالك او العاقدان او المعنى الاعم منها والاول
 يشتمل على التراجع لاعتد المالك فيه والاخر ان كذلك لو قلنا بان يتحقق في صدق التثنية حقيقة العقد ومعنى وان لم يكن
 حسان الواحدة في قوة اثنين والافيدل اللفظ من باب عموم الجواز لوجود القرينة وهو سوق الضوض لتبديل السقوط
 بالافتراق بدلالة التراجع الى الرضا كما في بعض النسخ وعدم الفرق في اكثرها بين خيار المجلس والتثنية في الثبوت للمشتري ولها
 وهما في الاخير بقاء الواحد فكذلك الاول ولا ينافي ذلك قوله ما لم يفترقا او حتى يفترقا لان الفسخ حقيقة في التسلط المطلق
 والافتراق فيه بين المتعدد والمتحد او محتمل لعدم الملكة واخبر فيه بناء على التمسك بالمنطوق ان العمل بمقتضى الضمان
 وهو ثبوت الخيار للشك في منافات التثنية للمراد بحيث يفترقا حتى يحصل الافتراق في عدمه ولولعدم الامكان يثبت
 الخيار لان حق كايته على في الممكن يستعمل في المسخيل وفي لاعم منها ان الجواب ما عن الاول وهو الاجماع فيمنع ثبوت
 صريحا او ظاهرا لمحل النزاع فانه قال ويدخل خيار المجلس في جميع خبره وبالسبع السلم وغيره لاجماع الطائفة على ذلك
 هو لا يدل على ثبوتها على اى وجه وقت وليس هذا مجرد ادعاء الا لزم التخصيص المخالف للاصل بل على انه يثبت فيها في
 الجملة ويكفي فيه ثبوتها في بعض افرادها لان المهمة في قوة الجزئية وهو الجمع عليه بين القرينة وما يثبت على عدم ارادة العود
 انه خيار المجلس بما سببه اجتماعهما في مجلس العقد فندبر واقعا في الثاني والثالث فان ظاهرهما مجرد قياس في الاتفاق
 عليه فخرير لالاساس وارجاعهما الى التفتيح المناط والثاني منها الى عموم التثنية اتما بمجدي مع ثبوتها بالاجماع او حكم

هذا شيخنا المجلس
 في كتاب البيع

العقل القطعي أو النفس الشرعي وفي الجميع منع ظاهر لما كان خلاف وعدم مساوات الفرع للأصل في الحكم فانه يثبت الخيار
في الأصل هذه الأصطحاب وهي قليلة تناقض الفرع على الدوام والقليلة قد تكون ملحوظة في أصل مشروعية في الأصل لأنه
لرفع الضرر ويجوز الشك يكفي في عدم القطع وانما عن الرابع فبان لظاهر من الأخبار بثبوت الخيار للمالكين لعاقدين بحكم
البناء والعلية ولزوم التخصيص لو كان المراد للعاقدين فقط ومع المالكين ممن كان له الخيار وهو خلاف لظاهر النص في ضرورة
ويشعر به أيضا بتعليل سقوطه بالافتراق بمصداق الرضا إذا كان الخيار لا يوافق على المالكين فينبغي أن يعتبر رضاهما وعلى هذا فيكون
ثبوت الخيار المذكور بدليل غير هذا فلا وجه للتمسك بما فيه وهذان العبدان ليسا بمتعينين لكن لا شك أنه ليس المراد المالكان فقط
ولا الأعم لظهور أن الضمير في قوله فراجع إلى البيوع ومن المعلوم أن العبرة في الافتراق بالمستأقدين ولما ورد في بعض
الأخبار من لفظ المتبايعين وهو حقيقة في العاقدين قطعا بل البيعان أيضا كك ولا في الافتراق خلاف الأصل وللبيع
من استعمل اللفظ الواحد في تعيينه سواء كانا حقيقة أو واحدا حقيقة أو الآخر مجازا فيبقى أن يراعى ما كان في
المعتبر في صدق التثنية هو العقد لا حتى يدل التبادر وصحة السلب في الواحد غير الاثنين والمجاز يحتاج إلى قرينة أو
استفادة العموم في خيار التثنية بدليل آخر كاجتماع الطائفة بقبضه إذا تدر من هذه الأخبار والتعليل لا حجة فيه بل ولا
دلالة مع أننا نقول الرضا بهذا البيع رضا بسقوط الخيار فيه كاشترط في من العقد وثبوت البيوع ليس من حيث انما يشاء
فقط بل محتمل أن يكون للاجتماع والعدد مدخلية في ذلك فثبوت البيوع باعتبار كونها باعنا أو واحدة من العقد المعبر عنها
بلفظ التثنية وكذا الحال في المشتري مع أن التمسك به غاية تمسك بمفهوم ضعيف فلا عبرة به والغالب في متعلق حتى أن
يكون ممكنا لا مستحيلا ولا أعم منه ما بل لم يستعمل في الأخير أصلا والثاني لا وجه له هنا وهو قرينة على أن المراد بما لم
يفترقا عدم الملكة إذا كانت كما هو معتبر فيهما وينقلون لا قول عن رسول الله كما نقل عنه الأخير فعلم عدم الفرق بينهما
وقد لا يمتنع في غير ما قلنا أظهر من دلالة الأخير على السلب المطلق مع أن المتبادر منه أيضا عدم الملكة خصوصاً إذا كانت
من التثنية العاقدان مع اعتبار العقد كما بينه عليه المستدل بالمفهوم فتدبر في هذا المقام فذكر ذلك للعلامة فيه الأقدام
مقبول لو تباينا بشرط وضع الخيار بينهما صحيح ولا خيار للاجتماع وخصوصاً مع خيار وان الأصل في العقود لزوم
والمبادر من خيار الخيار غير هذه الصورة وإن الأصل في كل شرط جواز وأجازا وجب الوفاء به بخلافه وإن
مقتضى لزومها وجوب الوفاء بها على نحو ما وقعت وتمايلوج من كلام الاسكافي القول بعدم صحة هذا الشرط مطلقا وفي
غير الغنائم والموارث وسبع المزايدة ولا يفتر على ليل له الأمانة بعض الأخبار وكل بيعين فلا يصح فيها حتى يفترقا البيع
الخيار حمل على الخيار والمعتق مطلقا والمقارن في الثابت المذكورة وهو ضعيف للدلالة على التمسك به وتمايلوج
عليه بالمخالفة لفتوى العقد وليس يثبت هذا إذا شرط في مدة العقد وأما إذا شرط قبله فقال الشيخ في طه والقاضي في البواهر
أنه كذلك وليس بجواب إذا شرط هنا كغيره من الشروط الخارجية للامتنع لو يثبت العقد عليه لزوم ولا يفتر العقد لعدم
حصول التراضي به وقد يحمل كلامه على هذا وليس بعيد مقبلا بسقوط خيار المجلس بالافتراق بالابتنان بأن يزيد
ما بينهما من البعد في حال العقد لعدم حصوله ولا اعتبار بمقارفة المجلس مطلقا فإذا امتد العاقد وقتنا بثبوت العقد
له فلا يبطل إلا بأحد المسقطات لآخر وهو ظاهر الشيخ والقاضي والمحقق والشهيد وفنوى كره ولك والتعليقات للكركية و
الميتة وبكى الشيخ في طه ولا بالسقوط بمقارفة مجلس العقد وتبعه غيره في ذلك ولم يصحوا بقاءه وما إلى ذلك لا بد من
واعتماد الصيرورة لتأجيل الأصل أن المذكور في الأخبار لفظ الافتراق وهو حقيقة في الافتراق بالابتنان ولذا إذا
المجلس مصطلحين لم يبطل الخيار ولما استحال حصوله هنا ثبت دائما احتجوا بان هذا الخيار لما كان خيارا للمجلس أصل
فيه مقارفة لكن مع كونها مصطلحين جعل حكمه حكم المجلس وهو غير ممكن هنا لأنه لا يتحقق الإبتين اثنين فيبقى لا
حصل على ماله وبأنه يسقط بمقارفة من غير اصطحاب ولا مصاحبة هنا وبأنه لما نزل الوأحدة هنا مرة اثنين ثبوت

المجلس
بالقطعية
الفرق

الخيار فكذلك أنزل مقارفة المجلس منزلة مقارفتها لأنه الممكن بالنسبة إليه ودفع الضرر وباطل ما دل على جواز بيع الوكيل و
الولي على نحو ما مر والجواب عما سأل الأخير بعد ما بيننا ظاهره من تدبر وامتاعه فبان أنه يمنع عدم جواز البيع مع ثبوت
الخيار وإنما لا يلزم عدم جوازه بالمعاطات وقضائه مما لا يقع اشتباه لظهور الأخبار بوجوب احتياجه في الشمول مع
أنه يحصل التصرف غالباً بعد العقد وهو أحد المسقطات والتحقق أن تصرف الوكيل والولي منوط بالمصلحة والغبطة
باتفاق الطائفة وحيث قد ثبتنا ثبوت الخيار إذا ما منع عدم المصلحة فيه يجب أن يוכל غيره عن أحداهما أو عن غير الوسيط
بأحد المسقطات تكميل شرطه في سقوطه بالافتراق أن يكون بالخيار مع عدم التمكن من الفسخ فلو أكرها عليه لم يسقط
وهذا هو المعروف من مذهب الاصطحاب وتوقف فيه بعض المتأخرين لأن الخيار شرع لا لافاق ولا وقوعه اختيارا
وانه قد أثبت الشارع لها حقا في عدم سقوطه بغير مضافا إلى الإجماع الظاهر والمنقول في تعليل بيع والغنية أجمع بموجب
الأخبار والأصل فإن هذا الخيار يقع بين خيار المجلس وبطل عنه والجواب أنه بعد ثبوت الإجماع يجب الاتباع وليس
للتوقف مجال مقبلا لو أكره أحدنا على المقارفة مع المنع فإن أكره الآخر على المقام كك بقى الخياران والاستعانة
اختاره العلامة وولد والسيادة الذين وهو ظاهر المحقق والشهيد ونقل عن الشيخ في طه اختيار بقاها مطلقا وقال
المحقق للكركية في كثر الفوائد وهو ظاهر الرخصة ولك ومحملا لا رشا ومنه هذا القول وأما في سقوطه في حق المتأخرين
وهو ظاهر الخلاف والجواب هو ما مر به بعض علماء كره حيث قال وإذا لم يبطل خيارا فخرج لم يبطل خيارا لما كانا
منع من الخروج معه وإن لم يمنع بطل وصح ذلك والتمهيد وفصل في التحريم بين بقا الخيار في المجلس مقارفة فثبت لها
في الأول ونفاؤه عنها في الثاني وقد يحمل إطلاق المشتريين فها بذلك ولا ينبغي بعد فهم توافقهما فيما إذا كان الأكره على
المقام والأقرب هو الأول أن بعد الإجماع المنقول عليه في ظاهر تعليق القول على عدمه الذي عموم الأخبار والأصل
على نحو ما مر فيناه في حجة الموقف وانما خرج ما خرج بالدليل فيبقى البقاء على حاله أجمع المشتريين له مطلقا بالاستصحاب
للك في المسقط وتبادر الخيار من الافتراق كما هو الحال في الأفعال المنسوبة إلى الفاعل المختار ولذا لا يفرق
ولكن فرقا وعلى السقوط به في التمسك به على الرضا وحيث كان الغاية حصولها من المتبايعين فلا يقطع بطله والخيار
أن لا لا صحاب حجة مع عدم المعارض وقد بيناه في الافتراق في اللغة والعرفان من أن يكون على وجه الاختيار أم لا
لذا ثبت في غير المختار ويق فرقا فافترقا والاشتراك خلاف الأصل واللفظ إذا أطلق يحمل على حقيقة دون المجاز وإن
بلغ حدا لا يمتار والتعليل بعد تسليم دلالة الخبر عليه مبنى على الغالب بالاتفاق والمنهاط حصول حقيقة الافتراق لا في
أن الاصطحاب لم يفرقوا بين الجاهل والغافل وغيرهما ولا بين المكره وغيره مع التمكن من الاختيار وصريح جماعة منهم في
الخيار مع حصول المقارفة بينهما بعد وثما أو أحدهما في مجلس الميت لا فتر على الفسخ ولا الاصطحاب والقطر
منهم سقوطه في بيع المكره بعد الفرق والإجازة وكذا في بيع الفضول على القول بالكشف مع عدم حصول الرضا منها
أو من أحدهما صحتها مشتركة بين المعينين فافترقا في هذه الصور ونظائرهما فان ثبت على عدم السقوط فهو في غاية
التعوط كما لا يخفى مع أنك لا تفتر فيه موافقا صريحا وان قلت بخلافه وتخصيص الأخبار فلا يقدى إليه سبيلا القول
في جميع هذه الصور بالتخصيص كلام خال عن التخصيص ومع هذا ليس عليه دليل انتفاء التمسك والاجماع فإن هذه من
الفرع التي لا يترجح لها أكثر الاصطحاب وإن عدم المعركة بخلافه من الوفاق والمعتزلة لا يستدلون على السقوط
فيها بصدق الافتراق فان وافقته بالقوى لم يترك عدم الحال فتر في المدرك الذي ليس له في غير مملك وإن أبيت
عن ذلك فتقول قد زاد الأمر بين التخصيص المنطوق والإخراج أفراد كثيرة وبين حمل اللفظ على معناه الحقيقي الغير القابل
ولا ينبغي أن الثاني أرح لا يبق يلزم على قولك التخصيص بغيره لعدم سقوط الخيار إذا كانا مكرهين لأن هذا الخيار
ليس عين خيارا للمجلس بل بطل عنه والمضى بالأخبار هو الأول الأخير ولو سلمنا نظرا إلى عموم النفي فغاية التخصيص

الأقرب

فأخرج فرد معلوم ولا خبر فيه ومما يؤيد ما اخترناه أن خيار المجلس ليس كباقي الخيارات فإنه يجوز فيه لكل من المتبايعين
أن يسقط حتى لا يخرج المفعول به المبرر وغيره بأن الخيار لما كان للرافق والرافق مسقط الدلالة على الرضا فمقتضى
بالقبول من حصوله دون غيره وإنما كان الثانية في قوة التكرار بالمعنى لا بالخيار بعد التحليل انتهى ثبت للبايع ما لم
يفارق صاحبه اختياره أو المشتري كما ثبت بالغاية بخيار كل منهما مفارقة الآخر وقد وجدت لخيار في كل من المكونين
والجواب أن الخيار يحصل للرافق في الجملة وقد حصل والحديث المثل يدل على أن سقوطه يحصل لرضا منهما معا فلا
وجه لتفريق بينهما في الحكم والتحليل في الثانية لا يستلزم التحليل في الغاية والفرق أمر بنى بين المتعاقدين توقف ثبوت واحد
منهما على ثبوت الآخر واستفادته على استنفاده وبالعكس فلا ينعقد أحدهما إلا بالرضا عن الآخر ما لم يفسد الخيار لا كراهه
إلى المكون كجلس العقد لا يفرق بينهما في الخيار وإن فارقا واحدا سقطا والجواب أن الاختيار وإن كان يتفرق كل
منهما اختيارا فيثبت ناليزل لا كراهه لأن تزيل مجلس المكون من مجلس العقد لا يجعل مختارا وإن كان بمفارقة أحدهما ذلك
فقد حصلت بعدم المناقصة للمكون فلا وجه للتفصيل أصلا مقبلا من أن الرافق لا كراهه فقال الشيخ في طه بمقتضى الخيار لا ينعقد
مجلس الرافق وهو ظاهر ابن زهرة والفاضلين في بيع والارشاد وقوى الأخيرة في الخبر والشهيد الثاني في الرضا في
البيع المبني على كراهه الرافق وهو أصح في الأصل والعروضات منطوقا ومفهومها فان مقتضى نفي الخيار فيها
بعد الافتراق فيغير بكل قسميه وقد خرج أحدهما وهو المختار بحكم الإجماع وقضنا الضرورة في حفظ الحق الذي فاضل في
الباقي إذا احتجوا بالاستصحاب وأن هذا الخيار إقناع بخيار المجلس بالبيعة المسماة من كل وجه
والجواب أن الاستصحاب من ماض بالعوض والاصل والبيعة غير مسماة ودعوى المساوات ممنوعة مع أن البديل ليس مطلوب
الخيار بل الخيار المقيد وهو الذي يعطى حكم المبدل في مقبلا من سقوط خيار المجلس بغير التنازل بعد العقد بالإجماع القائل
والحكم في الغنة وكراهه وطرفا وصورتان يقولان أسقطنا الخيار وأوجبنا البيع وما أدى ذلك ولو أوجبنا أحدهما
به الآخر وكل ومنان يقول صاحبنا اختياره اختيارا لا ماضا وله ركن فخير الشاكت باق إجماعا وكذا الآخر على المشهور
وذهب إليه الشيخ والفاضلان وفخر المحققين وعبد الدين والشهيدان والقيصري والكركي وغيرهم ونقل الفاضلان
في بيع واقف قولنا بسقوط خيار القائل ونسبة المحقق الكركي والشهيد الثاني في البيع وهو غريب وفصل في كراهه فقال ان قصد
تمليك خياره فيسقط خياره ولا فهو باق وإن اختار صاحبه لا ماضا وقال الاستاذ الشرفي دام الله ظله في كتابه
والمحقق قول القائل اخترتم الخيار فيسقط خياره الاستكشاف فان قصد الأول سقط خياره وإن سكت الآخر أو
الآخر لم يسقط وإن مضى وان قصد التفويض سقط مع الاختار دون السكوت والظاهر من التغيير الأخير والرافق
بين السكوت والامضاء وهذا هو الحق المبين الذي لا ينبغي الشك فيه ويدل عليه الإجماع المنقول على السقوط مع الا
مضاضة الغنة وظاهر الخلاف وغيره عليه يحمل ما روي عن النبي أنه قال للبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما فاختار
آخره لا فظاهمه سقوط الخيارين معا بالتغيير وهو متروك إجماعا مع أنه جزمنا في لو ثبت عندنا فلا جزمه فيه أصلا
مقبلا من أن الشهيد في التدوس ولو قال له اخترت الاختار أمضنا فقال اخترت بطل خيارهما وإن اختار الفسخ انفسخ وإن سكت
فخياره باق وخيار القائل على الأقوى ثم قال ولو قال اختر الفسخ فالحكم في تقدمه وقبلا خيار القائل هنا بسكوت القائل
أول ولو قال له اخترت الحكم كك وظاهر كلامه بطلان الخيارين إذا قال له اختر الفسخ فامضى ولا وجه له بل الحق بخيارنا
الأمر أنه يوجد منه ما يدل على الرضا ومافوقه إلى مخاطب وملكه أمر الفسخ دون الإضاضة مقبلا من ويسقط با
لغيره فاصح كما صرح به الشيخ والثابتون الستة والحق والعدالة وولد والسيوري والصيكر والأردبيلي وأهل عتباتنا
ذكر في المسقطات واختاره على سقوطه بالفرق والتاخير وحصر جماعة منهم عليه ومنها الشيخ في موضع من طو
ابن زهرة في موضع من الغنية وابن سعيد وابن أدريس في موضع من الشرائع والمحقق والعلامة في الارشاد وقصر

كتاب البيع

الامر جماعة منهم على الفرق كالشيخ في بر وغيره وأطلقان الفسخ الاختصار لقصد الاختصار اعتمادا على الوضوح والام
تسهارا والموافق لما صرح به في الاختيار وليس على وجه الاختيار كما ينبغي عليه ما نقل عن من دعوى الإجماع على
السقوط به ويؤيد من به الشرائع وكراهه والخبر والارشاد وعدم ذكر المتأخرين فيه الخلاف وتخصيص خيار العين بما
البقاع النصرف وتعليل السقوط به غير بدلا لتعليل الرضا فان العلامة مشتركة فيثبت لعلول المقام الثاني في
خيار الجنب أو المجهول المشهورين لا أصحابا فيثبت بخياره الحيوان كله ولو كان أمدا إذا كان مبيعا ثلثة أيام للمشتري
مطلقا من غير العقد شرطه أو لا وهو المقتضى في تحقيق هذا المقام على وجه يرتفع الشك والإطعام يتم برسم مملوك
ثلاثة وقصر فيها الكلام الأول لا يثبت للبايع مطلقا وإن كان الترخيص أو ما يرفع الخلاف للمشتري في الاستصحاب
قال بثبوت الخيارين إذا كان مبيعا ويحمل كلامه بثبوت مطلقا واحدا أو اتفاقا من المتقدمين وتبع من المتأخرين في
جاء الذين ابن طائوس في البيع على من نقل في كشف الرموز ونكت الارشاد وقوله الشهيد الثاني وبعض الأجلة
تمن ليس عليه كثير اعتماد وجماعة من المتأخرين في خيار الحيوان ثلثة أيام مضافا إلى الأصل والاستصحاب على ما أسلفناه
وبيناه الاختيار المستفيض بل المتواترة فلا يضر قصور سند بعضها مع أن أكثرها صحيح وموقفه وهي ما بين ظاهر في
الدلالة واضحة منها ما رواه الشيخ والصدوق المشتمل على ابن أبي عمير عن حماد الجمع على قضيعة ما يبيع عنهما بين الطائفة من
الحلي عن ابن عبد الله قال في الحيوان كله شرط ثلثة أيام للمشتري وهو فيها بخياره أن شرط أو لم يشترط ومثله رواه
عنه الخرواها الشيخ وما رواه المشايخ الثلاثة في ويب والخصال في الصحيح بالسناد في ابن محبوب عن جميل عن فضيل
الجمع على قضيعة ما يبيع عنهما عن ابن عبد الله قال قلت ما الشرط في الحيوان قال ثلثة أيام للمشتري قلت وما الشرط في غير
الحيوان قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الحديث والتقرير فيهما من وجوه الأول اللام الدال على الاختصاص الثاني
مفهوم الوصف واللفظ والأول حجة إذا كان مبدلا وكذا الثاني لوجود الغنة في بعضها حيث أثبت الخيار في غير
الحيوان لها وفيه لم يذكر لا المشتري فانه كالتقيد الاختصاص به واختارهم يكشف بعضها عن بعض والثالث دلالة
على ثبوت الخيار له بين الفسخ والامضاء في الثلاثة مطلقا وهو يدل بطلان ما إذا فسخ البايع فيها والتخصيص غير تخصيص
بلا مخصص ومنها ما رواه الشيخ والكليني في الصحيح عن ابن محبوب عن علي بن زياد عن أبي عبد الله قال الشرط في الحيوان ثلثة
أيام للمشتري أو لم يشترط فانا حدثنا المشتري في المشتري حدثنا قبل ثلثة أيام فذلك رضا منه ولا شرط له قيل
له وما الحديث قال لا بأس وقبل ونظر فيها إلى ما كان محتملا عليه قبل الشراء وكراهه لا لها مع ما تقدم الدال في الشرط
الدال على المحصر خصوصاً مع نصب ثلثة ومفهوم قوله قبل الشراء فانه يدل على عدم التحريم بعده ولو كان الخيار غير
مشتركا لما كان كذلك على ما ذهب إليه الأصحاب ثم ومنها ما رواه الثقة الجليل عبد الله بن جعفر الجعفي في قريب السناد
في الصحيح عن أبي بصير عن ابن محبوب عن علي بن زياد قال سالت أبا عبد الله عن رجل اشترى خيارا للمشتري وللبايع
أو لم يكلهما فقال الخيار لمن اشترى ثلثة أيام نظره فانا مضت ثلثة أيام فقد وجب له الخيار الحديث وهو مع علو سندها
وحديثها صحيح الدلالة في رد قول المرتضى ومما رواه الشيخ في الموثق كالحديث عن الحسن بن علي بن فضال قال سمعت أبا
الحسن بن موسى الرضا يقول لصاحب الحيوان المشتري بالخيار ثلثة أيام وما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد
الله قال قال رسول الله البيعان بالخيار حتى يفرا وصاحب الحيوان بالخيار ثلثة أيام وعن زرارة عن أبي بصير عن أبي بصير
الحسن بن علي بن زياد بن هاشم مثله وما رواه الشيخ في الصحيح والمراد بتخصيص الحيوان المشتري في رواية من فضالة ولا ينافي
الآن مع أنه اتان بزاد به البايع أو المشتري والأول لا يجل للإجماع على عدم الاختصاص فيه فيبقى الثاني وهو المطلوب فيها
ما رواه الكليني عن علي بن أبي بصير عن الحسن الرضا قال سمعت يقول للخيار في الحيوان ثلثة أيام للمشتري الحديث وجوه
الدلالة منه كراهه في خياره لا كراهه في خياره وهو الحديث في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال عهد البيع

في الترتيب ثلثة ايام ان كان لها حبل وبرصا ونحو هذه وعهدت الشئ من الجنون الحديث والوجع فيه ان الحيوان في السنة
للمشترى فكذلك في الثلثة فماتل ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار قال كتبنا الى محمد بن ابي حمزة في الرسل اشترى
من رجل ابنة فحدث فيها حدثا من اخذها فاحرقها او غيرها فاشترى من رجل ابنة فحدث فيها حدثا من اخذها فاحرقها او غيرها فاشترى من رجل ابنة فحدث فيها حدثا من اخذها فاحرقها او غيرها
لان قال فوقع اذا حدث فيها حدثا فقد وجب القراء انشاء الله فان قد حكم فيه بلزوم البيع باحداث المشتري فيها
حدثا على الاطلاق وهو لا يصح الا مع ثبوت خيار للبائع وحده على لزوم من طرقت المشتري يحتاج الى دليل والا فليس
اليه سبيل ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يشترى لراية
او العبد ويشترط الى يوم او يومين فيموت العبد والدابة او يحدث فيها حدث على من ضمان ذلك فقال على البائع
حتى ينقضي الشرط ثلثة ايام الحديث وما رواه الشيخ في المسند بن فضال المجمع على تصحيح ما يصح عنه عن الحسن بن علي بن
رباط عن زرارة عن عمار بن الوائلي عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله قال ان حدثت بالحيوان قبل ثلثة ايام
فهو من مال البائع ورواه الصدوق في الموقوف كالصحيح عن ابن رباط عن زرارة عن عمار بن الوائلي عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله
الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عن رجل اشترى من رجل ابنة فحدث فيها حدثا من اخذها فاحرقها او غيرها فاشترى من رجل ابنة فحدث فيها حدثا من اخذها فاحرقها او غيرها
التم على من يكون الضمان فقال ليس على الذي اشترى ضمان حتى يمضي شرطه ومثله في الدلالة رواية اخرى واما الشيخ
ووجه الدلالة فيها ان لو كان للبائع خيار لكان التلف في خيار المشتري منه بخلاف على ما قيل وقد حكم فيها بكون
الثلث في الثلثة من البائع ونقل في السرائر الاجماع عليه فعمل ان خيار المشتري خاصة هذه جملة ما وجدنا من الاجماع
وهي التواضع ولا على ما اختاره في هذه المسئلة وفي واحدة منها كفاية فليت شعري كيف يجزي فيه على ترك العمل بها
مع الاجماع مضافا الى الاجماع ولا يصح وجود المخالف لكونه معلوم القبول ولا تعجب من ذلك فقد نقل ابن زهر في
الغنية والشهيد في الدرر وهو ظاهر المولى الاردي في غيره احتجاج المحدثين بالاجماع في رد اهل المخالفات
حيث لا يرى خيار في الحيوان الا مع الشرط ويمكن ان يستدل به بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله
قال لم يثبت خيار في ثلثة ايام في الحيوان وفيما سوي لك من بيع حتى يفرقا وهو لعدم مكانة لشيء مما مر من جهة
لا تنفي على من تارة وما ملجأ ارباب بان المراد بثبوت خيار بينهما وان كان حقا للمشتري على البائع ولا ينافي في
ونما سوي ذلك عينا ثبوت خيار بينهما لكل منهما فانه قد علم منه ذلك بالدلالة الاخرى او ارباب ثبوت خيار في مجموع
والحيوان لمجموع المتبايعين وهو كذلك بناء على المختار اية واورد القائلون بثبوت خيار للبائع مع كون الثمن جنونا
بخصيصه بما اذا تبايعا حيوانا بحيوان او اربابا بحيوان المتشغل لهما فصدق انه يثبت لهما الخيار اذ لا
علوم منه بالنسبة الى الاموال والامضاء فيكون ثبوت للمشتري وهو اذا كان ثمنها اذ كانا معا كذلك وهذا هو الحق
لهم على ما قلنا وقد استدلوا اية بان الحكم في ثبوت خيار للمشتري وهو خفا حال الحيوان لكونه اكثر عيوبه باطنة جارية في
البائع هنا فيكون شرطه حقا اية بمقتضى العلة وفي الجميع نظر اما الاول فاعلم الدليل على هذا الجمع واحتمال غيره مما
تقدم واما الثاني فاعلم كون العلة مخصوصة بصفة واحدة وليست بصفة عند الامامية الا اذا كانت فطرية كحجمها
شائبة شاك وريبة وليست هناك بالضرورة والاملا خفية على الطائفة ولزم عدم ثبوت خيار للمشتري اذا كان
الحيوان عنده قبل شرائه مدة مديدة بل ولو اياما ثلثة والتالي باطل فامتنع من مثله والملازمة ظاهرة لا تخفى على من لم
انته مسكوا والاول لا يستند له باطلاق ما دل على ثبوت لصاحب الحيوان بناء على ان المراد به القاصح لا ان وفيه انه
محمول على المشتري لرواية ابي رافع وعملها على الغالب مشرط لا يبرأ من لو كان الحيوان ممتنا والمبيع نقد فيبقى ثبوت الخيار
فيه للبائع الخيار لما نقل عن طيب الدين الرازي عن العلامة القندي عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
ثبت للبائع خيار مديته على ذلك الاتفاق فتح نقول ان دعوى الاجماع لثبوت اطلاق المشتري في الخيار وكلام

الاصحاب لذلك ونحوها على هو الغالب فيبقى الاجماع المقول لا معارض مع تأييده بما تقدم فتدبر المسئلة الثانية ان مدة
الخيار ثلثة ايام مطلقا وخالف هذا ابو الصلاح وابن زهره فقالا انه في الامانة الاستبرار وتبايعه كلام الشيخ في
حيث قال ومن اشترى جارية وعملها عند انسان ليس يبرحها كانت لتفقد في مدة الاستبرار على ما يراه من المتنازع فان
هلك في مدة الاستبرار كانت من مال البائع دون المتنازع في ما لم يحدث فيها حدثا حسب قن مائة واشارة هذا الى ما ذكره
سابقا من ان التلف في مدة الخيار مع عدم التصرف ممن لا خيار له ويحتمل ان يكون مراده قبل التصرف كما صرح به في ط
ولذا قال في النهاية هنا ان الثلثة في كل حيوان لا ناس فيها والعبد والمثبور غيرهما استدل في الغنية بالاجماع وهو
لانقطاع تناوئى الاصحاب في الروايات على خلافه فادعوا بكلامه الثالثة المشهور بين الاصحاب ان مبدئ من عمن للعقد
وكنا مبدئ الخيار في الشرط الا انه ذكره اذا اطلق ذهب الى ان الفاضلان ونحو الاسلام والشهيد في القصة وفي غاية المراد و
السيوطي والكركي والشهيد الثاني والاردي في هو ظاهر اكثر المتقدمين وقال السيد ابن زهره انه من غير الفرق وقوله
بجاءه عن الشيخ والحلي واما في خيار الشرط ولعلمهم منه وان ذلك لعدم ما استدلوا به فيه كما صرح به الشهيد في
غاية المراد وميزة نظر لعدم جريان بعضها هذا او وجود الفرق بين ما ثبت باصل الشرع وغيره ونحوه في البيع والحلي بشرط كون
المبدئ خيارا والشرط من عمن للعقد وقصر في الاول في بيان ما يحدث من العيوب في خيار الحيوان ما بين خال البيع وبين التلا
الايام كان المتنازع رده قال واذا حدث بعد انقضاء الثلثة الايام لم يكن له رد على حال الا ما استثناه من احداث المستبرر
قال الحل في قوله بطل كره هذه العبارة المذهب في ثلثة ايام خيار المشتري في الحيوان بمجرد العقد خيارا والمجلس في خيار الحيوان
ثم قال فاما العيوب في ثلثة ايام الا في مدة الستة من وقت البيع وقبل التصرف في الترتيب فانه يرد بها الى ان قال كما ان حكم
بان يرد بكل عيب حدث في مدة الثلثة الايام من وقت ابتداءه لم يتصرف فيه فان ظاهر هذه الكلمات ومبرح بعضها
يعطى كون المبدئ خيارا الحيوان من عمن للعقد وفي الفرق وكيف كان فلا تخيرنا في اختيارنا المعظم لنا ان المتبادر من إطلاق
المدة انقضاء بالعقد كما في خيار التاجر وما في الاقضية المشترطة في العقود وان العلة للخيار هو العقد فلو تفرقت عن
تأخر المعلول عن علة واية لولا لاجل لا يتأخر المبدئ للبعد بوقت الفرق واحتمال لزومه والمقتضا وهو وجوب العذر
اجتج الشيخ ومن تبعه بان اصل تأخر ثبوت خيار ويقا به بعد وبان الخيار يثبت بعد ثبوت العقد العقد لا يثبت الا بعد
الفرق فوجب ان يكون خيارا ثابعا من تلك الوقت واية لولا لاجل ان يكون ثابعا قبل الفرق خيارا وواحد فان كان
الاول لزم اجتماع المشايخ ان كان الثاني لزم اجتماع العلين على المعلول الواحد بان الشارع قد ثبت هنا خيارا في
عدم تداخلها واستقلال كل منهما براسل ان التداخل يوجب تاكيدا للحكم والحكمة التي هي مناط الخيار اعني الاتفاق والتا
خير منه وبان الظاهر من حال الشارط ثبات ما لولا الشرط لما ثبت والخيار في المجلس ثابت وان لم يوجد الشرط فيكون المقصود
تأخيره وبان الخيار المستفيضه دل على ان التلف في الثلثة من البائع وعلى لزوم البيع بتصرف المشتري فيها فلو كان
من عمن للعقد يصح هذا الاطلاق لان التلف في الثلثة من البائع وعلى لزوم البيع بتصرف المشتري فيها فلو كان
الاول بعد التسليم بانه مدفوع بقيام التايل وعن الثانية بانه عن ثبوت العقد لزم مد كما هو صريح الحل فساد واضح
وان عمن مطلق الثبوت فسل ولكن الكبري منوعا ولا سيما من ان العقد يثبت بالايجاب والقبول ومنقوضه ثانيا
بجوار المجلس والتزام ثبوت قبل ثبوت العقدين اطلاق لان المعلول لا يقدم على علة ودعوى ان التسليم يقتضي هو
الايجاب والقبول وان لم يثبت بهما العقد مشرط للورود ولو سلمنا ان يلزم على هذا توقف ثبوت الخيار على والرد كذا في
بالفرق بين خيار المجلس الشرط والثلثة في توقف الانقضاء الحافا فان كان ثبوت خيارا متوقفا على الانقضاء فليز
ما قلنا وهو يوجب للتدور واية على هذا يكون مبدئ الخيار الشرط بعد الثلثة او بالعكس ولا يقولون به نعم لو قلنا بخلافه
لزم العقد بين الفرق وثبوت خيارا وان المبدئ بها بعد الامتناع من الفرق فلا فصل على ان يكون العيب من مال البائع

أخرى بطلانها بعد تصرفه في كل شيء من الثوب والاشغال وركوب الدابة واستعمال العبد حطب الشاة ونقله من الملك وان
 لم يكن لأمره ما قال وقد استثنى من ذلك ركوب الدابة في طريق الرد وعلف الدابة وسقيها
 فيمنع قبل التمكن من الرد واستعمال المبيع للاختيار فإذا انقضى مدة الرد ولو حظوة منع لانه انتفاع واستعمال وبعد
 ترك العذر والقيام بحفظها والحاجة اليها في ردّها وكذا فعلها مع حاجتها اليه بحيث يترتب لها المصلحة في الملك بغير فعل
 والا كان تصرفا ولو وقع التصرف فيها فافى منه من الرد نظر من صدقه وعدم قصد وقال في باب العيوب من التصرف
 ركوب الدابة ولو في طريق الرد وجعلها وحلبها ونقلها الى بلد البعيد ونسبها وعلفها ولو توقف ردّها على ركوبها في
 بحيث يترتب له سوقها فيردح ركوبها وقال في الرد في وقت التبدل وتصرفه في وقت ردّها في الجوارس وان كان لا يردّها
 كالباع ولو كان كالمشتري قبل القبض بطل انتفاع كركوب الدابة ولو في طريق الرد وعلفها وحلبها وجلب ولبس الثوب و
 مضاربه وسكن الدار ولو قصد به الاستئجار ولم يتجاوز مقدار الحاجة ففيه من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة لا
 منزه فان كان غير متصرفا فلا اثر له وان كان بعيدا لم يفسد الاحتل فورا منه وبالحمل فكل ما بعد تصرفه في
 يمنع ولا خلاف في البيع في حكمه ان كان المبيع بغيره واصاب بها عيبا فلا ردّها وان كان في طريق الرد
 جاز له ركوبها وسقيها وعلفها وحلبها واخذها وان قبض كان له شأنها ثم قال والرد لا يسقط لانه انما يسقط بالرضا با
 لعب و ترك الرد بعد العلم به او بان يحدث به عيب عنده وليس فيها شيء من ذلك وظاهره ان هذه ليست تصرفا مسقطا للرد
 ونقله عن القاضي موقوف بالحلب واختاره غيره وقال في الرد بعد نقل كلام الشيخ ومن شأنه لا في الركوب والحلب فانه
 ان وقع قبل القبض بطل الرد لغرضه وقد سمعت كلامه في التذكرة في الحلب وقال في موضع اخر منه ان الحلب والخير عيان الرد
 عندنا ولو قصد الاستعمال في موضع اخر ان التصرف كمن كان يسقط الرد بالعيب عند علمنا في ردّها ولو ركوب الدابة
 لا للرد بطلانه ولو كان له وللتلف في ملكه فاشية وجهان ظاهرهما سقوط الرد وقال لا غير بالحق في الطريق والعلف لا يترك
 العذر والقيام دون الشرح ومخوه ثم قال ولو فعلها في الطريق فان كانت تصرفا بغير فعل بطل حق الرد والا فلا وقال الشهيد
 في التذكرة من ان العلف والتلف لا يترتبان من تصرف قطعا ولو نقلها من السوق الى بلد فان كان تصرفا عاديا فكالعلف وان كان
 او مشتريا على خطر فهو تصرف على ردّها في كل شيء او تصرفا بالبيان فيما انتقل عنها فهو تصرف منها التصرف في الاحكام بان كل شيء
 بمقتضى البيع من احدهما فهو تصرف من الآخر ولا في البيع كما يحصل بالفعل والتصرف كايدي على الامتناع بطلان البيع بل لا يملك
 التصرف فيكون اول بالاعتبار وان هذا التصرف لو لم يكن فمما كان ممنوعا منه شرعا لمصادرة ملك الغير على المشهور
 من الانتقال بغير العقد والاصل في تصرفات المسلمين وقوعها على الوجه الصحيح الشائع فيكون ضمنا ولو كان اختيارها
 احدهما بطل الخياران كما ان تصرفا فيما انتقل اليه يختص بالطلاق ولا يسقط الخيار بالتصرف فكل ايا لادن فيه كما في
 الشرايع وكذا في الارشاد والخير والتبع للالتزام في الموقوفات والبيع في الموقوفات اليه فان تصرفا في الماد
 سقط خيارها ولا خيار لادن واستشكل المحقق الكركي والشهيد الثاني وغيرهما لعدم ظهور الدلالة ولا ان التمكن من الرد
 غير لزوم باللفظ ويضعف بان مقتضى لادن وضع الحجر من قبل لادن ولا مانع غير الخيار بغير دفع لادن ولو لادن لادن على
 سقوط الخيار لا لشكل الحكم بالتقوط وان تصرفا في المادون فان لادن لم يوجب منه سوى لادن فان لم يسقط الخيار لم يسقط
 بالتصرف الذي هو فعل غير وظاهر كلامهم في ردّها بالاعتراض بكونه المسقط في هذا الغرض حيث استند الاستقاط اليه واستند
 الى دلالته لادن عليه فيسقطه مطلقا وان لم يتصرف في المادون فمقتضى من هذا الخيار كل شيء لا يستعقب الحق للصلح
 الكتابي المستفيض في السلم مطلقا ولو من المسلم بالاختلاف لامن العادة في ردّها في خيار المجلس رجوع عنه في الشرط فاشية
 فيه كما في الخبر وفيه القدر ما يسمي كما دل عليه ظاهر الاكثر كالمقيد والمقتضى القاضى والدليل على الجلبى الطويل وانبي سعيد حيث
 اطلقوا بثبوت البيع ولم يقصوا على التصرف وغيره وصرح به من المتأخرين في تحقيق العيب في ردّها في حق المحقق الكركي و

وحسنه الشهيد الثاني في ردّها في وقت وجوب المالك والحل وادعوا عليه للاجتماع وعلموه بمناجات الخصال العشر في ردّها
 التمسك على ليل ومنع من السلم والاجتماع ممنوع فان ظاهر القدر ثابت الخيار ولا يرد له من غير المدعى والعيب من ردّها في وقت
 مشهور بين الفقهاء والمحدثين قد فاء انه الحديث والامانة من وقتها احكاما لا يرد له ولا زاد له ولا معارض بخصيصه صواب
 الاجماع المنقول تبين عن اخذ من الاجماع على ان شرط القبض المنافي بثبوت الخيار باعقاده المحكي فيتنقضي بوضع الثمن في وقت
 اقدم على منعه جماعة من اصحابه منهم العلامة وولده والمحقق الكركي بل ادعى الشهيد في المسائل طبعا في المتأخرين بطل منع
 الاجماع وثبوت الخيار وقد يمنع بان من عاظمهم المحقق ولا يصحح بشي منهما والعلامة واختلف قوله في ذلك فاشية في ردّها
 في ظاهر المختلف ومنع الاجماع وقفاء في التذكرة تارة وابته اخرى على شكل وان اشكل في الترخير والقول على الشهيد
 فاحكي في التذكرة من الاجماع من الشيخ ومنع العلامة مقتضى على النقل وظاهر التوقف فلا يصح الاطلاق المدعى لا يكتف
 ولا يقتضي الخيار بالبيع بل يجري في سائر العقود عند التناكح والوقف بالخلاف في الدائرة منها كالاجارة والمزارعة والمقا
 والكفالة والحوالة الا في الضمان فغير العلامة في احد قوليه والصلى انتفاء البيع في وقت وط مطلقا والكركي فيما يفيد فائدة
 الاثر ابتعا للتصرف والصبر في البيع عن المجهول والذم في العيز الثانية بالاجاز والكل شاهد والظاهر الصحة لعموم المعنى
 الا كره على جواز في الجائزة ايضاً في البيع والقاضى والحل في الوكالة والجماعة والقراض والوديعة والغارة استنادا الى جواز
 هذه العقود للمقتضى كطرا في كل عقد جاز في تخصيصه اطلاق الغنية والتزايغ والقواعد الارشاد والرد من سائر العادة
 في لف والخير والذكر والشهيد الثاني وعرض المنع في التذكرة الى بعض العامة ونحوه بالنسبة لعدم تأثير الشرط في الجائز
 في زمان التاثير غير ملتزم في الشرط فان منها ما يوجب مقتضى العقد فان اريد به المؤثر هنا غدا النزاع الى اللفظ وقد علمنا ذلك
 حكم الشرط في الاختلاف في لزومه وجواز كالتبني والامانة وما يقع لادنا وخيارا كالمهنة ويلزم من احدا الطرفين دون
 الاخر كما لو تم وبيني الاول على الخلاف في الشرط والعقد والاختيار على الاول فيدخلها الشرط مطلقا على قول
 فيما يلزم على الاخر وعلى القولين فالشرط جائز في الهبة لادنا وفي ردّها من قبل الراهن واستشكل الاخر في ردّها في
 الرهن وثيقة الدين والخيارين في الاستيفاء ويرد منع المناقاة فان الاستيفاء في الشرط بحسب الشرط اما التناكح و
 الوقف فلا يدخلها الخيار للاجتماع في الاول كما في الخلاف وطور وكثر الفوائد والمسالك وعلى ما كتبه العباد
 وابتدأه على الاحتياط وسبق الرد في العقد وتوقف دفعه على اضع مخصوص فلا يرتفع بغيره ولا بشرط الغرض
 في الثاني وكونه فلا ملك الا عوض فلا يقبل الشرط كالتعلق وقد نص على المنع فيه الشيخ والحليون والثقة والشهيدان و
 الكركي والصبر في وفي المسائل في موضع وفان في الخلاف في ثابت كالتنقيل في ردّها في الدروس واما الايقاعات فمقتضى
 الاصحاب بالمنع في ثلثه منها وهي الطلاق والعق والارواح في ط الاجماع على الاولين وفي المسالك على الاخيرين وفي الحل
 الخلاف في الثاني واجتمع على الاول بغير وجه من العقود ومقتضاه اطراد الحكم في سائر الايقاعات وعدا خصصا بالثقة كما هو
 بعض عبارات وكذا في لادن الايقاع على النفوذ بغير العتقة والخيارين في ذلك ولا في المفهوم من الشرط ما كان بين
 اثنين كما يثبت عليه العتق وغيره فلا يثبت الا الايقاع القائم بالواحد فمقتضى البائع اشتراط الرجوع في المبيع اذ ان الثمن
 في مدة معينة بالاصل والاجماع كما في الخلاف والجواهر الغنية وكذا في المسالك وظاهر التذكرة وعمل الكتاب
 والسنن وخصوصا المستفاد منها العتق فيمن اشترط عليه ذلك لادنا لانه لا يفعل وان جازا بالمال للوقت فرد
 عليه ومثله الموثق وغيره وظاهر خلافه في ردّها في البيع وجوب رد المبيع بمجرد رد الثمن وان لم يفسخ البائع بعد و
 يجب حمله على الغالب من تعقيب الرد بالبيع لان وجوب رد المبيع على البائع موقوف على عوده اليه ولا يعود الا بالبيع فيرد
 عليه وجوب الرد ولا يكون رد الثمن بمجرد فاعطى البيع وقد تنقضى على ذلك المحقق الكركي والشهيد الثاني في ردّها في حق المحقق
 والعلامة والشهيد واقضاه ظاهر الباقين فان بيع الشرط عندهم ما اشترط فيه الخيار بعد رد الثمن فيتعقب الخيار

في خيار الشرط
 مع في البيع

ولا يتابع ثباتها على المساحة وعدم كونها كاشرا للحدود المبنية على المداورة والماكة على انما يتغير في المشرق والمغرب
 في غيرهما ولا لفساد الاجارة لا يتحقق بعد العتمة ومعرفة الزاوية ما يطبق القين والافراد كما هو الظاهر وبطريق
 الاشاعة كالحسن السادس ونحوها ويرجع ذلك الى نظر اهل الخبرة والبصيرة والديانة فالاجارة للشرعية
 اذ وقعت بعد التقييم كما هو المطلوب بحجة على ان مال وكذلك لمصلحة المصلحة مع ان احتمال اجتماعها
 مع جهالة كقيمتها وعدم العلم بفسادها كاف في الباب كما لا يخفى على ذي البصيرة والادب
 الابواب ووقوعها من جهة ما كان في قصره لا يكون معا كالباب والبريد
 نحوها اذ لم يقع ما في قصره لمثل ذلك ويدفع بان ذلك ان بقي العتمة
 على الاشاعة بالمناصفة فالاجارة تقع بما زاد من جهة غير
 وانما خص به يد ختم فيه تصرف الملاك والا
 لجارة فتخص بغيره وانما خص به
 ويوجب ما اخصه بغيره
 تمامه بالاجارة
 للعتمة

ويوجب ما اخصه بغيره بطريق الاشاعة بطلان الاجارة اية فالاجارة تقع ببعض الزاوية بطريق الاختصاص وبعضه بطريق الاشتراك
 على نحو ما بينت ويتعين بعد العتمة ولا يصير من جهة اختلاف الزاوية في القلة والكثرة باختلاف الصور المحتملة المصادقة
 الاجارة العلم لا اليها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الاجارة مقبلا في مدونة في كتاب مجمع البرهان للفاحص المقدس لاربعين كتاب في شرح كلامه
 قدس سره في كتابه في الاجارة وهو قوله في كتاب الاجارة وليس للاجير الخاص العمل بالغير الا بالاذن ويجوز ان يعبر عن
 اضطرار تناقص حاجته ببيانها وكشف المراد وتحقيق الحق فيما اشتملت عليه في الجملة اية فاعلم ان الله في شرح ذلك
 الخاص هو الذي يتعين عليه بالزمان المعين الشخص الذي يجب فيه مضيعة العمل الذي استوجبه عليه لانه اذا وقعت الاجارة
 على وجه من مدة معينة صارت منفعة المطلوبة في تلك المدة والمستاجر فلا يجوز له صرف عمله الذي استوجبه عليه وصرف زمانه
 للمستاجر في الاطلاق اقول الوجه في ذلك ظاهر لان الاجارة خاصة حال كونها اجارة خاصة سواء كان زمان الاجارة متصلا
 بالعقد او منفصلا عنه حيث صح ذلك لايس الا كاشرا للحوائج والاحتياجات المستاجرة والمنفعة منافع خاصة في الزمان معينة كما

انما اذا جرد العتمة او ثابتة المعينة من شخص مدة معلومة لعل او افعال معلومة جزئية منها المتعارفة المدة من ملك
 وصارت ملكا لذلك الشخص كما هو مقتضى عقد الاجارة وحدها ولا يجوز صرف متاعها في ملك المدة لغير ذلك المستاجر
 الا باذن من اذن الجواز من شخص مدة معينة لا يجوز له التصرف فيها لنفسه او لغيره الا باذن ذلك المستاجر الذي ملك المنفعة
 والا كان غاصبا فان الغصب يتعلق بالعين يتعلق بالمنفعة اية فذلك انما هو الجواز من شخص مدة معلومة لعل او افعال
 لم يكن له ان يصرف متاعها في تلك المدة لغير ذلك الشخص الا باذن المستاجر او اقتضا الامر بالشيء الذي عنده الخاص كما بان
 عن الشارع ولا يتابع كونها محل خلاف وما نحن فيه محل وفاق بل يكون تصرفا فيما يتصرف به ملكه الغير بل هو انما هو جري
 المكلف وغيره بعد صحة الاجارة كما هو الغرض وهو ظاهر ولا ينافي في ذلك اختلاف حكم الحر المملوك لا يتشا وغيره في امر الغيب
 كما لا يخفى ثم قال في خلافه لا يبرر لغيره والمراعاة التي استوجبت على العمل معلومة في زمان معين كقولنا مع تعيينه
 او مطلقا فانما يجوز له العمل لغيره اية لا يجوز عليه ان يعمل ذلك العمل لغيره اية في زمان او افعال معلومة لعل او افعال
 المستاجر عليه ومنفعة بل عليه ذلك العمل مطلقا اقول انما مع عدم اشتراط المباشرة وامكان تحصيل الاجارة في العمل
 فاحترج في العقد بان اختيار الاجارة في الزمان والوقت على صحة ذلك وجعل العمل في زمان معين لا يبعد وغيره ولم يتحقق بعد
 بعد فظا هو اية وان اطلق ولم نقل بوجوب المباشرة في العمل وجعلناه كاشرا للواجبات الهيبة المطلقة فيقتضي بطلان الوفاة
 والوفاء بالتأخير كما هو المشهور فكذلك حيث لم يتحقق الظن المذكور وان قلنا بوجوب المباشرة مطلقا او عند المباشرة
 تحققت وبجيت يخرج عن هذا الزمان والاستغناء ولا يتابع على امكان ذلك فانه لما فات بعد على الوفاة فانما كان
 تكليفه الحيا غائما اداء الحقوق غير متوقف على فساد المتعاقدين لغيره ونظيره ولا ملحوظا في ذلك فغاية ما في
 الباب كون الاجارة خاصا بالتأخير وعدم المباشرة على النوازل المذكورة ولا يلزم من ذلك توقيت زمان الاجارة واختصاص العمل
 بوقت خاص فقد ر كالحديث في العقد بانما هو من الاجارة صيرورة منفعة الاجارة بعد العقد بالفضل او بعد تحقق الموجب
 به الى ان ياق بالعمل ملكا للمستاجر بحيث لا يجوز صرفه في غير وجهه عليه حكمه حكم الغصب فهو نعم ان كان العمل لغيره
 صلتا للعمل المستاجر عليه وقلنا ان الامر بالشيء يقتضي ان يخصصه عن صلتا الخاص مطلقا وان لم يكن مشايا للصلت العامة التي لغيره
 ولا مشايرها العمل المذكور من المأمور به فيكون ذلك العمل مطلقا حيث لم يكن واجبا مضيقا بالاصل واجارة وجهه اخرى
 نحوها من حيث اعنه وحيثما كان عبادته وتحتقر ذلك بالمساوي والمستلزم المذكور انما خصصنا الزمان والوقت فقلنا
 ان وجوب المباشرة لا يضر ان اطلاقا للمعاقدين اياهما فاسواقنا بوجوبها المستوي اية ام لا فان كان وجوبها على وجه الوفاة
 بمخبر زوم اختيار الاول فالاول الى ان يوفى بالعمل فالحكم فيه كما مر وان كان على وجه التوقيت بحيث لا يتناول العقد الا الزمان
 المتصل الذي يسع العمل فحكمه كما سبق في الاجارة الخاص بل هو من افراده ولما كان هذا الوجه صغيفا لا ما خذله بعينه بل
 فاسد لا ينافي فيه وكان الامر بالشيء غير مستلزم عند الله عن صلتا الامع المساوات والاستلزام وشاهاها
 كان الاصح جواز العمل لغير المستاجر مطلقا او اذا لم يكن مشايا للترك كالحركة والتكون ولم يستلزم على التمكن من المستاجر عليه
 وقد بينت مما ذكرنا وجه كلام المصنف والقارح وغيرهما من الاحتجاب وما يرد على كلام بعضهم في الباب ثم قال الا بان يكونه
 فزينة او تحقيقه في ذلك الى اخر كلامه وما فيه من المسامحة في المناقشة يعرف بما يشاء كما لا يخفى ثم قال في شرح قول المصنف
 مبداء المدعى وان تخرج عن العقد يعني اذا استوجبه على مده معينة فان عين مبدئها صح ولم لا ابتداء المعين وان تخرج عن العقد
 عن العقد يعني اذا استوجبه على مده معينة فان عين مبدئها صح ولم لا ابتداء المعين وان تخرج عن العقد
 من العقد لم يكن العمل في تلك المدة جائزا للاجير بان يكون مشغولا بغيره اقول الاستصحاب ولا يغيره من العبارة ثم
 سقوط او العطف في قوله ولم يكن فانضم المراد والمقصود من هذا الكلام هو ان المدين المصنف اولا اذا العلم بالمنفعة تاسقدا
 العمل والمدة ولا يجوز الجمع بينهما ثم يبين انما لا يجوز للمشتري والمشتري وكان المستحق انما يتحقق تعيين المدة مع اشتراط

بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب الاجارة
 مقبلا في مدونة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب الاجارة
 مقبلا في مدونة

والاشترائك باستغنائها او استغناء احداهما اذا كان بين هاتين المقتضيتين المبدع التبعين والاطلاق ففرض الشارح
انما اذا عين مدة الاجارة ومبدأها سواء كان في اجارة الانسان نفسه وعبد او ذابته او ذاره او سفينته وغيرهما صح ولو لم العمل
وان تارة لم يبين من العقد ما يمكن تعلق الاجارة بالزمان المتقيد لوان ذلك لم يكن لها نفع شرعي وعادى كونه مشغول المدة
غير المستأجر ان يكون بغير اختصاص له على ما سبق وغير ذلك والحاصل انه يجوز تأخير المبدأ فان اجارة شهرين مثلا بعد العقد
صحيح سواء كان ما قبلها داخل في الاجارة ام لا لتساويها في المقصود في تقدير المنفعة شيئا فشيئا وعلى وجودها واستمرارها
حال العقد وظاهره ان مدة العاقبة واصالة العقد اشتراط الاتصال وعدم وروده اصل في الشرعية ونحوه بعض الاخبار
الواردة في المستند ولا يلزم من ضرورة الاتصال كباقي كون ذلك مقتضى ثبات العقد ولو انهما لم يتحدوا
اشتراط الاتصال من حيثها مطلق ذلك لان هذا ليس الا كاشتراط التاجيل المدة معتبرة في الاجرة والعين والبيع
ونحوها فانما يصح اجتماعا مع اقتضا الاطلاق للتعجيل ونظائره كثيرة جدا ولها منع من التوكيد على الإطلاق قبل التكليف ونحو
ذلك فذلك حكم مختص بالوكالات لا يعموم على غيرها من التوكيد الذي يقتضيه المضاربة وان كان
مقتضاها معاملات كثيرة متصلة ومنفصلة وقد بين بما ذكرنا من الاشعار بيان كراهة ذلك ما جاز في الشرع وبين ان
ثم قال في شرح قوله المدة والاقتضى الاتصال اي وان لم يبين مبدع المدة اقتضى العقد كونها متصلة الى ان قال فلا
يجوز ان لا يقتضي حتى لو لم يقبل لطل فقول حتى غاية للمنفذ كونه موطأ له وجبه ما ذكره هو الاستناد الى العرف فان المتبادر من
اطلاق الزمان في الاجارة وغيره انما هي الخيار المتشروط بطلان الخيار متصلا بغيره وكما جاز في التمن والامانة ونحو
هو الاتصال ولا يبعد البطلان على تقدير البطلان وعدم الفرق بينهما في التوكيد والاختيار الى الغايل فما لم يرد الى التاخير المخل
عرفا مشل ان يستاجر العمل من وقت تعيين زمان والحاصل وعموم الادلة دليله اقول الغرض من ذلك جعل المدة بالزمان
كالقيد بالعمل في المشترك فكما ان الثاني مع الاطلاق لا يقتضي المبادر والاتصال بالعقدان وما بال العمل اي وقت ثبات
الاجير كما مر في التاخير المخل عرفا وقد حكم بحقيقة مع ذلك فكذلك الاول ولا يخفى ان بينهما فرقا ظاهرا فان التقييد اذا
كان بالعمل لا يكون الزمان مقصودا حتى يخل بالعمل بل يكون نفع العمل الذي هو متعلق لاجارة والمقصود منها
لاصاله اذا كان بالزمان كان مقصودا في غير العلم به ونفع العمل الممنوع عنه نصا وقوى فاذا كان اطلاقه غير مقصودا
عرفا فخرج من بطلان العقد ولا وجه للاستدلال على صحته بالاصل وعموم الادلة بعد اشتراط المعلومة لما ذكره في ذلك
اشتراط التقدير بالزمان او العمل مع مخالفة الاصل وعموما ثم انما جاز في الغادة بالاكتفاء بالاطلاق مع التقدير بالزمان
علوة يقتضي الاتصال مخالفا للشهادة العرفية بنفسه كما سبق وقد استبان بما ذكرناه هنا وسابقا عدم التناقض بين فتاوى
الشارح ولا يخفى ان عبارة بل عبارة في المسائل المذكورة فانه ذكرنا الحكم الاجير الخاص هو الذي اجوز نفسه مباشرة العمل
المستاجر عليه في مدة معينة وحركات منفعة في تلك المدة للمستاجر فلا يجوز صرفه في عمل غيره بدون اذنه واشارة ضمن
ذلك الى بيان حكم العمل الغير المنافي بما استوجبه عليه والعمل الغير المنافي بالاجارة عرفا كالليل مثلا اذا كان الاستئجار
نهارا وتغاده وحكمه انما هو ان العمل بالعرف بينهما مضاف الى اذن النفع الموسوع للعمل غالبنا وكان ينبغي بتقييد الحكم بما اذا لم
يوجب العمل الغير متعاقبا ونحوه انما العمل المستاجر عليه هو المطلوب عنه والمقصود من الاجارة وبما اذا لم يوجب
فوات فصل القربة في العمل المستاجر عليه باعتبار نفسه وقدمته لمطلوبه بالاجارة كقطع قطع الحج والزيارة ونحوها
للتاخير عن المسبوبة انما قطع لما ينافي لك ونحوه ظاهر وذكرنا فيما حكاه الاجير المشترك وهو ان عين عمله ولم يعين زمانا او
لم يشترط مباشرة وحكمه ان عليه العمل بنفسه على وجهه لتعيين مع اشتراط المباشرة او على التغيير بينه وبين غيره مع اشتراط
ان زمان اذا وولعه اذا دارة غير الزمان مطلقا ما لم يرد الى التاخير المخل عرفا لما تقدمت عنه اخيرا ولا ان العرف يشهد بذلك
كما هو ظاهر فلا ينبغي عليه عمله وعلى ان حال يجوز له العمل لغيره ولو لم ينعزل الاجير ان لو كان اجيرا لخاصة لما جاز له ذلك

الاجارة بما اقاما لاجارته ذلك في المخلص وما جاز منه من اجارته في العام او في الفارق بينهما انما هو غير ذلك وهو
الذي يتناول الاجارة زمانا وعلا شموله وعموما واطلاقا ثم اشار في ضمن ذلك الحكم ما اذا كانت قرينة على كون العمل
عليه في زمان خاص كما في الحج وغيره على ان ذلك بمنزلة الضيق بالمدة فلا يجوز فيها الفعل المنافي لكونه لاجير خاصا
فيجري عليه حكمه وكذا الى حكم ما اذا حكم من جهة القرينة او غيرهما بوجوب المبادر الى العمل المستاجر عليه بعد العقد بلا فصل
بمسبلة لا يمكن مع الاطلاق وعدم تعيين الزمان كما هو مذهب البعض واحتل عدم جواز العمل الغير المصرح اي مع
اشتراط المباشرة او عدم امكان تحصيل العمل به فلا يكون المنفعة ملكا للمستاجر كما في الامير الخاص بل يقتضا
الامير بالشيء انتهى عن حقه الخاص فان الامرين وان اشتركا في اقتضا التخصيص الا ان بينهما ظاهرا فرقا ولا يستلزم غير ذلك
ولا ينبغي ان يرد عليه عدم تمامية دليل المنع في الاجير الخاص باقتضا الامر للشيء المزبور لان مع الخلاف فيه اعم من ذلك
الا ان يقصد به التقوية وتكثير الادلة وان قصر بعضها عن فائدة المطلب ذكرنا في التاخير المدة ومبدأها سواء
كان في الاجير الخاص الذي استوجب العمل بنفسه والمشتراك الذي عين عليه المدة من دون اشتراط مباشرة او في اجارة
او للذات او للذات او غيرها وحكمه انما هو ان العمل متصلا بالعقد متصلا عنه وهذا لا يتقبل لتناقض بينه وبين ما
مر وما ياتى بوجوبه من الوجود كما هو ظاهر وذكرنا اجبا حكم تعيين المدة مع اطلاق المدة في الاجير الخاص وغيره فذكر
لا المشتراك الذي عين عليه العمل خاصة من وقت تعيين المدة وحكمه هنا بالاتصال بعلم العرف واحتل عدم الاكتفاء
بالاطلاق ووجوب التقيد بالاتصال مع اذنه وبطلان العقد منها بدونه ولم يستبعد ذلك مع فقد عرفه بغيره لاطلاق
الى الاتصال وذلك لما فرض في المسئلة في بعض الاجازات والبلدان التي عرف فيها او فرض انكار العرف المذكور وان اخذ
هو بثبوت ادلا من مانع من تفرج الحكم على ما يختار خلافه واحتل التصحيح مع ما ذكره عدم ثبوت دليل على وجوب تقييد المدة
وعلى كونها مجهولة موجبا بطلان العقد وعلم مانع من كون الزمان كليا كالبيع والتمن الكلي وكون الاختيار في تعيينه
الى الاجير كما في المشترك الذي استوجب العمل من وقت تعيين زمان مع عدم وجود قرينة مقتضية للتوقيت والمبادر فان
التعيين وان اخلافا باعتبار تعيين الزمان وعدم الا انها متساوية ان المجهول بوقت العمل المثل لا بد منه وكونه لا
الاختيار الى الاجير في تعيينه فكما لم يقدح ذلك في صحة الثاني ولم يرد الى النزاع والجدل لكون الاختيار لاحد المتعاقدين
خاصة فكذلك الاول وقد تقدم الفرق بين الصورين ووجهه فلا يبعد ثم قال في ذلك الاجير الطاهر ووجهه
ينبغي الحكم به وقال في التاخير المخل في الاطلاق الحج ووجهه ظاهر بل الظاهر خلافه فكان ينبغي منه وهذا غايته ما ينشأ من
في شرح موامرين ما يتعلق بكل امر قد مر في موضع في المللا الا ان ذكره كتاب الموردي في العارية والحاوية متبسط من
كان مبدء امانته شرعية او امانة برهنية واستبداع او مضاربة او غيرها وعلم ذلك او ثبت باقرار الميثاق والوثيقة او البينة
العادلة لم يثبت بعد موته بقائها او تلفها او ثبت تلفها او لم يثبت كونها بغير طر او بدونه ولم يدع هو قبل موته شيئا
من ذلك ففي الحكم بغيرها من اصل التركة مقدمة على حقوق سائر العزما الذين لهم ديون في الدارة او لعدم عطفها
او التفضيل بين وجود ما يضافها في التركة مع تعدد رافعة المقتضى على العين غالبنا في العقود ونحوها وعلمه وبين ما
اذا علم كونهما سابقا فهو في يده او في يد من هو بمنزلة وما اذا جهل للذات وبين ما اذا ثبت كونها موجودة عند قبل
موته ومضى زمان يمكن ردّها او تلفها فيمنع له يومها مع تمكنه منه ووجوبه عليه مع عدم ردّها وما اذا لم يثبت ذلك في
ما اذا وجد في التركة عين متحققة بما شهد به الشهود عن مشاهدته او اقرار من البيت ولم يوجد ظاهرا غير من يدعيها ولم
يعلم الوثيقة حقيقة الحال ولم يدع واخلاق قول المدعي واشتراطه لاهلها كاتوا صغارا او محايين وما اذا لم يوجد
ذلك والقضيل المقر من جملة تاذكر الحكم بالاضان مع الحاضرة مع سائر العزما ممن لهم حق في الدارة وليسوا مثلهم او غير
اقوال وقد وقع اضطراب عظيم فينا وى الا صاحب اجتماعاتهم في الباب لم ينعى لان ذكرها في الشواثل البالية المنقول

في العرف والاختيار

الحاشية الخامسة
المنقولة

في الوعد والعقد

١٩٤
 في الوعد والعقد
 او حتى وقته ونحوه بمعنى ان يجب عليه اخرج ذلك المال من تركه وصرفه في مصرفه وكان لا يصلح مع ذلك فاما المال الذي
 كان في يد غيره وعدم رده الى صاحبه وكونه في حوزة امواله التي في يده او امانة المعلومين حيث كان سابقا كذلك فلا
 يكون يد ح يده ملك لمجربها وكان وضعه في يده من غير علمه مع عدم اشتهاد عليه معلوم ولا ايضا نافع في امره مع
 مانع منه من المالك وغيره موجبا للتقصير المقر بطلانها في الجاهل وكان يحمل افعال المسلمين على الضمير لا على الجاهل
 تاجره او بعدد التجهيل به التماجيدي فاما اذا لم يوجد ظاهرا لئلا يحمل ادانته على التجهيل به وهو اقوى من كون المثل
 عن بيان الحال ظاهرا وذلك كما في الحج ونحوه من نحو والاهلية المالية التي لم يعلم بقايتها في مال المشرك ومنه واحمل المثل
 وكان في يد الناس التي يحمل اذها ولا يوجد مطالب بها او لم يصف ذل الحق على بقائه في ذمة المثل وماله الضمة وغيره كما
 مع ذلك ظاهر اليد مع اشتباه الحال هو الحكم بملكية الميت لما وجد تركه وعدم كون شيء منها مقبلا او متهما انما
 فلا يصلح جميع ذلك جميع مستلزاما من الحقوق واقتضى المتيقن من موقفي الامانة بعد الحكم بشيئ من الجاهل فكم يقان المثل
 وبالمحاكمة وعدم كون عين الامانة موجودة تامة في حوزة التركة حتى يقدم صاحبها على من له الحق في الذمة فليس ذلك جمعا بين التامين
 كما قد يظنهم فالأحق هو ما غري للمهور وحكي الاكثر من الحكم بالحق والمحاكمة مع الاصل المطبقين لا يستظهر على اصل الحق
 اذا تعلق به التعوي فيعلم صاحب الحق بقائه في مال الميت ومنه عدم ادانته من غير علمه بغيره لانه لا يقر بطلانها او يقر
 ويحمل له اخذ حقه وان لم يعلم بامانة واقعا واما اذا انقضت التعوي بعين مخصوصة موجودة او بالذمة بغيرها او بغيرها
 حكم اخر بطول الكلام في كتاب الوقف فمما يفسر في رتبة الوقف ما يقتضي تحصيل الاصل مع اخر اجرة الملك وظلاله
 وفصله ومشرعية في الجملة من الكتاب والسنة المتواترة واجماع الامة وعلى اهل البيت والعقيدة ويعتبر فيه الاصل في حيزه
 وقفت لاجماع وتماجيح من بعض اقوال الشافعي ان كفاية كغيره وهو شاذ نادر ونول غريب ومثله اوفقت كما في المسالك
 ان صرح الفقهاء واهل اللغة بشذوذ فصوله دلالة ووروده في كثير من الاجزاء المعترضة وغيره حرمته وتصلها وابتد
 بلا خلاف لا من ظاهر موضع من الخلاف في الثاني فجعله كالاول وحكم بالترتيب بالتلفظ به او بوقفت او حبسها وسلبت
 مع حصول القبض كما على اجماع الاستصحاب للفقهاء الصريح وهو ترتيبه على عدم اذانه ما هو الظاهر من كلامه مع ان ليس في
 له في هذا المقام ولا صرح بعد حيث بينت الفاظ الوقف بما قلنا وجعلنا من الكفاية ونقل على الحكم فيه في صلوه الاجماع
 في ذلك والتمس في المجموع وظاهر الاول والغنية والشرائط والكتفي او على هذه حصة الله على ما نقل من كلامه وهو ما لا
 كفاية مع قصد الوقف وصدره كما هو الظاهر وغير ذلك من ردود بالذمة والشذوذ ووضوح على ذلك على المطلق
 وقرئ العلامة في التذكرة من بين ضافة المتعدي الى جهة خاصة فكفاية او عامة فك الصريح والظاهر في الفرق بين الثاني
 والمعروف من كلام الاسكا في لانه الصريح بالشرع وعمومه عدمه ويؤيد الثاني في الاول عند الاول ويجعل الاطلاق في
 الصريح بكونه لله مرتبة عليه واتحاد اللفظ والمعنى يقتضي اتحاد الحكم وان كان تفصيل العلامة في ذكر العوائد وان كان
 وفاق الظاهر لا احتيا وما تقدم ولو فرقت بين تعلق المصدق بمثل الذمة وغيره فليحق الاول الصريح كما يتفاد من الاحتيا
 لم يعد ولكن الفتوى على الخلاف اقتضاها خالف الاصل على موضع اليقين على الوفاق واقا حبت في حبس اليقين
 الفصيح وسلبت فكنا ثبات على المشهور في الملبس في ط والحليون السنة والشهيدان والصيبر والكر كالاصل والشر
 اللفظ الموجب للاجبال ونظر في حال اذ لا غير المراد وهو الاجود خلافا للخلاف والغنية والكسرة والقواعد التي لا تترك
 فحلولها كما انقضى سببه ط الى الفقهاء لم ينقل خلافا من احد من الاحتيا ونقله في الغنية مع ان كل امته بما يشهد به من الاجماع
 على الوفاق وظاهر الخلاف اجماع المصنف عليه وهو الاحتيا في مضافا الى ان مقتضى من اهل النظر على انها بمعنى الوقف لا الاحتيا
 في غير عرف الناس الشرع الدال على محققته ولذا الكافي في المشهور بقوله جلل الاصل وسبل البقرة والاجماع منع مع
 مخالفة الاكثر متا وغيره وجوع الحاكم وعكس ذلك لا عليه بل لا يحتج في غير الخلاف ومن اهل اللغة بيان المعنى المستعمل

في الوعد والعقد

١٩٥
 في الوعد والعقد
 ٢٠١
 في الوعد والعقد
 او حتى وقته ونحوه بمعنى ان يجب عليه اخرج ذلك المال من تركه وصرفه في مصرفه وكان لا يصلح مع ذلك فاما المال الذي
 كان في يد غيره وعدم رده الى صاحبه وكونه في حوزة امواله التي في يده او امانة المعلومين حيث كان سابقا كذلك فلا
 يكون يد ح يده ملك لمجربها وكان وضعه في يده من غير علمه مع عدم اشتهاد عليه معلوم ولا ايضا نافع في امره مع
 مانع منه من المالك وغيره موجبا للتقصير المقر بطلانها في الجاهل وكان يحمل افعال المسلمين على الضمير لا على الجاهل
 تاجره او بعدد التجهيل به التماجيدي فاما اذا لم يوجد ظاهرا لئلا يحمل ادانته على التجهيل به وهو اقوى من كون المثل
 عن بيان الحال ظاهرا وذلك كما في الحج ونحوه من نحو والاهلية المالية التي لم يعلم بقايتها في مال المشرك ومنه واحمل المثل
 وكان في يد الناس التي يحمل اذها ولا يوجد مطالب بها او لم يصف ذل الحق على بقائه في ذمة المثل وماله الضمة وغيره كما
 مع ذلك ظاهر اليد مع اشتباه الحال هو الحكم بملكية الميت لما وجد تركه وعدم كون شيء منها مقبلا او متهما انما
 فلا يصلح جميع ذلك جميع مستلزاما من الحقوق واقتضى المتيقن من موقفي الامانة بعد الحكم بشيئ من الجاهل فكم يقان المثل
 وبالمحاكمة وعدم كون عين الامانة موجودة تامة في حوزة التركة حتى يقدم صاحبها على من له الحق في الذمة فليس ذلك جمعا بين التامين
 كما قد يظنهم فالأحق هو ما غري للمهور وحكي الاكثر من الحكم بالحق والمحاكمة مع الاصل المطبقين لا يستظهر على اصل الحق
 اذا تعلق به التعوي فيعلم صاحب الحق بقائه في مال الميت ومنه عدم ادانته من غير علمه بغيره لانه لا يقر بطلانها او يقر
 ويحمل له اخذ حقه وان لم يعلم بامانة واقعا واما اذا انقضت التعوي بعين مخصوصة موجودة او بالذمة بغيره او بغيره
 حكم اخر بطول الكلام في كتاب الوقف فمما يفسر في رتبة الوقف ما يقتضي تحصيل الاصل مع اخر اجرة الملك وظلاله
 وفصله ومشرعية في الجملة من الكتاب والسنة المتواترة واجماع الامة وعلى اهل البيت والعقيدة ويعتبر فيه الاصل في حيزه
 وقفت لاجماع وتماجيح من بعض اقوال الشافعي ان كفاية كغيره وهو شاذ نادر ونول غريب ومثله اوفقت كما في المسالك
 ان صرح الفقهاء واهل اللغة بشذوذ فصوله دلالة ووروده في كثير من الاجزاء المعترضة وغيره حرمته وتصلها وابتد
 بلا خلاف لا من ظاهر موضع من الخلاف في الثاني فجعله كالاول وحكم بالترتيب بالتلفظ به او بوقفت او حبسها وسلبت
 مع حصول القبض كما على اجماع الاستصحاب للفقهاء الصريح وهو ترتيبه على عدم اذانه ما هو الظاهر من كلامه مع ان ليس في
 له في هذا المقام ولا صرح بعد حيث بينت الفاظ الوقف بما قلنا وجعلنا من الكفاية ونقل على الحكم فيه في صلوه الاجماع
 في ذلك والتمس في المجموع وظاهر الاول والغنية والشرائط والكتفي او على هذه حصة الله على ما نقل من كلامه وهو ما لا
 كفاية مع قصد الوقف وصدره كما هو الظاهر وغير ذلك من ردود بالذمة والشذوذ ووضوح على ذلك على المطلق
 وقرئ العلامة في التذكرة من بين ضافة المتعدي الى جهة خاصة فكفاية او عامة فك الصريح والظاهر في الفرق بين الثاني
 والمعروف من كلام الاسكا في لانه الصريح بالشرع وعمومه عدمه ويؤيد الثاني في الاول عند الاول ويجعل الاطلاق في
 الصريح بكونه لله مرتبة عليه واتحاد اللفظ والمعنى يقتضي اتحاد الحكم وان كان تفصيل العلامة في ذكر العوائد وان كان
 وفاق الظاهر لا احتيا وما تقدم ولو فرقت بين تعلق المصدق بمثل الذمة وغيره فليحق الاول الصريح كما يتفاد من الاحتيا
 لم يعد ولكن الفتوى على الخلاف اقتضاها خالف الاصل على موضع اليقين على الوفاق واقا حبت في حبس اليقين
 الفصيح وسلبت فكنا ثبات على المشهور في الملبس في ط والحليون السنة والشهيدان والصيبر والكر كالاصل والشر
 اللفظ الموجب للاجبال ونظر في حال اذ لا غير المراد وهو الاجود خلافا للخلاف والغنية والكسرة والقواعد التي لا تترك
 فحلولها كما انقضى سببه ط الى الفقهاء لم ينقل خلافا من احد من الاحتيا ونقله في الغنية مع ان كل امته بما يشهد به من الاجماع
 على الوفاق وظاهر الخلاف اجماع المصنف عليه وهو الاحتيا في مضافا الى ان مقتضى من اهل النظر على انها بمعنى الوقف لا الاحتيا
 في غير عرف الناس الشرع الدال على محققته ولذا الكافي في المشهور بقوله جلل الاصل وسبل البقرة والاجماع منع مع
 مخالفة الاكثر متا وغيره وجوع الحاكم وعكس ذلك لا عليه بل لا يحتج في غير الخلاف ومن اهل اللغة بيان المعنى المستعمل

في الوقف

فيه والاستعمال مع القرينة مسلم وبدونها منوع والنبوي ان دل بغير جواز الاقتصار على المجموع وتقتصر المظنوك اخر
منه وهو ظاهر الشارع وقد يدعى كون سبيل في هذه الاوقات حقيقة في الوقف ولا يثبت ولا ينعقد العقد بالكتابة الا
ويصح معه مطلقا بخلاف لا من ظاهر الشريعة والذوق فاختار عدم جواز الاكفا بصحة مطلقا ما لم يضمن اليه مصادقة
مستند فيه ان ظاهر الاكفا كونه صيغة واحدة ومجتمعة حلوم فان ظاهرهم وصريح الاكثر يعطي الخلاف واجوز
او الثانية مطلقا واتحادها يقتضي عدم اعتنا كل منهما عن الآخر وهو باطل بالضرورة والاجماع والقرينة قد تكون لفظا
كقيد للكتابة في البيع والهبة والارث على ما في خلافه الضائق ووقف على وصيته وغيرها اوضح بعض الكتابات
منها او من غيرهما مثل صدقة موقوفة او محبة او مسجلة او موقوفة او ما ناسبها من الالفاظ الموصفة للاراد وقد
على اكثر ما ذكرنا كبر من الاكفا ومنهم الشيخ في طوافه والفاضل والشهيد الثاني وابو العباس وظاهرهم جواز البيع الا المحقق
الركي فثبتت منه الترتيب في حكم الكتابات حيث نسب لفرق بينه وبين افراد هذا الى التذكرة وبني جواز الاكفا في
محبة على القول بصحة ولا وجه له حصول الدلالة بدونه وقد تكون القرينة بغيره وهي لغوية في الحكم بصحة الوقف
بالكتابة ولا يكمل عليه بظاهر ابل يد بين بقره لو انتفاء او غير وان وجب عليه مراعاة الواقع بخلاف في حق من ذلك
كما هو الظاهر وظاهر لغوية وترويضه كلام الباين وقد صرح به هذا الشيخ في الكتابين وابو المكارم والحليون الثلاثة
والصحيح والنبوي والركي والشهيد الثاني ونحو فلو انما نواه اخذ بظاهر افراده بقصد اجماعا وهل يظن بالبيان
الا قرب ذلك مع حصول شرائط اللزوم بالنسبة الى ما يحمله اللفظ ولو كان له معنى ظاهر كما تصدق في قول سواه الوقفية
للأصل وكون العقود تابعة للقصور ولا يمكن الاطلاع عليها الا من جانبها وان يد بين بقره في الوقف فظاهره هو
محصن التملك كما في الاقرار وجمان اجودها الثاني وان جاز الاول وتشرط القول في الوقف عليه اذا كان معتبرا
على الاقرب وقاتلا كذا المتأخرين للأصل والاستصحابا وكونه عقدا بالاتفاق كما ذكر الفوائد والمسالك وادخلها في
باب العقود وهو مقتضى القول كما نصوا عليه في كتاب الايمان وجعلوه الفارق بين العقود والابقاعات ورتبوا
عليه مصنفات العقد ولذا لا الاخبار المعبرة المستبضة والاجماع كما في التيق على انه صدقة وهي لا ينعقد الا بالقبول وقضا
الحكم والاجماع الحكم في ظاهر وحديث في الضرر والجمع عليه عدم صحة تملك الغير ملكا مستقرا بغيره كايقاع لفظ اجزاء واجباب
التفصيل من دون رضا ولا ولا شرعية ولا شعاعا صحيح على من يار المذكرة في بيع الوقف بذلك وان كان ذلك لا نهالا
لانح عن كثير من المناقشات ولا بشرط اذا كان الوقف على جهة عامة كالقفل والمجمل وقيل منشرة كترين ويتم على الاصح
حصوله من الجميع وعلمت من واحد كقوله والتخصيص بواحد من جميع بلا مرجع ولاية الغير على خلاف الأصل وانتقال الملك
فيه الى الله تعالى ولا وجه لقبول غير المالك مع رضا المالك الموقوف من عموم الخطاب التكليفات نقلا لفرق بينه وبين العقو
ووقف المسجل نحوه في كونه ملكا ملكا انما هو انما تقرر بالاجماع قطعا ومقتضى الوقف في المصالح مع صرف
الواقف فيها شيئا بنفسه ولا يتوقف على قبول الحاكم وغيره واستمراره بغيره الناس في الامضاء والامضاء ولا لغيره الاخبار
والوقوف لما نوه عن لائمة الاظهار على الاكفا هنا بغيره الاجماع وهذا هو اختياره وعد ولا يوضح ومن خياره المراد
وجزا الكلمات والروضة والمسالك وظاهره وارشاد ومع والمتقن من شرائط الاظهارها باصطلاح طائفة السوي في
عناوين كثر العرفان مع تصحيحه بما يؤيد في وصايا الاول من شرائط القول مطلقا الاصل والاطلاق المقدم واصالة العمل
اختلاف الحقيقة الفاحية باختلاف المتعلق وتساوي لغيره الوقف بناء على القول بعد الانتقال الى الله تعالى اصل الانتقال
على القبول انما هو الوقف عليه مطلقا ومنع القدر لجواز قول الناظر في تلك المسئلة او الحاكم او بعض الفقهاء الحاضرين كما
الطبعة الاول من الوقف عليه امير المساواة في الشرطية مع الحقيقة قبل من قبض اليه مال ذكرو وجعله الحق الكركي
مع قطعها بالحكم في المعين والقصر ببيان الحاكم وغيره وبما ينافي في جواز القبض الناظر وضعف اياهم ظاهر مع الاصل

والاطلاق على الاطلاق واشترط القول في جميع العقود وبنينا على الغالب فيظهر من هذا التيق وان جعل الاصل في ذلك
في بعض المواضع واحتمال كون القول شرط اللزوم فلا يلزم من اختلافه مع ما لا بأس به بعد دلائل الادلة ووقف القول
بعد الانتقال الى الله تعالى في الوقف على الجهات العامة وتعيينه للمنافع المعينة ليس للوقوف عليه الا الضيق وهو غير المملك يمنع
عدم العقد كما مر وكذا المطابق مع القبض لوجود الفارق وهو الاجماع وكونه قالا بدونه في القول في المصالح واشترط
لذنه المساجد نحوها مع ان الظاهر عدم الخلاف في الاكفا فيها بالاجماع وغيره في الله والكتابة على الاكفا لا اشتراط مطلقا في الظاهر
الاكثر وجهه بعد الاصل الاجماع المحقق في الخلاف وظاهر لغوية وعلى الانتقال اللزوم والتلفظ بالاجماع تحقق بين
وعند اشتراط الاجماع كما في الايضاح وكذا القول في اختلافه لا يخبر عنه والوقوف على ما نوه عن مع انه مما يجزى كونه وبنينا في
الاكفا في شأنه اذا كان من شرائط ويقام ذلك لواقف فيكون كالاكفا او نقل الى الله تعالى كالحق بنينا على المالك المحقق
والشاهد عدم اشتراطهم لغيره البطلان في الوقف على الاكفا بالاجماع لا ينعقد الا بالقبول والاشارة على الاكفا بالاجماع
ان الاصل اشتراط حكم الحقيقة الواحدة بين افرادها ويرد بانكسار الاصل ومنع الاجماع لمكان النزاع وتخالفة المصريح
وعند تخصيص غيره وانتفاء النص منهم على الموارد مع احتمال تخصيصه بغيره الوقف على المعين والحق على اللزوم من جانب الوقف
او الاكفا عن القول بالقبض من المعين لالاكفا في الغالب حصوله كذا في بعض احوال الاخبار وكلام الاكفا بعد
التسليم في كامل الوقف بالاجماع مطلقا مع هذا الاختلاف وكذا في الاجماع على كونه من ضمن الصلوات ولا لاكفا
وكلام الاكفا بعد التسليم في كامل الوقف بالاجماع مطلقا مع هذا الاختلاف وكذا في الاجماع على كونه من ضمن الصلوات ولا لاكفا
الشيخ والحلي وغيرهما اوضحوا عدم الفرق بينه وبين الهبة والسكنى والعريض الحبس وغيرها ولا اصح الاكثر الوقف على طرفيها
بناء في اللزوم بغيره ان حبس من غير تفصيل ولا تقييد مع انهم قد اختلفوا في جميع القول ومنهم الشيخ وابو المكارم والحلي وغيرهم
ولم يثبت شكل احد منهم في ذلك ولا نقل خلافا مع خلق الاخبار وكلام اكثر القدماء عنه والمعين مع ذكره في الحق فضلا
ما يرسم في الوصايا واولا بالعقود والابقاعات لم يثبت له اصل ولا الشيخ مع عدم اشتراط القول هنا في حق من كتب
في الوصايا باطلاق الوقف بغيره الوقف عليه ولا يثبت فيه مع عدم الخلاف في ذلك مع عدم تعرضه له هنا ابع
صرح في الوصايا بعدم دخول شيء من الاشياء في الاكفا بغير رضا المالك في قوله وان الاكفا بغيره المملك ليس حصول
المذهب لا اقل احد من الاجماع ولا او عدمه منهم تصديق ولا ورد بغيره من الائمة وبسط الكلام فيه راعا على الشيخ في الخلا
حيث جعل القول في الوصية شرط اللزوم دون الانتقال ولا اكفى فيه بقوله الموصي ولو كان مراد الحاكم للاجماع عدم
القول في الانتقال ولا اللزوم وما نسب الى ظاهر الاكفا خصوصاً القدماء صحيحا لقطع بخلافه الشيخ في خطه ولم يدع الحل على
نظر لما قاله الشيخ في الوصية عند احد من الاجماع ولا يخفى على من علم مع مثله كونه من التامرين للاجماع والمطلقين للزوم
لا يبار فضل من الانتقال وبينه وبين كلام الحلي من التامرين ما لا يخفى ولعل لا يوجب القول ما حذر ان شرعا في مطلق
الوقف الهبة وغيرها وان انكره الشهيد في الروضة ووجه عدم التعرض له هنا عدم اشتراط في اكثر الاقراء ووضوح حكم
في غيره بالتقريب المذكور في ذكره الحلي وغيره ما تقدم وبصحة في الادلة بانتقال المناضع وان سلم بقا العين مع ظهورها
كالقول بانتقالها الى الله تعالى مطلقا فيكون كالاجابة ومنع اقتضاها اشتراط في غير البطلان الاول والمعين لاداعي الضرر
وماذكرنا من الادلة عدمه على الاطلاق وان كان الاصل عدم اختلاف الحقيقة الواحدة لا تنقل العلة على ان البطلان الثاني جلق
المالك من الاول كالارث ينتقل اليه فله المالك ان نقل لا يورث بغيره في حق ولا لزم لا ينفصل عن اوطاهاهم عند الخلاف
في اللزوم بغيره البطلان الاول خلافا لبعض العامة لتمام الجميع بالامانة واصالة المملك واللزوم وضعف واضح معلوم
ولو كان الموقوف مسجدا ونحوه لم يعين الموقوف عليه بغيره الى القول بل اختلاف يعني كما هو ظاهر الحق الكركي لتمام الملك
فيه الى الله تعالى بالاجماع كما في الاكفا وغيره وكونه بغيره ملك كما في التيق وجواز قبضه من كمال المسلمين ولو يغير اذن

الحاكم وتماثلها من اطلاق التسمية وغير اشتراطه هذا ولا يعتبر به ولو عين واخصر قوم باعيانهم بالمسجد نحو كالمقبرة والمدنية
 والزناط وقاما بجهة الوقف مطلقا ومع الشرح في الاختصاص الى القول في شكل من اطلاقه المقام فيها مع نقل الاجماع في الا
 بقتا على الصفة الشرح في غير المسجدين لا شرايط في المعين مع اشتراط المانع عنها انهم وهو المعتد والاشارة على بيان
 البعد كان هو الذي سبحانه فكالمقام وان خصص الا كما في المتن شيئا بانه وجبنا اشتراط القول في جمل القابل له قبل ولا
 تولا القول للقبض من المولى وغيره ويجوز اشتراط القول في الجهات العامة وان كان القابض غير كماله هو ظاهر الشريعة
 وكذا القول لا يرد من مائة مقبلس يثبت الا بامان ان لفظ اللفظ الصحيح وهو بالقرينة الا في الاخرى ان اشارت المقام بقوله
 مقام اللفظ بشرط ان تكون من الالفاظ المتقدمة او ما يؤدى معناها بشرط العربية فلو قال جعلته وقفا صحيح على ان يرضى
 في التسمية والدروس وجواهر الكلمات والروضة والمسالك ويظهر من التبع وكذا القواعد غير ما عالج في الاصل والذكر
 المطلوب من الصنع ويجوز العذر الى اقتضاهم في نظائره من العقود على الالفاظ المنقولة المعهودة وعدها ساحتهم في
 العقود الدائرة والافترق الاول وكذا لو قال جعلته مسجدا ولا يتصل الى الصيغة كما هو ظاهر القواعد الدورية والبيان
 جواهر الكلمات وكشف الالباس لخطابهم مع الاقول عرفا وعادة ورجحان نقاس على التاكيد اشتراط في المتن كونه القرينة
 مسجد الله وانجته الحق كركب الامس وعدم ثبوت نقل والاداء للاداء واستعماله في الملك في التصريح كونه كما في المتن
 وغير وصفا بما هو موصوف فقد قال جعلت الارض مسجدا لوضع للقطبان والثابت لغاية وجود القرائن كذلك ولا خلاف
 معه واحتمال الدلالة على الادن في الصلوات وغيره في الجملة الذي هو من التأسيس لامل اذمة بينها وبين الوقف ولكنه مناف للمكان
 العائدة ومن بعد ولو قال جعلته مدرسا او نحوها فغيره الوجوه والاشارة في هذا الاول وهل يشترط وقوعه بصيغة ما فيه قيل
 نعم وهو اختيار المحققين والتسوية كتابه والكركب والشهد الثاني وظاهر الاكثر في قول هذا وقف فسد مطلقا
 وعده العائدة في كونه من الالفاظ الوقفية وهو الذي يتبادر عن غير وكذا من الشيخ في طو الاشكال والشهد يشترط لغيره
 وصريح في ذلك هنا بالاكتمال ما يدل على المارد وان لم يكن من الصنع المشهورة وبما يشتمل جواز العقد بهذا اللفظ وهو لا يخفى
 قوة لوجود الدلالة المطلوبة مع قصد الانشاء وتبويهم مثله في التحريم والوقف غالباً مثله وظاهر التخصيص الوارد في وقف
 على شيئا وصيته وتوفي الى ما كانت الصفة وغيرها ولكن بشكل يخرج بها عن الالفاظ المشهورة المعهودة مع الاصل
 مانع من جعله لا صيغة الصنع عليها في سائر العقود الدائرة بينها وبينها على الاقتصار بالمتيقن من صحتها في المعظم منها
 هنا حيث يتناول الالفاظ الوقفية وعدم وضع الشارع لانها لا يصنع لما صرح به في قولنا لا خلاف ان لا يخل جواز
 فالاقصا عليه حوط واول ولو قلنا بالاجتزاء فلا يحكم بالوقف الا اذا علم قصد الانشاء او من اثار الاقرار لعدم صيرورة هذه
 خصته في الانشاء قطعاً وكذلك جعلته وقفا او مسجداً لا يحصل الوقف بالفعل من الواقف وان عطف بالقرائن اجماعاً كما في
 وكما في المسالك وناظر في القواعد والروضة لا اصل وكون الوقف من العقود الدائرة المتوقفة على صيغة واشترط بشرط الا
 يفي بما غير اللفظ لغرضه لا فعال عن الدلالة على المقاصد ولا في المعين فليكن منفعة خاصته اوصع الغير في شئ التملك
 والاصل في هذا حكم الحقيقة الواحدة وان خلت المتعلقات وان العتق لا يعتد باللفظ مع غيره ففوزه فالوقف اوصع على العتق
 بينهما غالباً فلو كان مسجداً او مدرسة فغيره واذن بالصلوات او الدين لم يخرج عن ملكه وان حصل القبض باللفظ بالوقف وقول في
 حقيقة واحداً بالاكتمال اذا حصل او من واحد شك بالعري وعذر من الوقف فيجوز فيه التسوية وقفاً على تقديم الطعام
 للضيف نحو من يوف كذا ليله ان العرف ممنوع والوقف من العقود الدائرة عندنا وبقيت في الملك ولا يلزم بمسك التملك او ان
 الوتر بالانفاق فيمنع من اللفظ وهو الفارق بينه وبين تقديم الطعام لا في شئ غادير الا باسرها خاصة وكذا لا يحصل بالنية
 عن اللفظ لا كنهان في نقل الاجماع على وجوب اللفظ بالوقف مطلقاً في الغيبة وظاهر ذلك وهذا هو اختيار المحققين
 وان الشيخ في احكام المساجد من طائفة من مسجداً خارج داره في ملكه فان يوفى به ان يكون مسجداً يصح منه ان زاد له ملكاً غيره

في الوقف

لمن يود ذلك فملكه ما بقي عليه من اصله او يوصله بظاهره الا كما في النية قال في الذكرى على الاقرب ونحوه حصة المجمع استناداً
 الى العادة المستمرة بين المسلمين على لا تقتضي على النية وعلو الاخبار الواردة في هذا المقام عن اشتراط الصيغة بل لا تنها
 على الخلاف ففي الحسن مرتبة واناب من مكة والمدنية اضع الاجازة فقلت من ان قال نعم ومثله الاخر في الجمل من ان قال نعم
 في هذه المساجد التي فيها الحاج في طريق مكة فقال نعم في ذلك فحصل المساجد المذكورة وبقيت منها العتيق الذي لا يمسح
 الرسول والرياء والالتفات في وقت بانه كرامة واخبار المستقيمة لاداء على ترتيب القرائن بغير البناء والتسوية بل لو كان العقد
 شرطاً لنقل في شئ من هذه الاخبار ولو كيف في المسجدين وحصول القرائن بغير البناء والتمسك به بل لو كان العقد
 الاجازة ويكون المساجد التي بين الحرمين فضائها مع ان الغالب بها ولا غيرها عدم اجزاء العقد لعدم النقل لهذا الامر في شئ من
 الاخبار مع كونه مما يحتاج اليه الناس في سائر الامصار لا من الامور العامة بل هو ليس على جواز الاكتمال بما هو
 العادة به وايضا يصح ان اسم المسجدين بغير البناء في النية قطعاً وبشأنه في المساجد المتقدمة مع كونه غالباً في الاصل ولو كيف
 النية في الوقف لجواز الباقي في التصرف فيه تصرف الملاك ولا يمكن له وجوب المساجد للموقوفين بالصيغة من تجنب الجمل في شئ من
 لاداء في الزوايا والكثير جواز التبديل والتغيير والتحويل للموضع الذي يتخذ الا ان مسجداً في بنية العقد الفراق والحق
 والتوجه للاقبال على العبادة وقد قال الله تعالى ومن اظلم من منعه مساجد قلنا ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها الا ان
 مخصوص المورد مع عموم اللفظ والمفهوم وان كان في اخرها ما يشير الى خصوص سكره كثير من الزوايا بعد جواز الرجوع
 فيما اعطى الله على الاطلاق وذلك الكتاب الاخبار على ثبوت الحرمة لكل مسجداً في هذه الادلة وان كانت منية الاكتمال انقام
 ما تقدم من الادلة المعنوية بالبهة العظيمة التي كانت تكون اجماعاً في شئ من الشيخ في طو الاشكال والشهد يشترط لغيره
 عند مع ان غرضه هناك الرد على من كفى في الفعل من دون نية ولذا لم يعتبر القبض الذي هو شرط الاجماع في ضعف شئ
 الاطلاق لحد النزاع على ان المطلق يحمل على العقد ولذا يقتضي بما انما حصل القبض الشهيد مع عدم ثبوت الجواز في الذكرى حكم القواعد
 وظاهر المدروس بما يوافق المشهور واخبارنا انما خالفنا عن اشتراط الصيغة فكذلك عن اشتراط القبض في غير الزوايا
 المساجد الموقوفة على الفتح الشرعي ومع هذا فالمسألة محل اشكال وللوقوف فيها على الاكتمال ما يمكن لا بد من كل سال
 وعلى القولين ينبغي ان يقطع بفساد القول بعد اشتراط لزوم الوقف مطلقاً الى الصيغة وان قلنا بانها صدقة ويحكم فيها الايجاب
 والقبول للعقل ونقص في الاخبار على عدم جواز الرجوع فيما اعطى الله لجواز اختلاف في نوع الصدقات وعدم صحتها في الاخبار
 وورد اكثرها في مقامات خاصة فلا بد من الدلالة المتقدمة والاجماع المتقدمة مع ان الظاهر تحقيق الاجماع وهل يفيد
 بدونها اباخذ التصرف على نحو ما شرطه الواقف فيحمل ذلك لقصا الشريعة وبسط الناس على اموالهم وجواز صفة في مقامها
 وجعلها في المنع عند ترتيب احكام المساجد في وقفها بما لا ينافي على اللزوم اشكال وكذا يخرج عن الملك والالتزام با
 لصرف مطلقاً كما في بيع المعاطاة وجواز البيع حيث يجوز في الوقف وتصرف الموقوف عليه في البيع وشراء ما يحل وفقاً
 عن الواقف وجوباً او جوازاً لا يعبر عن الواقف بذلك ومطلقاً ومثلاً الاشكال من عدم الضرر العتوي من ان لا يحكم
 تابعة للوقف الشرعي وهو بطلان العقد وليس كل عقد ترتيب جميع احكام الوقف عليه وانما المعامل دليل على انشاء العتو
 ودلالة ظاهرهم على ان الوقف يقع الا لا ينافي لثبوت الترتيل والتعلق فان من شرطه ان لا ينافي بطلان المقدم مع
 ان ظاهرهم الاتفاق على فساد ودلالة الاجماع المتقدمة عليه ومن اطلاق الاخبار في الموضوعات واحكام وخروج
 ثمة بالادلة العقلية لا يقتضي خروج الجميع وكذا لا يثبت المعاطاة في البيع والايادة وغير ما على ثبوت حكمها مع الاحكام هنا
 لواقف العقود في الشروط واشترائك العتدين المجمع وقضا العادة بذلك وعلى هذا ففي جواز الوقف من الطرفين والواقف
 خاصة وجحان من عند تحقق شرط اللزوم فيها ومن الاصل في تحقق القول المشروط في اللزوم من الموقوف عليه ان لا يمسح
 التملك بعد ذلك الملك وان بقي السقوط وهل يعتبر في القول وقصر اللفظ العري والاشكال في الزوايا في الاخبار في غير ذلك

اللازم على كل امين والشكف ببقائه وحقه الرضا لا يتم بقاء الامانة الى المالك ومنه حكمه والصرف فيها فوضه
المالك وغيره من اولى الولاية الى الامين لاداء دين خاص او عام او زكوة ونحوها من الحقوق الالهية المشتركة او غير ذلك ومن
جهد وقوع الغش على نحو ما اذن فيه صلتا الامانة وعدمه ومن جهة وقوع النزاع مع من ائتمنه وغيره ومن جهة سموه والافتقار
وغيره او تعدده وغير ذلك وتيقن على ما ذكره من تلك الكثرة المذكورة في مظان متفرقة منها ما اجمع على قبول الامين فيه
مع البين وبطلانها ومنها ما اجمع على عدم قبوله فيه ومنها ما اختلف فيه وهو ما اشتهر فيه الاول والثاني وكذا في
مقار بينه وبين قبوله في الجمع على عدم قبوله فيه ومنها ما اختلف فيه وهو ما اشتهر فيه الاول والثاني وكذا في
ذلك في الجملة فلا يخفى في ضمن ذلك الكلام لتقريب المرام ولا يعقل لقائل به في ضمن المظنة مسائل اخرج من جملتها فيها
الخاصة المخرج لها من عمومها سوى القاعدة العامة التي ذكرناها او لاحداث قصت خلافها بحسب من جعلها المذاهب فيثبت فيه
خلافا ومن المعلوم انها لو لم تكن فيه فاصلا لا ينفى فلو لم ينفى البناء على ما قلنا والله العالم بمقتضى
اذا منع الوارث الوصية من احوال ما اوصى به الميت وانتع من تلبه ليه لاجته شرعية ظاهر ايجاز الوصية ان يستعين بغيره
على اخذ وصية في مضافه ويجب عليه ذلك مع التمكن والامتنان من الضرر وحصول العلم والظن بالغش وربما يكفي لجل
الغش وان كان الجهد مشروفا ظاهرا وان كانت فاسدة عند الوصي واقعا وجب له ارفع مع عدم حاكم العدل ان جاب ليه
وامكن واذا تمكن من اخذ شي منه على وجه التقاصر بشرائط المعبره جاز ذلك ومنه ما اوجب جمع الامن من الضرر والمفسد
يجوز عليه حكم الوصية والوصيا ونحوها وان كان غير التركة الموصى بها كما تجوز على الميتة وارثها اجازات عوض الغش
ونحوه وان لم يتحقق المعنا وضمة الاختيارية ولم يكن للميت قابلية للملكية الجديدة مقبلا من امانات ميت ولم يعثر لصفا
وصيا صفتا مسلوبا لذلك وصيا قبل ان يمتد مسلوبا عليه من نفسه قبل بلوغ الصفار ولا لامه بيات له ذلك اذ لم
ينص حتى لميت قبل الموت به وهناك من يثبتها غيره ولكن يلزمه تسليم امواله لحاكم الشرع او امين ترقيته عند المسلوب
يعمل بتفصيل الاحوال والامور المذكورة فاذ انزل نفسه سلا الاموال الى الامين مستقلا ذلك الامين بالاهل لا يكون كذا
من قبل حتى يرجع اليه من نفسه وعلمه الا ان يكون تسليم الاموال الى الامين وقبوله ليه بطريقا لو كان للعدو من المباشرة
مده ومصلحة في ذلك وان كان ذلك القبول ليس من قبل المسلمين بل من قبل كافر شرع ولم ينص لاهل من قبله ان يعزل نفسه تسليم
بيده الى الحاكم الذي كان منصوبا من قبله او غير من الحكام مع المصلحة وعدم المصلحة مقبلا من امانات الميت من ردة
المظالم وكيف حصرها اذا اوصى به الميت ولم يوص بها فاعلم انه لو ذكر هذا اللفظ بوضو وضمة كذا لا في الاختصاص الموقوف عن النبي
ولا كونه لاظهارا وصلوات الله عليه لم يصح له في المظالم في اللغة جمع مغللة وهو الما حو ظلمه بغير حق فتردها عنها
عن ارجاءها وقد تطلق على سائر الاموال والحقوق الباقية في ماله او في ذمته للتاسر ان كان خذها ابتداء بغير ظلم وفي المظالم
الموقوف عن اهل البيت التاسر يعيشون في مظلمة وفي الاخر من قتل من دون مظلمة فهو شهيد بمقتضى كلام المعبرين كيف كان فان
علمت وظلمت فبها في ذمته وجب اخراجها وقدمت على الوصية والارث سواء اوصى بها او باها ام لا لما لم يرد في ذمته الميت منها
وسواء علمها او غيبها ولا يرد في ذمته الوكوة والحق ان كان عليه حج واجبا لاستطاعة الحاصلة من غير المظالم او بند ونحو
او اجاره وشبهها اذ هم المظالم كباقي ممتلكاته في حقه اذ ان كان عليه حج واجبا لاستطاعة الحاصلة من غير المظالم او بند ونحو
فلا يصح صرف ثلث ماله مثلا في قضاء صلوة واجبة وغيرها حلت وصية على الحج وجب اتمامها جميع التركة كما هو مقتضى
الوصية ثم ان علمت المظالم بوضو وضمة على نحو ما علمت ان كانت حقوقا للتاسر كالحج فستليهم وان كانت للمعوم
اليهم وان كانت كل منهما علمت قد استحق كل منهما على وجهه لا يشبهه الا في الاصول والقيمة واشتد في ذلك حياها انه
بعد القيمة يدفع كل منهما حقه للامير وينبغي ان لا يوصى بها او يوصى بها في كل التركة بطريق اخر وان كانت المظالم من جهة اخذ
المالك الحلال بالحرام فالاولى والاخوة صر فيها في الشارة وان كانت من جهة مال في التركة للمالك غير معين ولا يمكن تعيينه ومنه

انما على المظالم في الوصية
وجب على المظالم في الوصية
فهي الرضا بنفسه

انما على المظالم في الوصية
وجب على المظالم في الوصية
فهي الرضا بنفسه

فلا حظ صحتها في العوام مقبلا من اختلاف اصحاب في غير ائمة الميراث المشهورين المتأخرون اقسام الثلث وهو اختيار ابن
زهرة في علق الغبة وظاهر دعوى الاجماع عليه فيكون قد دمج عن قواه سابقا في الغبة اذا انفصل بين المالا لوجه ولا فاق
بر وقد صرح الشهيد بان لا فاق بالفرق بين العلق وغيره وتعليل الغبة بقضى العلق وتعليلها بالعلق يقتضي ولو تميزت بالا
حتثا من الاصل واختيار العلامة في هذه المختلف ما كان لغيره كونهما شائعا في حقه او سبقه وكذا علم ابن الجبيل وكذا علم
الشيخ في طائفة كتابا لو فقه مصر شيئا بذلك في الوفاق في المرض والحب والعلق والمحاباة وهو الذي يظهر من المعتمد في المقصود
المديون التي احق عبده او عبده عند الموت فان كان كانت قيمة المبدع مفعلا للدين كان الغرض النص عنه ولو تميزت الثلث
وعتق منهم التسلسل لان احصاءهم الثلث من تركته يصنع به ما شاء فوصيته نافذة في ثلث ما يملكه وهو التمسك بهذا الجاهل
عزال حجة وهو محتمل الوصية لانه خلاف اللفظ وقوله فوصيته اعم من اقله في حكم الوصية وقوله لان لصاحب الثلث يد
بعمومه على نحو ما زاد مطلقا ويشهد به ان ابن ادريس حكم بامضاء العلق الخبير مطلقا ولو كان الذين اكثر من قيمة العبد او شيئا
لها وكذا الشيخ في طائفة ما صرح به في مواضع ونقل عنه وكذا الصدوق وابن الجبيل على ان نقل الصلوة في وصايا المتألفين و
يظهر منه نقله عن الخلاف وهو خلاف ما وجدته وكذا ابن سعيد علق بالجامع والعلامة في مواضع من التحرير والمحقوق
المتأخرون في النافع ومواقع من الشرايع وادعى في الوصايا في العلق ان اشتهر عن ابن الجبيل الشيخ في طائفة الخلاف
المحقوق والمتأخرون وهو اختياره فيها البقية وعرض في التوقيع الى طائفة الاسكافي والفاضلين والشيخ في الغش على هذا
وهو الذي يظهر من موضعين من النهاية على ما فهم منه المحقق في التكملة صرح في موضع اخر بخلاف ذلك ومن موضعين من احوال
وصايا الخلاف وكذا علمه في ذكره قبل ذلك في الوصايا والحب وبنا القليل في الكتب على ذلك وهو قد هبط لعلامة اية في وقت
الارشاد ووصيته وابنه في حجة الايضاح والشهيد في علق التدوين وقدره وصيته والعلامة في كتاب الوفاق
وظاهر اقرارهما في حجة المسالك وابن فهد في حجة المقصر الصبر في وصايا غاية المرام والمحقق الكركي في وصية الشرح والشيخ
محمد بن شجاع العطار تلميذ الشيخ مقداد في معالم الدين وغرر الشهيد الثاني في حجة المسالك في الصدوق والشيخ في احد قوليه
وعامة المتأخرون وقال انه لا فرق في الوفاق قاله الا شهروا وصايا ماله الملبس والصدوق والاسكافي في المتأخرون و
كنا في تعليق الارشاد وجواهر الكلمات في حجة المهداة انه المشهور في ائمة اهل البيت والعلامة في كتاب الوفاق وظاهر كلام
الفاضلين وغرر الادب على كتاب حجة المسالك في طائفة المتأخرون وذهبوا الى ان اقسام الاصل وهو اختيار الشيخ في وقت
ناقله في ذلك عن بعض الاصول والمقول الاخر عن جميع الفقهاء وبعض الاصول وكذا في الوصايا ناقلها في ائمة اهل البيت
مادل على صحتها من الاصل ونقل الاخر عن الشافعي وجميع الفقهاء وظاهره في مسئلتين من احوال الوصايا هو العدل عن
ذلك وكذا ابن زهرة في هبة الغنية مدعيه عليه الاجماع وقد رجح عنه في العلق كالتقدم والمرضى في هبة الاصل ما مدعيه عليه
الاجماع ناقله الاخر عن جميع فقهاء العامة جاعلا من منقولة الامامية والشيخ في النهاية والمدينة في عقد ابن البراج و
ابن ادريس على ما نقل عنهم في وصايا المختلف وجملة المهداة وجملة الميراث لكونه نقل عن المعتمد بل في ذكر المقصر ونقل ابن ادريس
في مواضع اخر منه وابن سعيد في وقفا لجامع وصيته والاسكافي على ما نقل عنه في كتاب الوفاق في الفقيه في
موضع حكم بانه من الاصل في موضع يظهر منه خلافه والمعتدل الاول وهو انها من الثلث ويدل على ذلك من العقل الاستدلال
من العلة في منع من الاصل بما زاد على الثلث وهو يعلق على الورثة بذلك ويعلق عرض الشايع بعلمهم حوائهم فانه وان كان
يجوز لارضى على الاصل اكثر من غير على التمييز لوجهه التي يجوز فيها التوزيع قبل المصير الا انهم البار يتقاربان في ذلك فيقول
ذلك ما ورد في السكنا الواقعة في القيمة بعد موت المالك تحسب ثلثة الثلث في تقسيمه السكنا وقد علم بعض الاجتهاديين
ما ورد في الاقرار مع التهمة في بعضها فاما ما ورد في الاقرار مع التهمة فاجرى على الاقرار حكم الوصية مع ان ابراهيم الحكم الخبير لا يوافق
في الحكم بغير ذلك اذ اقر حكمها وما ورد في كتاب الميراث في بعض الاماات قبل الدخول مع ائمة من المتأخرين ولا حكمه في زمانه

في حجة المسالك

في حجة المسالك

في حجة المسالك

الصلوة ما يؤدي الى التزامه الى العسر والحرج العظيم وكذا بعد ان كان بدعي في الدين القويم ولما انتفع عند الاضرار المباشرة...

مصدرا للفعل المبني للمفعول ويكون بمعنى المبيعة وان كان الغالب ظاهرا على الباطن فان كان منها جازا في...

في معنى العقد والعقد

احكام البيع وشراؤه ولا يثبت به ملكية فانه من الرجوع الا اذا اذنى الى الغير والعقود المنعقدة بالبيع والاصل وطريقه
 في كل ما يتحقق فيه التراضي من سائر المعاملات المالية ولا يعتبر المقتضى للتعويض بل يكفي الشايط عن رضا ولو على احد هما
 ولا عدم الايمان بشئ مما يثبت به الصيغة بل يكفي عدم توقعه لراضى على تحقق الصيغة المستحقة للشرايط وكل من الوجهين
 موضع نظر واشكال ثم الحكم قد اختلفت في وجهه في الصيغة فحكى في التذكرة عن مالك انه اكتفى بما يعتقده الناس بما لا يراه
 ينقل لفظ خاص والالتزام في حال الى العرف كالقبض رده يمنع عدم التواتر وقامت بجزائه الا بغيره في الباب وفي
 كثر العرفان في النكاح انه حكم شرعي حادث فلا بد له من دليل يدل على حصوله وهو العقد اللفظي للتحقق من النص في ذكر
 الفاظا ثلثة في الايجاب وعلانيته وورودها في القرآن واكتفى في القول بكل لفظ اذ عليه ومقتضى التحليل هو الاكفا في
 التعلق بالزوج ويجوز الورود والمذكور في موضع اخر يجب في كل عقد لازم او حصة الايجاب والقبول اللفظي
 وعقدهما مع الاختصاص وما هو بهما وفورية القول ومطابقته بما بعد ذلك عرفا والتخيير قال ولا يجب في الجائز شي من
 ذلك بل اللفظ الدال على المقصود ومنه ولو مع القرينة وجعل العقود لا بد من كل عقد لازم ولو من احد الطرفين من التلف
 في غير العربية الصريح في باب وقوع الايجاب والقبول بلفظ الماضي تقديم الاول وفورية الثاني بحيث لا يتصل كلام اجنب
 ولا سكوت حلويل عادة بخلاف العقود الجائزة واستثنى من الاول من عجز عن التعلق واشق عليه تعلم العربية وفي جامع المقامل
 يعتبر المعلق في العقود اللازمة بالاجماع وفيه ايقاعات العقود ومتلقاة من الشارع فلا ينعقد عقد بلفظ اخر ليس من جنسه
 ولا يكفي مطلق اللفظ الدال على المراد والاصل ينحصر الفاظها وفيه ايضا يعتبر في اللازمة مع القدر العربية المرامي فيها احكام
 الاعراب والبنائيات الواجبة في زمن البني والاشارة والناقل انما هو اللفظ المخصوص ويعتبر المصطفى ايقاعات وفورية القول
 عادة بلا تحلل كلام اجنب وتاخير عن الايجاب لانه النكاح وفيه ايقاعات الحب لما كانت عقدا ايقاعيا ينقل الملك وقتها
 كانت لازمة اعتبر فيها ما يعتبر في اللازمة من فورية القول بحيث يعد جوابا بالالايجاب وعريتهما وسائر ما يشترط في الآ
 وفيه ايضا لا يعتبر في اللازمة الا اللفظ الصريح في كل باب من الابواب دون غيرها من الفاظ الجواز والكليات ويظهر من وقع
 منه القبول بين الجواز والعرب والقرين فيجوز القابض خاصة كالمعنة في الدوام والسلم في البيع وتبا يظهر منه ايقاعات
 النقل في الجواز المستعمل في العقد عدم الاكفا فيجوز العاقبة وتبا يظهر منه الاكفا بكل لفظ اذ في المصطفى مطلقا واذا لم يفر
 الى تكلفات وقرا في اجنبية وفيه ايضا ايقاعات العاقبة على ان العقود الجائزة لا يثبت لها لفظ وان ترتب عليها آثار لازمة كما
 مستحقا للرجوع ولزم التقيد فكل ما دل على المطلوب كان صيغة شرعية وفي موضع من المسالك ذكر اختلاف كلام العلماء
 الاختصاص في تحقيق لفظ البيع والزر في توقيفها وعدها وفيه ارجح لا يقتصر في اللازمة على اللفظ المنقول في
 المعهودة لغز في موضع اخر ان مقتضى كلامهم اعتبار الاقوى المعروف فيها من العربية والمضى والاتصال وغيرها وعده
 المستحقة في ذلك وفيه احوال الاقوى هو الاكفا بكل لفظ يدل على المطلوب صريحا وفي اخرهم عتقوا اللازمة الفاظا
 تجاوزه ونحو ارجح على المضائق الجائزة والذى يظهر من الضوابط ان الامر وسع من ذلك كله وفيه ايضا ان من عتق لفظ
 المنقولة عن النبي في ذلك يجب الامرا وسع مما قالوه وفيه انا اعتبر اللفظ فلا يلزم الاشتراط وفيه احوال ارجح في
 ذلك مضطرب في غير ما يرجع اليها ولا دلالة عليه من المخصوص وجوبها ولو جاز وان في جميع الابواب اللفظ
 المعينة للمطلوب صريحا من غير وجه كان اول هذه العبارات الاخيرة تقوية في التقوى لما قواه بحسب الدليل في
 اوائل العقود بحيث حكي قول المعينة في البيع باعتبار كل ما دل على التراضي وقول بعض شائخ باعتبار اللفظ الدال
 مطلقا وقال والقصور المطلق من الكتاب والسنة الدالة على حل البيع وانعقاده من غير تقييد بصيغة خاصة تدل على ذلك
 فان لم يقع على ليل جرح في اعتبار لفظ معين غير ان الوقوف مع المشهور هو الاجود ثم قال بعد ذلك في شأن الاول
 وما احسنه وامتن دليلا ان لم ينعقد الاجماع على خلافه وقد تبعه في ذلك في النهاية فقال في موضع لو كان اللفظ

من الفقهاء
 اختلافت في
 ما يعتبر فيها

العربية معتبر لوجودها لغيره في رواية ابن ابي عمير في يوم البولي به وثقة الحاشية اليه وقال لا ينقل من الشارع لفظ
 مخصوص في ذلك لاصلا مع ما ذكره والمستفاد من الروايات ان الشارع الدائرة في الباب وقال في اخره بعد ذكر جملة من اختلافهم
 وليس لهم في هذه الاحكام اصل بعينه الرجوع اليه ولا مستند صالح يعول عليه ثم اورد كلامه بده ولوجوده والوجود
 ولقد بين جدته في الروضة وموافق من ذلك على موافقة المشهور وتبا منع حاقه في كثير منهم نظر الى قواعدهم وبانه
 الاشارة اليه وذكر في مواضع من الروضة ان الدليل على ان الجواب لا يثبت بالقبول لفظا في كل عقد هو لزوم التلفظ باسم
 المخصوص في موضع من جماع المقاصد ان الافعال العامة لا يمكن دلالتها على المراد في الصبر اخره كالاقوال وانما الدلالة القرينة
 منعوا من لزوم العقد بها فليست بذلك ثم ان المعروف بين المتأخرين جواز الايجاب بشرط وهو نفس الجامع وعده
 والتذكرة والذمة في البيع وجعل العقود وجامع المقاصد جواهر الكلمات والروضة وظاهر التحرير وبذلك كما هو
 منقرا على الجامع والذمة وكذا غاية المراد ويظهر منها الاتفاق على ان فان فيها ولا ينعقد بالكافة عند تغير اللفظ
 عليه كيف وملكت وشبهها قال ومثال الكتابة ادخلته في ملكك بكذا او جعلته لك بكذا او خذ بكذا واسطقتك عليه
 او اعطيتك ياه بكذا فيقول المشتري خذتها وامضت واسطقت انتهى في التحرير بعتك وملكتك وما يقو مقاصدا
 وفي التذكرة ولا يقع بالكتابات مع الية مثل ادخلته في ملكك او جعلته لك وخذ بكذا واسطقتك عليه بكذا و
 قد غري في موضعين من سلفنا المسالك جواز ملكك الى قول بعض الاححاب هو بشرط عدم خلوه من اشكال وخلاف
 ولا يخفى ان شرط وان كان مراد فاق للغة لا لادب ان يقع اشتراكا وافقاده الى التعيين ولو بالمفعول وعدم شيوعه في ذلك
 كمراد في تحمله لنقل الايجاب به في الاختصاص والكلام قلنا ما الاحتجاب ولم يتناول بين الناس اضعف منه ملكك فاقترع ما
 ذكره جميع التعليلات وبميز المراد عن بعضها بالضميمة وعن بعضها بالية والآخر بنية وبين بعض اللفاظ الكاتبة فالفرق
 بينه وبينها تحكم مع ان المحقق للركب صريح بانه شائع في الحية وانه ابعد من السمة في اعادة مطلق البيع وصرح الشهيد الثاني
 في المسالك بخبر ذلك وفي الروضة اشارة موضوع لمعناه وانه مستعمل شرعا في ايقاعات لا يتبادر عند الاطلاق
 واتماص في عقود الجواز وفيه من المسالك انه حقيقة فيها الا تمام مفهومه الشرعي حتى لا يرد على العاقل
 القرض مع عدم العوض لم يصدق فيه لكونه صريحا في الحية وقال العلامة في التذكرة لو افسر على قوله ملكك ولا يصدق
 وعده لقرض كان هبة ثم قال ان الظاهر ان التملك من غير عوض هبة ولا يخفى ان هذا كله ما شهد به في كلامهم ثم ان كبر
 منهم كالفاسدين الشهيد بن السبكي والركب جواز البيع الحال بلفظ السلم وفيه التيقن عليه لغز في انه اختيارا وحلا
 والشرار وهو وهم وغري في المسالك وفيه المرام الى اكثر مع انه خلاف معناه لغز وشرعا وظاهر من قد تم وقس
 جملة منهم ومن غيرهم هو المنع من ذلك مدعيها البعض لا اجماع عليه وبعضهم من المشهور وهو ظاهر الاختصاص فيجوز
 ذلك ليس الا لرعاية المعنى اللفظي والاكتفاء بكل ما ادعى المعنى ان خالف لوضع كما صرح به هنا جماعة منهم ثم ان بعض
 كلام جماعة من المجوزين هو ان الصيغة استلزامك هذا الدلالة في هذا القوب وفي كلام بعضهم استلزامك هذا
 القوب في هذا الدلالة وجوز بعضهم كلامها ولا اجابة في كلام اقدم التقييد على جواز التعبير بلفظ التلف وكذا في
 انعونه في الحلول وعدم اعتبار تسليم احد ما قبل الاخر ومقتضى طلاقة ما في عقد العقد الحال بغير ما صرح في القول
 سلمنا مطلقا وكيف كان فالسلم يجوز من البيع المطلق كما ادعوه ولا عن التزم المطلق فيكون اما من الجواز المركب
 وفي حقيقة هذا نظر وانه استعمل بمعنى التادية فلا يورى المعنى الا بالية كالكتابة وهو دلهما في المجوز ومع ذلك فقد
 قام في احدى صيغته كلام المشتري وهو قول اقدم غير السلم المعروف فيجوز لهم ما ذكره منطوقه من وجوه شتى
 الا ان يكفي بكل ما يفهم منه المعنى ولو مع الية والضميمة ثم في طوله التحرير وغيره جاز سلم الصيغة ان لم يستعمل فيها
 وفي المسالك لتخصيص جواز في العقد ومنه لا ينعقد الا على عدم الاقتصار على المنقول في الشرع ثم ان جماعة منهم

في الاختصاص

كالفاصلين الشهيد والسيوف والكر كصحتوا بوجوب بيع التولية بلفظ وليتك البيع او العلق مع تعيينه واحتل الشهيد
 جواز وليتك لثلاثة اشياء وصحة خافق لشريك بالصف مثلا بجواز شريك في هذا المشاع نصفه نصف منه وجوز الثاني
 عقدية الفعل بالهجرة وان يقر اشركك بالصف وفي النصف مع الهمة في باقي الاقساما المساومة والمراعية والمواضع وغيرها
 العقد بلفظ البيع فان اعتبروا عرفهم فالجميع سواء في ذلك لان كل منهما فتم خاص من البيع عندهم كالتسليم والصرف وتعمل
 فبعضها فالبعض وان اعتبروا وضع اللغة فالتولية فيها بمعنى جعل احد في الامر وصاحبه فيكون من الكفاية غاية ما في الية
 ان في جملة من لا جبار استعمل فعلها في المقام مدني بالالتفات بل من لفظ البيع ويجوز هذا غير كاف فيما اعتبره فيلزم
 على قاعدتهم عدم الاتصاف على ما ذكره وقد اضطربت كلماتهم من جهة المادة في سائر العقود اية من ذلك الرهن فانه
 مع لزوم من طرف الراهن كفي المفاضل والشهيدان والكر كغيرهم في ايجابه بكل ما دل على الرضا بالرهن من الالفاظ
 كرهنتا وهذا من عندك او وثيقه ونحوها ومضى الشهيدان على جواز وثقتك بالتشديد اية وكذا اخذ على ما لا يوافق
 او امسكه حتى اعطيك فانك بقصدك للرهن وشبهه لك مما ادق للمعنى عللة الشهيد الثاني بجوازه من طرف الرهن
 هو المقصود لما في منه فغلب فيه جانب الجواز مطلقا وان ترجح جانب اللزوم ترجح بلا مرجح وفيه ان جانب المانع ارجح
 اجمع بجانب الجواز مع ان المقصود الذي هو استحكام الاله من طرف الراهن الذي هو الموجب ان كان لفائدة الرهن الذي
 يجوز للعقد من طرفه فيبني جانبك للادوم مطلقا او القصيل بين الايجاب والقبول وان لم يعتبر نحوه في البيع وشبهه
 على ان القصيل بين الجواز والادوم في الحقيقة لا دليل عليه سوى الشهرة وبعض الوجوه الاعتبارية الجارية من طرف اللزوم
 في الادوم من احد الطرفين وقد اطلق في الخلاف وطو الغنية ورجع الجاهل اعتبار الايجاب والقبول وذكر في ضمن ذلك
 فيما عدا الاخير لفظ رهنه خاصة فلا يبعد نزول الاطلاق عليه وعلى ما علم من كلماتهم في البيع ونحوه ويشهد له ما تقدم عن جرح
 منهم في مطلق العقود اللازمة مع تصريح بعضهم بالقيمة الادوم من احد الطرفين فان استند في جرحه ما سبق الى اطلاق ما
 دل على شرعية الرهن والا رهنان والاستيفاء من المال فيجوز نحوه في البيع وشبهه والى ما ورد في الجرح على وجهين من ان
 طلبته وثيقه على بن فشق من رطله هدية فقال هذه الوشيقة فان ظاهره الاكتمال في الرهن فمع ضعفه وعدم
 للقبول لللفظ المتعبر عندهم في عقد وفلجوره في عدم اعتباره قد ردت في مثاله في البيع وغيره وحلت ما يجري مثله
 من اية والفرق بينها بالايجاع منه على ثبوته وهو نوع ومنه لكما لقنا والكفاية والحواجز وقد تقدم ما يتعلق بها من
 اعتبارها في مطلق العقود اللازمة من الطرفين واحدهما وهي من الاول كما جعل العقود وظاهر لك وصحة وبه نص في قوله
 الشهيد في غير كفالة البدن حكمه بانها من الثانية وكذا في الشرائع والتذكير وغيرها في الحواجز وفي الجاهل وظاهر التيقن
 جامع المفاضل في القنان ونص في التحريم وبيع التذكير بان لا من جهة القضا من خاصته ولعل لك الممكن لمصنوع له من فسخ ظاهر
 من غير تقابل فيسقط حقه من أصله على من اصاب من انتقاله بالقبول الى من القضا من من القضا من خاصته يتابع على ذلك
 اكثر العامة من قبالة في دية المصنوع عنه ويرى عيلت سقوط الحق من اصله من لوازم الابرار بالفسخ في معنى انما الفسخ
 المعرف الذي يقوم في العقود الجارية من الطرفين او احدهما مقام القابل في العقود اللازمة من الطرفين فقط فكذا في
 الضمان وجوع الامر الى ما كان فلو تمكن لمصنوع له من ذلك لزم رجوع حقه بعد الفسخ الى من المصنوع عنه كما لو فسخ في
 خنار او فوات شرط او وصف وهو باطل عندنا وانما يرجع على من اصابه العامة وكان العلامة وجدنا ذكره في كلامهم
 فتبين منه فسخه عن من اصابه لا سيما الذي هو الصواب عندنا في الباب فالحق انما في مواعيد الشهيد فان كفالة البدن
 جاز من طرف المالك ولا بد له من فسخها وبقا الحق بل الكفيل كما كان قبل الكفاية ومثل الرهن اذا افسخه المالك فيفسخ حقه بلا
 رهن وقد نص في التيقن على انه يعتبر في القضا ما يعتبر في العقود اللازمة من المطابقة بين الايجاب والقبول والفرق
 اختيارا واستشكل في اعتبار انصافها نظر الى ان الرهن لا يفسخ الا من انصافه من الضمان فثبت

او الترتيب وقوله من المصنوع له قبلت ورضيت وشبههما وقال في كثر العرف ان عقدية شرط من رضا القضا من فسخه
 المصنوع عنه واما المصنوع له فلا يصح اشترط رضاه ثم اجاب عن قضيت على الاية في الاخبار بجوهره منها الاكفاء
 برضا الرسول ولا يخفى انه لا يصح من رضى من القبول المعروف ومنها العمل ان المصنوع له كان حاضرا فوضي وهذا لا يقتضيه
 اشراط القبول بل مجرد الرضا وانما اعتبر المصنوع لان مقتضى تلك الحقيقة تحقيق الضمان الشرعي عند ضمان على فسخه
 من فسخ المصنوع الرضا في ذلك الوقت واما حاكم اية على مجرد الوعد او من غير ذلك الضمان بل كالا اذا فسخ بعد
 لا يخفى وصح المحقق للكر كفي جامع المقاصد بانه لا يكفي فيه مجرد الرضا بل لابد من القبول وانصافه على ما هو المعبر
 في سائر العقود العربية وغيرها من الشروط وصح استنباطه لا يكفي فيه الكتابة مع القدر على المطلق لكونه معتبرا في العقود
 اللازمة بالايجاع وصح في الكفاية اية بالتشديد اية ككفاية لك بدين فلان ونحوه والقبول على الفور وكذا
 بالعربية فالحق اية كذلك وان لم يصح فيها بذلك وقال في جملة العقود في الضمان انه لا يكفي في الكتابة ولا الاشارة مع
 القدر على المطلق ولا التلفظ بالصيغة بل يجب العرف الى ان يوافق ما يقتضيه العقود اللازمة من انصافها الى ما تقدم
 عنه في ذلك وذكر في الحواجز كذا في الكفاية فربما سئل عن ان يصنع الضمان فثبت لك ما فسخه في دفتر يدا
 تحت لك وتكفلت لك والشهيدان انا صديقان ورضا من اوصيه وما ادنى هذا المعنى القبول فثبتا وضمنت وكفلت
 بمخوذة لك وصيغة الحواجز الكفاية على النقل والتحويل مثل حلتك على فلان بكذا فيقول قبلت واحتلت ومثل ذلك
 قال وذكر في التذكرة اية اعتبارك في الصيغة ثم قال وصيغة الكفاية فربما سئل عن ان يصنع الضمان فثبت لك ما فسخه في دفتر يدا
 لنفس فيقول ضمننت لك حضا او تكفلت او الترتيب باحضاره او انما كفيك ثم قال لا بد من القبول واستفسر الشهيد الثاني
 في كذا شرط رضا المصنوع له كما هو المشهور وقال في كذا في هذا قبل المعتبر بقرضا كفيك تفق ولو منع التراضي لا بد من كون
 بصيغة القبول للفظي قولان اجماعهما الثاني لانه عقد فلا بد من القبول ثم قال في بيعه فبغيره ما يعتبر في سائر العقود
 من التوافق للمعهود بين الايجاب والقبول ويكون بلفظ الماضي والعرف لانه من العقود اللازمة في الحواجز ما حاصلها من
 العقود اللازمة فلا تلتزم الا بايجاب من قبله وقبول من المصنوع له وبغيره من الماضي غيرهما من اللفظ والمفاد في غيرهما
 اقرارنا الحال عليه فانه اعتباراه مطلقا او مع برائة من متهم فيك كفيك تفق فلو كانا متراجعا وتما كفيك به فمقتضى اية
 لمصنوع له لزم له بطول منه بل لكلكه وقيام العقد بغيره والالتزام الحال عليه بالوفاء له بغيره فكذا الحال عليه وما يقو
 بركني العقد العارية مع ان يقول الحال عليه احلت بالدين الذي لك على فلان على نفسه فيقبل وقال في الكفاية انما
 العقود اللازمة فلا بد من وقوعها بين اثنين ولو حكما ورضاها بذلك وبهاضا الكفيل والمكفول فلا بد من ايجاب
 وقبول حاضرين منهما على وجه واحد او اعتبر رضا المكفول كفي حصوله كفيك تفق فلو كانا متراجعا او فسخا في رضا المصنوع
 عنه وصح في الرخصة بان الضمان من العقود اللازمة فلا بد من ايجاب وقبول الغنيتين حريتين عربيتين متطابقتين
 وذكر ان ايجابه ضمننت وتكفلت قبلت وشبه من الالفاظ الدالة عليه صريحا كضمانه على واستوجه كونها على ضمانا وكذا
 في دمي دون مالك عندك لعدم صراحه وصح في الحواجز بضمونا لك ويجوز تقديم رضا الحال عليه حيث يبي على اية
 وصح في الكفاية اية بلزوم الايجاب القبول على الوجه المعبر في العقد الادوم وصح الضمير في الجواهر بان صيغة الضمان
 ضمننت لك وتكفلت فيقول المصنوع له قبلت وقال في شرطية بغيره وحضوره ليقبل وصح في الحواجز بضمونا
 رضا الثالثة وارجعتهما احلتك فيقول المصنوع له قبلت والمحال عليه رضيتا وقبلت وقال لا يضره مقدار رنة
 قبول الحال عليه بل لو احال على الغائب فرضي عند جماعة بالمحال عليه جازا قال في هذه كذا لا يطلع عليها كل احد ثم استشهد
 لذلك بكلام العلامة في وكالات القواعد وصح في الكفاية اية بامتناع الرضا المكفول والمكفول له وان صيغة انا كفيك فلا
 او كفلت لك فلا تافى فيقول المكفول له قبلت وتكفلت ورضيت وصح في الكفاية اية المزام بانه لا بد في الضمان من رضا

تعدى الضمان
 ان اخرج الماني
 الضمان الماني
 المالك الماني
 صلح الماني
 صلح الماني
 في فسخه
 في اية الضمان

المعاقد بين واما الضامن والمضنون لم يبا وقع العقد عليه كذا في المحقق وقال له لا بد من ان يكونا من جنسهما
ضممت تحتها وكفلت وما ادى معناه وقال بهما قد يعمرون عقد او اعتبارا من رضا المضمون كذا الضامن وفي
اشراط قبوله في حال ان شرط اعتباره في الوصل المعتبر بين الايجاب والقبول في العود وصرح آية بان لا تكفي الكتابة في العقد
واقصر في الحواشي على انهما عقد اعتبارا من رضا الثلثة وتقدم عنه وعن غيره ان المعتبر في الحال عليه مطلقا لفظا
كفاية في الحال انما استقر جواز الحواشي على البرئ من اصل عليه وجعله شبهة في الضمان فربما يلوح عن جريان
احكام الضمان فيه اية واقصر في الكفاية اية على انهما عقد اعتبارا من رضا المضمون له والكفيل وصرح بجواز كفاية
كفيل وغيرهما وصرح في الخبر بان الضمان عقد لازم من جهة الضامن بشرط فيه رضا المضمون له كذا الضامن اتفاقا
وقال ان الاقرب عينا بقوله وذكر ان عبارة جنحت وكفلت وتخلع صانتي على الزوم وقال لو كتبت انتميت لقرينة
الذات انعقاد الضمان والا فلا وظاهر الكفاية ان الاختيار او ذك من الفاظها فاما الضامن وغيره اية واقصر في الحواشي على
انها عقد يلزم بمجرد تحققه ويشترط فيها رضا الثلثة منهم في الحال الذي يقبل الحواشي والواقع في الكفاية على اعتبار رضا
الكفيل والمضمون وقوى باعتبار رضا المضمون غير اية واقصر في الاشارة الى ان الضامن على اعتباره في الجمع
مقتضاه كفاية حصوله على غير ما مطلقا ولم يخصه في كلامه هناك كونه والتمس في صرح ذلك في الانصاح بان
الاولى كفاية رضا المضمون له وعدم اشتراط قبوله لكونه التزاما واعتانة للمضمون عنه وليس على مواعيد المعاملات في انصاح
الشرعية في الحواشي والكتا على ذكر الرضا وقال في النكاح ان لا بد من ان يبا وقع العقد عليه كذا الضامن وكفلت
وشبهه ولو قال مالك عندى وعلى او صاعية على فليس يصير وهو يقتصر على عدم اعتبار ذلك بناء على اشتراط الغير في
قال فيقبل المستحق وقيل يكفي رضا فلا يشترط فورية القبول ولا يتحقق ان الفرق بينهما مستبعد جدا كما قيل على القول
ويجمل الاحالة على ما في النكاح لست بذكره وتناول اسم الماعدا باسما معنوية وموافقا حكمها هو المعروف ونقل عن
فعله في نظائره ونقل عنه في بعض الفتاوى انما يشترط في الحواشي رضا الثلثة لا المضمون منهم فيلزم ان لا يشترط فيها القبول
المعروف في نقل عن ابن قدامة في بعض الفتاوى انما يشترط فيها القبول من بل ما يدل على الحواشي والالتزام عرفا في
خدم فلان كذا في حاله لهما وراوا على هذا كذا في انصاح المحقق في الجمع على كونها عقودا مشروطة برضا من اعتبر رضا
واقصر في بعض كتبه على كون الرضا في بعضها والظاهر انما حكم الجميع في ذلك وصرح في الشرايع بان عقاد الضمان بكتابة
الضامن من جنس المضمون في الدالة لا يجرده وظاهر ما مر في عبارة المحقق وهو ان لا يلزم من اواخر المقترحة واقصر فيها وفي
النهاية اية على كون الضامن والاحالة التحصيل وقبول الطرفين الاخر وهو يحمل مجرد الرضا ولا يستلزم على ما عرى في الاول
البيع وذكر في الخلاف الرضا من قبول الخوي من غير رق بين ساد كونه حمل الاول على الثاني بعكسه ويشهد لذلك قول
الحال الذي يقبل الحواشي فلا بد من اعتبار رضاها ويشهد للثاني في عدم شرطه بينه وبين الحال عليه في اعتبار ذلك والغير
بكل من اللقبين ويقرب من عبارة الخلاف عبارة قد وفيه اية في الضمان ذكر الرضا مقتضا عليه وفي الحواشي انما حصل رضا
الثلثة صحة الحواشي بخلاف وفي المراسم في الضمان انما يشترط قبول واحد ولو يذكر ذلك في الحواشي والكتا وقد ذكر في
جملة من العقود اللازمة كالنكاح والبيع والاختلاف والجائزة كالوكالات والقرض وتركه في اخرى في الكفاية اقصر على ذكر رضا
الغير وقول الكفيل والحال عليه ثم عبر بالرضا اية في المكحول له والحال في المكفول عليه وذكر في صحة الضمان بقوله كذا في حاله
لازم في الغنية اقصر على ذكر رضا الثلثة في الحواشي وذكر في دفعه بخلاف واعتبر في الضمان قبول المضمون له وفي الحواشي
رضا المضمون عنه فلا يبعد ان يكون المراد بالجميع مطلقا لفظا من شرط الضمان وجود ضامن ومضمون او
مضمون عنه وليس من شرط الضامن مضمون عنها والحواشي عقد من العقود يوجب الوفاء وقد استدل على مشروعية انما لا يقتضي
العقد ما عدا ذلك وفي الشرايع ان الضمان عند ثبوت من شرطه رضا الضامن والمضمون له ويجوز في الكفاية اطلاق

العقد واشترط التحصيل والتأجيل مع ضبط الاصل ثم ذكر في بعض المسائل قبول المضمون له وذكر في الحواشي انها عقد
قائم بنفسه عند احتياجه وهو من العقود اللازمة للثقة قد بين وعينه صحة عقد لها رضا الثلثة ومنهم من قال ان الذي يقبل
الحواشي فاذا رضى جميعا صح العقد بخلاف وفي الجملة ان الضمان عقد لازم من الطرفين ويقع على رضا المضمون له
والضامن والحواشي عقد يقتضي رضا الثلثة ثم ذكر في بعض المسائل قبول الحواشي وهذه العبارات وان كانت قد وردت
في العقود بخلاف في الكتابين وغيرهما الا انها اظهرت اعتبار العقد للفظ المصلد كاه وفيه ذكر كثير من الاحكام فيهم
الشيخ والقاضي والراوندى والحلى وابن سبيد والفاضلان والشمس السبكي وابن قدامة والوكيل في المسئلة الشهيرة
التي هي اجباية بينهم على ما في المذهب في البناء وغاية المرام وجامع المقاصد ظاهر الشيخ انما قال على كل حال ان لا يحضر
فلان فهو ضامن للمال مطلقا ان لم يحضر في الاجل على اختلاف في عبارة القم وان قدم الشرط فهو كفيل لنفسه خاصة
وقد استدل في ذلك على قولي ان لا يبا وقع العقد عليه كذا الضامن وانما قال في بعض جمل وقال ان جئت
والامعول فيه انما يرددهم قال عليه نفس ولا يشترط عليه من الدائم فان قال على خصانه درهم ان لم اذفع له قال بلزومه الدائم ان
لم يدفع اليه وفي نسخة الكفاية ولا يفيلك وفيه الاخرى التي لا يجد حجة لها عنه قال سالت عن الرجل يكفل بنفس الرجل الى
اجل فان لم يات به فعليه كذا وكذا وفيما قال ان جابه الى اجل فليس عليه مال هو كفيل له بنفسه ابدا الا ان يسهل بالذم او لا
بذلك بالذم او لا هم فهو ضامن من ليات به الى اجل الذي اجله وحكي لا سكا في ان قال الكفيل لظالم الحق ما لك على فلان
فهو على ذمته الى يوم كذا وانما كفيل لك بنفسه صح الضمان على الكفيل بالنفس بالمال ان لم يوفد المطلوب الى المطالب ثم ذكر
ما يورد في وقوع الضمان عند قبوله على كذا وقال ابن قدامة في قوله ان ليات به وفيه كذا فعلى ما ثبت عليه لزمه ذلك الى
لم يحضره حقا كان او ميتا بالاجماع وقال ابن سبيد ان قال على احضاره فان لم يحضره فعلى ربه المعلوم فليس عليه الا
احضاره وقد روي في الموقوف عن اسحق بن عمار عن الصادق في الرجل يكون عليه دين فحضر الموت فقال وليه على نيك قال
ببره ذلك وان لم يوفد وليه من بعده الجوز في خبر فضيل وعبد الله قال لما حضر محمد بن سائر الموت خلت عليه بنوها ثم
فقال لهم قلوا فتم قرأته وقرأته ثمك وعلى ابن قدامة في قوله على الحبيب في ذلك دينك على ان قال فقال على
دينك كذا وقال ما انما لم يمتني ان اضمنه ولا الاكر اهتد ان يقولوا سبنا في رجل باع ثوبا لزيد بن عبد الله ان الذي كان لا يصل
على رجل عليه دين فانه يجازاه فقال هل على صاحبكم دين فقالوا نعم فقال فقال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة
على رسول الله قال ففعل عليه ففعل الله على رسول الله قال ما اولى المؤمنين من انفسهم من ترك ما لا فلو شئتم من تركه دينيا
فعل وفي خبر عطاء عن ابي بصير في حديث فيه قول النبي من ترك ديني ففعل الله فقال ففعل رسول الله ففعل الله ففعل الله
حيا وكفا لزيد كذا انما يشاء ثم انه قد روي في حديثه عبد الله بن سنان وخبر الحسن بن صالح الثوري عن الصادق في الرجل يموت
وعليه دين فيضمنه ضامن الغرض فقال دارض الغرض فقد روت دمة الميت وفيه فقر الرضا وان كان لك على رجل مال فيضمنه
رجل عنده ماله وقبله ضامنه فليت قد روي عنه وقد لزم الضامن رده عليك وفيه موقعة الحسن بن الجهم وصححه في
الحسن بن حديد في رجل من وثرة الغرض قال ليات به في حكم الا يطالبك عليك من خصته وانت في حال الاخرة واحواذوا
الضامن لرضاهم عنك قال تكون في سعة من ذلك وحل فلت فان لم يعطهم قال كان ذلك عنقه لئن قال اذا كان ذلك
احل لك فيضمن لك عنهم رضاهم الجوز في رسالة الى سيدنا الحسن بن علي قال كاه على رسول الله واهلها ضامن من قيام رسول
علي صاحبكم من بين قالوا نعم وهران فقال صلوا على صاحبكم فقال على رسول الله واهلها ضامن من قيام رسول
الله ففعل عليه ثم اجعل على علي فقال جزا الله عن الاسلام خير اهلك فانك كذا حيا وقد اطلق الضمان و
الحواشي والكفاية سائر الاخبار فان في في الجاهل على التوفيق وجب لاقتضا على الميت والشايع المعروف ان هذا وله
من زمان الشارع وان بني على ما في نسخة ظاهر الاطلاق ونحو ذلك على الكفاية كذا والكفاية الضمان في قوله

وله في النكاح
وله في النكاح

في العقد الثاني
المسافة من الاقفاط الواقعة بالقطر الماخذ والقبول الرضخ وظاهر الاقفاط القول الفعلي انما يحصل من القول
والاجود الاقفاط على اللفظ الدال على ذلك لا يرضى امرابطا لا بعد الا القول الكاشف عنه وهو انما اعتبر باللفظ
القبول على الرضا بالقبول مع ان المعبر هو الرضا الكثر امرابطا لا بعد الا القول الكاشف عنه وهو انما اعتبر باللفظ
في الشرح مع التصريح في المزارعة بلزوم عريته الايجاب القول وبانه لا يرضى الا بغير ارضتك وسلمت اليك وقبالتك و
عاملتك وملككتك ونحوها من صيغ الماخذه الدالة على الاقفاط مع انما وان تذكر القول في الشرايع لعل للاشارة الى
كفايا القول لفعل كالمخير القواعد لا في قولنا القبول في الماخذه لانه لا يرضى وهو كل لفظ دال على الرضا بما
لا يوجب جنسية وجريان المعاطاة هنا بعيدا لا يشترط على الغير وجهه العوض فضلا لبيع والاجارة فيقصر فيه على قول
اليقين وفي التبيين اقصر على كلفظ ارضتك وساقبتك والقبول بلفظ قبالتك ورضيتك في جوابها انما كان من كفايا
الايجاب القول فلا يوجب في الاولى ارضتك وعاملتك وفي الثانية ساقبتك وصاحبتك وعاملتك وسلمت اليك
والقبول قبالتك فيهما تسلمت الثانية وفيه اية لو اشترطت لغيرهم ارض ومن الاخر البند ومن الثالث القول لعل
فقط العقد صاحب الارض والعمل لا يشترط قبول صاحب البند لفظا بل يكفي مشاورة البند وفي جمل العقود في المزارعة
يعتبر فيها في العقود للارزعة وايضا ارضتك وعاملتك وسلمت اليك وما اشترطت لك والقبول قبالتك ونحوه وفي الثاني
ايضا ساقبتك وعاملتك وسلمت اليك وما جرى مجراه ولا بد من القول لفظا وفي جامع المقاصد لا يرضى ان لا يرضى
المزارعة من يوجب ارضته كغيره من العقود للارزعة وذلك كرضيتك وشبهه مما يدل على تسليم الارض للزراعة بمقتضى مشاورة
الاحقر اعتبار القول لفظا وفيه المسافة يجب فيها ما يوجب سائر العقود للارزعة من العريته والقبول لفظا والمطابقة
والفورية وغيرهما وان الظاهر عدم جريان المعاطاة فيها نحو ما مر من ان المبيع طاعة من عريته صورة الجمع بين الاخرين
ان اقصر على لفظ المسافة لم يتغير هذا المحاذرة الارض لان الاسم لا يشترط عليه وسكن في القواعد الخيرية والتميز في بيان
الجمع بينهما مع التخيير فيما او بما يتناوها وبانه لو اقصر على المسافة على الشجر لغير الزرع واستشكل في الاولين فيما اذا قصد
بلفظ المسافة التقى والزرع نظرا الى افتقار المزارعة الى التقى ثم استقر في التخيير جواز ذلك مع ارادة المزارع التقى
باطراد ذلك في الارض ايضا لوقال ساقبتك على هذه الارض نصف ارضك فيها وحكم في موضع اخر من القواعد بانه
لو قال ساقبتك على الارض والشجر بالنصف ما يزرع فيها وحكم في موضع اخر من القواعد بانه لو قال ساقبتك على الارض
والشجر بالنصف جاز لان التخيير يحتاج الى التقى وحكم في التذكرة بانه قال ساقبتك على النخل والارض بالنصف لم يفرق
في الارض لعدم تناول المسافات لها وحكم اية في الايضاح وجامع المقاصد في ذلك نظر الى ان الشارع في
كل من المزارعة والمسافة لفظا خاصا فلا تقع احدهما بلفظ الاخرى ثم في مزارعة الشرايع انه لو كان بلفظ الاجارة
لم يصح لغيرها العوض في مزارعة التذكرة القائل لا تعقد بلفظ الاجارة فلو قال اجرتك هذه الارض مدة معينة بثلث ثمنها
منها لم يصح لغيرها العوض في مزارعة التذكرة القائل لا تعقد بلفظ الاجارة بثلث ثمنها فلو قال اجرتك هذه الارض مدة معينة بثلث ثمنها
القصف وشبهه او قال المالك ساجرتك لغيره بثلث ثمنها لم يصح لان المسافة والاجارة معنيان مختلفان لا يعتبر
باحدهما عن الاخر كما ان البيع والاجارة كذلك ولو قصد الاجارة بلفظ البيع لم يصح لان البيع والقبول لفظان
بلفظ الاجارة لم يبينهما من النسخة وانما كل من اللفظين في نفسه لا يوجب الاخر وكذا في البيع والقبول لفظان
يطلقان لا يستلزمان على ما ذكر في مزارعة القواعد لوعقد بلفظ الاجارة لم ينعقد ان قصد الاجارة او المزارعة وفيها اية
لوجوب الارض فيخرج منها ارضه سواء اعتبر بالبيع او بالقبول في جميع وفي مسافة لو قال ساجرتك لغيره بثلث ثمنها
مدة كذا نصف حاصله لم يصح على شكك في انما اشترط العمل في الاجارة اذا قصد انما اذا قصد المسافة جازا فلا يصح
من ذلك انما يشترط العمل في الاجارة في عقد المزارعة ويجوز انما اذا قصد المسافة جازا فلا يصح

فقد التزم في العقد الثاني

في العقد الثاني
المسافة من الاقفاط الواقعة بالقطر الماخذ والقبول الرضخ وظاهر الاقفاط القول الفعلي انما يحصل من القول
والاجود الاقفاط على اللفظ الدال على ذلك لا يرضى امرابطا لا بعد الا القول الكاشف عنه وهو انما اعتبر باللفظ
القبول على الرضا بالقبول مع ان المعبر هو الرضا الكثر امرابطا لا بعد الا القول الكاشف عنه وهو انما اعتبر باللفظ
في الشرح مع التصريح في المزارعة بلزوم عريته الايجاب القول وبانه لا يرضى الا بغير ارضتك وسلمت اليك وقبالتك و
عاملتك وملككتك ونحوها من صيغ الماخذه الدالة على الاقفاط مع انما وان تذكر القول في الشرايع لعل للاشارة الى
كفايا القول لفعل كالمخير القواعد لا في قولنا القبول في الماخذه لانه لا يرضى وهو كل لفظ دال على الرضا بما
لا يوجب جنسية وجريان المعاطاة هنا بعيدا لا يشترط على الغير وجهه العوض فضلا لبيع والاجارة فيقصر فيه على قول
اليقين وفي التبيين اقصر على كلفظ ارضتك وساقبتك والقبول بلفظ قبالتك ورضيتك في جوابها انما كان من كفايا
الايجاب القول فلا يوجب في الاولى ارضتك وعاملتك وفي الثانية ساقبتك وصاحبتك وعاملتك وسلمت اليك
والقبول قبالتك فيهما تسلمت الثانية وفيه اية لو اشترطت لغيرهم ارض ومن الاخر البند ومن الثالث القول لعل
فقط العقد صاحب الارض والعمل لا يشترط قبول صاحب البند لفظا بل يكفي مشاورة البند وفي جمل العقود في المزارعة
يعتبر فيها في العقود للارزعة وايضا ارضتك وعاملتك وسلمت اليك وما اشترطت لك والقبول قبالتك ونحوه وفي الثاني
ايضا ساقبتك وعاملتك وسلمت اليك وما جرى مجراه ولا بد من القول لفظا وفي جامع المقاصد لا يرضى ان لا يرضى
المزارعة من يوجب ارضته كغيره من العقود للارزعة وذلك كرضيتك وشبهه مما يدل على تسليم الارض للزراعة بمقتضى مشاورة
الاحقر اعتبار القول لفظا وفيه المسافة يجب فيها ما يوجب سائر العقود للارزعة من العريته والقبول لفظا والمطابقة
والفورية وغيرهما وان الظاهر عدم جريان المعاطاة فيها نحو ما مر من ان المبيع طاعة من عريته صورة الجمع بين الاخرين
ان اقصر على لفظ المسافة لم يتغير هذا المحاذرة الارض لان الاسم لا يشترط عليه وسكن في القواعد الخيرية والتميز في بيان
الجمع بينهما مع التخيير فيما او بما يتناوها وبانه لو اقصر على المسافة على الشجر لغير الزرع واستشكل في الاولين فيما اذا قصد
بلفظ المسافة التقى والزرع نظرا الى افتقار المزارعة الى التقى ثم استقر في التخيير جواز ذلك مع ارادة المزارع التقى
باطراد ذلك في الارض ايضا لوقال ساقبتك على هذه الارض نصف ارضك فيها وحكم في موضع اخر من القواعد بانه
لو قال ساقبتك على الارض والشجر بالنصف ما يزرع فيها وحكم في موضع اخر من القواعد بانه لو قال ساقبتك على الارض
والشجر بالنصف جاز لان التخيير يحتاج الى التقى وحكم في التذكرة بانه قال ساقبتك على النخل والارض بالنصف لم يفرق
في الارض لعدم تناول المسافات لها وحكم اية في الايضاح وجامع المقاصد في ذلك نظر الى ان الشارع في
كل من المزارعة والمسافة لفظا خاصا فلا تقع احدهما بلفظ الاخرى ثم في مزارعة الشرايع انه لو كان بلفظ الاجارة
لم يصح لغيرها العوض في مزارعة التذكرة القائل لا تعقد بلفظ الاجارة فلو قال اجرتك هذه الارض مدة معينة بثلث ثمنها
منها لم يصح لغيرها العوض في مزارعة التذكرة القائل لا تعقد بلفظ الاجارة بثلث ثمنها فلو قال اجرتك هذه الارض مدة معينة بثلث ثمنها
القصف وشبهه او قال المالك ساجرتك لغيره بثلث ثمنها لم يصح لان المسافة والاجارة معنيان مختلفان لا يعتبر
باحدهما عن الاخر كما ان البيع والاجارة كذلك ولو قصد الاجارة بلفظ البيع لم يصح لان البيع والقبول لفظان
بلفظ الاجارة لم يبينهما من النسخة وانما كل من اللفظين في نفسه لا يوجب الاخر وكذا في البيع والقبول لفظان
يطلقان لا يستلزمان على ما ذكر في مزارعة القواعد لوعقد بلفظ الاجارة لم ينعقد ان قصد الاجارة او المزارعة وفيها اية
لوجوب الارض فيخرج منها ارضه سواء اعتبر بالبيع او بالقبول في جميع وفي مسافة لو قال ساجرتك لغيره بثلث ثمنها
مدة كذا نصف حاصله لم يصح على شكك في انما اشترط العمل في الاجارة اذا قصد انما اذا قصد المسافة جازا فلا يصح
من ذلك انما يشترط العمل في الاجارة في عقد المزارعة ويجوز انما اذا قصد المسافة جازا فلا يصح

التي لا تشد العظم حتى ذلك بعض الاجزاء ولم ينقل عنه غير ذلك وقد ذكرنا الاسماء في باب حد الرضاع ما تضمنه اعتبار
الابنات والاشداد وحده به الباب ثم روي ما يدل على تحريم العشرة عشرة رضعاً وانما تقتضي حصول الامانة المذكورة وهو
في الفقيه المذكور وغيره معتقد وما يدين به خبر اصرح مما يحتاج على ذلك لا يحرم الا الرضاع عشرة وخبرين معتبرين بحولين كاملين
واقصر على ذلك وعلى رواية فشير اليها وارسلها في كتاب المقنع اذ لا يكف عن الاغراض عند الاحتياط على غير التقديرات
وقال ابن ذلك لا يحرم من الرضاع الا ما ائبت للتم وشدة العظم وقال وسئل لعمرك هل لذلك حد فقال لا يحرم من الرضاع
الا رضاع يوم وابله او خمس عشرة رضة متواليات لا يفصل بينهما قول يلوح منه التعويل على هذا الخبر فيشهد به ما قاله
في صدر الكتاب فليلاحظ قال وروي لا يحرم من الرضاع الا رضاع خمسة عشر يوماً وابله او اربعين يوماً وبينه رضاع و
كان يفتي شيخنا في الحسن اقول هو وافقه في كتاب الهداية ثم قال وروي انه لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كاملين
وقد لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضع من ثديي احدته وروايت في الفقيه وكذلك معناه الاخبار ما يوهم اعتبار وحدة
كثرة كما شق عليه وروي شيخ الطائفة في كتاب الهداية في الاستصحاب معظم الاخبار المروية في هذا المضمار واطرح جملة
منها بالنداء او العتق وموافقة العامة ومنها ما دل على اعتبار ستة فقال في الاستصحاب ان خبرنا اذا مد صرنا ذلك العمل
بالاجماع اذ اجماع الامتراك اوضح من اجماع الفاضل المقداد في النسخ فانه قال في ما مضى قال الشيخ انه من تركه ولا يقل
لو كان جميع الفروع صحيحاً لكانت انتهى ومن ثم لم يخرج خبره على الفقيه ثم ان قال في باب والتمس في هذا الباب وبينه العمل عليه
الخبر الذي رواه محمد بن احمد بن يحيى ذكر موثقة زياد بن سودة الانية وعليه عمداً في الاستصحاب وقال فيهما لانتا فيهما بين
هذا الخبر وبين الاخبار التي تضمنت ذكر شد العظم ولبنات اللبم اذ ليس في هذا ذكر عند الرضعة المقترنة لذلك ولا يمنع ان يكون
مقداره ما مضى في هذا الخبر وهو خمسة عشر رضة ورضاع يوم وابله وقال في باب في بيان ما بين قوله الذي يحرم من الرضاع
متواليه وبين قوله هو ان يرضع حتى يلبس ويثني نفسه بين قوله رضاع يوم وابله لان هذه الثالث حد وعبارته عما بينت
ويشد العظم فانه حصل العلم بعرف به التحريم ولا تضار فيها على وجه من الوجوه ثم ان تعرض لبقية الاخبار والمخالفة وكنت
عما فيها من المصنفات مشايراً ولا زلت في رسالتي الفقه المسبوبة الى الرضعة ان قال الحد الذي يحرم من الرضاع انما عليه بعض
دون كذا روي فانه يختلف ما ائبت للتم وقوى العظم وهو رضاع ثلثة ايام متواليات وشدة رضعاً متواليات مرويات
بلين العمل وقد روي بعض رضعان وثلاثة اقول الامتداد لثلاثة ايام او خمسة عشر يوماً الاما وقفاً على خبر هذا الخبر
ومسئلة المقنع وفيما مع ما فيها من الدافع والخصا لبيان ما يعتمد عليه ويرجع اليه في امثال هذا المقام فتجوز استراحت
الكلام فيهما واما المخالفون فمروا عن ابي بصير انه لا يحرم الا اربعة ارضعات وكان قبل الطعام والاشجار الاما ائبت للتم
واشتر العظم وان الرضعة من الجارية والاشجار الاما لا يحرم الا ما لا يحرم من الرضعة والاشجار الاما لا يحرم من الرضعة
ولا الرضعة والرضعتان واستنبط الظاهرية من خبر ذلك ان خبره ثلث رضعات مع اطلاق الكتاب ما هيض باثباته و
روايت عن غايه ما يدل على اعتبار العشر واثبت غير واحد منهم في حكاية وصايتهم عنها الهافا ان كان تمام الرزق
الله في القرآن عشرة رضعاً معلوماً يحتمل ثم نسخ بمجموع معلومات وقوة رسول الله وهي فيما يقر من القرآن وبما اخذ القاضي
احمد بن حنبل من الصحابة والتابعين والفقهاء وهذا النقل شائع بين العامة ولم يثبت عندنا فهو مردود بقلوب علماء اذ النسخ لم
يثبت والمنسوخ حجة على معتقديه واطرح كثره في العمل بهذه الاخبار ونحوها بالقليل من الرضاع وكثيره عمداً باطلاق الاية
الرواية المشهورة وبعض المرويات لا يستحبنا وماروه على انه قال يحرم الرضعة ما يحرم الحولان وهذا هو المذهب في ذلك
والاواني واللبث بن سعيد والثوري وابي حنيفة واصحابهم والمروية عن علي وابن عباس رضي الله عنهما على ان المسلمين لم يحرم
على انه يحرم في الماهية بغيره بالصائم وهو من الغائط الواضح والافترار الفاضح وكذا ما روي عن علي بن فضال في كتاب الامانة
اجمعوا في الرضاع والرضعة على اعتبار ما زاد على ونظائره واما من هل البيت بل يوارث بذلك وهم ادركوا انها

فيما بين النكاح والفقه
كتاب النكاح

طائفة من الاخبار النبوية وكثير من اقوال المفسرين في العلة يقتضيانها وليعلم ان الشيخ قال في كتاب الرضاع في
لا قبل التهادي على الرضاع مطلقاً فالان الناس يختلفون في الرضاع الذي يثبت به التحريم والحرمة منهم من قال بحد واحد
ومنهم من قال بحدين ومنهم من قال بحدين ومنهم من قال بحد واحد ومنهم من قال بحد واحد ومنهم من قال بحد واحد
فاذا كان كذلك لم يجز ان يعمل على الاطلاق اقول لعمرك بالرضعة نقل عن مالك وابي حنيفة في كثر العرفان وغيره والرضعة
الكاملة قول في حد الاسكان كما ياتي في اعتبار الكولين فما اذا دخل في احد من العلفا واعلم يفتي على عمل الرضاع
في الاية والرواية على الرضاع الكامل فيخرج من ذلك احوال اخر كالحولين وشبههم من ائبت احوال ومن هذا الخبر ان
العوالم وسائر فرق الاسلام لا يقبل احداً في كنفهم غالباً الا المشاهير المستأجرة في مصنفات الفقهين ومن يفتي في
قوام وكما اقتضت الادلة والافهام والاستصحاب وذكرها لا يشر شيئاً في هذا فلا يجد ان يكون الغالب في
الاجماع الذي يطلقه الشيخ واخراجه يقتضي على المخالفين من قبل الاجماع المركب او ما يترتب منه واما الفقهاء من اصحابنا
فذهب بعضهم الى تحريم الرضاع فليدركه كثير وكان حقيقته حكمه الشيخ في البيان على النقل عنه وكذا ابن ادريس في الشرائع
وفي الخلاف اية مما يروي اليه وقال ابو علي الاسكاني في الاحكام وقد اختلفت الرواية من الوجهين جميعاً في قدر الرضاع المحرم
الا ان الذي وجبه لغيره عتق واخيراً المرافعة كذا وقع عليه رضة وهو ما دل على بطلان اجتهاد المصنف والوجود
محرم النكاح وقال ابن سبغويه في العدة في الرضعة عشرة رضة في حد الفطام فمن شرب بعد الفطام لم يحرم ذلك
الشراب قال المصنف في المسئلة التي يحرم النكاح من الرضاع عشرة رضعاً متواليات لا يفصل بينها وبين رضاع امرأة اخرى
ثم قال وان كان دون ذلك واكثر على افتراق من غير اتصال في الرضعة النكاح في كل حال واخيراً الذي ائبت له المراسم بذلك اعتبر
العشر واقصر على التقدير بالعدد كما هو الظاهر مما نقل عن ابي حنيفة وقد انصرف عليه الشيخ في موضعين من كلامه وكذا ابي حنيفة
في النسخة ويمكن ان يعتد عن الشيخ مع انه حال التفصيل على موضعين ما كان الحد وكلها متقاربة وكان الحد بسبب
واصل بالاشتغال التقدير بالزمان وهو اليوم والليله حيثما انفق رضة من الرضعة العدد ولا يعلم حصول الاثر وهو
الابنات والاشداد واعلم بانما دون ذلك مع الاحتياط على العدد ويتيقن ان يكون هذا هو الحد لصاحب النسخة مع انه
يحمل ان لا يرى التقدير بالامور بقيا مستقلاً لمعرفة الرضعة المحرم فانه احد الاقوال كما ياتي في كتابي في وجوب قضا المشايخ
الاولين بكل من الوجهين في التقدير بالامور واما اعتداهم في التقدير بالزمان فواضح فان لم ينقل عن مستند من الضو
سوى موثقة زباد لم يشمله عليه وعلى التقدير بالزمان عشرة رضة والوجه في الاخر احر منهما امر واحد وبالحجة فهو بين
بين علي اقل الرضاع الذي اعتبره وبينه لا يعتد به فان قيل فما لو كثر في الرضعة من جارية من الاحتياط كالفقه في العمل
غيرهما ممن وافق المصنف في اعتبار العشر الشيخ في التقدير بالليله فقلت لعل ذلك لتوقف طائفة ولا اجماع كما انما
الشيخ اولان كل من قال بذلك اعتبره التقدير بالزمان فلا يحصى عنده او انه يجوز وان بطرح بعض الاحكام المستفادة
من الخبر ويؤخذ بعض امور وهو على اطلاق مجموع وتفصيله موكول الى المحل في الوجهين الثانيين كلام ان لم يكن مخالفاً
يعرف مما سبق اما الاجماع فلا بأس بالاستناد اليه ائبت هذا الحكم فان متاخراً صفاً الطبقة اعليه ولم ينقلوا عنه
خلافاً وبسته جملة منهم كالعامة في التذكرة والمتفق الكرك واخراجه الى علمنا وحكي النبوية في كثر العرفان والمقدس
الاردبيسي في زبدة البيان الاجماع عليه ويلوح انهم من تولى غايته من تارة عن الشيخ من ابتاعه وابتاعه حتى رايت
بعض الافاضل يثبت في رسالته التي علمها في الرضاع اعتبار العشر اذ اوفق بالتقدير باليوم والليله على كل ما
الشهيد في ذلك واعترب عند المصنف سابق وهو عيب في الاجماع هناك من اقوى المودعات وقال ابو الفضل في الكافي ومن
الشرط ان يكون مما يثبت للتم ويقوى العظم يكون يوماً وابله او عشرة رضعاً متواليات لا يفصل بينها وبين رضاع
اخرى وكذا قال ابن سبغويه في الغيبة وكنت نقل المولى في العدة وخاطب العشر اعز في الخبرين روي في الخبرين في

الوسيلة ويحصل ذلك بأحد ثلاثة أشياء بأرضع العقب يومياً وليد رضعا متواليات من غير فصل بينهما امرأة أخرى أو بار
نضاع عشرة رضعات متواليات رتبة وخمس عشرة رضعة متواليات رتبة أو بار نضاع على حد يثبت اللحم ويشد
العظم أو قول هذا هو أكثر اختيار السيد الموضع على حكمه ما يحل في الشرع وكذا القاضية في المذهب والحل في أحد قوليه
أن رجوع عنه ولو أفتهم عليه جماعة من المتأخرين منهم من أن سلام في الأيضاح ويستحبنا الشهيد في المعقودين فهذا في
شرعية والدائم في رسالة وبعض من تأخر عنه وإلى هذا ذهب العلامة في المحل وأدعى قول الأكثر وكذا ابن همام في المعقود
والسيدان في الرتبة ونهاية المرام وقال الشهيد الثاني في ذلك أنه قول أكثر المتأخرين والعقول لا يحل أكثر المتأخرين وقال
في الرتبة أن الأول قول المعظم ولا وجه له وعلى ما قاله يمكن الجمع بين الدعاوى المختلفة فإن العلامة قال في كراهة الترتيب
هو القول الآخر وكذا المقدس لا يرد على ذلك البيان وقال السيد في كراهة العرفان أنه قول الأكثر وحله في دفع أشهر
الروايتين والمحقق الكركي أقوى غايته المتأخرين ثم قلنا ذكرنا تأطيرنا عليه من فتاوى الأصحاب في دفع ما هو الصواب
وتفريع لما هو المذهب في الباب قال الشيخ في كتاب الرضاع من طائفة الرضعات بهذا اللبن أي لبن الفحل خمس عشرة رضعة كاملة
متواليات لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى ورضاع يوم وليد أن لا يضبط عدد مثل ذلك ويعلم أنه ثبت عليه اللحم والعظم
وفيه خلاف أنشئت بحجة من جهة الممازج واليه وقال في كتاب النكاح من ذراع المولود من هذا اللبن عندنا خمس
عشرة رضعة متواليات لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى وفيه خلاف في مدة الحولين ثبت حرمته بينهما وقال في آخر كتاب
الرضاع في الشهادة عليه يعتبر أن يقول الشاهدان شهدا أنها أرضعت خمس عشرة رضعة متفرقات خلص اللبن منهن إلى جوفه
في الحولين قال ويحتاج على مذهبن أن يبين أنهما لم يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى قال وإن كان نفيهما فيمكن أن
يشهدا ما فارقهما هذه المرأة حتى استوفيتا العدد وقال في المحل أن من أحبا بنا من قال أن الذي يحرم من الرضاع عشرة رضعات
متواليات لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى منهن من قال خمس عشرة رضعة وهو لا يفرق بين رتبة الرضاع وبين وليد أو ما
أثبت اللحم وشد العظم إذا لم يخل بينهما برضاع امرأة أخرى وحده الرضعة ما برتبة الرضعة ثم ذكر أقوال المحققين على نحو
أشرا إليه وقال في بلدنا أن الأصل عدم التحريم وما ذكرناه مجمع على أنه يحرم وما قاله ليس عليه دليل وأيضاً عليه جماعة الفقهاء
الأمم في ذلك منهم من لا يعتبر بقوله وفاته النهاية الذي يحرم من الرضاع ما أثبت اللحم وشد العظم فإن علم بذلك ولا كان لا
اعتبار بخمس عشرة رضعة متواليات لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى فإن لم يضبط العدد اعتبر برضاع يوم وليد أو ما
لم يرضع امرأة أخرى متى كان الرضاع أقل مما ذكرناه قال لا يثبت اللحم ولا يشد العظم أو كان أقل من خمسة عشرة رضعة أو
استيفاء العدد قد فصل بينهما برضاع امرأة أخرى وكان أقل من يوم وليد أو ما لا يرضع إلى العدد أو مع تمام يوم وليد أو ما
يراعي العدد أو مع تمام يوم وليد أو ما لا يرضع برضاع امرأة أخرى فإن كان ذلك لا يحرم ولا تأثير له ويقارب ذلك كلام الفقهاء
في المذهب لا أنه اختار التحريم بعشر رضعات وكذا كلام ابن إدريس امرأة أخرى فإن ذلك لا يحرم ولا تأثير له ويقارب
في الترتيب أكثر في أول كتاب النكاح قال في ما اختاره المعتمد هو الصحيح وحكا عن السيد الموضع قال أنه هو الأصل الذي
أصول مذهبنا لأن الرضاع يتناول اللبن والعظم والكثير لا يجمع حاصل على العشر ونخصيصها ولا أن بعض أصحابنا يحرم القليل
من الرضاع والكثير يتعلق بالعموم والأظهر ما اختاره فقهاء الأئمة وأورد على الشيخ بانه اعتماد على خبر واحد وإنه غير السابغ
وهو مطلق المذهب ثم رجع عن ذلك في باب الرضاع واختار قول الشيخ بحجج بان العموم ختمه جميع أصحابنا المصنفين في
في مخالفة أصالة الأئمة على الجموع عليه وهو التحريم بالخمسة عشرة رضعة فإن لم يثبت بالإجماع أولى وأظهر قال الشيخ أبو علي
العبير في مجمع البيان بعد ما ذكر أقوال المخالفين وقال أصحابنا لا يحرم إلا ما أثبت اللحم وشد العظم وإنما يعتبر ذلك برضاع
يوم وليد لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى أو خمس عشرة رضعة متواليات لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى قال بعض أصحابنا
المحرم عشرة رضعات متواليات وقال يجيب الذين يحل في رتبة الناضح الرضاع المحرم خمسة عشرة رضعة متواليات لا يفصل بينهما

امراة أخرى ويكون اللبن من ثلث لبنه في رتبة ويكون الرضاع في عدة الحولين فإنما يحصل من ذلك لم يحصل التحريم وقال
المعتمد وسائر المحققين عشرة رضعات أو العقب ما قد مضى لأن لا اختيارية أكثر وأصل رتبة الرضاع في النافع الثاني من الرتبة
الكعبة وهي ما أثبت اللحم وشد العظم أو رضاع يوم وليد ولا يحكم لمادون الشرع في الشرح في بيان أشهرهما أنه لا يشتر ولو
رضع خمسة عشرة رضعة فشره قال نحوه في كراهة قال أصحابنا لا يحرم وهذا هو الذي اختاره العلامة في الأرضين في الرتبة
وكذا في الترتيب وقال في رتبة الرضاع المحرم عند علماءنا فقهاء إن إخوان أحدنا ما أثبت اللحم وشد العظم
ولا خلاف في التحريم الثاني رضاع يوم وليد لا يضبط العدد أو رضاع خمسة عشرة رضعة على ما عرفت هذا ثبت أن الرضاع
المحرم ما حصل به أحد المتأخرين الثلاثة أما رضاع يوم وليد لا يضبط العدد أو رضاع خمسة عشرة رضعة على ما عرفت هذا ثبت أن الرضاع
أو رضاع خمسة عشرة رضعة أو ما أثبت اللحم وشد العظم عند علماءنا الأممية وتردوا في القول بعدم التحريم بوجوبه فخصر على
حكاية القولين في العدد وبين في الأحكام والفروع على اعتبار أن خمسة عشرة رضعة لا العشر هو حقيقة الرتبة واجبة فافهم
قال السيد في كراهة العرفان أما الرضاع بحسب المقدار فغند الأكثر ما حسمه عشر رضعة أو ما أثبت اللحم وشد العظم أو رضاع
يوم وليد أو ما حل وما ذكرناه مجمع على تحريمه النكاح ولتطابق الروايات أهل البيت أخذ في ذكر أقوال المخالفين
أقول ولهذا اختلف في التفتيح وكذا التبيين المحقق الأدي في كراهة الترتيب والمحقق الكركي والشهيد الثاني والمقدس لا يرد على
وكثير من تأخر عنهم وعزاه الأدي إلى الشيخ وأبنا ثم نقل عن المعتمد والعلامة والعلامة في المحل يقول بالعشر ولا يذهب عليك
ما فيه من الدلالة على شهرته ما أخرناه بعد الشيخ لكن يرد على أن من ردت الأبناء الفاضل والطوم في هذا وأما المعتمد
جملة من ابتاعه فتدبر وأخذ في عيشا واستوفينا ما وقفنا عليه من فتاوى الأصحاب وغيرهم وأوردنا ما اردنا من علماءهم
فدعوا أن الكلام يقع في مواضع الأول أن لا يعتبر من الرضاع ولا الرضعة وإن كانت كاملاً وليدنا الأصول
والنصوص والأجماع اتفاقاً في الأول فواضح كما أشرا إليه والمخالف من غير معلوم على أنه لا يكثر له ولا يعتد به وأما الثاني
فهو وإن خالف فيه الأسكان إلا أنه لم يرد على أحد من علماءنا العقلاء وظاهر كلامهم بدعي لا يجمع على خلافه فخص
عليه جماعة منهم كالشيخ والحلي والعلامة وغيرهم ولوح الباعثون في الشهادة لك نكاحه بغير بيع الأجبا
متعللاً بمحقق الخلاف من الفقهاء وأهل الحديث وهو بمنزلة عن التحقيق وأهلنا هيكلنا وقفتنا على جميع المخالف
بان الرضاع يصدق على القليل كما يصدق على الكثير فيدبر تحت قوله سبحانه وإهوانكم اللذان أرضعكم وأخوانكم من
الرضاعة وقول النبي فيهما أشبه بين الفريقين فيحرم من الرضاع ما يحرم من لبن الرضاعة كحكمة الترتيب غير أن لا
دالة العامة وإيضاح قوله سبحانه بعد بيان المحرمات وأحل لكم ما ورائكم فبقية غير يوم ولد لا يصح التعلق بشيء من محرمات
النكاح قبل معرفة المحرمات المذكورة فعلى من ادعى تخصيص الرضاع في الرضاعة بما بعد خاص إن يبين ذلك وقد
تخلفت بخصوص ذلك أنه عليه فمعين العمل بالعموم ما أمكن وإيضاح الرضاعة كالتسوية فلا يشترط تحريمها بشرط الرضا
كالولادة فلا يعتبر فيها التعدد ويبدل عليه من طريق الخاص ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار عن أبي الحسن حيث كتب
اليدين بسلامة من الرضاع فكيف قيله وكثير من حرام الرضعة بقصد النكاح أو دواءه والنكاح وإن كان هو المحرم
في الحقيقة إلا أن ذلك استحال صحيح شائع من باب نسيه حكم أحد المتأخرين إلى الآخر لأن الرضاع سبب التحريم وما رواه
الكشي عن السكوني عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين إنهم أناسكم إن رضعوا عينا أو شاة أو لبناً فبني بطن هذا التحريم مع
دور وجه لفظاً ومعنى ولا يرد على الإطلاق في شيء منها وإيضاحه من غير أن لا يخرج من ذلك من هذا إلا
غنا حرم من الرضاع بعد النظام والجواب مني عليه فلا يتعلق بما عني منه ولا يفتي بعد وكيف لا يخرج من ذلك من هذا إلا
غنا أن يجوز من الرضاع الزيادة على الحولين ويمكن المعتمد الرضعة الواحدة أن يحل على تحريم القليل من الرضعات لا مادون ذلك في رتبة
على الغالب والصواب في تحريمه على القربة ويجوز أن لا يرد على ذلك وهو المشافهة بما لا لا يحصل إلا بالناس اللحم واشتداد العظم في

اذا اتفق كما هو المعتاد وانما اشبهها بما يخرج من ماله من غير ان يكون ممنوعا بالشرع فيكون النكاح صحيحا ولو اختلف
 به كذلك لو ثبت ذلك خلافا لظاهر المذهب والغاية والعقد لا يقدم ولو امتنع من اللين مع الحاجة وطالبه اذا تحقق
 المسمى لم يمنع مانع وهو اخذ بالاطلاق في التصرف القوي وجوبه عليه ولا يعتبر بقا اللين باجمعه في المعنى ان يفتقد ولو
 تقينا شيئا منه ليقبح في هذا الحد في تباين الحد وبالحج فالمرجع الى العادة في البداية والنهاية وهل يشرط في اعتبار
 التقدير بالزمان عدم ضبط العقد قبله وهو ظاهر المبسوط والنهاية وبزوجه ومثل وهو ظاهر الاكثريين وقوي
 الايضاح وسبع وغاية المرام ولك وقتة واختيارا جامع صدق على الاول فاذا ضبط العقد اعتبر في التحريم بتحقيق شرطه لا
 فلا تحريم وان كل الزمان بشرائطه ويحتمل ان يتحقق شرطه في بعض اوقات العقد بما اذا تحقق شرطه في بعض اوقات العقد
 ويحتمل ان المسئلة تنبني على ان التقدير بالزمان هل هو لغاية العقد انما كانا عالين على تحقق الاثبات والاشهاد وهو يحصل
 بغيره وقوة المستند على عدم العقد ولا ينعى عليه ولا كالعقد انما كانا عالين على تحقق الاثبات والاشهاد وهو يحصل
 بالعقد وبالزمان لان مقتضى العقد لا يقتضي لك فعل الاول اذا ضبط العقد اعتبر شرطه فان فقدت وبعضها لم
 يتحقق التحريم وط على الثاني يحكم بالتحريم بتحقيق اتيما اتفق وعلم به مع الشرط وليس لك مكان برأى غير ان لا يمنع للتحريم
 التقدير بين المحرم وغيره وهذا الوجه هو الاقوى ولا يظهر نصا وقوي وقاد يستدل لاصالة العقد بانه لو ثبت التحريم
 دون لو كان الحد حلالا واجبا بالخصاص للحد بغيره بعد تحقق الامرين الاخيرين قلت كلام المستدل بخلافه ويحكم بغير
 النزاع لعلنا كما يشهد به تسامع العلماء في عباراتهم واختلافها في ذلك بان يحمل التقييد بعد ضبط العقد على الغالب فان
 وضبط لا يلاحظ غير حتى يعلم به فلا يعلق له بالحكم الشرعي أصلا وهذا ليس بذلك لبعدها في الزمان وانما التقدير بما
 لا يترتب تحقيق شرطه تنبني على انه هل هو شرط مستقل في نفسه كغيره على ما يظهر من المقنع والنهاية والخلاف في المذهب
 والوسيلة والشارع والقدر وكثر العرفان وفيه البيان وكثيرا فاضلين وصريح الايضاح والمذهب الرابع وغاية المرام
 والروضة ولك وجامع المقاصد ويلوح ايقن من الشرح في بي وقدمت اواخر اصل الغير وماعاده علامته تعتبر مع عدم
 العلم بالتحالف للاصل على احتمال لم تنف على قائله وانما هو الاصل الغير لكن لا يطرق في معرفة سوا التقديرين الاخيرين على ما
 يظهر من الظاهر والحليين واختار بعض المتأخرين اوجه والمستند لا اكثر بعد عموم ادلة الرضا على اجماع المتقولة في
 كل من العائنة والنصوص المستفظة الدالة على انه لا يحرم الا ما ابتدأ التحريم وابتدأ له او شد العظم وماد على انه لا يحرم اقل من
 يوم وليله او من عشرة رضة فان كل منهما مشتمل على حكمين نفى اثبات والنفى في كل منهما اعم مطلقا من الاثبات في الا
 فخصص وهو المطلوب يمكن الجمع باعتبار الجحيد لكنه بعيد كما لا يخفى ويرشد الى هذا القول قوله في صحيح ابن مسلم اذا
 رضع الغلام من من شائته وكان ذلك عدة او ثبت له وعده عليه وعده بياضه كغيره في صحيح ابن شاذان في الحسول
 قلت له يحرم من الرضا الرضا والرضعة والثالث قال لا الا ما اشتد عليه لعظم ونبت التحريم وايضا فلا تستفاد من النصوص
 ان السبيل الاصلي لتحريم الرضا تحقيق الاثر وانحصاره وجودا وعلمه في التقديرين الاخيرين غير معلوم بل هو معلوم العقد
 يقطع به مع علمنا بحصول العقد والزمان بشرائطه وهو ظاهر بل علم العقد كما لو ارضع من امرأة واحدة مدة
 مدته او تمام مدة الرضا وتعلق به من الرضا اخرى كالام التبتية او غيرها فان اكل يوم بارضاها رضة واحدة
 او دواها او ما يقرب منها وبالحج لم يتحقق التقديرين الاخرين من الامارة الاولى فاذا انقطع والحال هذه ان الاثر متحقق
 وكذا لو رضعه من كمال الرضة حتى يبلغ العقد او الزمان ومضى على ذلك لبال ايام فانما انقطع ايقن بتحقيق الاثر وهو
 اظهر من سابقه وانما يتبين ذلك علم ان العقد بالعد والزمان المعين لا يلحق اقل ما يتحقق به الاثر غالبا ولو اخصر
 لم يقبه المحصر في اكثر الاخصار المروية في هذا الباب من غير الاشارة الى العلامات مع ان المقام معا الينا ضرورة فان
 بالبيان ولا يخفى على العلامات المقدرة وهذا على عكس ما يلقى للوجه لثالث من ان كثرة الزوايا في ذلك مع ان الرضا

عام البلوغ تباين من يكون اصله مستقلا في نفسه ولو كان كذلك لكن السواء في بيان هذه الاطلاقات على معرفة اهل
 وهو بعيد من طرفة الشرح لان الرضا لا يشترط فيه كبر السن كغيره من المواضع التي لا يستحقها الفارق بذلك كما لو اشركت
 نساكته او امرأتان في رضاع واحد فكيف يظهر للسن كونها لا من احد من امرأتين ولا من امرأتين ولا من امرأتين ولا من امرأتين
 فانما هو لاداء من الحاق واحد من الاطباء فكانت لفائدة من جيل جيل كما اعترفت به لك وغيره ولو بني على اعتبار
 في موضع اليقين بحصوله لزم التقييد بها هو اخص من الحد ومنافاة المحصر فتعين ان يكون المرجح في ذلك ان غير
 الخيرة بل العلامات التي وضعها الشارع ومن ثم كان الرضا قاطعا حطهم هذا الحد يسئلون عن العقد المقتضى ولم يأمروا با
 لتوجه الى اهل الخيرة فلا وجوب للرجوع اليهم قلنا لا يرجع المحصر في الرجوع اليهم ليلزمنا ذلك ولا نقول للمرجع من الامور التي
 لا تحصى ولا يقدح خفاء بعض الغرض من فائدة يمكن ان يكون من الامور والآثار التي لا يمكن فيها هذا ولا غيره على بعد
 تاصيل لشايع لاصل الاية في جميع مواضع الاشياء فانما يتصور مع العلم بالرضا المحرم كالمع عدم العلم
 بانقائه وهو ظاهر قد سئل ابو يحيى المحنط عن ابي عبد الله ان يني وابنة اخي في جري فاورثت ارضها اياه فقال بعض
 اهل اتفاقنا رضاءها فقال قلت ما ادري قال فادري على ان وقت فقلت ما ادري فقال فزوجه وبالحج فلا يمنع
 المحصر في العلامات مع مشاهدته خلافه وانكارها ما كبره ظاهره وقاويده موثقة بعبد بن زاذر حيث لم يسئل الا
 عن الرضا ما ادنى ما يحرم منه فقال ما ابنت التحريم والدم ثم قال لم اترى واحدة ثبتت فقلت انشأن فلما ازل عده علي حتى بلغ
 رضاءها ثم تولى اهلها عتبه ولا لا لعلنا ان عتبه يراد في بيان المشاهدة بغيره او معرفة غيره فان هذا هو الظاهر من الكلام
 لكن لما كان العائنة روادع الفرية ما يدل على اعتبار الاثر في موضع هذا قالوا لا يحرم الرضا في الثلث والمحصر بغيره من ذلك
 ان الاثر يحصل بهذه الامور باعتبار استمائه فاذا اقام دفع هذه الشبهة لا يبق من طرف الاحتمال في ان كان الرضا
 طريقا علمي ونقل ولا ريب ان الاول اقوى وان نقل مبنى على الغالب المظنون في الاثر فبالكم اذا تحقق شيء من العلامتين
 بشرط تحققهما بالتحريم مطلقا وان خالفه العيان والمثاهدة كما لو اكلت العددة مدة مدته واعترض العدة اكثر
 الى غير ذلك وابنة قد روي ان العشرة رضاء لا تثبت ولا تشد والها لا تحرم ويلزم حكم احدا من اهما الاخذ بهما في ظاهرها
 ولا نقولون به اذا حكم اهل الخيرة بحصول الاثر في المشرا واستوعبت بوسا ولبس وانما ان تحلوا الاكثريين على الغالب كما لا ريب
 على تفسير التولي بعدم فصل الرضا بان يحمل على ما هو الغالب في اتصال الرضا في اية كما هو المشايع في التولي للموافق
 للاختبار وان كان عدم الفصل بالرضا مطلقا معتبرا في نفسه يحمل فيما عداه بغيره اهل الخيرة وهو المطلوب بوجه
 ان المعنى ما ابنت التحريم اما قد من شأنه ذلك وان خالف عنه زادوا فلا مرجع فيه سؤقتد الشارع لان اهل الخيرة انما يعتبر
 في المواضع الخاصة لا من قبيل الشهادة والمعتبر في الغالب من الاثر مطلقا من حيث هو وهو لو خالف الاطباء في ذلك
 جميع دعوتهم في مقابل النص فلا معدل عن الوكبة الثالث وان كان المراد ما على حصول الاثبات به فلا يحد من العلم
 به او بخلافه فان حصل والارجعنا الى العلامات الغنية ويمكن ان يحمل عليه كلام الشرح والفاضل في النهاية والمذهب في
 على ما تقدم فليلاحظ لاننا نقول هذا وان كان قويا في النظر لكن الذي يظهر من الاخصاب خلافه ولعلنا لما جعلوا الاخصاب
 لم يجدوا اخصابا من اعتبار كل من العلم والتقدير في ما الثاني في الاخصاب واقام الاول في الاولوية والضوض من سب
 وما المانع من ان يعتبر الشارع المفضل الذي من شأنه حصول الاثر مطلقا ومع علم العلم بغيره العلم بالاثار والظن في
 مقاصد واقام الكلام في ما ورد النص بانه لا يتحقق به الاثر فيمكن التزم ذلك ودعوى عدم تحقيق الغرض من الخلق وبك العمل
 على الغالب وبالحج فالوقوف على ما عليه الاخصاب هو الضوض كيف الاخصاب وعوضا الرضا اشدان عليه واذا اتضح ذلك
 وثبت فليعلم ان طريقة معرفة ذلك من ان القطع عادة بالاختيار والاختيار واجبا واهل الخيرة وهل هو من باب الاختيار
 فيمكن فيه بالواحد وشهادة يعتبر فيها الدلائل قال في ذلك بالثاني واحتمل الاول وبما يوجب بغيره تحقيق عدلين غارين

استدلوا في اصل الرضا
 فقال لا كذا وسبيل

في شئ من الألفنة وقطع بطلان في الرخصة وتبعه سبط في التوبة وهو ظاهر الحق للركن في الشئ وأطلق أبو العباس
الصغيري أن المرجع إلى أهل النكاح فيكون كسائر المواضع التي يرجع فيها إليهم ولا يكتفى بمطلق الظن بخلاف الأصل والاستصحاب
وان كان باخبار القاسق من أهل النكاح وإنما اعتبرناه في الأمر من المسوقة للمتنم والاختلاف ونحو ذلك لأن المداد في هذه
على الظن لا هنا كما لا يخفى ويعتبر على أنه قد برهن على صحة ما لا يخفى من الرخصة الواحدة واستناد الرضا عنها بالاشارة
المعتبرة لا يثبت البصر غير من رضاء أو مأكول أو مشروب ولا يشترط الخلو عن غيره إذا علم عدم الاستئذان إلا الرضا عنها
لشروط وقد تقدم في صحة ما لا يخفى على ذلك فليحل على ما قلنا أن لا عامل يظهر بقوى عندى أنه إذا حكم أهل النكاح بحقوق
الأمر ولم يتخلل الأمر كقولهم نادوا بحكم بالتحريم هذا ويظهر من الخلاف وصحة والمقتضى لشرائط الموالاة هنا والوجوب
عدم تحقق العلم بالتأثير المحرم بدونه غالباً بخلاف ما لو كان لفصل بغير الرضاء فانه من وهل يعتبر العلم بتحقيق كل ما لا يثبت
والاستدلال في الرخصة والمسالك في الأمر الموجود في الفتاوى والنصوص من دعوى الملازمة بينهما والتمسك بالتمسك
في المقعد بأحداهما وحكى عن جماعة من الأئمة أقوالاً مخصوصة من معتبري الأمرين معاً كما في فتاوى المعظم وبين معتبري الأئمة
والعلم والظاهر للملازمة بين الأمرين فانه لا زال الاحتياط بتداول هذه الأخبار من غير فهم لمعاذرة
يظهر ذلك لمن راجع كلامهم وليس هذا بنا لنه على عدم استقلال التقدير بل لا بد من الأبحاث والاستدلال بالمعلوم من تلامذته
والعرض للرخص المعاصرة بالاشارة مطلقاً كما لا يخفى وحكى في الإيضاح إجماع المسلمين على تحريم الرضاء إذا ثبت العلم بغيره
الاكتفاء بالاستدلال بطريقين أو لا فادعوى الملازمة فاستظهرها التامان في الرضا وغيره وتجاوبت بتأثير هذا التماثل
نبات بالذكور الأكثر كماً من دون الاستدلال لانه أظهر للعشيرة وبين لناظر والوجه عندنا الاكتفاء بأبحاث الأئمة
المعظم مع أبحاث الأئمة وما عدا ذلك يرجع إلى أهل النكاح ولا ينبغي البحث عنه فانه من قبيل شرط علمنا شامع الإجماع
ان يكون الرضاء المعتبر قبل ان يبلغ سن الرضخ كالأحوال فلو كان بعده كلاً أو بعضاً لم يثبت الحرمة حتى تلك العلامة
في الخ وأبو العباس الصغيري ونقل الإجماع عليه الشيخ في و أبو المكارم وابن إدريس العلامة في عدل الأئمة والشيخ
وأبو العباس الصغيري والمحقق الكركي قال وعليه كراهة أهل العلم ونحو العلامة في كرهه قال في شئ ذلك عند علمنا شامع
هو قول أكثر أهل العلم ويقرب منه عبارة الطبرسي في المجمع في موضعين وقال في شرح الإسلام أنه إجماع بين الأئمة وقال الشهيد
في التكت وابن الجبلة سبق بالإجماع وصح فيه وقال في التمهيد لا خلاف فيه بين أصحابنا وحكى العلامة عن الأسكان
منافعة ذلك بعد الحولين ولم يتوسط بين الرضاء وبين نظام بعد الحولين حرم وحكا العلامة في التكملة عن ابن القمي
مالك قال الفاضل الحلي وهو غير بعيد ربما يظهر لموافقته في الجملة من عبارة ابن أبي عمير في الأئمة والحق ما عليه الأصحاب
لنا بعد الأصل الإجماع قوله نعم والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فان جعل تمام الرضاعة
في الحولين فاعاد ذلك وإن كان جائزاً لا يكون من الرضاء الشرعي من ثم ورد في صحيح الجعفي أن الإمام لا يستحق عليه أجور
فتأمل قال الطبرسي الرضاء بعد الحولين لا حكم له في التحريم عندنا وأما الظاهر عندنا وأبو قال ابن عباس وابن مسعود وأبو العباس
أن المراد ببيان التحريم الواقع بالرضاء فيثبت في الحولين ويتحقق فيما بعد وهذا هو الظاهر من الشيخ في الخلاف والحلي وابن
ولا اجعل ذلك وجهاً من الغرض بيان حكمه الآخر ولا يصح لسيبته الرضاء للتحريم في الولايات النسبية ولو أراد الرضاء عن
أو غيرهما فان لازم ذلك ولما لا جرحه في الشرائع أو يراود بالادامه الرضاء عن من ياب بخلاف المشارقة ممكن وجب ذلك
بعد تكلفه يدا لا ينبغي أن لا يثبت مسوقه لذلك وأنه على هذا يلزم اعتبار الحولين في الرضاء المحرم والمناويل
نقدم في التحريم الذي لا يثبت على أن لا يثبت لمن أراد أن يتبينه فكيف يثبت ذلك ونحوه أكثر العلماء وأبو العباس في شرح الطائفة
فإن الحكم عن ابن عباس أن لا يثبت على أن لا يثبت من لم يرضع من وللمتة الشهر منه فانه مما ذكره المحققون ان يثبت
يزاد بيان استحسان الولايات للارضاء في هذه المدة لا ينبغي أخذ أجور من لما كان حلالاً ومنه في ذلك في

كتاب الحولين من غير الرضاء

هذا هو الظاهر من قولنا في التمهيد لا خلاف فيه بين أصحابنا وحكى العلامة عن الأسكان منافعة ذلك بعد الحولين ولم يتوسط بين الرضاء وبين نظام بعد الحولين حرم وحكا العلامة في التكملة عن ابن القمي مالك قال الفاضل الحلي وهو غير بعيد ربما يظهر لموافقته في الجملة من عبارة ابن أبي عمير في الأئمة والحق ما عليه الأصحاب لنا بعد الأصل الإجماع قوله نعم والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فان جعل تمام الرضاعة في الحولين فاعاد ذلك وإن كان جائزاً لا يكون من الرضاء الشرعي من ثم ورد في صحيح الجعفي أن الإمام لا يستحق عليه أجور فتأمل قال الطبرسي الرضاء بعد الحولين لا حكم له في التحريم عندنا وأما الظاهر عندنا وأبو قال ابن عباس وابن مسعود وأبو العباس أن المراد ببيان التحريم الواقع بالرضاء فيثبت في الحولين ويتحقق فيما بعد وهذا هو الظاهر من الشيخ في الخلاف والحلي وابن ولا اجعل ذلك وجهاً من الغرض بيان حكمه الآخر ولا يصح لسيبته الرضاء للتحريم في الولايات النسبية ولو أراد الرضاء عن أو غيرهما فان لازم ذلك ولما لا جرحه في الشرائع أو يراود بالادامه الرضاء عن من ياب بخلاف المشارقة ممكن وجب ذلك بعد تكلفه يدا لا ينبغي أن لا يثبت مسوقه لذلك وأنه على هذا يلزم اعتبار الحولين في الرضاء المحرم والمناويل نقدم في التحريم الذي لا يثبت على أن لا يثبت لمن أراد أن يتبينه فكيف يثبت ذلك ونحوه أكثر العلماء وأبو العباس في شرح الطائفة فإن الحكم عن ابن عباس أن لا يثبت على أن لا يثبت من لم يرضع من وللمتة الشهر منه فانه مما ذكره المحققون ان يثبت يزاد بيان استحسان الولايات للارضاء في هذه المدة لا ينبغي أخذ أجور من لما كان حلالاً ومنه في ذلك في

أخبارنا في الرضاء وأعلام المطالبين بما زاد عن حرة المشركين وحديثه وأخبارنا في الرضاء وأعلام المطالبين بما زاد عن حرة المشركين وحديثه وأخبارنا في الرضاء وأعلام المطالبين بما زاد عن حرة المشركين وحديثه
الظاهر أن الرضاء مع هذا خبره عيناً لا مطلقاً في مطلق الرضاء وقال الطبرسي إن هذا أمر استصحاب المعنى الحق لا يبدل
ثم بين مدته الرضاء بقوله حولين فبينان لا يرضع من قبله وهو جليل الرضاء تمام الحولين ومنه وهو الرضاء
لشئ لا جرحه في مدته الحولين لا ما زاد عليه انتهى بلخص كلامه وكف كان فالظاهر أن الوجوب لا يقتضي الرضاء مع حولين
الزيادة في الجملة عندنا بما ذكرناه من أن الزيادة ليس من الرضاء الشرعي في الحقيقة وهو ما يثبت عليه الأحكام وهذا
المرام في هذا المقام ويحل على أن لا يطلق كل لفظ ورد في الأخبار من الرضاء والارضاء ونحوهما ومثله قوله تعالى
فرضنا في عامين وحمل وفصل الثلثون ثم قال تعالى لا بد أن على الرضاء من مدته الرضاء بمعنى أنه يتحقق بغيرها وان حصل العلم
عن اللبن بتمام الرضاء كما لا بد عليه لا يثبت الشافعية وعلى أن ما زاد على ذلك خارج عن المدة وإن لم يتحقق النظام وإذا ثبت ذلك
ثبت المطلوب للثبوت في الجمع عليه الرضاء بعد فضاء ولا بد أن في الجواز قطعاً بالإجماع حتى من الأسكان في هذا هو الظاهر
فالمراد في الرضاء المعتبر أحكامه المعتبر وهو المقصود من العامة عن النبي لا رضاء إلا ما كان في الحولين والعبارة
الأولى في أخبارنا الرضاء بعد نظام رضاء المفيدة في المقعد والمحقق في الشرائع من الرضاء في الصدوق ومالك
في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما استناد إلى حماد وأبو الشيخ في الصحيح عن علي بن رباط وهو موقوف على قول علي بن عبد الله
بن بكير موقوفاً إلى النبي ورواه الكليني في الحسن عن منصور بن يونس وهو موقوف على قول منصور بن خالد عن أبي عبد الله قال
قال رسول الله لا رضاء بعد نظام الجوز قال صاحبنا أو ما نال الصدوق في رضاء بائناً عن منصور بن حازم فيكون حاشا على
الأخبار في الأئمة في الصحيح عن منصور بن يونس وعلى ما يبع من منصور بن حازم في الأئمة في الصحيح عن منصور بن حازم فيكون حاشا على
رضاء بعد نظام من أنه ليس بنوي بل عبارة عن العلم فالعلم جري على خلاف عادة ليس في حمله ورواه الكليني في الحسن عن علي بن
عن أبي عبد الله قال لا رضاء بعد نظام ولنا ايضاً ما رواه الكليني في الصحيح عن أبي عبد الله قال لا رضاء بعد نظام
بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله يقول لا رضاء بعد نظام قلت وما النظام قال الحولين الذين قال الله عز وجل وما رواه الكليني
والشيخ بائناً عن غيره في الصحيح كما قال السيد السند بعض من تأخر عن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله قال لا رضاء
قبل الحولين مثلاً في نظم وفي الكفاية ان فيه اشراكاً قلت وذلك لأنه من محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن محمد عن ابن
عثمان وما عدا ذلك والثالث مشرطاً لغيره فاختاره والحق خلافه في محمد بن يحيى عن أبي عبد الله قال لا رضاء
والكشي ورواه محمد بن يحيى كثيراً بالأطراف مرات كما في الكافي وغيره وبالنسبة إلى غيره في كافي عن أبي عبد الله قال لا رضاء
يكون أباه وقد يكون على من الحكم وغيره وعبد الله المذكور في نفقه على جرح ولا تعديل لا أنه لا يخرج عن اعتبار أكثر رواه
بن يحيى عنه وما يظهر من ترجمة محمد بن سنان عن الكشي والجاشي في الأئمة ولا يثبت في كافي عن أبي عبد الله قال لا رضاء
نحو ما قلناه ولكن الراوي عنه في عدة مواضع محمد بن أحمد بن يحيى وجميع ذلك من غير المطلوب وعلى من الحكم فقه بناء على
الاتحاد وهو التقدير هنا رواه عن ابن كثير مع كون الراوي عنه أحمد بن يحيى لعبد الله المذكور وكيف كان فالجرح ينقص
غيره ما هو حجة على المطلوب لا أنه معتد به ولا احتياطاً منه وبوبه ما يثبت عن ابن بكير وما سبق من أخبار السنن والحولين
وقد مر تحقيق الكل في هذا الصحيح ابن الجبلة بعد العمومي إطلاق الرضاء في السابق من النوى وغيره وبأرواه الشيخ في اللؤلؤ عن داود
بن الحسين عن أبي عبد الله أنه قال الرضاء بعد الحولين قبل ان يعطى حريم والجواب أن العمومي يخرج عنه بالدليل مع أنه
أخص قطعاً في يوجب على إطلاقه فإداه ما هو المعروف والغالب في فهمه وإطلاق الرضاء محمول على ما مر من أن الأسكان
لا يقول به فيجاءون الحولين في تحمل عليه أولاً وأسلموا في الجرح لا يخرج من خصوصاً فان رواه إطلاق الشيخ أنه واضح وقال هنا في بيان
هذا الخبر نادر مخالف للحدود كلاً ما هذا سبيله لا تخارجه لأخبار كثيرة ومع ذلك فقد يحمل على الأكثر ما أراد أن
لمرضه والغذاء الشرعي للرضيع أو قرابة يجرى به التقديف ولا حاجة إلى ذلك لوضوح الحكم بحال الله مقبلس المشهور

هذا هو الظاهر من قولنا في التمهيد لا خلاف فيه بين أصحابنا وحكى العلامة عن الأسكان منافعة ذلك بعد الحولين ولم يتوسط بين الرضاء وبين نظام بعد الحولين حرم وحكا العلامة في التكملة عن ابن القمي مالك قال الفاضل الحلي وهو غير بعيد ربما يظهر لموافقته في الجملة من عبارة ابن أبي عمير في الأئمة والحق ما عليه الأصحاب لنا بعد الأصل الإجماع قوله نعم والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فان جعل تمام الرضاعة في الحولين فاعاد ذلك وإن كان جائزاً لا يكون من الرضاء الشرعي من ثم ورد في صحيح الجعفي أن الإمام لا يستحق عليه أجور فتأمل قال الطبرسي الرضاء بعد الحولين لا حكم له في التحريم عندنا وأما الظاهر عندنا وأبو قال ابن عباس وابن مسعود وأبو العباس أن المراد ببيان التحريم الواقع بالرضاء فيثبت في الحولين ويتحقق فيما بعد وهذا هو الظاهر من الشيخ في الخلاف والحلي وابن ولا اجعل ذلك وجهاً من الغرض بيان حكمه الآخر ولا يصح لسيبته الرضاء للتحريم في الولايات النسبية ولو أراد الرضاء عن أو غيرهما فان لازم ذلك ولما لا جرحه في الشرائع أو يراود بالادامه الرضاء عن من ياب بخلاف المشارقة ممكن وجب ذلك بعد تكلفه يدا لا ينبغي أن لا يثبت مسوقه لذلك وأنه على هذا يلزم اعتبار الحولين في الرضاء المحرم والمناويل نقدم في التحريم الذي لا يثبت على أن لا يثبت لمن أراد أن يتبينه فكيف يثبت ذلك ونحوه أكثر العلماء وأبو العباس في شرح الطائفة فإن الحكم عن ابن عباس أن لا يثبت على أن لا يثبت من لم يرضع من وللمتة الشهر منه فانه مما ذكره المحققون ان يثبت يزاد بيان استحسان الولايات للارضاء في هذه المدة لا ينبغي أخذ أجور من لما كان حلالاً ومنه في ذلك في

